بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك - كلية الشريعة
قسم الفقة والدراسات الإسلامية

التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية

إعداد الطالب:
يوسف عبد الله الفضيل بدارنه

قُدمت هـذه الرسالـة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة اليرموك

إشراف
الاستاذ الدكتور: أبو اليقظان عطية فرج الجبوري

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك – كلية الشريعة

قسم الفقة والدراسات الإسلامية

التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية

إعداد الطالب:

يوسف عبد الله الفضيل بدارنه

بكالوريوس الفقه والتشريع / وعلوم سياسية / الجامعة الاردنية ١٩٩٥

* دبلوم علوم عسكرية / جامعة مؤتة العسكريـــة ١٩٩٣م
(شهادة الكلية العسكرية الملكية ١٩٧٣م) / كلية الـقيادة والأركان الملكية

* دبلـــوم في دورة الحرب الكيماوي المتقدمة / الولايات المتحدة الأمريكية
الباما – المدرسة الكيماوية ١٩٨٤م

* دبلوم في اللغة الفرنسية / المركز الثقافي الفرنسي ١٩٨٨م.

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة اليرموك.

لجنة المناقشة :

١- الاستاذ الدكتور : أبو اليقظان عطية فرج الجبوري.....رئيسا .

٢- الدكتور الاستاذ المشارك : اسماعيل أبو شريعة.....عضوا.

٣- الدكتور الاستاذ المساعد: كمال حطـــاب.....عضوا.

١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

إلى كل العاملين من أجل رفعة هذه الأمة

إلى من اوصى الله تعالى بهما بالاحسان حيث قال تعالى :

« وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا».

إلى العلماء الأجلاء وطلبة العلم.

إلى الزوجة الفاضلة أم أيمن جزاها الله كل خير.

إلى أبناءي وبناتي : أيمن ومنتصر ومأمون ومنال وايمان حياكم الله وبارك الله فيكم.

إلى أستاذي العالم الجليل الاستاذ الدكتور أبو اليقظان عطية فرج الجبوري الذي تفضل مشكورا بالاشراف على هذه الرسالة.

إلى كل من أولاني معروفا أو أسدى نصيحة من الاخوة والأخوات والزملاء...

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير،،،

الحمد لله المتفضل بمنه وجوده، والشكر لله سبحانه في علاه، أحمدك ربي واستعينك واستغفرك وأتوب إليك، لك الحمد يا رب على جزيل نعمائك وكرم عطائك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعث رحمة للعالمين، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين.

وبعد :

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة بعون من الله تعالى وتوفيقه، إلا ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وابرازه الى حيز الوجود.

وأخص بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان وجزيل الثناء إلى أستاذي العالم الجليل فضيلة الاستاذ الدكتور أبو اليقظان الجبوري في قسم الفقه والدراسات الاسلامية على تفضله مشكورا قبول الاشراف على هذه الرسالة العلمية، ومتابعتها في جميع مراحل اعدادها، فاعطى الكثير من وقته، وأفاض من عمله الوافر، وارشاداته السديدة، وعمل على مطالعة ما جمعت وتصويب ما قد أخطأت، وأبدى ملاحظاته القيمة التي عملت على اثراء وخدمة هذه الرسالة حتى أصبحت في ثوبها الجميل. فكانت جهودا طيبة مشكورة فجزاه الله عنا خير الجزاء، وبارك الله فيه كما يطيب لي أن أتقدم بأعمق عبارات الشكر والثناء لأساتذتي الأفاضل، الدكتور اسماعيل ابو شريعة، عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، والدكتور كمال حطاب في كلية الشريعة، قسم الفقه والدراسات الإسلامية بتفضلهما مشكورين قبول مناقشة هذه الرسالة، ومراجعتها، من أجل اظهارها بأبهى صورة وأجمل حلة، فكان هذا امتدادا لعطائهما الخير والموصول من عصارة فكرهما وحصيلة تجاربها، فجزاهما الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة العاملين في كلية الشريعة، من أساتذة وطلبة، وسائر الموظفين على اختلاف مهنهم، والى موظفي مكتبة كلية الشريعة على حسن المعاملة وتقديم المساعدة. ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكرو والتقدير الى فريق الطباعة في مؤسسة النخيل، والقائمين عليها، على ما تحملوه من عناء كبير، وسعوا في جهد طيب مميز في طباعة هذه الرسالة بكل أمانة واخلاص . والشكر الجزيل إلى كل من ساهم في اعداد هذا البحث. اللهم اجز الجميع خير الجزاء والحمد لله رب العالمين.

الباحث

يوسف عبد الله الفضيل بدارنه

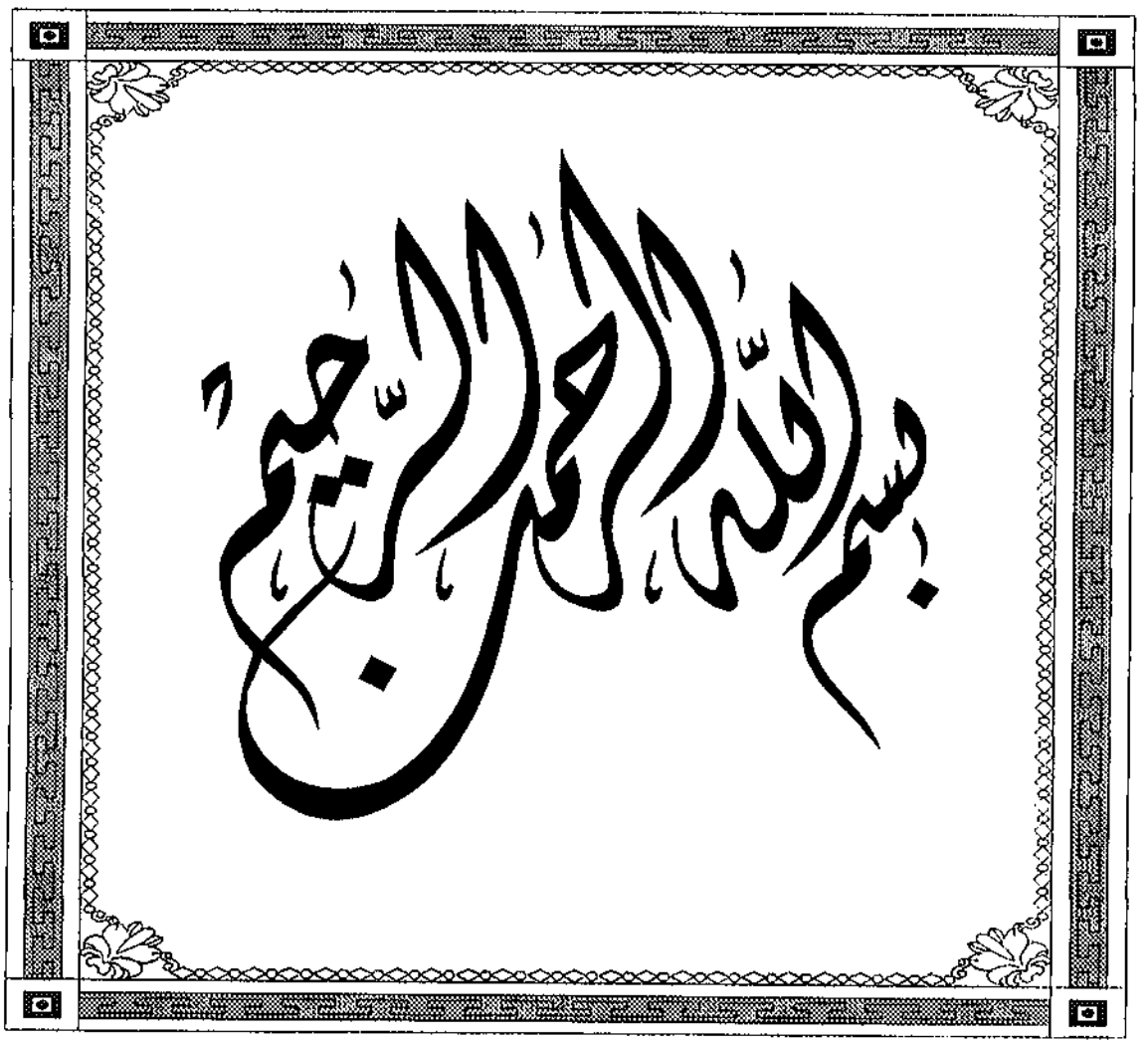
بسم الله الرحمن الرحيم

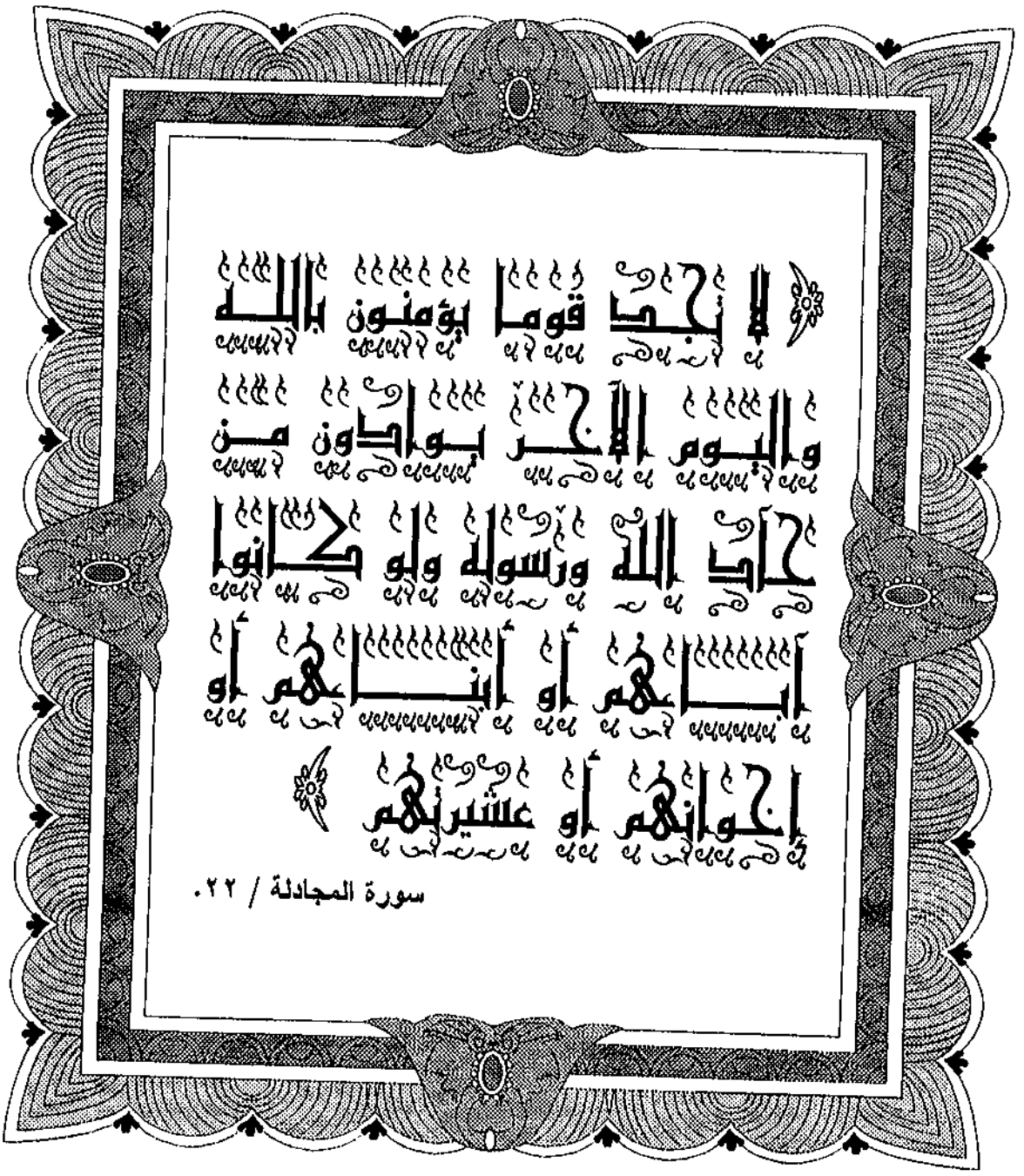
لا تجد قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من
حاد الله ورسوله ولو كانوا
آباءهم أو أبناءهم أو
إخوانهم أو عشيرتهم

سورة المجادلة / ٢٢.

المقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده يا ربنا لك الحمد كمـــا ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيـــم باسمك اللهم أبدأ، وبك أستعين وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، والصلاة والسلام على سـيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن إسـتن بسـنته، وتبعـهم باحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

أ - أهمية الموضوع:

تعيش دول العالم الثالث ومن بينها دول العالم الإسلامي حالة التبعية الاقتصادية والتـــي تعتبر من اهم المشكلات وأخطرها التي تواجه هذه الدول في الوقت الراهن، وتتمثل هذه التبعيـــة في هيمنة الدول الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على دول العـــالم الإسلامي، من خلال ربط اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات الدول الرأسمالية العالميـــة، بحيـث يبقى الاقتصاد الأول تابعاً والاقتصاد الثاني مسيطراً. وتمارس الدول الاستعمارية سيطرتها علـى البلاد باستخدامها أدوات الربط المتعددة، ومنها العمل على تعميق آليات التبعية التي تعمل علـــى ادماج دول العالم الثالث في منظومة الرأسمالي العالمي، والتي من شأنها ان تبقـــي دول العـــامل الإسلامي في وضع تابع للدول الرأسمالية الصناعية، ومنها على سبيل المثال المديونية الخارجيـة والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في توجيه السياسات الاقتصادية للدول النامية مـــن خـــلال المديونية (القروض والمساعدات) وبسط الهيمنة عن طريق وسائل التسليح والتدريب العســـكري ومتطلباته الإدارية والفنية والاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشـــركات العملاقـــة المتعـــددة الجنسيات وفق شروط تمليها هذه الشركات على الدول المستقبلة لها، ومن خلال علاقات التبـــادل التجاري القائمة على عدم التكافؤ وعدم المساواة، وما يترتب على ذلك من المشكلات التجاريـــة والتي أهمها؛ اعتماد الدول الإسلامية على تصدير السلع الأولية والمواد الخـــام. والنـــاجم عـــن السياسات الاستعمارية في فترة استعمار الدول الصناعية للدول النامية، ومنها الدول الإســـلامية من خلال تقسيم العمل الدولي، فعملت على تخفيض انتاج المواد الأولية والمـــواد الخـــام للـــدول النامية انتاج المواد الاولية والمواد الخام وتصديرها إلى الدول الاستعمارية؛ هـــذا إضافـــة إلـــى مشكلات المديونية الخارجية على الدول الإسلامية.

السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما هو واقع حال دول العالم الإسلامي، من أبرزه ما تتصـــف به هذه الدول من سمات التخلف الاقتصادية وغير الاقتصادية وما تعاني من الفرقـــة والتجزئـــة نتيجة هذه التبعية، الامر الذي اقتضى التصدي لهذا الموضوع من أجل بلورة حالة التبعيـــة مـــن خلال الأسباب والمظاهر، وغيرها التي تتجسد في واقع دول العالم الإسلامي، في محاولة جـــادة للكشف عن خبايا هذا الموضوع لا من أجل جلد الذات، بل من أجل نقد الذات، ولا مـــن أجـــل إظهار المساوئ والعيوب، بل من أجل تشخيص الداء لتحديد الدواء.

ومن هنا فلقد كان الشعور المتنامي والاحساس المتزايد في استجلاء أبعاد هذه المشـــكلة ومدى خطورتها، وما ينجم عنها من آثار وخيمة تكاد تعصف بحياة هذه الأمة من تخلف بكافـــة أشكاله، وتجزئة أدت الى فقدان التماسك الاجتماعي، ومن مشكلات التجـــارة الخارجيـــة للـــدول الإسلامية، ومشكلات المديونية الخارجية وما ينجم عنها من حالات الفقر والبطالة.

ولقد تشعبت آثار التبعية الاقتصادية في شتى المجالات الفكرية والثقافيـــة إضافـــة إلـــى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، والتي تعتبر هذه الجوانـــب مـــن أهـــم مرتكزات الأمن القومي لدول العالم الإسلامي، الأمر الذي ينعكس ذلك على أمن هذه الأمة ممـــا شكل غياب الأمن القومي العربي الإسلامي وأصبح عرضة للتهديدات الخارجية كما هو حال هذه الأمة، ولقد أدت حالة التخلف والتجزئة إلى غياب الإرادات السياسية لهذه الدول الأمر الذي يعزز فقدان الأمن القومي لهذه الدول.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة لتوضيح مخاطر التبعية الاقتصادية علـــى

أيضاً توضح الدراسة مفهوم الأمن القومي بشكل عام، ومفهومه من خلال وجهة النظر الإسلامية بشكل خاص. كما بينت الدراسة مدى أهمية الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى أهمية العلاقات التجارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتهدف الدراسة أيضاً إلى السعي الجاد في اتخاذ كافة الوسائل والامكانات للتخلص من التبعية الاقتصادية، ثم خلصت هذه الدراسة إلى وضع تصورات يمكن أن تكون من أنجع السبل للتحرر من التبعية الاقتصادية من خلال ضرورة التكامل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل وصولاً إلى الوحدة السياسية التي هي أمل كل عربي مسلم.

ب- سبب إختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع الى جملة من الأمور التالية :

١- بيان مفهوم التبعية الاقتصادية أسبابها ومظاهرها والآثار الناجمة عنها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

٢- تقديم رؤية واضحة عن مدى خطورة الوضع الناجم عن آثار التبعية الاقتصادية على هذه المجالات الآنفة الذكر والتي تعتبر أهم المرتكزات الرئيسية للأمن القومي العربي، مما يشكل تهديداً واضحاً لأمن هذه الدول وجعلها عرضة للتهديدات الخارجية الاستعمارية.

٣- إبراز مدى الحاجة الماسة لمثل هذه الموضوع الذي تعيشه دول العالم الإسلامي، والتي تحتاج إلى مثل هذه الأبحاث التي تقدم رؤية حقيقة وتحليلية للمشكلات الناجمة عن التبعية الاقتصادية وكيفية التعامل معها.

٤- الوقوف على حقيقة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي، من خلال التجارة الخارجية غير المتكافئة مع الدول المتطورة صناعياً.

٥- إبراز مبادئ الشريعة الإسلامية في كافة عناصر الموضوع، مع بيان الأحكام الشرعية حيث يستدعي الأمر بذلك، ووضوح مدى اهتمام الإسلام بالانسان، وإحاطته بالرعاية والعناية والمحافظة على عزته وكرامته.

٦- إظهار مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسلامية التي تحتاج إليه سائر البشرية وخاصة في الأوضاع الراهنة التي تسودها الصراعات الدولية في شتى بقاع العالم.

٧- بيان عظمة التشريع الإسلامي في رسم منهجية التعامل في العلاقات التجارية الدولية من خلال منظور اسلامي، مع ضرورة إقامة هذه العلاقات وفق مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي.

٨- إظهار أهمية التكامل الاقتصادي في وحدة الأمة.

٩- ابراز مدى الحاجة الملحة الى تفعيل المنهج الاقتصادي الإسلامي في كافة المعاملات سواء الداخلية منها او الخارجية، فهو السبيل الوحيد الذي يحقق العدالة والرفاهية لسائر العباد وعمارة البلاد كونه منهج مصدره رباني، ويصلح لكل زمان ومكان.

١٠- إضافة أبحاث ودراسات حول هذا الموضوع الى المكتبة الإسلامية لسد الفراغ الحاصل فيها من دراسات متخصصة في هذا المجال.

١١- الرغبة الذاتية في ابراز عناصر الموضوع من وجهة نظر الشريعة الإسلامية في تناول المشكلة، وكيفية التعامل معها وسبل علاجها. وإن الوقوف على أي من هذه الأسباب يعتبر مبررا كافيا في اختياري لهذا الموضوع والبحث فيه من أجل ابرازه الى حيز الوجود والانتفاع به بإذن الله تعالى.

جـ- الدراسات السابقة :

لقد اطلع الباحث على العديد من المؤلفات والدراسات من كتب ورسائل ومقالات وندوات التي تناولت موضوع التبعية الاقتصادية ومن ذلك على سبيل المثال:

١- قياس التبعية في الوطن العربي. ابراهيم عيسى . د.

٢- التبعية والتخلف في المنطقة العربية الاسلامية. ابراهيم العمري.د.

٣- مأزق المديونية في العالم الثالث. جورج قرم د.

٤- تنمية أم تبعية اقتصادية. جلال أمين د.

٥- الاقتصاد العربي تحت الحصار. رمزي زكي د.

٦- التنمية والتخلف السيد الحسني. د.

٧- الامن القومي العربي والتبعية الاقتصادية. عبد الله محمد مسعود الدرسي.

٨- ضرورات التكامل الاقتصادي. محمد العابد.

وغير ذلك من رسائل ومقالات وندوات الا ان هذه المؤلفات بالرغم من كثرتها قد تناولت عناوين متفرقة وتبحث جانبا من الجوانب المتعلقة في موضوع التبعية الاقتصادية.

وخير من كتب في هذا الموضوع الباحث عبد الله محمد الدرسي في موضوعه الامن القومي والتبعية الاقتصادية.

وأما هذه الرسالة فقد حاولت جمع المواضيع في اطار واحد ومتكامل وابراز دور الفكر الاقتصادي الاسلامي، والابعاد الاقتصادية لهذا الموضوع من خلال منهج الشريعة الاسلامية السمحة.

د - منهجية الدراسة :

لقد حاول الباحث اتباع المنهجية الآتية في اعداد البحث :

١- الرجوع إلى المصادر العلمية الأصلية ما أمكن ذلك في جمع المادة والعودة الى الكتب المختلفة التي تبحث جوانب هذا الموضوع.

٢- اتبعت في دراسة البحث، بيان الرؤية الحقيقة والتحليلية وكيفية التعامل معها وفق اطار منهج الشريعة الإسلامية. فعند ورود مناقشة بعض الأدلة الفقهية في بعض المسائل، يتم ترجيح الأقوى دليلاً والأثبت حجة.

٣- الاستعانة ببعض الدوريات والدراسات والأبحاث والمجلات التي تناولت بعض جوانب البحث

٤- تخريج الآيات القرآنية ورتبت في فهرس خاص بها.

٥- تم تخريج الأحاديث النبوية مستنداً على كتب الأحاديث المعتمدة وعمل فهرس لها في الجزء الأخير من الرسالة وفي موضعها المخصص لها.

٦- تم وضع فهرس لما ورد في الرسالة من مصادر ومراجع وأبحاث وندوات وغيرها وفهرس لها هجائياً حسب اسم المؤلف.

٧- الرجوع إلى المعاجم اللغوية لاستخراج المعاني اللغوية لبعض الألفاظ في مدار البحث واستخراج المعاني الاصطلاحية من المصادر الخاصة بها.

٨- أنهاء الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

هـ- خطة البحث :

فقد تضمن هيكل خطة البحث إضافة إلى المقدمة تمهيدا وأربعة فصول وخاتمة أوجزها فيما يلي:

أما التمهيد فقد خصصته كمدخل عام للموضوع، وللحديث عن الاستعمار ونظريات التخلف، ووجهة النظر الإسلامية حول حقيقة هذا التخلف ومسبباته وعلاجه.

المقدمة : تعرضت فيها لأهمية البحث، وسبب اختياره ومنهجية الباحث في بحثه وفصول البحث وأجزائه.

الفصل الأول : التعريف بالتبعية الاقتصادية، أسبابها، ومظاهرها وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول : التعريف بالتبعية :-

المبحث الثاني : أسباب التبعية الاقتصادية

المبحث الثالث : مظاهر التبعية الاقتصادية.

الفصل الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الدول الإسلامية

المبحث الأول: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي.

المبحث الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي.

المبحث الثالث: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري.

المبحث الرابع: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي.

المبحث الخامس : الأمن القومي، مفهومه، عوامل الأمن القومي (عناصره)، الأمن في منظور الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث : دور المنظمات الدولية الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات العالمية وأثرها على الدول النامية وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول : المنظمات الدولية الاقتصادية وجعلته على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات (منظمة التجارة العالمية)

المطلب الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية (الجات) GATT .

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسيات ومفهوم العولمة.

المبحث الثالث : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي. واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي العام للدول الإسلامية.

الفصل الرابع : سبل التحرر من التبعية الاقتصادية واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في مواجهة التخلف والتحرر من التبعية الاقتصادية واشتمل على مطلبين

المطلب الأول : حقيقة التنمية الاقتصادية، والتعريف بها، أهدافها، معوقاتها ومرتكزات تحقيقها.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

المبحث الثاني : ضرورة التكامل الاقتصادي في وحدة الدول الإسلامية.

المبحث الثالث : العلاقة التجارية الدولي وفق مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي.

الخاتمة :

واشتملت على النتائج وبعض التوصيات التي ارتأيت أنها ضرورية لهذا البحث، وبعد فهذا موضوع التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية. فأرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في عرض هذه الدراسة، وأن يجعل أعمالنا خالصة لله تعالى، وينفعنا بما علمنا ويعلمنا بما ينفعنا، ويغفر لنا خطايانا فإنه لن يغفر الذنوب إلا هو. فالكمال لله وحده وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحـــث

يوسف عبد الله القضيل بدارنه

تمهيـــــد

الفصل الأول
التعريف بالتبعية الاقتصادية أسبابها، ومظاهرها

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التعريف بالتبعية :

المبحث الثاني : أسباب التبعية الاقتصادية

المبحث الثالث : مظاهر التبعية الاقتصادية.

تمهيد

هنالك مجموعتان من الدول تظهران على خريطة العالم، المجموعة الأولى وتعرف بالدول المتقدمة اقتصادياً نظراً لتطور الأساليب الفنية والتكنولوجية، والإرتفاع النسبي في مستويات المعيشة. وهي تشمل شمالي أمريكا، ومعظم دول أوروبا الغربية، واليابان، وأستراليا ونيوزلندا [١].

وتقع معظم الدول المتقدمة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا هو الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، ويمثل سكان هذه الدول ٣٥% من سكان العالم [٢].

والمجموعة الثانية ويطلق عليها مجموعة الدول المتخلفة أو النامية، أو كما يطلق عليها حديثاً دول العالم الثالث.

وتتصف هذه الدول بتخلف الأساليب الفنية والتكنولوجية، وبانخفاض شديد في مستويات المعيشة [٣].

وتضم دول آسيا ودول أفريقيا ما عدا اليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا هو الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، ويشكل سكان هذه الدول ما نسبته ٦٥% من سكان العالم [٤].

ومن بين دول العالم الثالث، الدول الاسلامية التي تعيش حالة التخلف بكافة أشكاله، وأهمه التخلف الاقتصادي المتمثل في قلة استخدام الموارد البشرية والطبيعية، ويترتب على ذلك شيوع الفقر، والركود والتقهقر، وبهذا تكون قد حققت فشلاً ذريعاً يزيد من حدّة التخلف، فكانت اقتصادياتها تابعة للدول الغربية في عدد من الجوانب والمتمثل في استيراد المواد الغذائية، والسلع المصنعة، والتكنولوجيا، ...الخ. من جهة، وفي تصدير موادها الأولية من الجهة الأخرى. فنيجيريا، ومصر، وسوريا، والجزائر، وايران، والباكستان، وماليزيا، وأندونيسيا هي بعض الأمثلة على ذلك [٥].

---

[١] أنظر: أنطونيوس كرم د. إقتصاديات التخلف والتنمية، ص ١٣؛ معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ٩-١٢.

[٢] أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية ص ١١.

[٣] أنظر: أنطونيوس كرم د. مرجع سابق ص ١٣.

[٤] أنظر: علي لطفي د. مرجع سابق ص١١.

[٥] أنظر: مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، قراءات في الاقتصاد الاسلامي - ص ٩١- ٩٢.

لقد كانت معظم الدول الاسلامية غنية تزخر بأوفر الخيرات، تحقق الاكتفاء لشعوبها ولغيرها من الدول المجاورة. ولكن أتى عليها حين من الدهر، ذاقت فيه مكر الاحتلال وحقد الاستعمار البغيض، فاستحالت إلى مناطق معدومة، فعانت ويلات الفقر ومشكلاته اللذان امتدا إلى مرافق الحياة وميادينها السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية ... الخ [1].

يتبين لنا مما تقدم أن مشكلة الفقر في العالم الاسلامي قد خيّمت على سبل الحياة ومجالاتها، فازدادت التبعية تبعية، وعمقت جذور التخلف بألوانه المختلفة، وكان أبرزه التخلف الاقتصادي.

ما سبب هذا التخلف، وما سبب هذا الاستعمار؟ أو هل أن التخلف سبب الاستعمار أم أن الاستعمار سبب التخلف؟

يرى البعض أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يكون مدعاة للدول القوية على استعمار الشعوب. ويرى آخرون العكس من ذلك، وهو أن الاستعمار هو السبب في التخلف.

وللوقوف على حقيقة ذلك، لا بد من القاء الضوء على كل منهما وكما يلي :

أ – الاستعمار : لسنا بصدد الحديث في هذا المقام عن الجذور التاريخية للاستعمار، ولكن المقصود من ذلك هو إبراز الآثار الاستعمارية البغيضة من خلال التعرض إلى بعض أنواع الاستعمار المتعددة والمختلفة، ومن ذلك الاستعمار الاستراتيجي [2] ، الذي يهيمن على مواقع ذات أهمية دولية، فالاستعمار البريطاني في مصر والسودان كان استعمار استراتيجياً، لأنهما يسيطران على مدخل البحر الأحمر وعلى طريق الهند. ثم أن هذا النوع من الاستعمار لا يلبث أن يتحول إلى استعمار استغلالي لثروات البلدان المستعْمرة (بفتح الميم) والاستعمار الاستغلالي يظهر عادة في الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية.

وهنالك الاستعمار التوطيني، الذي يهدف إلى امتلاك الأراضي الزراعية باستخدام القوة.

ومن أشكاله أيضاً الاستعمار الديمغرافي، ومثاله كالذي حصل في استعمار القارة الافريقية، الذي كان مقصوراً في أولى مراحله على السواحل كموطئ قدم لاستكمال مَراحل الاستعمار، فاقتصر الاستعمار على استغلال السكان أي تجارة الرقيق، إذ إنتزع ما يقرب من

---

[1] أنظر: عبد الرحمن سعد بن عبد الرحمن آل سعود د. مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام ص ٤٠-٤١.

[2] أنظر: سعد ماهر حمزة د. المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية ص ١٥٧-١٥٩.

مائة مليون افريقي، وهي أعظم موجة سكانية وأكبر نزيف بشري عرفه التاريخ من خلال استعمار افريقيا استعماراً ديمغرافياً.

وسرعان ما تحول الاستعمار الديمغرافي إلى استعمار اقتصادي ينهب ثروات البلاد، إضافة إلى ما حققه من نهب للعباد، مستخدماً مختلف أنواع القمع والقهر، ولقد عرف هذا النوع من الاستعمار بالاستعمار القرصاني [1].

وما أن تخلص العالم الثالث من الاستعمار التقليدي أي الاستعمار العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاستغلالي وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحررت بذلك آسيا وافريقيا حتى بدأ يلوح في الأفق ظهور استعمار من نوع آخر يستخدم فيه آلية جديدة بدلاً من استخدام الوسائل العسكرية المعروفة. ويتمثل هذا الاستعمار الحديث في ربط اقتصاد الدول النامية حديثة الاستقلال باقتصاد الدول المتقدمة، وعن طريق رؤوس الأموال والقروض والمعونات المالية والعينية. وفي حقيقة الأمر أن هذا الاستعمار لم يكن أقل وطأة من الاستعمار القديم، بل هو أشد شراً، ولكن جاء بوجه آخر يبدو للناظر أنه اكثر اشراقاً من وجهه الأول وهذا هو الظاهر. أما ما يخفي في الباطن، فهي نفس النوايا الاستعمارية القديمة البغيضة، والدليل على ذلك هو واقع العالم الثالث بارتباطه بالرأسمالية العالمية المتقدمة. ومن خلال التجارة الخارجية الدولية.

إضافة الى أن هذه المعونات تسترد على شكل أرباح باهظة، وكذلك القروض التي لا تعطى إلا بشروط توافق عليها الدول النامية، ومنها عدم استخدامها في مشاريع صناعية، وذلك للمحافظة على ابقاء هذه الدول ترزح تحت نير الاستعمار. وبهذا يكون اقتصاد هذه الدول اقتصاداً تابعاً يدور في فلك الرأسمالية الصناعية [2].

بعد استعراض موجز عن الاستعمار وحالاته، يتضح لنا أن الاستعمار ما هو الا الشر المستطير، وإن جاء بأوجه مختلفة تستهوي وتستقطب الكثير ممن هم في مواقع المسؤولية في العالم الثالث. أنه يداهم كافة مرافق الحياة ويقضي على الأخضر واليابس، ولم يغادر الاستعمار بلداً الا وقد امتصّ ثرواته، وتركه يقاسي آلام الفقر والقهر والحرمان والفرقة، والتخلف بكافة أشكاله الاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية ... الخ. لابقاء هذا البلد وعلى المدى البعيد يغطّ في بحر من الظلمات والتخلف والتبعية بأشكالها المتنوعة. ليتمكن من خلال ذلك تحقيق أهدافه وأطماعه المتمثلة في استغلال ونهب ثروات الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي.

---

[1] أنظر: سعد ماهر حمزة د. المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية تجارب افريقية عربية مرجع سابق ص ١٥٩-١٦٠.

[2] انظر : سعد ماهر حمزة د. المرجع نفسه، ص ١٦٠ – ١٦١.

ب- التخلف : من المعلوم أن التخلف ظاهرة نسبية وذات أبعاد متعددة، ولا يوجد مقياس دقيق لقياس مثل هذه الظاهرة، فهناك من اعتبر متوسط دخل الفرد، وآخرون من قال بأن مدى التقدم التكنولوجي. واقترح بعض الاقتصاديين معياراً من نوع آخر، وهو مدى الحاجة إلى المساعدات الاجنبية، وغيرها من المقاييس الأخرى [1].

لقد استمر الاقتصاديون بالبحث عن تعريف دقيق وشامل للتعبير عن التخلف وخاصة التخلف الاقتصادي، ففي الدراسات الاقتصادية يلاحظ تعبيرات مختلفة دون تحديد ما يعنيه كل تعبير بشكل واضح. ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال، دول متخلفة، دول نامية، دول متأخرة اقتصادياً، دول فقيرة، دول ذات انتاج بدائي، دول حديثة النمو ... الخ وذهب العديد من الاقتصاديين المتخصصين في دراسة مشكلات الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي، ان متوسط دخل الفرد هو المعيار الأساسي للتفرقة بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية وكذلك مقياس لدرجة النمو أو درجة التخلف.

ولكن الواقع أن معيار متوسط الدخل لا يصلح وحده لقياس مدى درجة التخلف، أو للتفرقة بين الدول الرأسمالية الصناعية والدول النامية لأسباب عديدة، نذكر منها على سبيل المثال، اختلاف احتساب معدل الدخل القومي من دولة إلى أخرى، قد يؤخذ بعض الاعتبارات في دولة ما، في حين أنها لا تؤخذ في بلد آخر. مثل أصحاب الأعمال في صناديق الأدخار والرواتب، والصفقات غير المشروعة... الخ. (ومعلوم أن متوسط دخل الفرد يتم استخراجه وذلك بقسمة الناتج القومي على عدد السكان).

وكذلك أن متوسط دخل الفرد قد يخفي وراءه حقيقة هامة، وهي عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، قد يكون متوسط دخل الفرد مرتفعاً ويكون هناك في نفس الوقت تفاوت كبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تركيز الدخول في أيدي طبقة قليلة، ومعظم أفراد الشعب في فقر مدقع. ومن هنا ولهذه الأسباب وغيرها كثيرة، لا يجوز الاعتماد عليها ولا تصلح مقياساً لدرجة التخلف.

والحقيقة أن التخلف الاقتصادي ظاهرة نسبية، ومن الصعب أن يكون هناك معياراً يمكن من خلاله قياس درجة النمو أو التخلف الاقتصادي بشكل دقيق [2].

---

[1] للمزيد من التفصيلات انظر: محمد عبد المنعم د. الاقتصاد الاسلامي النظام والسكان والرفاه جـ١ ص٩-١١.

[2] أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ٧-١٢.

ولقد كانت هناك العديد من النظريات الغربية التي تركز على قضايا التخلف والنمو في العصر الحديث، تصرح بأن مشكلات التقدم والتأخر، إنما تعود أسبابه إلـــى عوامـــل نفســية وإجتماعية واقتصادية فقط، ولم تتطرق مثل هذه النظريات الغربية إلى أن التخلف يعود إلـــى أسباب أو عوامل تاريخية، وذلك محاولة منها لتبرئة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً، من أن التخلف السائد في الدول النامية تعود أسبابه إلى الدول الرأسمالية الاستعمارية [١].

ولقد اهتم بعض المفكرين بمشكلات التخلف والتنمية، فجاؤا بنظرياتهم على أساس أنها نظريات شاملة وقادرة على تفسير أسباب التخلف الأصلية الواقعية، فكان هنالك العديـــد مـــن النظريات المختلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يمكن تفسير أسباب ظاهرة التخلف مـــن خلال العديد من هذه النظريات ونذكر منها على سبيل المثال [٢].

١- **النظرية الجغرافية:** وترى هذه النظرية أن الدول المتخلفة تقع في الجنوب الحار من الكرة الأرضية، وأن الدول المتقدمة تحتل الشمال المعتدل المناخ، فالمناخ والموقع الجغرافـــي همـــا اللذان يحددان درجة التقدم، ومثل هذا التفسير أصبح غير منطقي كما أنه غـــير مقبـــول، لأن المناخ الذي يسود الدول الصناعية لا يمكن وصفه الا بالمناخ البارد والبارد جداً، ثم أن العـــامل الجغرافي قد تقلص دوره أمام التطورات التي غزت معظم أنحاء العالم. وتعتبر هذه النظريـــة من النظريات الغير اقتصادية. [٣].

٢- **نظرية غياب المنظم [٤] هو سبب التخلف: (نظرية غير اقتصادية)** وترى هذه النظريـــة أن أساليب تطور التنمية تقوم على الابتكارات العلمية والتكنولوجية، ولا بد لهذه التقنيات من منظم يحول هذه الاكتشافات إلى واقع اقتصادي.

وقد انتقدت هذه النظرية لأنها لم تبين دور الدولة كمنظم في عملية التنمية، ولم توضـــح عن المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لظهور المنظمين [٥].

---

(١) أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ٨٦.

(٢) أنظر: أنطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية ص ١٠٣-١٢٧.

(٣) أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ٨٨، انطونيوس كرم د. اقتصاديـــات التخلف والتنمية. ص ١٠٤ - ١٠٧.

(٤) اما فرد أو مجموعة من الأفراد تتولى إدارة الموارد الانتاجية المختلفة وهي الارض والعمل ورأس المـــال والتأليف بينها في عمليات الانتاج - محمد عبد المنعم عفر د. الاقتصاد الاسلامي الجزئي جـ٣ ص ٩٠.

(٥) أنظر: أنطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية / مرجع سابق ص ١٠٧ - ١٠٩.

٣- نظرية الحلقات المفرغة للتخلف والمعوّقة للتنمية (نظرية اقتصادية): تبين هذه النظرية أن هنالك حلقات مفرغة من التخلف والفقر، تتجسد في تفاعل قوي على شكل حلقات دائرية، تعمل على إستمرار سمات التخلف، الذي يكون من نتائجه الفقر الذي يؤدي إلى إنخفاض دخل الفرد، فيؤدي الى سوء التغذية وهذا يؤدي إلى تدني المستوى الصحي، وجميع هذه العوامل تؤدي الى خفض الانتاجية، وهذه تؤدي الى انخفاض دخل الفرد، وتغلق الدائرة، وهنالك العديد من الحلقات المفرغة التي تجعل الدول النامية في حالة تخلف متزايد.

ولكن هذه النظرية لم تتحدث عن التخلف نفسه، ثم أنها أغفلت الجانب التاريخي له [١].

٤- نظرية الأجور الرخيصة (نظرية اقتصادية) :

قدم العالم الاقتصادي منت نظريته المعروفة سياسة الأجور الرخيصة في كتاب اقتصاديات الدول النامية، مفسراً الأسباب التي منعت قطاع المزارع الكبيرة والمناجم التي طورها المستثمر الاجنبي من أجل ايجاد المضاعف [٢] في اقتصاديات الدول المتخلفة، ومن هذه الأسباب انخفاض انتاجية عنصر العمل في الدولة المتخلفة، ويترتب على ذلك انخفاض الأجر، ثم ان الايدي العاملة على مستوى منخفض من المعيشة ورغباتها محدودة، والمقدرة على رفع الانتاجية المنخفضة للأيدي العاملة لن يجدي نفعاً، وبالتالي فإنها لا تستجيب لأية حوافز اقتصادية مثل رفع الأجور، مما يعيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول [٣]. ومما لا شك فيه أن مثل هذه التشوهات الداخلية للمجتمع، كانت نتيجة للدور الذي لعبته السياسة الاستعمارية في خنق عملية التراكم المحلية، حيث أن الاستثمارات الأجنبية كانت قد وظفت في المزارع الكبيرة والصناعات الاستخراجية، مع المحافظة التامة أن تبقى هذه المشاريع معزولة تماماً عن اقتصاد البلد مما انعكس سلباً على البلد نفسه [٤].

٥- نظرية الاستعمار هو سبب التخلف (نظرية غير اقتصادية) :

يرى العديد من المفكرين السبب الرئيسي لتخلف الدول النامية انما يعود إلى الاستعمار القديم، الذي لعب دوراً رئيسياً في تخلف دول العالم الثالث، فالاستعمار القديم قد أعطى الدول المتخلفة دور البقرة الحلوب في خدمة الدول المستعْمره (بكسر الميم). وأن بقاء حالة التخلف

---

[١] أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية. مرجع سابق ص ١٠١ - ١٠٣.

[٢] نظرية المضاعف الكنزي ومضمونها: ان أي زيادة جديدة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة الدخل القومي لا بالمقدار نفسه فقط، وإنما بمقدار يعادل أضعاف الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري.

[٣] معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، مرجع سابق ص ٩٩-١٠٠.

[٤] أنظر: عصام خوري وآخرون التنمية الاقتصادية، دراسة في التخلف والتنمية ص ١٠١.

في الدول النامية يرجع إلى دور الاستعمار الحديث، الذي يحقق نفس الأهداف التي كان يحققها الاستعمار القديم ولكن بوسائل اكثر خبثاً ودهاءً.

وكانت كلمة توابع Dependencies تطلق على المناطق التي تسيطر عليها الدول الاستعمارية سواء على حياتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، دون المشاركة أو الاستشارة من الشعوب المحلية، وكان هذا في ظل الاستعمار القديم، وبالرغم من حصول هذه الدول على الاستقلال السياسي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، الا أنها ما زالت تعيش في تبعية للدول الرأسمالية، في ظل الاستعمار الحديث، وذلك بربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاد الرأسمالية العالمية. مما يجسد التبعية، وبهذا تكون هذه التبعية وسيلة لاستمرار التخلف وسبباً له، كما أن التخلف يصبح أداة لترسيخ التبعية ويعمق جذورها [1].

يتضح لنا مما سبق إستعراضه عن الاستعمار والتخلف والتعريف بهما، أن الاستعمار بكافة أشكاله وألوانه، لم يأت الى احتلال بلد ما من أجل مصلحة البلد، بل يأتي من أجل تنفيذ مخططاته وسياساته الظالمة، سواء أكان باستخدام القوة العسكرية أم بالطرق الدبلوماسية أو في أي مسلك ينتهجه من أجل تحقيق أهدافه ومصالحه، كنهب موارد البلاد والعباد المتمثل في رقّ الشعوب واستغلالها. واحكام السيطرة على المواقع الاستراتيجية التي تشكل عُقَد مواصلات بحرية وبرية يتخذ منها معابر الى غزو البلاد الاخرى، فالاستعمار لا يقتصر على بلد معين، بل تمتد أطماعه الى البلاد الأخرى، للاستيلاء على المزيد من الموارد والخيرات، ولو أدّى الى تدمير شعوبها بالوسائل الخفية والغير مباشرة. واذا احتاج الأمر إلى أكثر من ذلك فهو لم يتورع عن استخدام القوى العسكرية، ولم يقف الحد عند هذا الأمر، بل يستمر المستعمِر في ممارسة أساليبه الشنيعة في طمس هوية الشعوب كثقافاتهم ولغتهم وبالتالي عقيدتهم. والعمل الدؤوب على ابقاء هذه الدول المستعمَرَة دولاً هزيلة متخلفة بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى.

واذا كان الاستعمار أقل ما يوصف بهذه المعاني، فما من شك أن الاستعمار يولّد التخلف بشتى أنواعه وخصائصه، وفي حال إستسلام الدول المتخلفة الى هذا الوباء الخطير. فإنه لا محال سيفتك بجسدها وينهي وجودها من الرأس حتى القدم.

---

[1] أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية مرجع سابق ص ٩٦-٩٨؛ التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي - مجموعة أبحاث للندوة منعقدة في الكويت في الفترة من ٢٩ أبريل (نيسان) - مايو (ايار) ١٩٨٧ ص ٤٧٩-٤٨٩.

وللمزيد من التفاصيل أنظر: أنطونيو الأكرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية مرجع سابق ص ١٢٦-١٢٨.

وأما بالنسبة للتخلف هل يولّد أو يسبب الاستعمار؟ لقد ذكر فيما سبق ذكره أن الاستعمار سبب للتخلف، بمعنى أن التخلف ناتج عن الاستعمار.
أما العكس، هل التخلف سبب الاستعمار؟

لقد اتضح لنا مما سبق بيانه عن مفهوم التخلف وتفسيره، أن التخلف بردّه الى العوامل الداخلية الذاتية أي التي تعيش في مجتمعات الدول المتخلفة، مثل التدني في مستوى التعليم، والصحة وانتشار الجهل والفقر، واستخدام الوسائل البدائية في مجالات الانتاج وما الى ذلك من سمات للتخلف النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. الخ. فهذه الدول الضعيفة التي يسودها كل خصائص التخلف فهي ضعيفة بمواردها البشرية، وقد تكون غنية بمواردها الطبيعية، لا شك أنها تكون عرضة للغزو الأجنبي، وهدف دسم، لاحتلالها من قبل الدول القوية، فيكون مثل هذا التخلف الذاتي قد شكل فريسة سهلة تستهوي الغزاة الطامعين، ومدعاة للوقوع تحت نير الاستعمار.

وهنا التخلف الذي يعود الى العوامل الخارجية، (التخلف الناشئ من مؤثرات خارجية) يعني أن الاستعمار هو سبب هذا التخلف سواء كان الاستعمار القديم أم الحديث، الذي يربط اقتصاد الدول المتخلفة بالاقتصاد الرأسمالي فيكون تابعاً له. وخلاصة ذلك أن الاستعمار يولّد التخلف كما أن التخلف سبب ومدعاة الاستعمار.

إن الدراسات التي تمت حول ظاهرة التخلف والاستعمار، يلاحظ فيها أن أغلبها قد جاءت من مدارس فكرية وبالرغم من الفائدة التي حققتها، لكنها لم تكن شاملة، بمعنى أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول النامية، وأخص بالذكر الدول الاسلامية منها، ولم يراع لهذه الدول أيضاً الظروف الاجتماعية والروحية والخلقية والسياسية.
وفيما يلي سنتعرض إلى وجهة النظر الاسلامية حول حقيقة التخلف ومسبباته، وما هي سبل العلاج له في ضوء الشريعة الاسلامية، تحقيقاً للأهداف الاسلامية بصفة عامة، والنشاط الاقتصادي للمجتمعات الاسلامية بصفة خاصة [1]. وما أرستها من قواعد عامة وأسس موضوعية لمختلف جوانب الحياة انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ **إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم** ﴾ [2].

---

[1] انظر: محمد عبد المنعم عفر د. الاقتصاد الاسلامي النظام والسكان والرفاه ج١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦.
[2] سورة الاسراء: آية ٩.

وقوله أيضاً: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ [1].

فالتخلف الذي يسود المجتمع ينشأ من العوامل المحددة التالية [2]:

١- انحراف قيم ومعتقدات المجتمع وضعف البنيان الاجتماعي.

يقول تعالى في هذا الشأن: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ [3].

لا شك أن المجتمعات التي تتمسك بمعتقداتها، وتؤمن بدينها وتتحلى بالقيم الاسلامية كالصدق والاخلاص والأمانة والوفاء والتراحم ... الخ. والتزمت بأمر الله واجتنبت ما نهى عنه، سيهيئ الله تعالى لهذه الأمم بركات من السماء والأرض، على شكل ثروات مائية ومعدنية وزراعية وصناعية ... الخ. وفي مخالفتهم لأمر ربهم سيجدون الحرمان والمشقة وضيق أسباب الرزق بشتى أنواعه.

٢- قصور الموارد الانتاجية:

يبين الله تعالى لنا الأمثال لأقوام سبقوا، كقوم سبأ الذين اعرضوا عن منهاج الله، فحلّ بهم عقاب الله كنقص للموارد وتدني مستوى المعيشة، بعد أن كانت بلادهم طيبة غزيرة الانتاج. وهذا العقاب هو سبب في تخلف المجتمعات، فإذا لم تمتثل الأمة لأمر ربها سيحل بها ما حلّ بالأقوام السابقة. يقول تعالى: ﴿ **لقد كان لسبإٍ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور. فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتى أُكُلٍ خَمْطٍ وأثْلٍ وشيء من سدر قليل. ذلك جزيناهم بما كفروا، وهل نجازي الا الكفور**﴾ [4].

٣- انخفاض مستويات التعليم والثقافة والتغذية والصحة:

إن هذه المستويات آنفة الذكر ترقى بها الأمم مدارج الرقي اذا ما أحسنت صنعها وخشيت ربها، وتدني هذه المستويات أو فقدها سيعيد الأمم الى الوراء حيث التخلف والفقر والمرض، فيقل الانتاج ويضعف الاقتصاد.

---

[1] سورة النحل، آية ٨٩.

[2] انظر محمد عفر د. مرجع سابق ص ٢٨٦-٢٨٧.

[3] سورة الأعراف: آية ٩٦.

[4] سورة سبأ: آية: ١٥ - ١٧.

ويقول تعالى: ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولو الالباب** ﴾ [1].

٤- انخفاض الانتاجية والانتاج ورداءة المنتجات.

من المعروف أن الموارد الانتاجية متوفرة، وتحتاج الى وسائل وأساليب انتاج متقدمة، واستخدام فنون العلم، والاهتمام بالصيانة وما الى ذلك من خدمات، فإذا ما توفرت هذه التقنيات وحَسُنَ استخدامها كان الانتاج غزيراً طيباً، وأما إن تخلفت وسائل الانتاج، جاء الانتاج قليلاً وسبب للمجتمع النكد والتخلف.

ويقول تعالى بذلك: ﴿ **والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج الا نكدا، كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون** ﴾ [2].

وهكذا يتضح لنا أن الشريعة الاسلامية تناولت تفسير ظاهرة التخلف، والأسباب التي أوجدته وعمّقت جذوره في المجتمعات، وإن العلاج الشافي من كل داء يصيب جسم الأمة، هو الالتزام بشرع الله تعالى، بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهو النهج السوي الذي تحيا به الأمم والشعوب، ولقد اتضح لنا أيضاً من سياق ما ورد في الأيات الشريفة أن الأمة التي استقامت على أمر ربها؛ هيأ الله تعالى لها الحياة الآمنة المطمئنة، وأن الأمم التي كفرت بأنعم الله، كيف أذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون.

وقد بين الاسلام للشعوب بأن يتسلحوا بأسباب القوة والمنعة، فترقى بذلك الى مصاف الدول المتقدمة. ويقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم، الله يعلمهم، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفّ اليكم وأنتم لا تظلمون** ﴾ [3].

ولقد عانت الدول النامية ومنها الدول الاسلامية ويلات الاستعمار القديم والحديث بكافة ألوانه، والتخلف بكافة أشكاله، ووجدت نفسها متورطة في التبعية الاقتصادية، وتعمقت جذور التبعية بسبب العلاقات الاقتصادية لهذه الدول والتابعة الى النظام الرأسمالي العالمي، واقترنت التبعية بالتخلف ولما لهما من أهمية في حياة الأمم والشعوب، فقد أولى المفكرون الاقتصاديون جل اهتمامهم من أجل تحرير الدول النامية من الهيمنة الرأسمالية العالمية.

لذا لا بد لنا أن نعرض مفهوماً شاملاً عن التبعية الاقتصادية، وهذا ما سنقوم به في أبحاثنا القادمة.

---

[1] سورة الزمر: آية ٩.

[2] سورة الأعراف. آية ٥٨.

[3] سورة الانفال/ آية ٦٠.

المبحث الأول : التعريف بالتبعية

المبحث الأول : التعريف بالتبعية

وسيتم الحديث عنها من خلال ما يلي:

- التبعية في اللغة.
- التبعية في المفهوم الاقتصادي.
- موقف الإسلام من التبعية.

التبعية في اللغة: من تبع: وتبع الشيء تَبَعاً وتَبَاعاً في الأفعال وتبعت الشيء تبوعـــاً: سرت في اثره؛ وأتبعه الشيء: جعله له تابعاً.

وفي أمثال العرب السائدة: أتبع الفرس لجامها.

يضرب مثلاً للرجل يؤثر بردّ الصنيعة وإتمام الحاجة [1].

ويقال تبع المصلي الإمام، حذا حذوه، واقتدى به وتبعت الأغصان الريح: مالت معها

والتابع: التالي. والخادم وما يتبع غيره.

والتبعية: كون الشيء تابعاً لغيره [2].

التبعية في المفهوم الاقتصادي

لقد حظي مفهوم التبعية بأهمية كبيرة من جانب العديد من المفكرين وعلماء الاجتمـــاع والاقتصاد والسياسية وغيرهم. ولقد كان هذا المفهوم في بادئ الأمر يعكـــس حالـــة التبعيـــة المباشرة (الاحتلال العسكري) (من قبل الدول الاستعمارية للدول المستعمرة (بفتح الميم)، ومـــن أجل استغلال مواردها المختلفة، من خلال بسط نفوذها وسيطرتها على هذه الدول، ولكن بعـــد حصول هذه البلدان على استقلالها الوطني او السياسي، اتخذ مفهوم التبعية بعداً جديداً بحيـــث يضمن تأمين موارد هذه الدول إليها وبغض النظر عن السبل التي تنتهجها بغية الحصول علـــى متطلباتها من مواد أولية، واستمرارية التوسع في استثماراتها المختلفة في الدول النامية.

فاتجهت الكتابات والنظريات الحديثة للتعبير عن التبعية بمسميات مختلفة مثل : التبعيـــة الداخلية الخارجية

Inter – External dependency

أو الميتروبوليس والتوابع : Metropolis - satellite

---

[1] أنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة تبع جـــ١، ص ١٢٤ – ١٢٥.

[2] أنظر: المعجم الوسيط جـــ١ ص ٨١. مادة تبع.

أو المركز والأطراف : Center - periphery

ولقد أسهمت هذه النظريات في توضيح أبعاد التبعية كمفهوم وكحالة تواجه العالم الثالث [١].

لقد كانت كلمة توابع : Dependencies في ظل الاستعمار القديم، تعني المناطق التي كانت الدول الاستعمارية تهيمن عليها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً دون أدنى مشاركة من شعوب هذه البلاد.

وحتى بعد حصول جميع الدول النامية على استقلالها السياسي استمر استخدام كلمات تابع وتبعية وان تبدلت المعاني بعض الشيء بعد الاستقلال.

ويرى المفكرون من العالم، والعديد من الزعماء الوطنيين في الدول النامية، أنه بالرغم من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي الرسمي، إلا أنها لا تزال تعيش في حالة تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً، في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من مظاهر التبعية الأخرى، وان تكن أشكال هذه التبعية قد تغيرت عما كانت عليه في الاستعمار القديم وباساليبه المباشرة الظاهرة، إلى أشكال جديدة وبما يسمى بالاستعمار الحديث وبأساليبه الخفية وغير المباشرة، الذي يتم فيه ربط اقتصاديات الدول النامية ومنه دول العالم الإسلامي باقتصاديات الدول النامية ومنه دول العامل الإسلامي باقتصاديات الدول الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، بحيث يظل الاقتصاد الأول تابعاً والاقتصادي الثاني مسيطراً، ويستخدم الاستعمار الجديد الاساليب العديدة من أدوات الربط، والذي يعتمد على رؤوس الأموال والقروض والمعونات المالية والعينية وعلى علاقات التبادل القائم على عدم التكافؤ وعدم المساواة [٢].

اما مصطلح Metropolis

فهي دول المراكز أو الدول الصناعية (المتروبولات) [٣] وأن أول من استخدم تعبيري المركز والمحيط أو التخوم في الأدب الاقتصادي المعاصر هو بريبش [٤] فالمحيط أو

---

[١] انظر : عبد الهادي محمد والي د. الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق . ص ٢٨.

[٢] انظر : انطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية ص ١٣٤-١٣٥.

[٣] انظر : عصام خوري د. عدنان سليمان د. التنمية الاقتصادية د. دراسة في التخلف والتنمية ص ٩٧.

[٤] سكرتير سابق إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة.

الأطراف أو التخوم فإنما تعني الدول المتخلفة أو الدول النامية، والمركز هو تعبير عن الدول الاستعمارية المتقدمة صناعياً [1].

إن مفهوم التبعية لا يقتصر على المفهوم الاقتصادي فحسب، بل يتعدى إلى المجالات الثقافية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، فتصبح هذه العلاقات تابعة ومقيدة. وقد تكون التبعية الثقافية أهم أنواع التبعية وأخطرها، لأنها هي التي تحدد وتسهم في الأشكال المختلفة من التبعيات الأخرى. والتي تقف سداً منيعاً في وجه النمو الاقتصادي، بغية الوصول الى التنمية المستقلة لهذه الدول، وهذا لن يتحقق إلا بكسر علاقات التبعية بين الدول التابعة والدول المتبوعة، ويتطلب هذا ثورة اجتماعية وسياسية للقضاء على التبعية من جذورها [2].

والتبعية يمكن أن يعبر عنها بأنها عملية بنائية يتغلغل بموجبها الاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصاد البلدان المتقدمة صناعياً في اقتصاديات البلدان النامية، ويتم ربط كافة مجالات ونشاطات الدول النامية بسياسة اقتصاديات الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد من التغلغل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان التابعة، وتؤدي هذه العملية الى نوع من الانقسامية في الاقتصاد التابع، ما بين قطاع حديث تشرف عليه الدول الرأسمالية ويقوم لخدمتها، ويتم توجيه هذا القطاع للخارج أي للدول الاستعمارية، وقطاع تقليدي وبدائي يقوم لخدمة السكان المحليين، وفي ظل هذه الأوضاع الخاضعة للدول الرأسمالية الصناعية، لن يكون الاقتصاد التابع في مأمن من مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية أو الخارجية، سواء لتعرضه للأزمات الاقتصادية الدورية وما يظهر فيه الاقتصاد الرأسمالي من تضخم أو تدهور عملاته أو أي أزمات أخرى غير متوقعة، سوف تنعكس آثاره على الاقتصاد التابع أو اقتصاد الدول النامية [3].

ويستخدم أغلب الباحثين والمفكرين مفهوم التبعية، ليصنعوا به العلاقة المتداخلة بين دول المركز (الدول الاستعمارية الصناعية) ودول المحيط أو الأطراف (الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي)، في مرحلة الاستعمار الجديد، وتمتاز هذه العلاقة بالدور الاستغلالي للشركات الاحتكارية الدولية، والنهب عن طريق تصدير الأرباح إلى الدولة الأم، ثم سياسة المساعدات، واستراتيجية الاستثمارات، والقروض، واللاتكافؤ في عقد صفقات تجارية،

---

[1] انظر : عصام خوري، وعدنان سليمان التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

[2] انظر : انطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية، ص ١٣٤-١٣٥.

[3] انظر : عبد الهادي محمد والي د. الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ص ٣٠-٣١.

ومعاهدات ذات طابع تفضيلي وحماية البرجوازيات المحلية المتحالفة مع الامبريالية، والتي تعمل على رعاية مصالح هذه الامبريالية . إن هذه الممارسات السياسية الاقتصادية تشكل الأدوات الأساسية والقنوات المحورية التي تنتعش من خلالها علاقة التبعية وتحافظ على استمراريتها [1].

ولقد أسهم بذلك علماء الاقتصاد والاجتماع من كتاب مدرسة التبعية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية في محاولة منها لايجاد تفسير لحالة التخلف في العالم بوجه عام، وفي دول أمريكا اللاتينية بوجه خاص، وأنضم اليهم فريق من العلماء من مناطق مختلفة من العالم، لابراز مفهوم التبعية والوقوف على حقيقتها، من أجل العمل الجادّ الدؤوب المخلص والمشترك في إيجاد وسائل التحرر والخلاص من التبعية بأنجع السبل [2].

ومن هنا ظهر العديد من التعريفات لمفهوم التبعية نتعرض فيما يلي إلى أهمها:

فتعرف التبعية بأنها: " درجة غير متكافئة للإعتماد والتأثير في المجال الإقتصادي بين البلدان الصناعية الثرية والدول النامية المتخلفة " [3].

ويعرف تيوتونيو دوس سانتوس : Theo tonio Dos Santos التبعية بأنها: " حالة ما تكشف عن اقتصاد بعض الدول، يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر بحيث يأخذ التبادل التجاري بينهما طابع التبعية وعندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتوسع وتنمو نمواً ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كأنعكاس لتوسع النمو ونمو الاقتصاد المهيمن".[4].

---

[1] انظر أحمد أبو الرب د. تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٩٤.

[2] أنظر: يوسف جلباوي د، عبود خرابشه د، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة ص ٣٢٢؛ عدنان سليمان د، أنور د، عصام خوري د، التنمية الاقتصادية دراسة في التخلف والتنمية؛ أنور عبد الملك د، اسماعيل عبد الله وآخرون/ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ص ٧٧ - ٧٨.

[3] أنظر: يوسف جلباوي د، عبد خرابشه د. نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة مرج سابق ص ٣٢٢.

[4] انظر : أحمد محمود أبو الرب د/ تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٩٤؛ أنطونيوس كرم د، اقتصاديات التخلف والتنمية ص ١٣٧.

ويميز سانتوس بين أشكال ثلاثة للتبعية : [1]

١- التبعية الكولونياليه أو الاستعمارية

وتتميز هذه التبعية بسيطرة رأس المال التجاري المحلي والمالي (مرحلة تصدير السلع) بالتحالف مع الدول الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات، عن طريق الاحتكار التجاري الذي يدعمه احتكار المستعمرين للمناجم، والأراضي وسيطرتهم على القوى العاملة.

٢- التبعية المالية – الصناعية :

تكرست هذه التبعية بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر حيث تمت سيطرة الرأسمال الكبير في المراكز المسيطرة، وتوسع في الخارج في انتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية، مما أحدث ما يمكن أن يطلق عليه تنمية متجهة نحو الخارج.

٣- التبعية التكنولوجية – الصناعية :

وترتكز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط أو متعددة الجنسيات وبعد الحرب العالمية الثانية والتي بدأت تستثمر في فروع صناعية موجهة للسوق الداخلي في الدول المتخلفة.

وتنتج هذه التبعية التكنولوجية الصناعية عن استمرارية العجز في ميزان مدفوعات الدول التابعة، نتيجة الاحتكارات التجارية الدولية ثم الدور الذي تلعبه الشركات **الدولية النشاط والتي منها الأرباح التي تقوم بتصديرها إلى الدول الأم، ثم احتكارها الى** المعرفة التكنولوجية [2].

ولقد تزايد اهتمام الدول النامية بحالة التبعية التي تعيشها من حيث التحليل والمتابعة وتحديد مفهوم واضح ودقيق لظاهرة التبعية بعد أن فشلت الأساليب التنموية المعتمدة على الفكر التنموي الغربي، والتي كرست التخلف وعمقت جذور التبعية، وبالتالي العجز عن تحقيق

---

[1] انظر : أحمد محمود ابو الرب د/ تحديات التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق ص ٩٤-٩٥.
؛ عصام خوري د، وعدنان سليمان د/ التنمية الاقتصادية (دراسة في التخلف والتنمية) ص ١١٠-١١١.
؛ معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ١٧٨-١٧٩.

[2] انظر : أحمد أبو الرب د. تحديات التنمية في الوطن العربي ، مرجع سابق ص ٩٥.

تنمية اقتصادية تطمح إليها هذه الدول. ونتيجة لهذا الاهتمام تطورت أدبيات التبعية [1] لدى الدول النامية من أجل فهم طبيعتها وتحديد مفهومها بدقة ليتسنى لهم ايجاد وسائل مناسبة للتخلص منها بأقل التكاليف والتضحيات [2].

ولهذا ظهر المزيد من التعريفات لمفهوم التبعية والتي أبرزها تعريف تيوتونيو دوس سانتوس الآنف الذكر، ويعرف اندريه فرانك Andre Frank التبعية بأنها وضع مكون من علاقات متسلسلة بين المراكز Metropoles والتوابع Satellites ، بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً في أوروبا والولايات المتحدة. بحيث تعمل كافة العلاقات لخدمة المركز العالمي للنظام الرأسمالي، وان أي نمو تحققه الدول النامية هو نمو تابع، ولا يملك الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة [3].

يلاحظ أن هذا التعريف الذي جاء به أندريه فرانك لا يختلف عمّا جاء به دوس سانتوس، فالتعريفان أعطيا نفس المدلول والمعنى في المفهوم العام للتبعية.

وهناك من عرف الدولة التابعة بأنها : تلك الدولة المرتبطة بالسوق العالمية، وعادة ما تكون متخصصة في تصدير المواد الأولية التي ترسل إلى دول المراكز الصناعية [4].

وعرفها آخرون : أن التبعية الاقتصادية هي التركيز على التجارة الخارجية عن طريق تصدير مادة خام معينة ومحصول زراعي معين، أي أن يكون الاقتصاد تصديري، أو ما يسمى بالاقتصاد المكشوف. ويحدث نتيجة لذلك الرواج المستورد والكساد المستورد في اقتصاديات الدول المتخلفة، وأن التبعية الاقتصادية تقود إلى التبعية السياسية [5].

---

[1] أدبيات التبعية بايجاز :

أ – التبعية والتخلف هما نتيجة توسع الرأسمالي العالمي.

ب– التبعية سبب استغلال الدول المتقدمة للدول النامية.

ج– التبعية سبب أو تولد التخلف.

للمزيد من التفاصيل انظر : أنطونيوس كرم د، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[2] انظر: عبد الله محمد مسعود الدرسي: رسالة ماجستير: الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية، ص١٣٢. جامعة قاريونس. بنيغازي ليبيا– ١٩٨٩م.

[3] أنظر: مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت ما بين الفترة ٢٩ نيسان – ٢ أيار ١٩٧٨. التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي مرجع سابق ص ٤٩٩ – ٥١٠، انطونيوس كرم د. مرجع سابق ص ١٣٧.

[4] عبد الله محمد مسعود الدرسي : رسالة ماجستير : الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية. مرجع سابق.

[5] عبد الله محمد مسعود الدرسي ، رسالة ماجستير، مرجع سابق ص ١٣٤.

ويظهر لنا مفهوم التبعية بصورة أكثر وضوحاً، من خلال إستخدام مصطلحا المركز والمحيط، وكان أول من عبّر بهما الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش سكريتر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية سابقاً. ولقد نشر تفسير ذلك عام ١٩٤٩م. وقال بأن المركز (القلب) يمثل الرأسمالية المتقدمة صناعياً، ممثلاً بأمريكا وأوروبا واليابان (مركز النشاط الاقتصادي). والمحيط (الأطراف والتخوم): يمثل الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث.

ولقد وجد هذان الاصطلاحان قبولاً واسعاً عند علماء الاقتصاد ومن بينهم الاقتصاديون التقدميون والوطنيون في أمريكا اللاتينية، الذين انصرفوا لدراسة ظاهرة التخلف الاقتصادي، التي لا زالت تعاني من هذه الظاهرة بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي. وانتهى بهم القول، أن السبب الرئيسي للتخلف انما يعود الى التبعية الاقتصادية الناجمة عن الرأسمالية المتقدمة صناعياً (المركز). وهي التبعية المعروفة اليوم بالاستعمار الجديد. وبينوا أن هذه التبعية تفرض من دول المركز على بلدان المحيط من خلال أدوات وآليات مختلفة، مثل تقسيم العمل الدولي الذي ينيط الدول المتخلفة بالإنتاج المتخصص بالمواد الأولية، التي تصدرها هذه الدول بأسعار زهيدة، لتعود اليهم مواد غذائية ومصنعة وبأسعار باهضة بحكم التبعية لدول المركز.

وتمارس أيضاً هذه التبعية من خلال اختراق دول المركز الى دول المحيط والتأثير على سياستها بالشركات الدولية، ومؤسسات التمويل العالمية للعمل في دول المحيط وبشروطها المجحفة التي تكرس استمرار التبعية [١].

لقد جاءت مرحلة الاستعمار الجديد المسماة اليوم بالتبعية، بأساليب عديدة من السيطرة والتحكم السياسي أخذت فيها الهيمنة وجهاً جديداً تستطيع الدول الصناعية من خلاله تحقيق نفس الغايات والأهداف التي كانت تحصل عليها عن طريق الاستعمار القديم إبان الاحتلال العسكري المباشر لهذه الدول، وفيما يلي بعض أشكال الهيمنة التي تمارسها الدول الصناعية على الدول المتخلفة [٢] :-

١- توزيع العمل الدولي على أساس تخصص البلاد التابعة في انتاج بعض المواد الأولية، وتخصص البلاد الرأسمالية في انتاج المواد الصناعية.

---

[١] أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ١٧٥ - ١٧٦، عصام خوري د، عدنان سليمان د. التنمية الاقتصادية (دراسة في التخلف والتنمية) ص ٩٨.

[٢] أنظر: عادل مختار هواري، د/ التنمية الاقتصادية ص ٦٨ - ٦٩.

٢- تحويل الأموال من المراكز الصناعية الرأسمالية الى البلاد التابعة في شكل استثمارات خاصة في قطاعات المواد الأولية وفي شكل قروض عمومية.

٣- مشاركة البلاد الصناعية في تسيير اقتصاد البلاد التابعة عن طريق البرامج المساندة الفنية والثقافية وعن تصدير بعض التقنيات.

٤- اقتراح المراكز الرأسمالية على العالم التابع، باتباع استراتيجية اقتصادية معينة مثل تدعيم طبقة البرجوازية الكبرى والمنظمين، والاهتمام بالقطاع الفلاحي، وبإنتاج المواد الأولية المطلوبة الى السوق العالمي الرأسمالي ... الخ.

٥- ولقد أدّت هذه الوظيفة الى معطيات جديدة مثل اتساع الهوّة بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف وما ينتج عنه من آثار خطيرة من أشكال للتبعية والهيمنة.

وهنالك من يرى أن مفهوم التبعية الاقتصادية يتضح في التجارة الخارجية التي يتم بها تبادل البضائع غير المتكافئة بين الدول النامية ودول الرأسمالية الصناعية. حيث تقوم الدول النامية بتصدير المواد الأولية، واستيراد المواد الاستهلاكية ويتم هذا التبادل وفق مصالح وشروط الدول الصناعية، والذي يؤدي الى نشوء التبعية للإقتصاد الخارجي.

ومما يزيد التبعية خطورة في حال أن تكون هذه الصادرات من سلعة واحدة كما هو عند الكثير من البلدان ذات المحصول الواحد أو المعدن الواحد كالبترول في الدول النفطية، والحديد في موريتانيا، والقهوة في البرازيل، والقطن في مصر والفوسفات في المغرب [١].

ان صادرات هذه الدول لا يظهر تأثيرها الانتاجي في الدخل القومي لهذه الدول الا في مرحلة التحويل، وهذه المرحلة مرتبطة بالدول المتقدمة التي تتلقى صادرات الدول النامية بأسعار متدنية لقاء إستيراد احتياجاتها الغذائية والمواد المصنوعة بأسعار غالية الثمن، لأن هذه الدول الصناعية الرأسمالية هي المنوطة بتحديد أسعار الصادرات والواردات بشكل يتصف بالجشع وعدم التكافؤ[٢].

وأن عدم تنوع صادرات الدول النامية وإبقائها على إنتاج المحصول الواحد، أو منتجين من السلع الزراعية، يعرض اقتصادياتها بل يجعلها خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان، كالظروف الجوية، وما يصيب الإنتاج

---

[١] أنظر: معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ١٤٨ - ١٤٩.

[٢] أنظر: معين القدومي د، التخلف الشامل مرجع سابق ص ١٤٨ - ١٤٩، عادل الهواري د، التنمية الاقتصادية ص ٢٠ - ٢١.

الزراعي من أمراض وآفات. مما يقلل الإنتاج لهذه الدول، وما ينجم عن ذلك من آثار ذات مردود سيء على البلاد [1].

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التبعية لا يقتصر على المجال الاقتصادي، بل يتعدى ذلك إلى المجالات الثقافية والسياسية والعسكرية ... الخ [2].

يتضح لنا مما سبق الحديث عن التجارة الخارجية أنها تقوم على أسس وقواعد غير عادلة وغير متكافئة بين الدول الرأسمالية والدول النامية، وأن الاعتماد المتبادل بينهما يتسم بحدة التفاوت في القدرات والموارد، وكل ذلك إنما يصب في خدمة وأغراض الدول الرأسمالية، وإبقاء شعوب الدول النامية تغط في بحر من الجهل والتخلف.

ويدلّل على أن اقتصاد هذه الدول إنما هو اقتصاد تصديري أو ما يسمى بالاقتصاد المكشوف الذي يعتمد على مادة خام بعينها أو محصول زراعي واحد، مما يعيق اقتصاديات هذه الدول النامية ويبقيه تحت رحمة الاقتصاد الرأسمالي الصناعي.

فضلاً عما تتصف به اقتصادياتها من ازدواجية التبعية حيث تتلقى الدول الرأسمالية صادرات هذه الدول بأسعار متدنية، لقاء إستيراد الدول النامية احتياجاتها من مواد غذائية ومواد مصنعة بأسعار باهظة الثمن، وفي كلتا الحالتين التصدير والاستيراد انما يتم تحت سيطرة الدول الرأسمالية، مما يزيد العجز في ميزان مدفوعات الدول المتخلفة، فتلجأ مضطرة إلى القروض الخارجية المشروطة بالفوائد الربوية العالية، لتأمين استيراد السلع الاستهلاكية لها وبأسعار مرتفعة أيضاً، وهكذا تبقى هذه الدول رهينة حلقات متتابعة من الفقر والجهل والتبعية. وأن مثل هذه التبعية مما لا شك فيه تؤدي الى العديد من أشكال التبعية وأهمها **التبعية السياسية التي هي وليدة التبعية الاقتصادية.**

ويظهر مفهوم التبعية أيضاً من خلال المظاهر العديدة للتبعية الاقتصادية، مثل التبعية المالية، ونقل التكنولوجيا والاستدانة، والتبعية الاجتماعية والثقافية والعديد من المظاهر الأخرى، والتي سوف يكون لها موضع بحث خاص في مكان قادم [3].

---

[1] أنظر: علي لطفي د.، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية) ص ٥٧.

[2] انظر : انطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[3] أنظر: معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ١٥٠ - ١٦١. ، أنطونيوس كرم د، اقصاديات التخلف والتنمية وللمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد فائد بركات ونظرة خاصة الى اليمن والتنمية العربية ص ١٠٣ - ١١٢.

يتضح لنا مما سبق من استعراض لأهم التعريفات والتحليلات التي أسهمت في توضيح أبعاد التبعية كمفهوم، وكحالة تواجه بلدان العالم الثالث بشكل عام، ودول العالم الإسلامي بوجه خاص.

أن التبعية الاقتصادية: هي عملية تاريخية تم بمقتضاها ربط دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي بعلاقة غير متكاملة، وبهذه العلاقة تستطيع الدول المتقدمة أن تنمو ذاتياً وتتوسع، في حين أن الدول التابعة لا تستطيع أن تحقق ذلك إلا كانعكاس نمو اقتصاد البلدان الصناعية من أجل خدمة النظام الرأسمالي الصناعي، وفي إطار هذا الوضع يبقى اقتصاد الدول النامية اقتصاداً تصديرياً ومكشوفاً.

ويلاحظ من تعريف التبعية أنه يشير إلى موقف مشروط وهو أن نمو اقتصاد دولة معينة أو مجموعة دول يتوقف على تطوير ونمو اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذا يعني أن علاقة الاستغلال الاقتصادي بين دولتين أو أكثر قد تتحول على علاقة تبعية اقتصادية إذا تمكنت بعض الدول أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى. وعندئذ لا تستطيع الدول الأخرى أن تحقق نمواً ملحوظاً لأن نموها مشروطاً ومحكوماً بنمو الدول التي استطاعت فرض سيطرتها عليها، أي أن النمو الذي قد يتحقق في الدول التابعة يكون من النوع الذي يخدم أهداف ومصالح الدول المسيطرة. وبذلك فإن هذه التبعية تؤدي بالدول النامية إلى الخضوع للدول الاستعمارية.

موقف الإسلام من التبعية

جاء الإسلام لينقذ البشرية من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وليخلّص الناس من الظلم والشرك والفقر والجهل ... الخ ويسود العدل، والمحبة، والأمن والسلام، وتعمّ الرحمة والمودة الى كافة أرجاء المعمورة.

أرسل الله تعالى الإسلام الى عباده الذي يعلم سرهم ونجواهم، حيث يقول: **﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾** [1]. ليكون لهم منهج دين ودولة، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وفق ما أمرهم به الله ونهاهم عنه.

ويخرجهم من دياجير الظلم والجهل إلى آفاق العلم والمعرفة والنور. ويقول تعالى: **﴿كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور ﴾** [2].

---

[1] سورة الملك: آية ١٤.

[2] سورة ابراهيم: آية ١.

لقد حمل الرسول صلى الله عليه وسلم دعوته الى البشرية جمعاء، ولم تقتصر هذه الدعوة على مجتمع معين، أو على أمة بعينها.

ويقول تعالى: ﴿**قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً**﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿ **وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ [2].

ويقول أيضاً: ﴿ **وما أرسلناك الا رحمة للعالمين** ﴾ [3].

ومن هنا فإن الإسلام يرفض التبعية رفضاً باتاً [4].ويقول تعالى: ﴿ **لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم** ﴾ [5].

وقال تعالى: " ﴿ **ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله** ﴾ [6].

وهنالك الآيات الكثيرة التي تحفظ عزة المؤمن، وكرامة بني الانسان.

فيقول تعالى: ﴿ **ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون** ﴾ [7].

ويقول أيضاً : ﴿ **ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً**﴾ [8].

ويتبين لنا مما سبق ذكره، أن الإسلام لا يقرّ التبعية، لأنها تقوم على الظلم والعدوان، واستغلال موارد وخيرات الشعوب، والعمل على اذلال الدول التابعة، وابقائها في حلقات الفقر والتخلف وذلك للمحافظة على استمرار سيطرة الدول الاستعمارية الصناعية على دول العالم الثالث، ومن بينها دول العالم الإسلامي.

---

[1] سورة الاعراف: آية ١٥٨.

[2] سورة سبأ: آية ٢٨.

[3] سورة الأنبياء: آية ١٠٧.

[4] أنظر: محمود بن ابراهيم الخطيب، د، من مبادئ الإقتصاد الإسلامي، ص ١٥٦.

[5] سورة المجادلة: آية ٢٢.

[6] سورة البقرة آية: ١٦٥.

[7] سورة المنافقين آية: ٨.

[8] سورة الإسراء آية : ٧٠.

وسوف نلقي الضوء على بعض الأسس والمبادئ الإسلامية القائمة على العدل والمساواة، والتي تبين بوضوح رفضها للتبعية، وتؤكد حرصها على كرامة الانسان وحريته وعزّته. ومنها ما يلي :-

١- الفرد مسؤول عن الجماعة والجماعة مسؤولة عن الفرد. ويتمثل ذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه المسلم كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة**) [١].

وكذلك فالجماعة مسؤولة عن الفرد.

ويقول صلى الله عليه وسلم بهذا الشأن: (**أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني**) [٢][٣].

٢- المساواة: لقد أزال الإسلام الطبقية بين فئات المجتمع ولا فضل لأحد على الآخر الا بالتقوى ويقول تعالى: ﴿ **يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير** ﴾ [٤].

٣- الاخاء: يقيم الإسلام العلاقات بين أفراد المجتمع الإسلامي على أساس من الأخوة والتوّاد والتراحم ... الخ.

ويقول صلى الله عليه وسلم (**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**) [٥].

٤- العالمية: لم يأت الإسلام الى أمة محددة أو مجتمع معين، بل جاء الى كافة الناس، ولم يوصد الباب أمام كل معتقد بالإسلام، فالمجتمع الإسلامي مجتمع عالمي وليس مجتمعاً اقليمياً، فأبوابه مشرعة ومفتوحة لكل انسان حرّكته فطرة الايمان. وتفاعلت مع مشاعره وأحاسيسه، فأدرك أن هذا الدين هو دين الله من خلال تعاليمه ومبادئه. وأن محمداً صلى

---

[١] أخرجه البخاري، شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ العسقلاني-جـ٥- ص ١٢١ كتاب المظالم ٤٦ باب ٣ لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه رقم الحديث (٢٤٤٢) ط١، ١٤١٨-١٩٩٧.

[٢] العاني: الأسير.

[٣] أخرجه البخاري، كتاب الأطعمه جـ٦، ص ١٩٥. دار الفكر - استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م؛ رواه البخاري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ العسقلاني، جـ٩- ص ٦٤١برقم (٥٣٧٣) كتاب الأطعمة باب كلوا من طيبات ما رزقناكم. ط١. ١٤١٨-١٩٩٧.

[٤] سورة الحجرات: آية ١٣.

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه الباب ٨١، ص ٢٢٣٨ رقم الحديث (٥٦٦٥) جـ٥ باب الأدب ٢٧ ، ضبطه ورقمه وذكر مواضع تكراره. مصطفى أديب البغاد. دمشق- بيرو.ت ط٣، ١٤٠٧-١٩٨٧.

الله عليه وسلم جاء به الى البشرية جمعاء. فيقول تعالى: ﴿ **يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً** ﴾ [1] أي يا محمد أبلغ الناس بأنك رسول الله الى الناس كافة. ويقول الله تعالى أيضاً: ﴿ **وما أرسلناك الا رحمة للعالمين**﴾. [2]

٥- التكافل الاجتماعي: وذلك بأن تسود روح المحبة والتعاون والمساواة والاخاء بين فئات الشعب، وأن تشيع المساعدة والمساندة بين أفراد المجتمع، وأن لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، ولا تذوب مصلحة الفرد في مصلحة الجماعة وانما لكل منهما كيانه، فيعيش الجميع في كفالة جماعية.

٦- العدل: وبه تقوم الأنظمة والقوانين، وتطبق فيه التشريعات العادلة، فتمنح كل ذي حق حقه، فيسود الأمن والطمأنينة في حياة الأمة. واذا لم يقم العدل، فسوف يحل محله الظلم والذي به يختل توازن الفرد والمجتمع.(٣)

ويقول تعالى: ﴿ **إن الله يأمر بالعدل والاحسان، وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، يعظكم لعلكم تذكرون** ﴾ [4].

يتضح لنا مما سبق عرضه، لجملة من المبادئ الإسلامية، والتي جاءت علاجاً وبلسماً شافياً للفرد والمجتمع، فيها تؤسس وتبنى المجتمعات القوية الصالحة، ومن خلالها تدور عجلة الحياة الآمنة المطمئنة، وبها يسود التوادّ والتعاون والتراحم في سائر المجتمعات.

وبها تذوب كل أشكال العنف، والظلم والقهر، والأنانية، وتشيع كل معاني الخير والعون والمساعدة، للمجتمع المسلم وغير المسلم.

وغيرها من القيم والأهداف الجليلة الجميلة التي حملت معناها أسس هذا الدين إلى الانسانية جمعاء.

فأي مكان للظلم والعدوان في ظل هذه المبادئ الإسلامية السمحة، فالإسلام يرفض كل أشكال القهر والتخلف والتبعية للغير، القائمة على اذلال الشعوب واحكام السيطرة عليها ونهب ثرواتها ومواردها. ويؤكد على حفظ كرامة الانسان وحريته وعزته ويقول تعالى: ﴿**ولقد كرمنا بني آدم** ﴾ [5] وجعل العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية عبادة يترتب عليها السعادة في الدنيا

---

[1] سورة الأعراف آية ١٥٨.

[2] سورة الانبياء آية ١٠٧.

[3] انظر: داود حمدي القاعدي. د. محاضرات في حاضر العالم الإسلامي. ص ٢٩ - ٣٦

[4] سورة النحل آية: ٩٠.

[5] سورة الإسراء آية: ٧٠.

والآخرة، وتركها جحود ونكران ومعصية وكفر، وما الى ذلك من الـــوان الجـــهل والتخلـــف والتبعية والضياع.

ويقول تعالى: ﴿ **ومن أعرض عن ذكري فإن لـــه معيشـــة ضنكـــاً ونحشـــره يـــوم القيامة أعمى، قال ربِّ لِمَ حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلـــك أتتـــك أياتـــنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى** ﴾ [1].

لقد آن الآوان لدول العالم الإسلامي أن تعود الى تفعيل هذه المبادئ السامية، المســتمدة من الشريعة الإسلامية، وهي غيض من فيض، لتدرك الواقع المحزن الذي تعيشه في ظل هــذا التخلف والجهل والتبعية. وتعي الأسباب التي أدت بها الى هذه الحالة.

وهذا ما سأتناوله في المبحث القادم.

---

[1] سورة طه آية: ١٢٤ - ١٢٦.

المبحث الثاني : أسباب التبعية الاقتصادية

المبحث الثاني : أسباب التبعية الاقتصادية

تمهيد

قد يعتقد البعض أن الأسباب التي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي دون الجوانب الأخرى، ومن هنا تكون التبعية في مفهومهم تبعية خارجية فقط. External Dependence

والواقع أن التبعية الخارجية لا تشكل إلا شقاً واحداً من التبعية الكلية Over all Dependence والشق الآخر هو ما يمكن تسميته بالتبعية الداخلية Internal Dependence والتي يمكن أن تعرف بأنها : مجمل العوامل والظروف الداخلية التي نتج عنها في فترة سابقة من التاريخ، تفكك حضاري واجتماعي وسياسي... الخ في الدول التي تسمى في الوقت الحاضر الدول النامية او المتخلفة والذي أدى هذا التفكك ومهد إلى الغزو الأجنبي والاستعمار الغربي إلى هذه الدول في مرحلة لاحقة.

ولهذا فإن حالة التبعية التي تعيشها الدول النامية في هذه الأيام هي عبارة؛ عن وضع ديناميكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية مع عوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقى هذه الدول في حلقات تخلفها [1].

وتعيش الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي حالة التخلف التي تعاني منه هذه الدول، بما يتميز به من خصائص اقتصادية وأخرى غير اقتصادية والتي أدت إلىأسباب التبعية الاقتصادية [2] فيما بينها لحماية تجارتها ومن هذه العوامل على سبيل المثال، اعتماد الدول النامية على منتوج واحد، واعتماد هذه الدول ومنها دول العالم الاسلامي، على تصدير السلع الأولية والمواد الخام، والتبادل غير المتكافئ في التبادل التجاري، وما يرافق ذلك من احتكارات عالمية في التجارة الخارجية، وكذلك ما تحتفظ به الدول المتقدمة صناعياً من مزايا التقدم التكنولوجي المتطور، وبإقامة التكتلات الاقتصادية فيما بينها لحماية تجارتها الخارجية

---

[1] انظر : أنطونيوس كرم د، اقتصايات التخلف والتنمية ، ص ١٤٠.

[2] انظر : يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير : التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادية الاسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، ص ١٢٠-١٢٨، جامعة اليرموك ١٩٩٣.

؛ عزمي رجب د، السياسة الاقتصادية والتخلف، ص ٢٦.

على المستوى العالمي كالسوق الأوروبية المشتركة، ثم التحكم بأسعار المواد الأولية للدول النامية، والعمل على تخفيض أسعارها، مقابل ارتفاع أسعار منتوجاتها التي تصدرها الى الدول النامية، مما ينجم عن ذلك مخاطر عديدة سنتعرض لها في فصول لاحقة. أيضاً هناك التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، والتي تعتبر من أبرز سمات اقتصاديات الدول الاسلامية في الوقت الحاضر.

ومن أسباب التبعية أيضاً معاناة الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي من مشكلة المديونية الخارجية، والوقوع في شرك الدول المتقدمة صناعياً، وكذلك عدم كفاية عائدات صادرات الدول النامية لتغطية نفقات وارداتها. وغيرها من الأسباب الاقتصادية الأخرى.

وهنالك عوامل اجتماعية وسياسية [1] الناجمة عن خصائص التخلف للدول النامية مثل التزايد السكاني، انخفاض مستوى الصحي، ارتفاع نسبة الأميين، انعدام الاستقرار السياسي (فساد البيئة السياسية)، عدم توافر القيم المعنوية، عدم وجود الطبقة الوسطى ... الخ.

وأن هذه الخصائص الاجتماعية لظاهرة التخلف. سواء الاقتصادية أو الاجتماعية [2] يشجع الدول القوية على استعمار الدول الضعيفة مما يمكن القول بان التخلف مدعاة وسبباً للاستعمار، وكما ان الاستعمار سبباً للتخلف في الدول النامية.

فالتخلف إذاً في الدول النامية يجعل هذه الدول عرضة للاستعمار، وهو من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول ومن بينها دول العالم الاسلامي في الوقت الحاضر، فما هو سبب التخلف من وجهة النظر الاسلامية والذي يعتبر سبباً في تبعية الدول النامية [3].

إن ظاهرة خصائص التخلف في المجتمعات يعود سببها إلى انحراف قيم ومعتقدات المجتمع وضعف بنيانه الاجتماعي، وخصائص الانسان الثقافية والعلمية ومستويات تعليمه وصحته وانخفاض الانتاج ورداءة المنتجات، وارتفاع التكاليف الانتاجية لهذا الانتاج والمشقة الكبيرة في الحصول عليه ... الخ، الناجم عن بعدهم واساءة فهمهم للدين عقيدة وشريعة ويلاحظ أن هذه العوامل تركز أولاً على الانسان ومعتقداته وخصائصه وعلاقاته الاجتماعية

---

(1) انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلة، ص ٧٠ وما بعدها.
؛ معين القدومي د، لتخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١١٥-١٦٣.

(2) انظر : سعد ماهر حمزة د، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية تجارب افريقية عربية، ص ١٥٣.

(3) انظر : عبد المنعم عفر د، الاقتصادي الاسلامي، السكان والرفاه والزكاه، ج١، ص ٢٨٦-٢٩٠.

ومستوى تعليمه وثقافته وتغذيته وصحته باعتباره العنصر الهام في تخلف الاقتصاد أو تقدمه ويبين الله سبحانه وتعالى أن المجتمعات إذا التزمت بمنهج الله وأحكامه وتعاون أفراد المجتمع حاكمين ومحكومين على مصلحة الأمة، وقام كل فرد بدوره في مجال اختصاصه، ونظمت الحياة الاقتصادية وفقاً لمبادئ النظام الاقتصادي مثل الحرية الفردية المقيدة، وازدواج الملكية، والملكية الخاصة والملكية العامة، والتوافق بين مصلحة كل من الفرد والمجتمع، وكل آمن بربه والتزم بمبادئ الاسلام، عندئذ فإن الله تعالى سيحفظهم بعنايته الربانية وينزل عليهم بركات من السماء والأرض، وعلى شكل ثروات مائية ومعدنية وأرضية وزراعية وصناعات ومنتجات. ولكن مخالفتهم لذلك وقيام معتقداتهم على النقيض من هذا المنهج السوي، وعدم التزامهم بما أمر الله تعالى. يكون ذلك سبب في انتشار مظاهر التخلف الاقتصادية والاجتماعية [1].

ويقول تبارك وتعالى : ﴿ **ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون** ﴾ [2].

ويقول تعالى : ﴿ **وألوّ استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقا لنفتنهم فيه، ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذاباً صعداً** ﴾ [3].

يتضح لنا مما سبق أن أسباب التبعية الاقتصادية تعود إلى عوامل خارجية تتمثل في تبعية اقتصاديات الدول النامية إلى الدول الاستعمارية، وعلى عوامل داخلية المتمثلة في الخصائص الاجتماعية للدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي، ومنها انحراف قيم معتقدات المجتمع، وضعف بنيانه الاجتماعي، واختلال في خصائص الانسان الثقافية والعلمية وانخفاض الانتاج ورداءه المنتجات.

وسأتناول الحديث عن أسباب التبعية الاقتصادية من خلال ما يلي :

١- أسباب اقتصادية .

٢- أسباب استعمارية .

٣- أسباب دينية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

عبد المنعم عفر د.، الاقتصاد الاسلامي ، السكان والرفاة والزكاة، ج١، ص ٢٨٦ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف آية : ٩٦.

(٣) سورة الجن : الآيتان ١٦، ١٧.

١- الأسباب الاقتصادية :

هنالك أسباب كثيرة تؤدي إلى التبعية الاقتصادية في الدول النامية إلى الدول الاستعمارية المتقدمة صناعياً وفيما يلي أهم هذه الأسباب في هذا المجال [١]:

١- اعتماد الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي على المنتوج الواحد.

٢- عدم وجود رأسمال قوي.

٣- أثر الازمات الاقتصادية.

٤- اثر الادخار في حالة التنمية الاقتصادية.

٥- وجود الرأسمال الأجنبي.

٦- اعتماد الدول المتخلفة على استيراد السلع من الدول الصناعية، وعدم كفاية عائدات التصدير لتغطية نفقات الاستيلاء واللجوء إلى الاستدانة من الدول المتقدمة صناعياً ومؤسساتها الدولية.

٧- اعتماد الدول النامية على تصدير السلع الأولية والمواد الخام.

٨- التبادل غير المتكافئ في التجارة الخارجية.

٩- تبعية اقتصاديات الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي الى الدول الاستعمارية.

١٠- المديونية الخارجية.

وهنالك آليات التبعية التي تعمل على إبقاء دول العالم الاسلامي في وضع تابع للدول الاستعمارية وهي أسباباً للتبعية أيضاً وتعمل على تعميق جذورها [٢].

وهنالك أسباب عديدة أخرى وهي تعتبر مظاهر للتبعية الاقتصادية وسيتم الحديث عنها في مبحث لاحق.

كما وأن هنالك أيضاً آليات للتبعية الاقتصادية التي تلعب دوراً مميزاً وبارزاً على ابقاء دول العالم الاسلامي في وضع تابع للدول الاستعمارية حيث تعمق جذور التبعية وتعتبر سبباً لها.

وفيما يلي سأقوم بتوضيح هذه الآليات وباختصار [٣]:

أ- الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام، والتسويق المعاصرة لخلق نماذج جديدة للاستهلاك في دول العالم الثالث.

---

[١] انظر : يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير : التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي مقارنة بالنظام الوضعي، ص ١٢٠-١٢٨.

؛ عزمي رجب د، السياسة الاقتصادية والتخلف (مذكرات في السياسة الاقتصادية، ص ٢٦-٣٠.

[٢] انظر : نادر فرجاني د، اسماعيل عبد الله د، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ص ١٠١-١٣٠.

[٣] انظر: نادر فرجاني، اسماعيل صبري وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ص ١٠٥ - ١٠٩.

ويتم ذلك بدفع الشركات العملاقة بمنتوجاتها إلى السوق العالمي، بما في ذلك سوق العالم الثالث، وتقوم ببذل جهود إعلامية وتسويقية، وتقديم نمط الحياة الغربية باعتباره النمط الأمثل، فيتبنى الكثير من دول العالم الثالث، هذه الأنماط الاستهلاكية والكمالية، والتي تؤدي إلى انخفاض معدل الادخار، والذي هو في الأصل منخفضاً، وهذا يعتبر مصدراً من مصادر الترف والتبذير ويكرّس التبعية ويجددها.

ب- الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي: لقد سبق الحديث عنه.

جـ- القروض والمساعدات: أيضاً بينا فيما سبق عن آثارها الخطيرة على الدول الآخذة لما يترتب عليها من فوائد ربوية تراكمية.

د- دور المؤسسات الدولية في توجيه السياسات الاقتصادية في البلدان النامية.

يقوم النظام الدولي المالي بدور متميز في هذا المجال، حيث يعمل في إطار تقسيم العمل الدولي لخدمة النظام الرأسمالي، ومن خلال المرحلة المعاصرة، مرحلة الرأسمالية المتعددة الجنسيات، ويتم فيها إدماج الدول النامية، في النظام الرأسمالي الدولي، على أساس شروط عدم التكافؤ، وبواسطة القيود والدوافع المالية والاقتصادية. وبلعب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات المساعدات الأخرى، ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً ورئيساً في هذا المجال.

ولا يقتصر استخدام هذه المؤسسات على مجرد السياسات، وقد يتعداها إلى تغيير الأنظمة السياسية، وإذا كان النظام السائد يهدد مصالح القوى الرئيسية.

هـ- استخدام العلم والتكنولوجيا: ليظهر تأكيد تفوق الشركات متعددة الجنسيات، والتكنولوجيا أحد أهم أشكال التبعية، واستمرار التبعية التكنولوجية يعني استمرار تدفق الفائض الاقتصادي الى الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً.

ز- الهيمنة عن طريق التسليح والتدريب العسكري والمساعدات والمعلومات العسكرية.

أن التطور التكنولوجي المستمر، وخاصة السريع في مجال التسليح، يجعل دول العالم الثالث أكثر حدّة في التبعية للدول الاستعمارية.

وأن المهام التي قامت بها الدول الاستعمارية، مثل إيجاد قواعد عدوانية متقدمة لها، كإسرائيل في العالم الإسلامي (في فلسطين)، وجنوب أفريقيا في القارة الأفريقية، وما ورثه

العالم الثالث من رسم للحدود من خلال تجزئة الدولة الواحدة إلى دويلات من أجل استمرار الصراع وإثارة الحروب فيما بينها.

كل هذه الأعمال الاستعمارية البغيضة، أدّت إلى توجه دول العالم الثالث إلى إنشاء جيوش، بهدف تأمين الدفاع عن استقلالها الوطني أمام أي تهديد سواء كان ذلك داخلياً أم خارجياً.

إذن أمام هذه المعطيات، كان لا بد من الإنفاق العسكري لمواكبة التطور، لا بدّ من الاعتماد على الخارج لتدريب الجيوش على استيعاب الأسلحة الحديثة، إضافة إلى الصيانة وقطع الغيار التي تحتاج إلى خبراء فنيين.

كل هذه الأمور تعتمد على التسليح من العالم الرأسمالي. لذلك من الطبيعي أن تعمل على زيادة وتعميق التبعية الاقتصادية العسكرية والسياسية، فالإنفاق العسكري وتزايده، يؤدي إلى عجز ميزانية هذه الدول.

فتلجأ هذه الدول الى القروض والمنح، ومرغمة أن تخضع إلى شروطها السياسية والعسكرية، فضلاً عن التبعية الاقتصادية ومن بين هذه الشروط أن لا يستخدم السلاح إلا في خدمة الاستراتيجية العالمية للدول المانحة.

وهنالك العديد من الآليات التي تجذّر التبعية، وتبعثها من جديد مثل السيطرة والمعلومات، واستخدام السيطرة الإعلامية في مجالات الترفيه لإحداث تغييرات في القيم والاتجاهات والثقافات، وبالتالي فرض سيطرة الثقافة الغربية أو الثقافة الغربية الرأسمالية الاستهلاكية [1].

يتضح لنا مما سبق أن أسباب التبعية كثيرة، ولكن أهم هذه الأسباب هو ما كان أسباباً دينية، واستعمارية، واقتصادية، فكانت التبعية محصلة للمنهج الاستعماري المتمثل بسلب موارد الدول النامية، والتوسع والهيمنة الاستعمارية منذ أن وجد ولا يزال، ثم العوامل الداخلية من تخلف سواء كان اقتصادي أم اجتماعي أو ثقافي وغيره من أشكال التخلف وبهذا تكون التبعية في الأساس مزيج من عوامل خارجية، كما هي من عوامل داخلية. ولن يصلح حال الأمة

---

[1] للمزيد من التفاصيل، انظر: نادر فرجاني، د. إسماعيل عبد الله وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٠١ - ١٣٠.

الاسلامية الا بالالتزام التام بدينها وتطبيق مبادئه في جميع جوانب حياتها وأن يرتبط الدين بالدولة ارتباط القاعدة بالبناء وأن يكون هذا الدين الموجه للدولة في كل مجالاتها.

وهنالك أسباب أخرى وهي في نفس الوقت مظاهر للتبعية الاقتصادية، وهذا ما سأتعرض إليه في مبحث لاحق.

٢- العوامل الاستعمارية [١]:

من المعلوم مدى خطورة الاستعمار مهما كان شكله أو نوعه، سواء أكان عسكرياً، أو اقتصادياً، أو استراتيجياً أو أي لون من ألوانه المختلفة، فمن آثاره أو أهدافه، فرض الهيمنة والسيطرة على الأرض والشعب، إما بالاحتلال المباشر عليهما، فيستغل خيرات وثروات الأرض، ويعمل على إذلال الشعب بأقسى أنواع أساليب العقاب والعذاب. وإما بالاحتلال الغير مباشر ويتمثل في نهب الموارد الطبيعية للدول، وتقييد الآراء السياسية الوطنية، وكلا النوعين أشد وأنكى من الآخر.

لذا فالأسباب الاستعمارية تقسم الى قسمين:

أ- الاستعمار القديم: وهو الاستعمار المتمثل بالاحتلال العسكري، وجاء نتيجة الكشوفات الجغرافية في القرن الحادي عشر الميلادي، ومن أهم أهدافه:

١- تطويق العالم الإسلامي، ومحاصرته لإضعافه وضربه من الداخل.

٢- البحث عن طريق تجاريه بديار المسلمين، للوصول إلى الهند.

وهنالك [٢] ما يسمى بالاستعمار الاستراتيجي: وهو الذي يهيمن على مواقع لها أهمية دولية وعالمية، ومثاله الاستعمار الذي حدث لمصر والصومال من قبل بريطانيا، لأنهما يسيطران على مداخل البحر الأحمر ولا يلبث هذا النوع من الاستعمار، أن يتحول إلى الاستعمار الاستغلالي.

وكذلك الاستعمار التوطيني: الذي يهدف إلى إمتلاك الاراضي الزراعية بالقوة، وقد سبق الحديث عنهما. وجاء ذكرهما هنا لإيضاح الهدف من الاستعمار القديم. ولأنهما جزءاً منه.

---

[١] انظر: داود على الفاضل الفاعوري، د. محاضرات في حاضر العالم الاسلامي، ص ٦٧ - ٨٦.

[٢] انظر: سعد ماهر حمزة، د. المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية، ص ١٥٧ - ١٥٩.

وقبل الانتقال الى النوع الثاني من الاستعمار، لا بدّ لنا أن نستعرض أهم الدول الأوروبية التي سيطرت على العالم الإسلامي، وهي كما يلي [1]:

١- بريطانيا: استعمرت ماليزيا، شبه جزيرة الهند، وسواحل الخليج العربي، ومصر والسودان، وأوغندة، وجزءاً من الصومال، وأرتيريا، وتنزانيا، وغانا، كما استعمرت بعد الحرب العالمية الأولى، العراق، والأردن، وفلسطين.

٢- فرنسا: استعمرت الهند الصينية، ومالي، وتشاد، والنيجر، والسنغال، ومدغشقر، وموريتانيا، والجزائر وتونس، وجيبوتي، وبعد الحرب العالمية الاولى: استعمرت سوريا، ولبنان.

٣- ايطاليا: استعمرت ليبيا وجزءاً من الصومال وأرتيريا.

٤- روسيا: استعمرت سيبيريا وتركستان، الغربية، والأراضي الإسلامية في أورال، وشبه جزيرة القرم، وبلاد القوقاز (القفقاس).

٥- اسبانيا: استعمرت الريف المراكشي، وإقليم أفني، والصحراء المغربية، وإقليم مورو الإسلامي في الفلبين.

٦- هولندا: استعمرت جزر الهند الشرقية (أندونيسيا).

٧- البرتغال: استعمرت موزامبيق.

٨- بلجيكا: استعمرت الكونغو في أواسط أفريقيا.

وفي ذلك الوقت كانت كبرى الدول الإسلامية، وهي الدولة العثمانية في الأناضول والعالم العربي، والتي تمثل دولة الخلافة الإسلامية.

ب- الاستعمار الحديث: وهذا النوع الثاني من الاستعمار، وظهر بعد الثورة الصناعية في أوروبا، أو ما يسمى بالانقلاب الصناعي، فأقيمت المصانع، وهذه لا بد لها من المواد الخام والقوى المحركة، وضرورة الأسواق الجديدة، لتصريف منتجات هذه المصانع. فاتجهت الأنظار إلى العالم الإسلامي، لتحقيق غاياتهم وأهدافهم.

ويتمثل الاستعمار الحديث [2]، في ربط اقتصاد الدول النامية حديثة الاستقلال، باقتصاد الدول المتقدمة، وعن طريق رؤوس الأموال، والقروض، والمعونات المالية والعينية وغيرها.

---

[1] انظر: داود على الفاضل الفاعوري، د. محاضرات في حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق ص ٧٣ - ٧٤.

[2] انظر: سعيد ماهر حمزة، د. المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية تجارب عربية إفريقية، ص ١٦٠-١٦٢.

لقد استخدم الاستعمار كافة الأساليب، للسيطرة على العالم الإسلامي ومن أبرز هذه الأساليب [1]:

١- المخطط العسكري: بعد تطلع المعسكر الغربي، إلى العالم الإسلامي، وما يشكل من موقع استراتيجي هام بين دول العالم، هذا الموقع المتوسط في العالم جعل منه حلقة الوصل بين الغرب والشرق، باحتوائه على أهم الطرق التجارية؛ البرية، والبحرية، والجوية، وعن طريق هذه المعابر الحيوية يتم ربط قارات العالم بعضها ببعض. إضافة الى هذه المزايا، لقد لاحظ الاستعمار أن هنالك عامل هام، يؤلف بين هذ الشعوب، ويجمعهم على صعيد واحد. وهو عامل العقيدة، لذلك لا بدّ من هدم هذا الركن، حتى يسهل تحقيق النصر عليهم. فوضعوا في مخططاتهم على بث الفتنة والفرقة، وجميع ألوان الفساد، بين شعوب المسلمين. والقضاء على الحركات الإسلامية، مثل المهدية في السودان وحركة عمر المختار في ليبيا، وحركة عبد القادر الجزائري في الجزائر وحركة عبد الكريم الخطابي في المغرب وغيرها من الحركات الاسلامية.

٢- المخطط السياسي: ويعتمد على عاملين وهما:

أ- المال: لقد عمل الاستعمار على امتلاك المال، لكي يتمكن من خلاله إخضاع العالم لحكمهم، وذلك بإيجاد الأزمات الاقتصادية في الدول، فتلجأ هذه الدول إلى الدول الرأسمالية، للحصول على القروض المشروطة، وبهذه الوسيلة تبقى الشعوب في حالة فقر دائم، يسهل السيطرة عليها، وبالتالي استعباد شعوبها.

ب- الإنسان: يبذل الاستعمار أقصى جهوده، وباستمرار على إيجاد عملاء لهم، ويعملوا لصالحهم، وتحقيق أهدافهم وكلما كان هؤلاء العملاء في مواقع المسؤولية، كلما كان أجدى على تحقيق المصالح. لذلك يعمل الاستعمار على إيصالهم الى المناصب القيادية الحساسة في الدول، ومن خلالهم تتم توجيه السياسة وإدارة الحكم للبلاد كما يريدون ويخططون.

كما يعمل على إحداث الفتنة بين صفوف المسلمين، ونشر الفساد بوسائل شتى، سواء باستخدام الأجهزة الإعلامية المختلفة، أو عن طريق تقديم المعونات التي تكون مشروطة. فتبقى البلاد مكبلة بإرادتها.

---

[1] انظر: داود على الفاضل الفاعوري، د. محاضرات في حاضر العالم الاسلامي، مرجع سابق، ص ٧٤ - ٨٨.

٣- المخطط الفكري:

والمقصود به: زرع الشكوك في الإسلام ثم بالتالي التخلي عنه كمهج متكامل للحياة، وذلك باستخدام العديد من النظريات والإتفاقيات السرية، تمهيداً لاقتطاع أجزاء من العالم العربي والإسلامي لاحتلالها، أو إقامة دولهم عليها. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- النظرية العلمانية: هذه النظريات جاءت للعمل على إقصاء المسلمين عن دينهم، وذل بإيجاد نظريات علمية، مثل النظرية الداروينية والتي تبين أن أصل الإنسان هو القرد، ثم وصل إلى مرتبة الإنسان نتيجة سلسلة تطورية، وكثير من النظريات التي تقوم فلسفتها على مثل هذا النهج الغير سليم، وبعيد كل البعد عن الحقيقة لأن أصل الإنسان من تراب وهو ما عبّر عنه خالق الإنسان وخالق كل شيء.

حيث يقول تعالى: **﴿ يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنّا خلقناكم من تراب ثم من نطفة، ثم من علقة، ثم من مضغةٍ مخلّقةٍ وغير مخلّقة لنبين لكم، ونُقِرُّ في الأرحام ما نشاءُ إلىأجل مسمّى، ثم نخرجكم طفلاً ثم لِتَبلُغوا أشُدَّكُم، ومنكم من يُتَوفّى ومِنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أرذلِ العُمُرِ لكَيْلا يَعْلَمَ مِن بعدِ علمٍ شيئاً، وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزّت وَرَبَت وأنبتت من كُلِّ زوج بهيج ﴾** [1].

ب- النظرية القومية: وتعني كل جماعة ترتبط مع بعضها بأفكار معينة والهدف منها:

أ- اعتبار العقيدة عنصراً لا قيمة له

ب- إثارة الدعوة إلى العصبية أو القومية:

وأهم آثار القومية العربية: بأنها فصلت العرب عن الإسلام، أو تعمل بهذا الإتجاه، وبهذا المعنى فإنها عملت على تضييق مفهوم العرب، وخاصة في المواقف الدولية.

جـ- اتفاقية (سايكس بيكو) واجتياح العالم الإسلامي. تم توقيعها عام ١٣٣٥هـ، ١٩١٦م. والتي قضت بتقسيم الدولة العثمانية الإسلامية، وتوزيع سوريا، ولبنان، وفلسطين، والعراق، بين الدول الثلاث (انجلترا، وفرنسا، وروسيا) وبقيت هذه الاتفاقية سرا ولم يسمع بها العرب، إلا عندما استولى الحزب الشيوعي في روسيا في كانون أول عام ١٩١٧م على السلطة، وأعلن نص هذه الاتفاقية.

د- وعد بلفور عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م

---

[1] سورة الحج / آية: ٥.

حيث وعدت بريطانيا من خلال وزير خارجيتها (اللورد بلفور) على إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وأقره مجلس الوزراء البريطاني في تشرين ثاني عام ١٩١٧م.

وفي عام ١٩٤٨م قامت ما يسمى بدولة اسرائيل في فلسطين، وبذلك تحقق أهداف (ثيودور هرتزل) التي صرح بها بإيجاد استعمار يهودي في فلسطين، وكان ذلك عام ١٨٩٥م.

ولقد أعلن (بن جوريون) في ١٥ أيار عام ١٩٤٨م استقلال اسرائيل، وتسابقت الدول الكبرى، للاعتراف وكان في مقدمة هذه الدول أمريكا، والاتحاد السوفيتي سابقاً. وذلك لما تحقق اسرائيل لهذه الدول من مصالح مشتركة، ولما تشكل خطراً على الإسلام، وأفكار العالم الإسلامي. وهنالك أسباب تعود إلى الحروب الصليبية، وإلى الإستشراق والتبشير، ودعوات الالحاد وغيرها [1].

ويتضح لنا مما سبق: أن الاستعمار قد لعب دوراً كبيراً، وبذل ما في وسعه على فرض نفوذه على العالم الإسلامي، باستخدامه شتى أنواع السبل والأساليب من خلال مخططاته العسكرية والسياسية والفكرية وغيرها. وهذا دلالة واضحة على مدى تكالب الدول الغربية والشرقية. للعمل على محاصرة العالم الإسلامي، وبث بذور الفتنة والخلاف، وتقطيع أوصاله بزرع الكيان الصهيوني شوكة في حلق الأمة الإسلامية، ولكي تحقق من خلال هذا الداء الصهيوني مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

أما آن لهذه الشعوب الإسلامية، أن تفيق من غفلتها، وقد طال أمد الفرقة والضعف والانقسام، وبلغ السيل الزبى؟

نعم لقد حان الوقت لتدرك هذه المخاطر الجسيمة، وتنزع عنها كابوس الظلم والاستغلال، لتعيد إليها مجدها، وعزتها، وكرامتها.

وذلك بالأخذ بأسباب القوة والمنعة من زراعة وصناعة وتجارة، وغيرها من وسائل العلم والبحث والاستغلال، والإنتاج، والعمل الجادّ الدؤوب، في كل هذه المسارات، وغيرها من المجالات الأخرى وصولاً إلى أسرار ما في الكون والانتفاع به. وقد مكن الله تعالى للناس هذه

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: داود على الفاضل الفاعوري، د. محاضرات في حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧٤ - ٨٦.

الأرض ومهدها لهم للسعي فيها، وعمارتها، والإفادة منها. ويقول تعالى: ﴿ **هو الذي جعل لكم الارض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور** ﴾ [1].

وان موارد الكون ليس لها حدود، وأن رزق الله لعباده ما له من نفاد، وإن كل ما يدب على وجه الأرض له رزقه، ولن يموت كائن حيّ دون أن يستكمل رزقه.

ويقول تعالى: ﴿ **ان هذا لرزقنا ما له من نفاد** ﴾ [2].

ويقول تعالى: ﴿ **وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين** ﴾ [3].

إذن مشكلات الأمة الاسلامية من ضعف وجهل وتكالب الدول الاستعمارية عليها وما إلى ذلك من عقبات وتحديات، جاءت عقيدة هذه الأمة لتضع الحلول والعلاج لكل صغيرة وكبيرة، وذلك بإتباع ما أمرت به واجتناب ما نهت عنه، تطبيقاً عملياً واقعياً، لأن منهجية هذه العقيدة، لا يقتصر على أنها دين فحسب، وإنما هي دين ودولة.

عندها تكون الأمة قادرة على بناء قوتها وكيانها، تأكل مما تزرع، وتلبس مما تصنع، وتستهلك مما تنتج.

وتستطيع أن تأخذ موقعها بين دول العالم، ويحسب لها ألف حساب.

---

[1] سورة الملك/ آية: ١٥.

[2] سورة ص/ آية: ٥٤.

[3] سورة هود/ آية: ٦.

٣- الأسباب الدينية :

عند الحديث عن الأسباب الدينية بأنها أحد الجوانب الهامة التي أدت إلى وقوع الدول الاسلامية تحت هيمنة الاستعمار بأشكاله المختلفة وهي لا تزال تعاني منه، بالرغم من حصولها على استقلالها السياسي، ولكنها في واقع الأمر انها لن تتحرر من الاستعمار الاقتصادي، وهذا يعني أنه لا معنى للاستقلال السياسي إن لم يكن يعقبه استقلال اقتصادي واجتماعي وفكري... الخ ذلك لأن مفهوم الاستقلال لدى الدول الاسلامية مقتصر على جانب دون مراعاة الجوانب الكلية التي جاءت شاملة وافية في الاقتصاد الاسلامي، الذي أبعد عن ميدان التطبيق الفعلي.

فالدين الاسلامي هو النظام العام والقانون الشامل لأمور الحياة كلها، ومناهج السلوك للبشرية كافة، ولذلك فالاسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة فهو دين ودولة فالعقيدة تصور كامل للكون والحياة وهي بما يجب على المكلف اعتقاده بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والايمان بالقدر خيره وشره.

ويعرف العبد رباً واحداً للعالمين، فيتخذه إلهاً يجعل حياته وقفاً على طاعته وعبادته لقوله تعالى : ﴿ **وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون** ﴾ [١].

وأما الشريعة ومنهج الحياة، فهي طريق العابد الذي يلتزم بها العبد، ووفق مرضاة الله سبحانه وتعالى، فالشريعة هي المنهج العملي الذي يصدق العقيدة ويحقق معنى العبادة.

فنظام الاسلام شامل لجميع جوانب الحياة المتعددة، السياسية والاقتصادية، والاجتماعية... الخ. نبين منها على سبيل المثال ما يلي:

١- فسياسة الحكم في الاسلام تقوم على الشورى [٢] وعلى الرعاية وليست على السلطة والتحكم، ففي مبدأ الشورى يقول تعالى : ﴿ **فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين** ﴾ [٣].

---

[١] سورة الذاريات: آيه ٥٦.

[٢] انظر : محمد عبد القادر أبو فارس د، النظام السياسي في الاسلام ص ٧٨-٩٠.

[٣] سورة آل عمران آيه: ١٥٩.

٢- والاقتصاد في الاسلام[١] لا يقف عند حد العمل في الزراعة والتجارة وحدهما، وإنما معهما الصناعة وكما يقول تعالى : ﴿ **لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد، ومنافع للناس** ﴾ [٢].

ويقول تعالى : ﴿ **ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين** ﴾ [٣].

وفي صناعة الجلود حيث يقول تعالى : ﴿ **وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ضعنكم ويوم إقامتكم** ﴾ [٤].

وأشار القرآن الكريم إلى الصناعات السكنية بقوله تعالى : ﴿ **وبوّأكُمْ في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً، وتنحتون الجبال بيوتاً** ﴾ [٥].وفي صناعة الفلك يقول تعالى : ﴿ **واصنع الفلك بأعيننا ووحينا** ﴾ [٦].

ويقول تعالى : ﴿ **وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله** ﴾ [٧].

وفي صناعة الدورع يقول تعالى : ﴿ **وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم** ﴾ [٨].

وفي مجال الزراعة أشار الاسلام الى العناية بكل من الانتاج النباتي والحيواني وتوفير المستلزمات المختلفة لها، فقال صلى الله عليه وسلم : " **ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيرٌ أو إنسان او بهيمة إلا كان له به صدقة** " [٩].

ويرشد القرآن الكريم إلى البحث عن أسباب اختلاف خصوبة الأرض ونوعية الزروع والمنتجات للإفادة منها في تحقيق الاحتياجات الغذائية .

يقول تعالى : ﴿ **وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأُكل، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون** ﴾ [١٠].

---

[١] عبد المنعم عفر د، الاقتصاد الاسلامي النظام والسكان والرفاه، ص ٣٣٢-٣٣١.

[٢] سورة الحديد : آية ٢٥.

[٣] سورة النحل : آية ٨٠.

[٤] سورة النحل : آية ٨٠.

[٥] سورة الأعراف : آية ٧٤.

[٦] سورة هود : آية ٣٧.

[٧] سورة فاطر : آية ١٢.

[٨] سورة الأنبياء : آية ٨٠.

[٩] الحديث: رواه مسلم بصحيحه بشرح الامام النووي المسمى المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج ط١٠ – ص ٤٥٩ رقم الحديث (٣٩٥٠) كتاب المساقاة – باب فضل الفرس والزرع.

[١٠] سورة الرعد: آيه: ٤.

وفي الانتاج الحيواني أشار القرآن بذلك قوله تعالى : ﴿ **والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون** ﴾ [1].

وفي الجانب الاجتماعي [2] يفرض الاسلام التكافل الاجتماعي كعبادة إلى الله تعالى يسد حاجة المحتاج، والوقوف بجانب الغارم في سبيل مصلحة عامة او تحت ظروف غير إدارية وغير ذلك، وكما جاء في تحديد مصارف الزكاة حيث يقول تعالى : ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم** ﴾ .

وغير ذلك من المجالات التي تحتاج إلى كل منها بحث خاص فيها.

يتضح لنا مما سبق أن الاسلام دين متكامل شامل لجميع جوانب الحياة تضمن كافة النظم والأحكام تناولت جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ وفي صورة متوازنة ومتكاملة ومترابطة لا يطغى فيها جانب على آخر. فجاءت الأحكام شاملة بحيث لا يخرج من حكم الشريعة الاسلامية شيء إلا وقد جاءت بها من عقدية وخلقية وعملية من عبادات ومعاملات. ويقول تعالى : ﴿ **ما فرطنا في الكتاب من شيء** ﴾ [3].

وهكذا فإن الاسلام جاء تشريعا شاملا للبشرية كلها، فهو لا يشرع للفرد دون الاسرة، ولا للأسرة دون المجتمع، ولا للمجتمع منعزلا عن سائر المجتمعات.

ولذلك فإن الاسلام أقام كل ما يتعلق بشؤون الدنيا على أساس من الدين وخلق الانسان فيها ليقيم عمارة الارض على أساس هذا الدين، ووفق مشيئة خالقه سبحانه وتعالى فيتحقق بذلك معنى غاية وجود الانسان بقوله تعالى : ﴿ **وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون** ﴾ [4] وكان لا بد من هذا الدين أن يكون سندا للدولة ووسيلة لضبط شؤون الحكم وتوجيه الحكام والمحكومين، لا كما نسمع في وسائل الإعلام المختلفة أن يصرح من هم في مواقع المسؤولية أن هذا الدين مكانه في المساجد ودور العبادات، ولا شأن للدين بالدولة، ليس بغريب مثل هؤلاء النفر أن يعلن ويفرغ ما بجعبته التي قد امتلات بالفكر الغربي وبالتبعية الفكرية والحضارة المادية الغربية وليس بذلك بغريب والحديث عن أسباب التبعية بكافة أشكالها ومعانيها في الدول الإسلامية للدول الاستعمارية، وهذا ما يتطلب ان نتطرق إلى الأسباب التي

---

[1] سورة النحل: آيه ٥.

[2] يوسف القرضاوي د. فقه الزكاة، ج٢، ص ٥٤٢، وما بعدها.

[3] سورة الأنعام آية : ٣٨.

[4] سورة الذاريات : آية ٥٦.

أدت إلى اغفال دول العالم الاسلامي، عن تطبيق منهج الاقتصاد الاسلامي وآثار ذلك في واقع حياة المسلمين.

ويمكن إجمال هذه الأسباب والآثار كما يلي :

أ – أسباب اغفال تطبيق الاقتصاد الاسلامي:

لقد أغفلت الدول الاسلامية تطبيق الاقتصاد الاسلامي وذلك للأسباب عديدة نذكر منها ما يلي [1]:

١- ان معظم الدول الاسلامية كانت واقعة تحت نير الاستعمار فكانت الدول المستعمره (بكسر الميم) تطبق أنظمتها وقوانينها الاقتصادية على مستعمراتها بقوة السلطان.

٢- بقاء الدول الاسلامية بعد استقلالها في نفس الاتجاه الذي سبق الاستقلال، لا إعراضاً عن الاسلام وتعاليمه، وإنما خضوعاً للقوانين والأنظمة التي خلفها الاستعمار بعد رحيله، أو التي أوجدتها الافرازات الاجتماعية والتي تخدم الاتجاه الرأسمالي او الاشتراكي.

٣- فصل التعليم الديني عن التعليم العام مما أدى إلى عدم مقدرة علماء المسلمين تقديم الحلول السليمة للمشكلات الاقتصادية التي تستجدّ حديثاً والعمل بالقوانين الوضعية بدل نظام التشريع الاسلامي.

٤- قصور الدراسات الاسلامية عن اعطاء الضوء الكافي لإنارة الطريق أمام الناس وتبصيرهم بالمخاطر التي يجرها عدم تطبيق النظام الاسلامي على الحياة بمختلف جوانبها.

٥- اثارة الشبهات والظنون حول إمكانية ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية من خلال تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي، وذلك لأن معظم المثقفين كانوا ينطلقون من الازدواجية في التفكير بسبب تبعيتهم الثقافية، فجاءت الأفكار محيرة بين النظم الوضعية والاسلام ثم طمس معالم الشريعة الاسلامية.

ولقد ترتب على ذلك [2]:

١- ابقاء دول العالم الاسلامي ضمن دائرة التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية المتقدمة صناعياً ولا سيما مع تفاقم مشكلة العجز الغذائي والانغماس في تكنولوجيا الاستهلاك المستوردة وضعف القاعدة الصناعية، وغربة مؤسسات الانماء الاقتصادية الصناعية، وزيادة مديونية العالم الاسلامي بصورة مذهلة ومخيفة، وفوضى في غياب التنسيق في خطط برامج التنمية.

---

(١) انظر : محمود بن إبراهيم الخطيب، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) انظر : محمود بن إبراهيم الخطيب، من مبادئ الاقتصادي الاسلامي، مرجع سابق، ص ١٨-٢٠.

٢- ابقاء شعوب الأمة الاسلامية ضمن شعوب المتخلفة اقتصادياً، وهي تسعى جاهزة في سبيل اللحاق بالشعوب المتقدمة صناعياً واغفلت ان التقدم الاقتصادي لا يتحقق الا من خـــلال التكامل للمجتمع الاسلامي في كل مجالات الحياة ووفق الشريعة الاسلامية.

ويرجع إلى عدم فهم الإسلام إلى الأسباب التالية :

أ – أسباب تعود إلى سوء فهم العقيدة.

ب– أسباب تعود إلى سوء فهم العبادة.

وفيما يلي بيان ذلك بايجاز [1]:

لقد جاء الإسلام بتعاليمه الربانية وبالقيم السامية، ليغرس معاني التربية الاسلامية فـــي نفوس أفراد المجتمع، القائمة على التوحيد ونبذ الشرك بكافة أشكاله. وتظهر آثار ذلـــك علـــى الفرد والأمة فكراً من خلال العقيدة وكلاماً تنطق به الألسن من خلال القول، وتطبيقـــاً علـــى أرض الواقع من خلال العمل. فالحياة بكل معانيها ومجالاتها خاضعة لتوجيهات العقيدة.

ففي المجالات السياسية على سبيل المثال، تتجلى العقيدة في إفراد الله بالحاكمية. وفـــي المجال الاقتصادي، بالإقرار أن الله هو المالك لكل شيء، وأن المال وسيلة لإعانة المسلم علـــى عبادة الله، وفي المجال العلمي، بالإقرار بأهمية العقل، للتعرف على الخالق من خلال الآيـــات والمشاهد الكونية. فالعقيدة لا تخلو من أي منحى من مناحي الحياة. ولذلك لا يكون هناك وجود للعالم الإسلامي دون الالتزام بالأسس السليمة للعقيدة والعمل بها، ومن هذه الأسس ما يلي:

١- المعرفة الصحيحة بالله تعالى من خلال فهم كتاب الله وسنة رسوله والتطبيق الفعلي لـــهما مسلكاً وواقعاً.

٢- أن الله تعالى هو الآمر، الناهي، والحاكم، الذي يجب أن يطاع، والعمل وفق مرضاة الخالق سبحانه.

٣- أن عمل المؤمن من خلال الالتزام في كتاب الله وسنة رسوله، هو المنهج الســـويّ الـــذي يقود إلى النصر المؤزّر في الحياتين: الدنيا والآخرة.

---

[1] انظر : داود علي الفاضل الفاعوري د، محاضرات في حاضر العالم الاسلامي، ص ٦١-٦٧.

وهكذا نشأ المجتمع الإسلامي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففتحت لهم آفاق الدنيا، وامتدت الدولة الاسلامية وانتشرت في بقاع الأرض وخضعت لها أكبر دولتين آنذاك، فارس والروم.

وعندما فقد المسلمون عناصر عقيدتهم وخروجهم عنها، وعدم الالتزام بتحكيمها في أمور حياتهم. انهارت وحدتهم، وتفرقت قياداتهم، مما حدا بالغزاة الطامعين استغلال هذا الواقع لاستثماره في تحقيق مصالحهم وأطماعهم.

وما من شك أن سوء العقيدة أدى إلى سوء فهم العبادة وهو السبب الثاني من أسباب ضعف المسلمين.

ب- أسباب تعود إلى سوء فهم العبادة [1]

فالعبادة في الإسلام: اسم جامع لما أمرالله به المسلمين من فكر وقول وعمل، فالعقيدة عبادة والكلام النافع عبادة والفعل عبادة طالما أنه وفق ما أمر به الله ونهى عنه. وبذلك يتحقق معنى قوله تعالى: ﴿ **وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون** ﴾ [2].

وهكذا عندما يلتزم المسلمون بعبادة الله تعالى وفق تعاليم الاسلام يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويطبقوا مبادئ الاسلام وأحكام القرآن الكريم في جميع جوانب الحياة فإن الله سيمكن لهم القيادة والسيادة، شأن ذلك شأن السلف الصالح من المسلمين الأوائل. وعندما تصبح مفهوم العبادة ممارسات شكلية، وأعمال روتينية عند الكثير من الناس، فإن العبادة تفقد معناها، وتخرج عن مفهومها الصحيح، ولم تعد العبادة عبادة، فيهون على الناس أمر دينهم ويتصرفون وفق ما تمليه عليهم أراؤهم الشخصية، نتيجة قصور فهم العبادة عندهم، ويترتب على ذلك ما يلي:

١- **عدم الحكم بما أنزل الله:** أي ترك الأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، ومخالفة أمر الله وتعطيل شرعه، وتفضيل أحكام وشرائع من وضع البشر.

يقول تعالى: ﴿ **أفحكمَ الجاهليةِ يَبْغُون، ومن أحسنُ من الله حكماً لقوم يوقنون** ﴾ [3].

٢- التهاون بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يعتبر هذا المبدأ من أهم أنواع العبادة في الإسلام، لأن العمل به يحقق مرضاة الله سبحانه، فتتوحد الأمة، وتتراص الصفوف، وتتعاون على فعل الخيرات، وترك المنكرات،

---

[1] انظر داود علي الفاضل الفاعوري، د. محاضرات في حاضر العالم الاسلامي، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٧.

[2] سورة الذاريات : آية ٥٦.

[3] سورة المائدة : آية ٥٠.

فيسود الأمن والاستقرار ربوع الوطن وتعم رحمة الله وبركاته حياة المجتمع المسلم، جزاءً بما كانوا يعملون.

ويقول تعالى: ﴿ **والمؤمنون والمؤمناتُ بعضهم أولياءُ بعض يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسولَهُ، أولئك سَيَرحَمُهُم اللهُ، إن الله عزيزٌ حكيم** ﴾ [1].

ويقول أيضاً: ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** ﴾ [2].

٣- تعطيل مبدأ الجهاد:

لقد شرع الاسلام الجهاد لما يتحقق فيه من مصالح كثيرة تعود على المجتمعات الإسلامية، ففي الجهاد إعلاء لكلمة الله سبحانه وإعزاز لدينه، وفيه يرفع الظلم والفساد عن المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا، وفيه حماية للاستمرار في عبادة الله، وبه تحفظ حقوق المسلمين وغير المسلمين، ونشر العدل والمساواة بين كافة بني البشر.

وفي تعطيل الجهاد يعم الظلم والفساد وأكل حقوق الناس بغير حق وغيرها من المصائب والمظالم التي تفتك بالبشرية إثماً وعدواناً وبغير حسيب ولا رقيب، فلم يشرع الجهاد من أجل الاستيلاء على الأرض أو على الإنسان، أو من أجل استغلال المكاسب المادية القائمة على القهر والعدوان، أو جاء لمجرد القتال، وإنما جاء ليعبد الله في أرض الله، وتمكين منهج الله الذي جاء رحمة للبشرية جمعاء.

إذن فمن العدل أن يفعّل مبدأ الجهاد لحماية هذه الحقوق وحفظها، ونشر العدالة بين سائر المجتمعات.

وفي تعطيل الجهاد تفقد الأمة عزتها وكرامتها، وتألف الذلّ والهوان ويغلب على أمرها أشكال الخنوع والمهانة، وتكون بالتالي فريسة للغزاة والطامعين.

وقد حذر سبحانه وتعالى من تعطيل الجهاد والتثاقل الى الأرض بقوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم إلى الأرض، أرضيتم بالحياة الدنيا**

---

[1] سورة التوبة : آية ٧١.

[2] سورة آل عمران/ آية: ١٠٤.

من الآخرة، فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل، إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً، ويستبدل قوماً غيْركم ولا تضرُّوه شيئاً، والله على كل شيء قدير ﴾ [1].

يتضح لنا مما سبق أن المسلمين الأوائل كانوا ملتزمين بعقيدتهم، فعبدوا الله حق عبادته، وتمسكوا بكتاب الله وسنة رسوله، واستمدوا منهما دستور دولتهم، فكان الإسلام منهج دين ودولة، نصروا الله فاستحقوا نصره، وخضعت لهم أعظم دولتين آنذاك، فارس والروم، وامتدت دولة الإسلام حتى الصين شرقاً وإلى مشارف الأطلسي غرباً. فكانت الدولة التي لم تغب عنها الشمس. وعندما تقلّص مفهوم العبادة، اختل توازن المجتمع الإسلامي، وعمّ الفساد، وانتشر الكذب والنفاق، وتخلل الرياء العمل، وعلت صيحات صريحة من خلال أجهزة إعلام المسلمين في أيامنا الحاضرة؛ بأن هذا الدين هو قضية شخصية، له أن يمارسه من يشاء، في زوايا البيت أو المسجد. فحوصر الإسلام في ديار المسلمين، عندها هانت الأمة وضعفت واستكانت، وتفككت أوصالها، وغدت عرضة للغزاة الطامعين، فوقعت في أغلال الأسر، لا حول لها ولا قوة ترزح تحت نير الظلم ولاستبداد، والفقر، والجهل. ولم تقم لهذه الأمة قائمة. ولا خلاص لها من هذا الواقع المحزن، والذي يتأرجح بين ظلم الغرب تارة، وذل الشرق تارة أخرى. ولا نجاة لها من هذه المحنة الا بالعودة الى دينها وتطبيق مبادئه السمحة في سائر شؤون حياتها.

إن الأمة التي تربي شبابها في مسارح الرقص والغناء باسم الثقافة والفنون، وتتزاحم أقدامهم، وتدور رحى المعارك وتسقط الضحايا، من أجل الحصول على مقاعد اللهو والترف والاختلاط، لا يمكن لها أن تثبت في ساحات الوغى، ولا يمكن أن تكون مؤهلة. لانتزاع النصر من الأعداء.

وكيف يمكن لمثل هؤلاء الشباب، وهم عدة الأمة وذخيرتها، أن يخوضوا معارك الجهاد من أجل إعادة شرف الأمة، وكرامتها، وعزتها؟ فلا بد من إعادة تنشئة الأجيال، التنشئة الإسلامية الحقة. فعودة إلى التاريخ للتعرف على الشباب المسلم في معارك اليرموك والقادسية ففيهما ركعت قادة الروم والفرس أمام صدق العزيمة وثبات الإيمان في المجتمع المسلم. فعلى الأمة أن تعد أفراد المجتمع وفق المنهج الإسلامي، وأن تجعله الموجه والدستور في جميع مجالاتها.

يقول تعالى: ﴿ إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلْكم فمنْ ذا الذي ينصرُكم من بعده ﴾ [2].

---

[1] سورة التوبة. الآيتان: ٣٨ – ٣٩.

[2] سورة آل عمران/ آية: ١٦٠.

المبحث الثالث: مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الاسلامية.

المبحث الثالث: مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الاسلامية.

تعيش دول العالم الثالث، ومن بينها دول العالم الاسلامي تبعية متعددة في كافة المجالات. ولقد نشأت هذه التبعية من عملية تاريخية، تم بموجبها ربط هذه الدول، بالنظام الرأسمالي العالمي، من منطلق عدم التكافؤ والمساواة. ولقد استخدمت أساليب عديدة، بما في ذلك القوة المتسلطة والاحتلال العسكري، وتم من خلال ذلك تعطيل الإرادة الوطنية، وفرض القيود على حرية إتخاذ القرارات للدول التابعة، وتسخير مواردها لخدمة أغراض ومصالح الدول الاستعمارية وشركاته الاحتكارية الكبرى، في اطار استمرارية عالمية للحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي.

ولقد عانى الوطن الاسلامي؛ المشكلات الكثيرة، والصعوبات المتراكمة في مجالات الحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، الناجمة عن التبعية الاقتصادية، والتي هي من أهم مسببات التخلف بكافة صوره وأشكاله [1].

ولقد تعددت مظاهر التبعية الإقتصادية، التي تغلغلت في مختلف شؤون حياة العالم الإسلامي، فعملت على فشل خطط التنمية الاقتصادية فيها، فضلاً عن ألوان التخلف الذي ألمّ بها.

وفيما يلي أبرز مظاهر التبعية الاقتصادية:

وسيتم التركيز بالحديث في هذا المجال على مؤشرات التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي من دول العالم الاسلامي والذي يغنينا عن عرض شامل للدول النامية التي تعاني هذه التبعية سواء الدول النفطية أم غير النفطية.

وتختلف مؤشرات التبعية في الدول النفطية عن غيرها من الدول غير النفطية في البعض من هذه المؤشرات، مثل المديونية كمؤشر للتبعية من معظم الدول النامية، والأعباء الناجمة عن خدمة الديون (الأقساط + الفوائد)، في حين أن الدول النفطية لدول الخليج العربي لا تعاني من المديونية، ولكن تواجه مسألة توظيف الفوائض المالية لعوائد النفط.

لقد تناول الحديث عن دول الخليج العربي من العالم الاسلامي، كما تعانيه من أقصى درجات التبعية، لأن اقتصاديات هذه الدول قائم على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، وهي النفط،

---

[1] أنظر: إبراهيم العيسوي د/ قياس التبعية في الوطن العربي. ص ١٣ – ص ١٧.

وتستورد مقابل النفط جميع احتياجاتها من السلع الاستهلاكية وخاصة المواد الغذائية، إضافة الى ذلك فإنها تستقطب العمالة الوافدة من الخارج.

الأمر الذي يشكل غاية الخطورة، والسبب في ذلك هو أن حركة النشاط العام لهذه الدول متوقفة على استمرار تصدير النفط، وعند توقف تصديره لمدة طويلة نسبياً، أو حال تعطيل قنوات الاستيراد أو انسحاب الأيدي العاملة الوافدة، وبغض النظر عن الأسباب المؤدية الى ذلك.

وقد يرى البعض أن الصورة ليست قاتمة الى الحد الذي يتعرض النشاط العام الى الشلل وتوقف عملية الحياة، وذلك لاعتبار أن النفط مادة هامة في الاقتصاد الدولي، وليست كباقي السلع الأخرى كالمطاط والبن والشاي أو حتى النحاس التي تنتجها الدول النامية الأخرى. ثم سيطرة دول الخليج على قرارات منظمة الأوبك في الإنتاج، وتسعير النفط كما حدث في حرب تشرين عام ١٩٧٣م.

ثم أن هناك جزء من المستوردات الغذائية لدول الخليج مثل الفاكهة والخضار يأتيها من دول عربية وهي لبنان وسوريا والأردن وهناك نسبة عالية من عمالة عربية، فهذه الأسباب قد تخفف نوعاً ما من هذه التبعية، بالرغم من البقاء في اسار تبعية مطلقة للدول الغربية في مجال استيراد القمح والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا.

وقد يتحدث أيضاً بعض الاقتصاديين، أن حاجة الدول الغربية الى استيراد النفط من دول الخليج هو مقابل تأمين احتياجاتها من سلع استهلاكية مختلفة، ثم أن حاجة الدول العربية الى أسواق الدول الصناعية لتصدير النفط اليها، إضافة الى توظيف الفوائض المالية من عائدات في بنوك الدول الغربية أن مثل هذه الأمور وكأنها تبدو في حالة تبعية متبادلة Matual Dependence أو حالة تشابك أو تداخل في المصالح المشتركة Inter Dependence.

في ظاهر الأمر قد يبدو ذلك صحيحاً، ولكننا لا بد لنا من أن نلقي الضوء على هذه التعليلات التي قد توهم البعض بأن التبعية هي تبعية متبادلة ومصالح مشتركة قد تصل الى درجة المساواة.

فبالنسبة الى منظمة الأوبك، فإن الاعلانات الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي زيادات في أسعار النفط أو حظر نفطي؛ أفقدت المنظمة القدرة على اتخاذ قراراتها في تسعير النفط أو حتى في تحديد مستويات انتاجه.

وبالنسبة الى اقتصاديات الخليج، فإنها تعتمد اعتماداً كلياً على النفط، ويترتب عليه رفاهية شعوب المنطقة ومصيرها على مورد واحد. والنفط مادة قابلة للنضوب. وهذا بعكس الدول الغربية التي تملك زمام القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وهما اللتان يحددان درجة التبعية. فهذه الدول تستورد النفط من دول الخليج، ثم أن هناك دول العالم المنتجة للنفط هو تحت تصرفها بحكم الهيمنة والسيطرة على العالم، فضلاً على أن لديها مخزونها النفطي وتحتفظ فيه كإحتياط قد تدعو الحاجة اليه فيما بعد.

وفيما يلي المؤشرات الأساسية للتبعية الاقتصادية للخارج والتي يمكن من خلالها ادراك درجة التبعية للدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي، بالدول المتقدمة صناعياً مع الأخذ بعين الاعتبار الى الصعوبات العملية في الحصول على بيانات احصائية نهائية تعكس المعلومات الدقيقة وخاصة للأعوام الحالية القريبة.

١- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

تتضح درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال مدى قيمة الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي [1]، وكلما كان هذا المؤشر منخفضا يكون أقل تأثر بالتجارة الخارجية، وبقدر ما يكون مرتفعا بقدر ما يكون الاقتصاد اكثر تأثر بالتجارة الخارجية أو ما يسمى برياح التجارة The wind of Trade.

فلا شك أن التجارة الخارجية لها فوائدها بين المتعاملين فيها، ولكن يجب أن لا يكون الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي القومي يعتمد اعتمادا كليا على التصدير والاستيراد [2]

---

[1] الناتج المحلي الاجمالي: عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع، أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة وهي السنة. ويقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع فوق البقعة الجغرافية للوطن ولا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج. صالح الخصاونه د مبادئ الاقتصاد الكلي، ص ٦٣.

[2] الصادرات والواردات: كلاهما يشكل اصطلاحا يعرف بالميزان التجاري الذي هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

د. رياض عبد الله المولي وآخرون، مبادئ الاقتصاد وتشريعاته. ص ٢٦.

كما هو الحال في الدول النامية وبالذات الدول النفطية في الخليج العربي، بحيث أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لها، ولقد ازداد هذا المؤشر بعد الزيادة التي طرأت على أسعار النفط في سنتي ١٩٧٣م، ١٩٧٤م، ففي الكويت على سبيل المثال ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٩٢% سنة ١٩٧٠ إلى ١٠١% عام ١٩٧٤م. وفي السعودية من ٨٨% الى ١٠٠%، وفي العراق من ٥٢% الى ٩٣%، وفي عُمان من ٩٥% الى ١١٢%. وأعلى زيادة في الخليج كانت في دولة الامارات العربية، حيث وصل المؤشر المذكور، الى ١٤٢% سنة ١٩٧٠، ١٧٢% عام ١٩٧٤م.

وينبغي أن يلاحظ أن هذا المؤشر بحد ذاته قد لا يدلّل على وجود تبعية للخارج، ولكنه يؤخذ بعين الاعتبار، خاصة اذا كان معه مجموعة من المؤشرات في وقت واحد.

وعلى سبيل المثال هناك دولاً متقدمة كاليابان وبريطانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة، تتصف بارتفاع نسبي في مؤشر الانكشاف الاقتصادي فيها، ولكن من غير المعقول أن يكون أو تتصف بالتبعية، وإنما يعني هذا الارتفاع: هو أن هذه الدول قابلة للعطب ازاء حدوث تغيرات مفاجئة في تجارتها الخارجية [1].

ولكن الأمر المهم والمعلوم أن طبيعة الصادارت والمستوردات العربية وكمياتها المتزايدة، جعلت الاقتصاديات العربية رهينة لشروط التبعية للخارج.

ثم أن اعتماد الدول الاسلامية العربية على تصدير سلعة او سلعتين، أو على تصدير المواد الأولية، وخاصة تصدير سلعة النفط ومشتقاته، يعتبر مؤشراً خطيراً ومظهراً بارزاً من مظاهر التبعية، مما يجعل الاقتصاد اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً، بحيث أنه كلما زادت أسعار النفط زاد الاعتماد على الصادرات النفطية وزادت معها هذه التبعية [2].

ولو ألقينا نظرة الى المؤشر الانكشاف الاقتصادي للدول العربية من خلال المعلومات الآتية بين فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ لوجدناه آخذ في الارتفاع على الأغلب، حيث كان هذا المؤشر للدول العربية ٢٦,٥% عام ١٩٧٠م وارتفع الى ٣٩,٥% عام ١٩٧٥م ووصل الى

---

(١) انظر: أنطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية، ص ٦٢-٦٥ انطونيوس كرم د. التبعية الاقتصادية في دول الخليج/ ص ٥٠٤-٥٠٥.

(٢) انظر: عزمي رجب د. السياسات الاقتصادية والتخلف (مذكرات في السياسة الاقتصادية) ص ٢٦-٢٧.

؛ عبد الله محمد مسعود الدرسي / رسالة ماجستير: الأمن القومي والتبعية الاقتصادية، مرجع سابق. ص ١٤٢.

٤٢.٥% عام ١٩٨٠م وأصبح ٣٨,٥% عام ١٩٨٤م، ويختلف هذا المؤشر من دولة الى أخرى على مدى اعتمادها على التجارة الخارجية [١].

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد العربي شديد التأثر بالتجارة الخارجية وما يعتريها من ظروف غير طبيعية، والسبب في ذلك أن الصادارت لهذه الدول يعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين.

ويزيد الأمر خطورة هو التركيز الجغرافي لهذه الصادارت، بمعنى أن هذه الصادرات تكون الى دولة أو دولتين، فاذا ما حدث تغيرات مفاجئة في العلاقات الدولية، يتسبب عنها أزمات اقتصادية دولية، يكون الاقتصاد العربي والاسلامي اول ضحية لهذه الازمات لاعتماده على تصدير سلعة أو سلعتين، وليس لدينا البدائل من خلال وضع الخطط في التلمية الاقتصادية بمفهومها الاستراتيجي الشامل.

٢- مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي

$$\text{مؤشر أهمية الصادرات} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي}}$$

ان نسبة الصادارت في الناتج المحلي، هو مؤشر على درجة الانكشاف الاقتصادي، وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من انتاجها للتصدير، كان دليلاً على اعتماد كبير للدولة على الخارج وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل، والذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية.

وقد ترتفع نسبة الصادرات في الوقت الذي تريد الدولة أن تجني من النقد الأجنبي وما يكفيها للحصول على المواد الاستهلاكية والرأسمالية، ومن أجل المشاريع الاستثمارية. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بنمط حصيلة الصادرات، ثم ما هي نوعية الصادرات؟

هل هي سلع أولية أم سلعاً صناعية؟

لأن تصدير السلع الصناعية أمر لا يدعو الى القلق كما في السلع الأولية.

فقد وصلت نسبة الصادارت الى الناتج المحلي في العراق عام ١٩٧٠م ٣٤%، وفي قطر ١٠٠%، وفي دولة الامارات ٩٤%، وفي السعودية ٥٩%، والكويت ٦٣%، وسلطنة عُمان ٩٤%، وزادت هذه النسب مع زيادات أسعار النفط في عامي ١٩٧٣م، ١٩٧٤م، حيث وصلت إلى أكثر من ٦٠% في دول الخليج المذكورة [٢].

---

[١] أنظر عبد الله محمد مسعود الدريسي / رسالة ماجستير مرجع سابق ص ١٤١.

[٢] أنظر: مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ أبريل (نيسان) الى ٢ مايو (ايار) ١٩٨٧م، ص ٥٦.

؛ ابراهيم العيسوي د/ قياس التبعية في الوطن العربي، ص ٦٣.

ولقد بلغت نسبة مساهمة الصادارت في الناتج المحلي في العراق ١٨ عـــام ١٩٩٠م، وفي قطر ٤٥ وعام ١٩٩٤م وفي الامارات ٦٥ عام ١٩٩٣م، وفي عُمان ٤٩ عـــام ١٩٩٤م وفي السعودية ٣٥ عام ١٩٩٤م، وفي الكويت ٤٧ عام ١٩٩٤م [١].

وهنالك أمر في غاية الأهمية في اقتصاد الدولة، بالنسبة للصادرات والواردات، وهـــو أن العبرة ليست بارتفاع الصادرات فقط، أو بإرتفاع الواردات وحدها، وإنما العبرة هي مـــدى قدرة هذه الصادارت على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الـــواردات، حتـــى لا تجـــبر علـــى الاستدانة والوقوع في تبعية الديون. بمعنى أن تكون النسبة معقولة فـــي تغطيـــة الصـــادارت للواردات [٢].

يتضح لنا مما تقدم أن دول العالم الاسلامي، وخاصة دول الخليج العربي بأن اقتصادها يقوم على تصدير سلعة واحدة وهي النفط، والقليل من هذه الدول من يصـــدر ســـلعتين علـــى الأكثر من المواد الأولية، بمعنى أنها تخصص الجزء الأكبر من انتاجها ان لم يكن جميعه، مثل النفط في دول الخليج؛ الأمر الذي يشكل نسبة صادارت عالية من تخصص واحد في الانتـــاج المحلي لهذه الدول، وهذا يجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على الدول المتطورة صناعياً، وتضعـــها في أقصى درجات التبعية، ومن هنا ينبغي العمل على وضع خطط تنموية تقوم على التنوع في الانتاج والتنوع في السلع الصناعية، وبالتالي تكون الصادارت عديدة ومتنوعة، وبهذا يزدهـــر النشاط الاقتصادي لهذه الدول الىأن يكون اقتصاداً قوياً مستقلاً يحقق لها الأمن والأمان.

٣- مؤشرات التركيز السلعي للصادرات

$$\text{مؤشر تركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{الصادرات}}$$

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز الدولة على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً مـــن السلع، فيعني ذلك أنه مؤشر من مؤشرات التبعية، كما هو حاصل في الدول النامية. وخصوصاً الدول النفطية. ولأن البلد الذي يمثل فيه تصدير سلعة أو سلعتين بنســـبة ٦٠% - ٧٠% مـــن مجموع الصادرات، يكون في وضع غير قادر على المساومة ومقاومة أية إجراءات معادية، قد تحدث نتيجة ظروف ومتغيرات دولية، وفي أي زمان ومكان قد يفرض علـــى هـــذه الـــدول المتخصصة في انتاج سلعة واحدة، أو سلعتين على الأكثر.

---

[١] أنظر: جامعة الدول العربية - الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية إدارة الإحصاء - النشـــرة الاحصائية للتجارة الخارجية لعام ١٩٩٦م ص ٥ - ٧.

[٢] أنظر: مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقد بالكويت في الفترة من٢٩ نيسان ٢ أيار ١٩٨٧م ص٥٠٦.
؛ ابراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٤٣.

وأن النسبة في دول الخليج هي ما تزيد عن ٩٠%، أضف الى ذلك أن طبيعة هذه السلعة أو السلعتين المتخصصة بتصديرها الدول النامية، تخضع الى تقلبات حادة في الأسعار، وغالباً ما تتحكم في تحديد هذه الأسعار الدول الاستعمارية نفسها. ثم أن قطاع التصدير في الدول النامية، كما وُصف بأنه واحة من التقدم في صحراء من التخلف Enclave - Type، الذي يرتبط هيكلياً، ان لم يكن جغرافياً، باقتصاديات الدول المتقدمة، وليس بالاقتصاديات المحلية. وهذا يعني أن قطاع التصدير يكون عاجزاً عن إيجاد أثر المضاعف في الاقتصاد المحلي. واستطاع أيضاً قطاع النفط أن يهيمن على الاقتصاد المحلي المتمثل في القضاء على النشاطات التقليدية، التي كانت تمارس من قبل الشعب، ما قبل عصر النفط، مثل الأنسجة والصناعات اليدوية الخفيفة، والمنتجات الزراعية، خاصة في العراق، والنشاطات البحرية في الكويت وغيرها من دول الخليج. وتصل زيادة نسبة الصادرات النفطية لدول الخليج أكثر من ٩٠% ووصلت الى ١٠٠% ابتداء من عام ١٩٧٤م. وهذه نسب لا مثيل لها وتضع دول الخليج في تبعية مطلقة.

فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية الى جملة صادرات الدولة ارتفاعاً يتعدى منطقة الأمان، يضع الدولة في احتمالات أشد حرجاً، ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج [١].

يتضح لنا مما سبق لهذا المؤشر، أن دول الخليج، تعتمد اعتماداً كلياً على تصدير سلعة واحدة وهي النفط، ويصل نسبة صادرات هذه المادة من مجمل صادرات هذه الدول الى ١٠٠%، مما يعني أن اهتمام هذه الدول منصب على تخصص سلعة واحدة. لذا فان اقتصادات هذه الدول مرهون بتصدير مادة النفط، والى دول محددة، مقابل احتياجاتها من المواد الاستهلاكية والرأسمالية.

ان هذا النهج في سياسة هذه الدول قد يعرضها الى هزات تمتد آثارها الى كافة أفراد المجتمعات الاسلامية. فقد تغلق القنوات التجارية، بسبب التغيرات السياسية والعلاقات الدولية الطارئة، أو بسبب اندلاع الحروب، أو فرض المقاطعات الاقتصادية التي تفرض على الدول ظلماً وعدواناً، باختلاق المبررات الملفقة، وطمس معالم الحقيقة بأقنعة الباطل، زوراً وبهتاناً، وذلك من أجل حاجة في نفس أمريكا وحلفائها. كل ذلك محتمل الحدوث، ان لم يكن مؤكد

---

(١) أنظر: مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ نيسان – ٢ أيار ١٩٨٧، مرجع سابق ص ٥٠٨ – ٥٠٩.

إبراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سابق ص ٤٣.

الوقوع في يوم من الأيام، وعلى أية دولة من دول العالم الاسلامي، وكما فرضته امريكا والصهيونية العالمية على العراق وليبيا منذ أكثر من سبع سنوات، ولا يزال هذا الحصار الاقتصادي الظالم مستمراً ولغاية الان!؟

لذا لا بد من إعادة النظر من وضع خطط اقتصادية شاملة. تتضمن بدائل عديدة من المشاريع الاستثمارية، والعمل على تفعيل كافة مجالات النماء الاقتصادي، وصولاً الى تنمية اقتصادية مستقلة، شاملة، لا تهزها التيارات السياسية، ولا المقاطعات الاقتصادية.

فينبغي أن لا يكون جميع نشاطات الدولة، في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وغيرها، معتمداً اعتماداً كلياً على النفط، كمصدر لإيرادات الدولة. وهذا ما هو حاصل في دول الخليج، والذي يشكل مظهراً من مظاهر التبعية.

٤- مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام

$$= \frac{\text{الكمية المصدرة من النفط الخام}}{\text{الكمية المنتجة من النفط الخام}}$$

يبين لنا هذا المؤشر على تعامل الدول الغربية، المتمثل في الشركات الأجنبية، والتي تقيم مصافي تكرير النفط بالقرب من أسواقها. ولم تتمكن الدول المنتجة من انتاجها للنفط من تكرير النفط وتصنيعه، الا الجزء اليسير من انتاجها النفطي، والذي لا يزال يصدر في حالته الخام.

فالسعودية على سبيل المثال؛ صدرت في عام ١٩٧٦م من نفطها الخام نحو ٩٤%، وقد بلغ تصديرها ٩٩,٨% وصدرت الامارات العربية ٩٩,٤ من نفطها على شكل خام. فقط البحرين التي لم تصدر من نفطها في حالته الخام، والكويت لم تصدر الا ٨٣,٥ من نفطها بشكله الخام.

هذه النسب تشير عن مدى سيطرة الدول الصناعية الكبرى على صناعات النفط في كافة مراحله، ويدلّل على تبعية الدول الخليجية للدول الاستعمارية [1].

---

[1] أنظر: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي / مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت من ٢٩ نيسان - ٢ ايار ١٩٨٧م ص ٥١١.

٥- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

تتركز صادرات الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي وخاصة دول الخليج العربي، في عدد قليل من الدول، وربما تكون دولة أو دولتين، وقد تكون احدى هاتين الدولتين، هي الدولة المستعمرة سابقاً.

فالمهم بذلك أنه كلما قل عدد الدول المستوردة لصادرات الدول النامية، كلما كان ربط هذه الدول المصدرة في قرارات الدول الصناعية الغربية أكثر حدة.

وتكون التجارة الدولية محفوفة بالمخاطر، نتيجة أزمات اقتصادية أو إثارة حروب تقود الى غلق الأسواق أمام هذه الصادرات، وقد يحدث لأي سبب من الأسباب. من هنا لا بد من تنويع السلع التي تصدر، حتى لا تقع هذه الدول النامية، ومنها الدول الاسلامية، تحت رحمة الدول الاستعمارية، كما لا بد من تنوع الدول التي تستورد صادرات هذه الدول، فيتحقق لها بذلك: عدم قدرة الدول الإستعمارية بالتحكم في الأسعار، لعلمها بوجود دول بديلة، ثم التحول الى أسواق بديلة في حال اغلاق الأسواق المحددة نتيجة ظروف طارئة [١].

٦- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات

ويقصد به، مدى إعتماد الدول النامية، على دولة واحدة، أو عدد محدد وقليل من الدول، في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات. وكما هو الحال في درجة التركيز السلعي الجغرافي للواردات، وهو إعتماد الدولة على دولة معينة أو عدد قليل من الدول في استيراد حاجاتها من سلعة رئيسية، أو سلع ضرورية معينة، وبهذا تستطيع الدول الصناعية ان تهيمن على اقتصاديات الدول النامية [٢].

يتضح مما تقدم أن دول الخليج، تصدر نسباً عالية من نفطها بشكله الخام، باستثناء دولة البحرين. حيث تتولى الشركات الأجنبية بتصنيع منتجات النفط في جميع مراحله المختلفة، ثم التركيز على دولة أو عدد قليل ومحدد من الدول، في تصدير نفطها الخام اليها، وحصول الدول الاسلامية على احتياجاتها من دول محددة، أو الحصول على سلعة رئيسية من دولة

---

(١) أنظر: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي / مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ نيسان - ٢ ايار ١٩٧٨م مرجع سابق ص ٥١٣.

(٢) أنظر: ابراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي ص ٤٦ ؛ التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي / مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت ما بين ٢٩ نيسان الى ٢ ايار عام ١٩٧٨م ص ٥١٥ - ٥١٦.

معينة. هذه الأمور، هي في الواقع، تحديدات تؤول الى عقبات ونكبات مفاجئة في حال حدوث الأزمات الاقتصادية أو السياسية نتيجة اضطرابات غير متوقعة في العلاقات الدولية. وقد يكون مسرح هذه العمليات: هي الدول النامية وخاصة بلاد العالم الاسلامي بالذات.

فمن هنا، فلا بد من رسم الخطط الاقتصادية، تقوم على نظرة استراتيجية شاملة، وتضع في حساباتها، أسواق بديلة سواء للصادرات أو الواردات، وفتح قنوات تجارية عالمية بحيث إذا أغلق سوق في جهة معين، فتحت أسواق في جهات أخرى.

وبغير ذلك كما هو الحال في دول العالم الاسلامي، وخاصة دول الخليج منه، بهذا النهج وبهذه الآليات القائمة عليه الآن، ما هو إلا تجذير الى أسباب ومظاهر التبعية بكافة اشكالها، الى الدول الاستعمارية المتقدمة صناعياً.

٧- سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

يلاحظ ذلك في كثير من الشركات الأجنبية، التي تسيطر على اقتصاديات الدول النامية. فهي تهيمن على مكاتب الاستيراد والتصدير، والبنوك، وشركات التأمين والنقل ... الخ.

وعلى سبيل المثال : أن هنالك ما يقارب سبع شركات أجنبية تسيطر على أكثر من ٦٥% من التجارة الخارجية، في دول غرب افريقيا، وكذلك في بعض الدول النامية، حيث تمتد هذه السيطرة للشركات الأجنبية الى ملكية المشروعات التي تنتج الصادرات من المواد الأولية، وتصدرها الى الدول المتقدمة.

ومثال ذلك: شركات البترول في ايران، والسعودية وفنزويلا، والكويت، وشركات المناجم في روديسيا الشمالية والكنغو وتشيلي [١].

٨- السياب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية لا شك أن هذه الأموال تهدف فقط الى تحقيق مصالح المستثمر الأجنبي والدول الصناعية، التي تكون في حاجة المواد الأولية التي تصدرها الى الدول النامية، ثم استغلال رخص الأيدي العاملة اضافة الى الموارد الطبيعية لهذه الدول [٢].

يتضح مما تقدم، أن استثمار الأموال الأجنبية، من قبل الشركات الاستعمارية، لم تأت وتقيم مشاريعها بهدف تنمية اقتصاد الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي، وإنما من أجل الحصول على الربحية، ثم تستغل تدني الأجور في الأيدي العاملة وتوفرها، واستغلال الموارد

---

[١] أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية / دراسة تحليلية، ص ٥٣ - ٥٤.

[٢] أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية / دراسة تحليلية مرجع سابق ص ٥٤.

الطبيعية. ثم حرص هذه الشركات على إيجاد قطاعين في الدول النامية. قطاع صناعي متقدم، ويقوم لخدمة الدول الاستعمارية، ويعمل هذا القطاع، بكافة أجهزته الفنية والتكنولوجية، من قبل الخبراء الأجانب، مع الأخذ بكافة الأجراءات الاحتياطية، بعدم تسرب العلم والمعرفة بالتقنيات المستخدمة في البلد النامي.

وقطاع آخر، يخصص الى الناتج المحلي، ويدار بآلات بدائية، تنسجم مع تخلف البلد التابع.

فعلى الدول النامية أن تدرك هذه المخاطر، وأن تدير عجلة الإقتصاد لصالح شعوبها، واذا تنادت بتشجيع الاستثمار للشركات ورؤوس الأموال الأجنبية عليها أن تخضع هذه الشركات الى مجموعة من الشروط والضوابط تخدم اقتصاديات الدول النامية مثلما تخدم دولها الأم.

٩- ارتفاع نسبة الصادرات الى الدخل القومي: وتشكل نسبة الصادرات الى الدخل القومي في الدول النامية، نسبة عالية اذا ما قورنت بالدول المتقدمة اقتصادياً.

فعلى سبيل المثال: تزيد النسبة المئوية لقيمة الصادرات الى الدخل القومي عن ٥٠% في ماليزيا، والعراق، وفنزويلا وكوبا. هذا الوضع يجعل مستويات الدخل والمعيشة، والتوظيف في الدول النامية، يتوقف الى حد ما على الاحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج. ويرتبط على مستوى الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة صناعياً [١].

١٠- استيلاء القوى الاقتصادية الأجنبية على قسط وافر من الانتاج الوطني.

ويتمثل هذا في وجود الشركات الأجنبية الرأسمالية الكبرى، التي تهيمن على الموارد الوطنية، وخاصة استخراج المعادن، وموارد الطاقة (البترول والغاز)، مثل سيطرة الشركات الأجنبية على البترول في دول الخليج، والمناجم في الدول الافريقية كالحديد والنحاس والألمنيوم، ومثل المزارع في دول افريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ويتم التحكم في تحديد الأسعار للصادرات والواردات، من قبل الشركات الأجنبية [٢].

يتضح مما تقدم، أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة الصادرات الى الناتج القومي، وهذا يشكل مظهراً من مظاهر التبعية، ويجعل اقتصاديات الدول النامية، متوقف على أسواق التصدير للدول الاستعمارية، من حيث التحكم في الأسعار وكما تشاء. فيجب أن يكون هناك

---

[١] أنظر: علي لطفي د/ التنمية الاقتصادية / دراسة تحليلية مرجع سابق ص ٥٥.

[٢] أنظر: عادل مختار هواري د/ التنمية الاقتصادية ص ٢٠ - ٢١.

نوع من التوازن في نسبة تغطية الصادرات للواردات، بمعنى أن تغطي الصادرات قيمة الواردات على الأقل. وكذلك هنالك أمر في غاية الأهمية في حال استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار على أرض البلاد النامية، أن تخضع هذه الشركات الى شروط الدول النامية التي من شأنها أن تضمن المصالح الاقتصادية لهذه الدول، وأن لا يترك لها الحبل على الغارب، بحيث تكون صاحبة اليد الطولى في كل الأمور والذي يمتد الى مشاركتها في القرارات الوطنية والسياسية.

١١- التبعية التجارية:

ويمكن التدليل عليها من خلال النقاط التالية:

١- تشكل الدول النامية أسواقاً واسعة، لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية للدول المتقدمة صناعياً، وهذا ما يشاهده البائع والمشتري في أسواق الدول النامية، ومدى طغيان السلع المستوردة، واكتساحها لهذه الأسواق، من مواد غذائية وملابس وأدوية، وأدوات منزلية، ووسائل نقل واتصال وما الى ذلك من منتجات أجنبية. وان اعتماد هذه الدول على المستوردات الخارجية قد تصل الى اكثر من ٨٥%.

٢- ان الشركات الكبرى التي تقيم المشاريع الانتاجية، يلاحظ فيها أن نوع الانتاج يخضع لسياسات الجهة الممولة، للشركات الدولية أو بنوك وشركات تابعة لها. فتكون السياسة الإنتاجية مبنية لخدمة مصالح الدول الاستعمارية، صاحبة هذه الشركات وبغض النظر عن الفوائد الإقتصادية للدول النامية.

وتسعى هذه الشركات الى المزيد من الربحية أكثر وفرة من الربح الذي تحققه في بلد المركز (في دولها)، وذلك لرخص العمالة المحلية، ووفرة المواد الخام، وأسعارها الزهيدة، فضلاً عن المميزات والحوافز التي تشترطها الإتفاقية الخاصة بالمشروع. وكذلك فيما يتعلق بالتصدير،فإن الشركة الأم أو المؤسسات التسويقية والتمويلية في دولها، هي التي تتولى زمام الأمر، وتختار الزمان والمكان والسعر المناسب لها، وفق تحقيق مصالحها، ودون اعتبار ادنى مصلحة للغير.

٣- الانتاج المحلي في الدول النامية، يواجه الكثير من العقبات، التي تعمل على ايجادها الدول الاستعمارية، سواء بأساليب مباشرة أم غير مباشرة. ومن هذه الصعوبات:

أ- في حالة السلع البديلة، واختراق السوق المحلي، نجد أن السلعة المستوردة أقل سعراً من نظيرتها المنتجة محلياً، بمعنى أن السلعة المنتجة محلياً أعلى سعراً من السلعة المستوردة من الخارج، وذلك نتيجة التكاليف المرتفعة في الإستثمار، ومدخلات الانتاج، والتي هي في الأصل مستوردة وبأسعار مرتفعة تنعكس على السعلة المنتجة.

ب- ثم في حال تصدير السلع المنتجة محلياً الى الخارج في السوق الدولية، تواجه أيضاً صعوبة التصريف بسبب احتكار تلك الأسواق، وتغلّب القوة والكفاءة التنظيمية، من خلال التعاون بين الشركات العالمية.

جـ- ان هذه المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية الى الاسواق الدولية، تواجه العوائق، والتي أبرزها الحصول على أسعار عادلة، بل وتستمر أسعارها في الانخفاض، بسبب سيطرة الدول الاستعمارية على التحكم في الأسعار، وكما تشاء في أسواقها الدولية.

ان هذا الانخفاض الى أسعار متدنية جداً، ومجمل العقبات التي يواجهها الانتاج المحلي للدول النامية، يترتب عليه آثار في غاية الخطورة، وأهمها العجز في ميزان مدفوعاتها من سنة الى أخرى، مما يجبر هذه الدول على الاستدانة للحصول على العملات الصعبة، من أجل استيراد السلع الضرورية لشعوبها، مما يجعل هذه الدول في وضع اقتصادي حرج، وتبعية مستمرة [1].

يتضح مما تقدم: أن الدول النامية هي أسواق لمنتجات الدول الاستعمارية، وأن الشركات الأجنبية تقوم ببناء المشاريع الاستثمارية، مستغلة خيرات الدول النامية، من موارد طبيعية، وبشرية، وبأسعار قليلة الأجور والتكاليف، ودون أدنى شرط قد تقدمه هذه الدول التابعة، ثم أن الانتاج المحلي لهذه الدول، محاصر في الأسواق المحلية، وذلك لمنافسة السلع الخارجية لها. اضافة الى ان السلع المحلية تغلق أمامها الأسواق الدولية، نتيجة تعاون الشركات الأجنبية العالمية في محاصرتها من أجل خنق الأقتصاد للدول النامية وابقائه في إسار التبعية.

ان هذه الصعوبات لا يمكن تفسيرها الا حرباً اقتصادية تشنها الدول الاستعمارية، على الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي. وستبقى هذه الدول الاسلامية تدور في حلقة مفرغة من التخلف والتبعية، ما لم تعي مسؤولياتها وتدرك الخطر الذي يحيق بها، من أجل تعاون مطلق، ينبثق عنه وضع الخطط الاقتصادية التي تحقق كسر حلقات التبعية، وولادة تنمية مستقلة تكفل العيش الكريم، وتحقيق الأمن الشامل بكافة معانيه لهذه الدول.

١٢- المديونية

لبيان مفهوم الدين العام، لا بد من الإشارة إلى أن هنالك نفقات عامة، وإيرادات عامة للدولة، وفي حالة زيادة النفقات على الإيرادات، فإنه يشار الى هذا الفرق بينهما، بعجز موازنة الدولة، وحتى يعالج هذا العجز، تلجأ الدول الى طرق عديدة لتغطية هذا العجز، ولعلّ أبرز

---

[1] أنظر: أحمد فائد بركات د. مأزق التنمية، ونظرة خاصة الى اليمن والتنمية العربية ص ١٠٥ - ١٠٦.

هذه الأساليب، هو الاقتراض العام، والقرض العام: عبارة عن مبلغ من المال سواء أكان عيناً أو نقداً يدفع الى الدولة من قبل وحدات إقتصادية محلية أو أجنبية، وبموجب عقد تتعهد الدولة به بدفع فوائد على مبلغ القرض، ثم سداد أصل القرض. ومجموع عجز موازنة الدولة المتراكمة خلال السنوات السابقة، يسمى مديونية الدولة، أو الدين العام، وهو عبارة عن مجموع مديونية الدولة عند نقطة معينة من الزمن، والمتراكمة خلال السنوات السابقة [1].

لقد كانت العلاقات بين الدول النامية والدول الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، علاقة مبادلات سلعية، حيث كانت الدول النامية تصدر المواد الخام الأولية، مقابل المنتجات الصناعية الإستهلاكية من الدول الصناعية الرأسمالية، ولم يحدث عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية، بسبب وجود وفرة الذهب لديها، ثم ان صادراتها كانت تغطي معظم الواردات ان لم تكن جميعها [2].

ولكن سياسات الدول الصناعية لم تكن في معزل عما يدور فلم يُرقْ لها ذلك، فأرادت أن توقف عجلة النماء الاقتصادي للدول النامية، وذلك من خلال آليات تتحكم في ادارتها وتطبيقها، فأول ما بدأت بتنفيذه؛ هو العمل على تحطيم الانتاج للدول النامية، وذلك بفرض عمل معين، وهو تخصيص هذه الدول بتصدير سلعة أو سلعتين، مثل تخصص دول الخليج بتصدير سلعة النفط الخام ودون تصنيعه، والحديد في موريتانيا، والقهوة في البرازيل، والقطن في مصر، والفوسفات في المغرب [3].

ولقد استغلت الدول الصناعية، وفرة الثروات الطبيعية في الدول النامية، ورخص الأيدي العاملة فيها، وانخفاض أسعار الأراضي، وجعل هذه الدول، أسواق استهلاكية الى منتجات الدول الغربية. ثم سيطرة الدول الغربية ومقدرتها على تخفيض صادرات الدول النامية، وتخفيض أسعارها، مقابل رفع أسعار منتجاتها التي تصدرها الى الدول النامية.

كل هذا أدى الى عدم قدرة الدول النامية، ومنها دول العالم الاسلامي، على استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية والصناعية، الأمر الذي أدى الى عجز الموازنة لهذه الدول، مما أجبرها على الاقتراض الذي بدأ في أوائل القرن العشرين، وبفوائد ربوية مرتفعة، لكي تتمكن من استيراد احتياجاتها من الدول الصناعية. ولقد تضاعفت المبالغ المقترضة، نتيجة عدم زيادة

---

(1) أنظر: صالح الخصاونه د. مبادئ الاقتصاد الكلي، ص ٢٠٨

(2) أنظر: ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام. مفاهيم ومناهج وتطبيقات ص ١٨٧.

(3) أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ١٤٨.

نسب الصادرات وفرض أسعار متدنية لها، مقابل رفع أسعار المواد الاستهلاكية والرأسمالية التي تستوردها الدول النامية. مما زاد أعباء الديون وفوائدها، ومما دفعها الى تأجيل دفع أقساطها، وإعادة جدولة الديون، لعدم تمكنها من الوفاء بالتزام السداد، وصادرات هذه الدول لم تكن كافية لتغطية حتى فوائد الديون، بسبب محاصرة هذه الصادرات من قبل الدول الأستعمارية، وتخفيض قيمتها حتى لا تكاد تغطي الا اللزر اليسير من الواردات.

مما جعلها تعاني من عجز كامل في ميزان مدفوعاتها [1]، الأمر الذي سبب لها أن ترزخ تحت وطأة التبعية للدول الصناعية الاستعمارية [2].

ولا بدّ من الإشارة هنا الى بيان ضخامة الديون الخارجية للدول النامية من خلال حجم هذه الديون، حيث قفز من ١٩ مليار دولار عام ١٩٦٠م الى حوالي ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠م. ووصل الى ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٩م.

وسنعرض بعض من هذه الدول النامية لبيان حجم الديون الخارجية عام ١٩٧٩م.

البرازيل	٣٥٠٩٢	مليون دولار	مصر	١١٤٠٩	مليون دولار
المكسيك	٢٨٨٠٥	مليون دولار	تركيا	١٠٩٧٢	مليون دولار
الهند	١٥٦٤١	مليون دولار	فنزويلا	٩٧٩٧	مليون دولار
الجزائر	١٥٣٣٠	مليون دولار	الأرجنتين	٨٧١٦	مليون دولار
كوريا الجنوبية	١٤٦٩٤	مليون دولار	ايران	٧٣٧٢	مليون دولار

ولقد بلغت الديون الخارجية للدول النامية عام ١٩٨٧م على ما يزيد على ألف مليار دولار [3].

وسنبين فيما يلي اجمالي خدمة الدين (أقساط + فوائد) لبعض من الدول العربية وهي من دول العالم الاسلامي، خلال عام ١٩٩٣م.

والأرقام هي بالمليون دولار أمريكي، وهي كما يلي [4].

---

(١) أنظر: ميزان المدفوعات: عبارة عن كشف يبين القيمة النقدية لجميع الأنشطة الاقتصادية للدولة مع الدول الأخرى في مدة زمنية معينة (عادة سنة). رياض عبد الله مومني د. وآخرون، مبادئ الاقتصاد وتشريعاته ص ٤٦.

(٢) أنظر: ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام - مفاهيم مناهج وتطبيقات، مرجع سابق، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية. ص ٦٣ - ٦٥.

(٤) انظر: الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - إدارة الإحصاء، النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية العربية عام ١٩٩٦م، ص ١٣٢.

الأردن	٥١٦	عُمان	٥٨٣
تونس	١٢١٨	لبنان	٦٧
الجزائر	٨٧٣٩	مصر	٢٠٥٨
السودان	١٧	المغرب	٢٣٧٦
سوريا	١٧٤	موريتانيا	١١٥
		اليمن	٩٩

المجموع = ١٥٩٦٢ مليون دولار لعام ١٩٩٣م.

ولقد استعرضنا ضخامة الديون الخارجية للدول النامية، واستمرار هذه الديون، وبزيادة عالية، حيث كانت ١٩ مليار عام ١٩٦٠م، ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠م، ووصل الـــى ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٩م. وبلغت (١٠٠٠) ألف مليار دولار عام ١٩٨٧م.

وبينا أيضاً اجمالي خدمة الدين، لبعض من دول العالم الاسلامي خلال عـــام ١٩٩٣م. وكما مر معنا قبل قليل.

وفيما يلي اجمالي المديونية الخارجية لبعض من الدول العربية المقترضة عـــام ١٩٩٥ والأرقام بالمليون دولار [١].

الاردن	٦٢٩٩	لبنان	١٢٨٤,٤
تونس	٩٩٣٨	مصر	٣١٧٩٤
الجزائر	٣٢٦١٠	المغرب	٢٢١٤٧
جيبوتي	٢٦٠,٢	موريتانيا	٢٤٦٧
السودان	١٧٦٢٣	اليمن	٦٢١٢
سوريا	٢١٣١٨		
الصومال	٢٦٨٧		
عمان	٣١٠٧		

المجموع = ١٥٧٧٣٧,٦ مليون دولار لعام ١٩٩٥.

ونحن بصدد عرض للمديونية والتي تؤدي الى المزيد من التبعية وتشكل حلقة مفرغـــة يصعب التخلص منها.

فلا بدّ أن نشير الى أن هنالك أموال أو فوائض مالية في مصارف الدول الغربية.

---

[١] انظر : التقدير الاقتصادية العربي الموحد لعام ١٩٩٧ – الامانة العامة لجامعة الدول العربيـــة، صنـــدوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية لبترول، ص ٣٤٦.

فقد تبين أن مجموع الودائع المصرفية (قيمة الموجودات الخارجية التي تملكها أقطار الأوبك، وتصل الى ١٥٤,٥ مليار دولار وهي ودائع بالدولار والاسترليني والعملات الأوروبية الأخرى، والمودعة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وبلدان منظمة التعاون والتنمية. ولما كانت ما نسبته ٦٦% من هذه الموجودات، تخص العرب، فإن الودائع العربية تقدر بحوالي ١٠٠ مليار دولار، إضافة الى أن هنالك استثمار الفوائض المالية العربية قد وظفت في شراء أو تأسيس أو المشاركة في ملكية البنوك التجارية، والتي تعمل في العواصم والبلدان الرأسمالية الصناعية وتقدر بحوالي ١٨ مليار دولار.

وتشير البيانات أنه خلال فترة ١٩٧٢م – ١٩٨٦م بلغ مجموع ما خصصته المصارف العربية في الخارج من قروض مصرفية دولية حوالي ٤٥ مليار دولار.

فقروض دول العالم الثالث، مصدرها مال عربي، ولكن عبر وسيط ثالث، وبالذات عبر وساطة البنوك التجارية الأجنبية دولية النشاط [١].

ولا بد من الإشارة أيضا الى أن جملة الفوائض الرسمية المتراكمة بمجموعة دول الأوبك خلال ١٩٧٤ – ١٩٨٤ بلغت الى ٣٧٤ مليار (بليون) دولار، وقد استثمرتها هذه الدول في اوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكان نصيب أربع دول عربية، وهي السعودية، الكويت، الامارات العربية، وقطر هو: ٧٥% من اجمالي الفوائض. أي ما يزيد على ٢٧٩ مليار دولار [٢].

ان هذه الأموال العربية الإسلامية، التي تذهب خارج حدود الوطن سعيا وراء أسعار الفائدة الربوية المرتفعة، فإنها لا تحقق الغرض الذي تسعى له هذه الدول، من خلال ايداع هذه الأموال في البنوك التجارية الأجنبية، وتقوم بدعم الدول الأجنبية وخاصة في حال تردي أحوال الاقتصاد الرأسمالي وقد تزايد عدد البنوك التي أعلنت افلاسها في امريكا وفي بعض الدول الأخرى والافلاس يعني: أن البلدان صاحبة الودائع النقدية الضخمة، لن تتمكن من أن تحصل على ودائعها كاملة. وفي هذا السياق يقول بعض الاقتصاديين: ان اعلان افلاس هذه البنوك ما هو الا مخرج قانوني لسلب البلدان المودعة لتلك الفوائض النقدية. وأن إمكانية التلاعب بالالتزامات المالية واردة، وتقوم البنوك التجارية بتقديم قروض الى شركات خاصة وتعلن افلاسها ليكون هذا الادعاء مبررا بعدم قدرة الدفع، وفي الأصل أن هذه الشركات هي تابعة لهذ البنوك، وهذا معناه أن البنوك لم تفلس فعلا.

---

[١] أنظر: رمزي زكي د. الاقتصاد العربي تحت الحصار. ص ٢٨٧ – ٢٨٨.

[٢] أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية. ص ١٥٨.

ثم هناك مخاطر أخرى: مثل تدهور قيمة الدولار عالمياً، وتفاقم أزمة المديونية العالمية، التي تشكل مصدر ضعف للدائنية العربية لاسترداد ديونها، وهناك أخطار أصبحت معروفة، مثل خطر تجميد الأرصدة العربية في الخارج، حيلما يحدث خلاف سياسي حاد عربي أمريكي، أو عربي أوروبي.

وهكذا تصبح الأموال العربية رهن في قبضة الدول الصناعية، تديرها وفق مصالحها، وتشكل أداة ضعف بدل من ان تكون مصدر قوة، وأن النفط العربي الذي يصب في مصارف الغرب أصبح أداة تهديد ووسيلة تأثير على القضايا العربية والاسلامية وأبرزها قضية فلسطين.

وبهذا فان الأموال العربية وبهذه الآلية، ما هي الا جهاز ضغط سياسي على العرب بدل أن يكون قوة للعرب.

والخطورة الكبرى أن هذه الأموال النفطية العربية هي في حالة اندماج في اقتصاديات الرأسمالية الصناعية، وهي ما تعزز التبعية. فباتت المديونية والدائنية تعمق التبعية وتجذرها.

وأن الوطن العربي ليس فقيراً بموارده، بل يعدّ من أغنى بقاع العالم اذ لو كان الغنى يقاس بحجم الموارد دون كيفية استخدمها. وبدليل أن مجموع الدائنية الخارجية قد بلغ من ٤٥٠ - ٥٥٠ مليار دولار، ومجموع المديونية الخارجية من ١٥٠ - ٢٠٠ مليار دولار، وهذا يعني أن الموقف الصافي للدائنية يتراوح ما بين ٣٠٠ - ٣٥٠ مليار دولار [١]. وهذا حساب تقديري وتقريبي لبعض من الدول العربية الدائنة (النفطية) والمدنية لعام ١٩٨٧م، والمهم العبرة في ذلك أنه لو نظرنا إلى الدول العربية كوحدة واحدة أو وطن واحد لتبين أنه دائناً وليس مديناً للعالم الخارجي.

ان الاستدانة أو القروض أو المساعدات والمنح، التي تقدم الى الدول النامية، هي أدوات سياسية لها نظامها الخاص وأساليبها وآلياتها التي تضمن للدول المانحة استمرارية استغلال الدول النامية، المتلقية للقروض والمساعدات، من خلال أساليب عديدة سواء تكوين فئات حليفة لها، مقابل تقديم مكتسبات أو رشاوى من قبل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، او اتخاذ أي أسلوب آخر كتقديم ما يسمى بمساعدات ومنح مقابل شروط يجب تنفيذها من قبل الدول الآخذة أو المتلقية، كاشتراط استيراد السلع من الدول المقرضة أو المانحة، وبغض النظر عن ارتفاع الأسعار للسلع، أو قد تكون مواصفاتها غير مناسبة ولكنها مشروطة ويجب قبولها [٢]. ولقد صرح رئيس الولايات المتحدة بخصوص المساعدات حيث

---

[١] أنظر: رمزي زكي د. الإقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

[٢] أنظر: ابراهيم العسل، التنمية في الاسلام، مفاهيم ومناهج وتطبيقات ص ١٨٨.

قال: " ان المساعدات الخارجية، هي اسلوب تحافظ به الولايات المتحدة، على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم" [1].

ان تفاقم حجم الديون الخارجية يترتب عليه آثار سلبية على التنمية الاقتصادية ويمكن ايجازها بما يلي [2]:

١- تزايد عبئ خدمة الديون (الأقساط والفوائد). وقد وصل أحيانا ان معدل خدمة الدين فساق التدفق السنوي للقروض الجديدة.

٢- عدم قدرة الدول النامية، على استيراد السلع الانتاجية لعملية التنمية، بسبب قلة توفر العملات الأجنبية التي استنفذتها خدمة الديون.

٣- اضعاف قدرة الدول النامية على تكوين المدخرات المحلية بسبب ما تؤدي اليه اعباء خدمة الديون.

٤- تزايد العجز في موازين المدفوعات للدول النامية ومنها الدول الإسلامية، واتجاه هذا العجز الى التزايد، وهذا يعني عدم النجاح في تنمية قطاعات الإنتاج.

يتضح لنا مما تقدم، أن الاستدانة في الأصل؛ عبارة عن أسلوب تلجأ اليه الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز في ميزان مدفوعاتها، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات شعوبها من مواد استهلاكية غذائية ورأسمالية. وهذه الأسباب تجبر هذه الدول الى التوجه نحو المؤسسات الدولية، للإقتراض من أجل تغطية ما تعاني منه من نقص السلع الغذائية، مقابل صادراتها من مواد خام أولية، والتي لا تغطي الا الشيء القليل من وارداتها. وبسبب تخفيض صادرات الدول النامية من حيث الكمية والسعر. والعمل على رفع أسعار السلع المستوردة من الدول المتطورة صناعيا. وان آلية التحكم بالأسعار من قبل الدول الاستعمارية، فإنها تأتي نتيجة رسم مخططات استعمارية احتكارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، من أجل نهب الثروات الطبيعية للدول النامية، بفرض أسعار متدنية لها، لا تغطي الا النزر اليسير من السلع المستوردة، والتي تقوم برفع أسعارها فتقوم بدور المنشار الذي يأكل من الخشب في الذهاب والإياب.

---

[1] أنظر: جان كندي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام مرجع سابق ص ١٨٨.

[2] أنظر: علي لطفي د. التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية- ص ٦٥ - ٦٦

فهي تخفض أسعار صادرات الدول النامية، وترفع المواد التي تستوردها هذه الدول من الدول الصناعية.

وهذا التعامل الظالم، يفرض على الدول النامية، ومنها دل العالم الاسلامي، الابقاء تحت كابوس المديونية، التي تحطم كل أثر للتنمية الاقتصادية، فتشيع البطالية والفقر، وما ينجم عنهما من آثار اجتماعية، واقتصادية وثقافية .. الخ. ينعكس سلباً على مجتمعات هذه الدول، الأمر الذي يوقعها في أحضان التبعية.

فمن هذا الواقع المرير، فلا بد لهذه الشعوب أن تنهض من كبوتها، وأن تتظافر، وتتعاون، وبالعمل الجاد الدؤوب من أجل التحرر والانعتاق من التبعية، وصولاً الى تنمية مستقلة، تؤمن الحياة الكريمة الأمنة الى شعوب الدول النامية.

ولا يقف الأمر عند التبعية الناجمة عن مديونية العالم الاسلامي فهناك تبعية أشد خطورة وأبعد مدى، فهي تبعية تغذى من داخل الوطن الاسلامي، حيث تذهب موارده النفطية لتحافظ وتصون التبعية للدول الصناعية، فالأموال التي تتسرب الى الغرب والشرق فجزءاً يسيراً منها يفوق أضعاف المديونية التي تعاني منها دول العالم الاسلامي، لو أحسن إستخدامه ولكن الأمر على خلاف ذلك، فالأموال النفطية أسيء استخدامها فأصبحت وبالاً ونقمة على الأمة، تذهب أموالاً الى دول الغرب، وتعود على العالم الاسلامي قنابل وصواريخ تخرق جسد هذه الأمة. في ظل التشرذم والانقسام والتبعية.

١٣- التبعية التكنولوجية:

تعاني دول العالم الثالث بصورة عامة، ودول العالم العربي والاسلامي بصورة خاصة، من مشكلة التبعية التكنولوجية، التي تلقي بثقلها على العالم الاسلامي، وذلك باستنزاف موارده المختلفة، ودون الخروج عن دائرة التخلف، أو الولوج في ميادين التنمية الاقتصادية [١].

وتعتبر التكنولوجيا من أهم مؤشرات التبعية وذلك للأسباب التالية:

أ - أهمية التكنولوجيا في الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

ب- احتكار الدول الغربية، والشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها، الى التكنولوجيا الحديثة، والمعرفة بها وعدم تسربها الى الدول النامية [٢].

---

[١] أنظر: ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام، مرجع سابق. ص ١٩٤.

[٢] أنظر: أنطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية. ص ٧٧.

جـ- تعتبر التبعية التكنولوجية، جوهر التبعية كلها، فهي تمنح الدول الغربية المحتكرة للتكنولوجيا: القدرة على نهب موارد الدول النامية بشكل عام، والدول النفطية بشكل خاص.

د- صعوبة قدرة الدول النامية، ومنها دول العالم الاسلامي، وخاصة الدول النفطية (دول الخليج) أن تحقق النمو الذاتي، وايجاد تقنية تكنولوجية، الا برسم خطط مبنية على التعاون بين هذه الدول، تكفل انتاج حاجاتها من السلع الرأسمالية، وتكنولوجيا ملائمة الى ظروفها المحلية[1].

لقد اندهش العالم الثالث، بالقدرة التكنولوجية في الدول الغربية، وأصبح يرى فيها حلاً لكافة مشكلاته، ولقد فهمت الكثير من هذه الدول، أن التكنولوجيا، هي مجرد إستيراد آليات ومعدات جاهزة [2].

ودون العلم بالتكنولوجيا بأنها: " الجهد المنظم الرامي لاستخدام البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية، بالمعنى الواسع، الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، والتنظيمية، والاجتماعية، وذلك بهدف التوصل الى أساليب جديدة، يفترض أنها أجدى للمجتمع " [3].

ينبغي أن يفهم بأن التكنولوجيا، ليست شيئاً مادياً يرى ويلمس، أو سلعة تباع وتشترى، وإنما هي أسلوب ومنهج. لقد فهم العالم الاسلامي العربي، والعالم الثالث، أن التكنولوجيا، هي الحصول على الآلات والصناعات والألكترونات، وهكذا فهمها القائمون على تنفيذ السياسات التكنولوجية في البلدان المتخلفة. وهذا الفهم موجه، بل مفروض من الدول المتقدمة صناعياً، والشركات الاحتكارية، من أجل تنفيذ مخططاتها، والحرص على ابقاء هذه الدول سوقاً إستهلاكياً متجدداً لصادراتها العسكرية والمدنية.

---

[1] أنظر: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة في الكويت في ٢٩ نيسان - ٢ أيار ١٩٧٨م ص ٥١٨.

[2] أنظر: ابراهيم د. العسل التنمية في الاسلام، مرجع سابق، ص ١٩٤.

[3] أنظر: ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام مرجع سابق ص ١٩٤. وتعريف اسماعيل جبري عبد الله د.

وان شراء العالم الاسلامي الى ثمرات التكنولوجيا العسكرية منها والمدنية، ليس هـــو بالأسلوب الصحيح، ولن يساهم هذا النهج الى التقدم أو الى امتلاك التكنولوجيا، بـــل العكـــس سوف يجرّه الى المزيد من التبعية التكنولوجية، واستنزاف طاقاته وموارده [1].

وتكون التكنولوجيا بدائية، وحديثة. أما البدائية وهي: عندما تكون الأســـاليب العمليـــة والتطبيقية المستخدمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..الخ. لم تتغـــير منذ زمن بعيد.

أما الحديثة وهي: عندما تتجدد أساليبها بصورة مستمرة، ومدعومـــة ببيئـــات ثقافيـــة واجتماعية وعلمية يتولد عنها أبحاث علمية مبتكرة، تحول إلى تطبيقات عملية تفيد المجتمع في جميع مجالاته.

والتكنولوجيا ذو جانبين: الجانب المادي: وهي عندمـــا تصبـــح التكنولوجيـــا مجســـدة Embodied - Technology في معدات وآلات وتجهيزات وغير ذلك.

ثم الجانب الغير مادي: وهي عندما تصبح التكنولوجيا غير مجسدة - Dis embodied Technology، أي لا تأخذ شكل معدات وآلات، وانما تشمل: المعرفـــة المحيطـــة بابتكـــار التكنولوجيا المجسدة.

فالدول النامية تستورد التكنولوجيا المجسدة، وخاصة الدول التي تملك مـــوارد ماليـــة كافية، كالدول النفطية، ولا تستطيع أن تستورد، بل من المستحيل أن تستورد التكنولوجيا غـــير المجسدة (أي المعرفة).

ومن المعلوم أن تعقيدات التكنولوجيا، لا تقف عند حد معين، بل تزداد يوما بعد يـــوم، وتزداد معها تكلفة الحصول عليها. وباستيرادها على هذا النهج أي على صورة معدات وآليـــات ومصانع جاهزة، ودون إستيراد المعرفة، والعمل على تكييفها مع الظروف المحلية وتطويعـــها وتطويرها؛ إنما يعني ذلك تعميق للتبعية التكنولوجية. وبالتالي التبعية الاقتصادية، وما يـــترتب على ذلك من أعباء اقتصادية، ومالية وفقر وبطالة، ثم تقييد في القرارات الوطنيـــة، وبالتـــالي فقدان السيادة الوطنية.

---

[1] أنظر: ابراهيم العسل د. التنمية في الاسلام، مرجع سابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.

وتتبين التبعية التكنولوجية بوضوح، من خلال استخدام السلع الرأسمالية من قبل الدول النامية، وهو ما يقارب ٩٠% وحوالي ١٠% فقط ما هو منتج محلياً، وهذا الانتاج المحلي، عبارة عن آلات ومعدات بسيطة، والبعض منه بدائي لاستخدام القطاع الزراعي البدائي [١].

ما سبق الحديث عنه هو ما يخص بنقل التكنولوجيا من الدول الصناعية الغربية الى الدول النامية، وهنالك أمر هام ويزيد الأمر سوءاً، وهو النقل العكسي للتكنولوجيا (هجرة الأدمغة) من البلدان النامية الى الدول الصناعية، أمام اغراءات تعمل على استقطاب هذه العقول، ويعتبر هذا استنزاف آخر واضافي، لثروات العالم الثالث ومنه دول العالم الاسلامي، ولقد بلغت التكنولوجيا المستوردة للأقطار العربية وهي من دول العالم الاسلامي ٢.٢ مليار دولار سنة ١٩٧٠م، وارتفعت الى ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٥م. والى ٣٨,٣ مليار دولار في عامي ١٩٨٠م، ١٩٨١م [٢].

يتضح مما تقدم أن الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي، ترزح تحت نير التبعية التكنولوجية، وهي واضحة من خلال استيراد التكنولوجيا المادية والجاهزة، كالآت والمعدات، والمصالح، ودون استيراد العلم والمعرفة وبهما تصنع الآلة ويقام المصنع، ويخترع السلاح.

فالبلد الذي يستورد المصنع جاهزاً، ويستورد معه القطع الفنية وجلب الخبراء الأجانب من اجل الصيانة والتشغيل لهذه المعدات والمصانع. سيبقى أبد الدهر في تبعية مستمرة الى البلدان الصناعية الاستعمارية. ويترتب على ذلك مخاطر جسيمة، من تبعية تكنولوجية الى تبعية اقتصادية، وبالتالي الى التبعية السياسية، وتقييد القرارات السياسية والوطنية.

اذ لابد من العمل على امتلاك ناصية العلم والمعرفة لهذه التكنولوجيا المادية وغير المادية، والاعتماد على الذات، والتعاون المطلق، والاندماج السياسي والاقتصادي بين دول العالم الاسلامي، وعلى جميع المستويات وتوظيف كافة الامكانيات، والعمل على استقطاب العقول العربية الاسلامية من مصانع الغرب والشرق، وصولاً الى تنمية مستقلة تحرر هذه الشعوب من أغلال التبعية.

---

(١) أنظر: انطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق. ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) أنظر: ابراهيم بدران د. وآخرون / قضايا التنمية في الوطن العربي ص ٨٥ - ٨٦.

١٤- التبعية النقدية

تتضح التبعية النقدية، في دول العالم الاسلامي، وفي الدول الغير نفطية، حيث تعاني العجز في موازين مدفوعاتها، نتيجة ما تستورده من الحاجات الاستهلاكية من مواد غذائية ورأسمالية، والتي تتزايد باستمرار مع قيام المشاريع الانتاجية والخدمية، وما تتطلبه من القطع الفنية، ومواد صيانة وتشغيل وخبراء. وتتزايد أيضاً في الارتفاع المستمر في الأسعار لمواد الاستيراد، وضعف القدرة على التصدير، لمحدودية الامكانات وقلتها الناجمة عن التخصص للدول النامية ومنها الدول الاسلامية في تصدير سلعة أو سلعتين على الأكثر.

ومن هنا نلاحظ أن صادرات هذه الدول، لا تغطي الا النسبة القليلة من مستورداتها، مما يشكل العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. والمواد المستوردة هي احتياجات ضرورية لا بدّ منها، ثم أن موازين مدفوعاتها في حالة عجز دائم، الأمر الذي يفرض على هذه الدول اللجوء الى الاقتراض وبالشروط القاسية، والتي تقيد الحركة في شتى المجالات الاقتصادية، اضافة الى أعباء سداد الديون والفوائد، وهكذا دواليك يصبح الدين أداة استنزاف لموارد البلدان النامية [١].

ثم ان السيطرة النقدية من قبل الدول الاستعمارية المتطورة اقتصادياً حيث تتحكم برفع الأسعار، وانخفاضها، وتثبيت سعرها. وكما يتطلب وضعها الاقتصادي، وما ينسجم وفق مصالحها القائمة على امتصاص موارد البلدان النامية بأبخس الأسعار، وتصدير سلعها بأسعار باهضة التكاليف.

وتقوم الدول الصناعية بتنظيم حرية تحويل العملات الذي يتم سداد الديون فيه بالعملات الصعبة، والذي بموجبه تنهب العملات الوطنية أو المحلية بانخفاض قيمتها أمام العملات الصعبة الأجنبية، وغالباً ما يكون الدولار الامريكي، القاعدة القابلة للصرف والتحويل [٢].

كل ذلك هي وسائل سيطرة تتحكم بها الدول الاستعمارية، وغيرها من وسائل أخرى مثل الارتباطات المالية والنقدية، التي تتمثل في العضوية القانونية والفعلية لبلدان العالم الثالث (منطقة الفرنك، منطقة الجنيه الاسترليني، ومنطقة الدولار الأمريكي) مما يجعل قيمة العملة الوطنية قليلة الأهمية وتابعة الى النقد الأجنبي، والى تعاليم المنظمات الدولية مثل صندوق النقد

---

(١) أنظر: ابراهيم بدران د. وآخرون - قضايا التنمية في الوطن العربي، ص ٨٧.

(٢) أنظر: عادل أحمد حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢٩١.

الدولي وشروطه المجحفة. والتي لا تخدم الا مالكي هذا الصندوق مثـــل أمريكـــا، وفرنســـا، وبريطانيا، والمانيا، واليابان [1].

ثم اعتبار الدولار الأمريكي القاعدة الغالبة للصرف والتحويل، أمر في غاية الأهميـــة والخطورة على تدهور الاقتصاد الدول النامية ومنها دول العالم الاســـلامي. فـــالدولار بعـــد استبعاده من النظام النقدي الدولي، ومن أن يحل محله الذهب، وتركه يخضـــع فـــي أســـواق الصرف يأخذ سعره المتقلب وتبعا للاقتصاد الامريكي، فانه بات يسـبب الخسـارة والارباك للدول النامية، وخاصة للدول التي لها احتياطات وأرصدة بالدولار الأمريكي، مثل دول الخليـج النفطية مما يسبب خللا واضحا في ميزان مدفوعات هذه الدول التابعة، ثم وقف عجلة الاقتصاد لها [2].

يتضح لنا مما تقدم أن سيطرة دول الاقتصاد المتطور. على النظـــام النقـدي بكافـة الوسائل، سواء بتثبيت أسعار الصرف أو ارتفاعها أو انخفاضها، أو عمليات التحويـل للعملـة الأجنبية وخضوع العملات المحلية الى المنظمات الدولية وأهمـــها صنـدوق النقـد الدولـي وشروطه الظالمة، والتي لا تخدم سوى دول الاستعمار. أمر يبعث علـى الأسـى والحـزن، بانزلاق هذه الدول في أتون التبعية وابقائها في أبحر التخلف والضياع، تستجدي لقمة العيـش من أفواه الغرب تارة، ومن أفواه الشرق تارة أخرى. الأمر الذي يتطلب الخلاص مـن هـذه التبعية المقيتة، ووضع سياسة نقدية موحدة في ظل تعاون مطلق وعلى كافة الصعد، يعيد لـهذه الأمة عزتها وهيبتها وكرامتها.

١٥- التبعية الغذائية

لقد اتصفت اقتصاديات البلاد الاسلامية في انتاج ســلعة واحـدة زراعيـة كـانت أم استخراجية، وكذلك فان اقتصادها يقوم على مادة استخراجية واحدة وهي البترول ، كمـا فـي دول الخليج، وأن معظم صادراتها، ان لم يكن جميعها من البترول والغاز، الذي يصـل الـى حوالي ١٠٠% [3]. وكذا فان باقي البلاد الاسلامية يعتمد على سلعة واحـدة فـي تصديرهـا للخارج مثل القطن في مصر، والحديد في موريتانيا واللحوم والحيوانات في الصومال وجـاء هذا نتيجة سياسات الدول الصناعية في العمل على فشل التنمية الاقتصادية لهذه الـدول مـن

---

[1] أنظر: معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١٥٠.

[2] أنظر: أحمد قائد بركات د. مأزق التنمية ونظره خاصة الى اليمن، والتنمية العربية، ص ١٠٩.

[3] أنظر: اسماعيل عبد الرحيم شلبي د. التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ص ٥ - ٦.

خلال تدمير الانتاج للدول النامية، ثم تخصصها في انتاج سلعة أو سلعتين الذي يدخل ضمن سياسة تقسيم العمل الدولي الذي تفرضه الدول الاستعمارية على دول العالم الثالث [1].

ان هذا الواقع يشير الى مدى الخطورة التي يتعرض لها الأمن الغذائي [2] في الدول الاسلامية، وفقدان الأمن الغذائي أو ضعفه، يعتبر ثغرة خطيرة في الأمن القومي، لأنهما في علاقة عضوية فيما بينهما، فأي خلل في أحدهما، هو خلل في الآخر. ويترتب على ذلك أيضا نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، تشير الى خطورة استمرار الوضع للأمن الغذائي، والبيانات الاحصائية تدلل على اتساع فجوة الغذاء للوطن العربي وهو من دول العالم الاسلامي، وفي الاعتماد المتزايد على مصادر الغذاء الخارجية، وتعرض بعض الدول الى المجاعة مثل السودان والصومال.

ولقد انخفضت نسب الإكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥م - ١٩٨٥م. فقد انخفضت في الحبوب من ٦٠% - ٤٠%، وحصل هذا التدهور في باقي السلع الغذائية الأخرى مثل السكر، والفواكه، والمحاصيل الزيتية، والمنتجات الحيوانية، والسمكية، والذي يعود الى تدني الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٨٠م - ١٩٨٦م، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي في مصر ٩,١% وفي السودان ٤%، واليمن ٢% وتونس ٣.٣% والمغرب ٣,٩%، والجزائر ٣,٢%.

الأمر الذي ترتب على هذه النسب المنخفضة في المنتجات الزراعية، زيادة حجم وقيم الواردات من هذه السلع وبهذا فقد قفزت واردات الوطن العربي من ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٧٦م الى ١٩,٧ مليار دولار عان ١٩٨٤م، وبنسبة تصل الى ٤١٠ بالمائة خلال هذه الفترة فضلا على أن الصادرات لم تحقق نموا يعتد به لمواجهة هذه الواردات، ومما يزيد الأمر حرجا هو اتجاه الأسعار للواردات نحو الارتفاع [3].

---

(١) أنظر: معين القدومي، د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١٤٨.

(٢) الأمن الغذائي، المقصود منه: هو مدى الاطمئنان الى قدرة الاقتصاد القومي على اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان، حاضرا ومستقبلا، سواء أكان ذلك من خلال الانتاج القومي أو من خلال القدرة على الاستيراد - رمزي زكي د. الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) أنظر: رمزي زكي د. الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٣٠٥ - ٣٠٧.

وفيما يلي الصادرات والواردات الزراعية لمجموع الدول العربية في الفـــترة ١٩٩٠، ١٩٩٥ بالمليون دولار [١] لملاحظة الفجوة بينهما.

الصادرات والواردات الزراعية لعامي ١٩٩٠، ١٩٩٥ بالمليون دولار.

	الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية	
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥
مجموع الدول العربية	٤٣٦٥	٥٢٢٠	٢٠٧٦٣	٢٤٦٠٩

إن هذا التدهور في الأمن الغذائي، وما يرتبط به من الاعتماد على الدول الاستعمارية قد أدى إلى ما يلي:-

١-اضطرار الدول العربية والإسلامية، وخاصة ذات الكثافة السكانية العاليـــة، وذات العجـــز المالي إلى تخصيص مبالغ طائلة من أجل الإنفاق على المواد الغذائية، مما يســـبب عبئـــا كبيرا على ميزان المدفوعات، ومع ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض أسعار الصـــادرات للدول النامية، الأمر الذي يصبح فيه ميزان المدفوعات أكثر عجزا.

٢-أهمية المعونات الغذائية، والاعتماد عليها واستيرادها من الدول الخارجية، أدى إلى تبعيـــة هذه الدول الإسلامية، وتعرضها إلى الضغوط الخارجية والاقتصادية منـــها والسياســـية، وكانت هذه المعونات، تمثل ٥% من جملة واردات الحبوب فـــي الســـودان، ٥٣% فـــي الصومال، ٢١% في مصر، ١٧,٢% في المغرب، ١٤% في تونس، ولا يخفى على أحـــد أن هذه الدول التي تعتمد على هذه المعونات، وخاصة التي تـــأتي منـــها أمريكـــا، فإنـــها تتعرض إلى ضغوط شديدة، مما يجعلها تستجيب للسياسة الأمريكية.

٣-ارتفاع الأسعار في الدول العربية، وخاصة التي تعاني من عجز مالي، ينعكس سلبا علـــى الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل. مما يجعل الحكومات أن تتدخـــل لدعـــم هـــذه المـــواد الغذائية، لتخفف من وطأة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يشكل ضغوطا ومشـــكلات علـــى موازناتها العامة.

٤- وعلى صعيد الأمن القومي العربي، فقد وقعت الأقطار العربية تحت ضغـــوط مباشـــرة وغير مباشرة، للدول التي لديها فائض غذائي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصـــة بعد أن أصبحت سلعة الغذاء، سلعة استراتيجية خطيرة تفـــوق أهميـــة الســـلع الحربيـــة، فأصبحت تشكل ضغطا خارجيا على الوطن الإسلامي. ولقد وجهت أمريكا ما يزيد علـــى

---

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول عام ١٩٩٧م ص ٢٥٩.

(٦٠) ستين إنذاراً إلى الأقطار العربية النفطية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لاستخدام سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط [١].

يتضح مما سبق، أن صادرات دول العالم الإسلامي، التي تستوردها الدول الاستعمارية، لا تغطي إلا النسبة القليلة من واردات هذه الدول من المعدات والمواد الاستهلاكية، وذلك بحكم تخصص هذه الدول بتصدير سلعة أو سلعتين، وفق آليات خطط لها من قبل الدول الاستعمارية، إلى دول العالم الثالث، ومنه دول العالم الإسلامي. وقد ألفت هذه الدول هذا النهج الذي رسم لها، والذي قيّد إرادتها، حيث تصدر هذه السلعة من مواد أولية زراعية كانت أم استخراجية، وتصدر إلى دول معينة، وبأسعار زهيدة تفرضها تلك الدول الصناعية، مقابل استيراد المواد الاستهلاكية، بأسعار باهضة الثمن، وبارتفاع مستمر من أجل خفض قيمة الصادرات إلى درجة تكاد أن تكون مجاناً مقارنة بالمواد المستوردة. الأمر الذي يضع هذه الدول، وخصوصاً الغير نفطية رهن المديونية التي تجر ويلات التبعية والفقر والبطالة.

أما الدول النفطية في الخليج، فإن فائض أموالها يوظف للاستثمارات الأجنبية، وتعود معظم الفوائد إلى المصارف الأجنبية، ومنظماتها الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ويقوم هذا الصندوق بالإقراض إلى دول العالم الثالث ومنه دول العالم الإسلامي، من فوائد هذه الأموال التي أصلها يعود إلى الأمة العربية والإسلامية. من هنا فلا بدّ من إعادة النظر في هذه الآليات التي يتم من خلالها سلب موارد العالم الإسلامي، وما يترتب على هذه الموارد من آثار وخيمة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ... الخ.

وعلى الدول الاسلامية أن تعيد النظر في وضع خطط سليمة ومدروسة وفق منهجية استراتيجية شاملة، من خلال تكتل إسلامي عربي وصولاً إلى بناء الوطن الإسلامي الواحد، وندّاً للتكتلات العالمية وتحقيقاً إلى التكامل بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، وفي مقدمتها التكامل الاقتصادي، الذي يضمن التنوع في الهياكل الإنتاجية والعمل على لمّ شمل الأمة في وطن إسلامي قادر على ولوج القرن الحادي والعشرين بكل كفاءة واقتدار.

---

[١] أنظر: رمزي زكي د، الاقتصاد القومي تحت الحصار ص ٣٠٥ - ٣٠٨.

١٦- التسليح:

يعتمد العالم الثالث في حصوله على السلاح، على العالم الرأسمالي سواء بشـــرائه أو من خلال المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية، وما يتبعه مـــن تدريـــب علـــى الأســـلحة، والمعدات المجهزة بتقنيات عسكرية متطورة، ومن خدمات من صيانة، واحتياجات قطع فنيـــة احتياطية: إنما يعبر كل ذلك عن الوهن الشديد في دول العالم الثالث. وهنالك أمر أبعـــد مـــن ذلك، وهو انضمام بعض هذه الدول إلى أحلاف عسكرية، تسيطر عليها الدول الكبرى، والـــذي يتيح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها.

وأن صفقات السلاح التي تزود بها الدول النامية، فإنها تتم مقابل شروط تخضع لها هذه الدول وتقوم بتنفيذها، مثل مراعاة مصلحة الدولة العظمى الموردة للسلاح وبما يحفظ سياســـتها الدولية. ثم لا بد من قيام علاقة بين الدولة الموردة، والدولة المستوردة للسلاح من خلال نظـــام معين، يضمن القطع الاحتياطية، والذخيرة، والخبراء الفنيين.

ويجب الأخذ بعين الأعتبار أن هذه الأسلحة الموردة إلى الدول النامية، قد حلّت محلـــها أسلحة ومعدات ذات تقنيات حديثة أصبحت في خطوط إنتاج الدول الصناعية، وهنـــالك نقطـــة يجب الإصغاء إليها جيداً وهي أن توريد الأسلحة إلى البلدان العربية من دول العالم الإسـلامي، يراعي فيه أن لا يكون هذا التسليح يحقق التوازن بين إسرائيل من جهة، والدول العربية مـــن جهة أخرى. ولذلك فإنه يتم تزويد إسرائيل بأسلحة ذات تقنية أحدث ليقابل التفوق العربـــي [١]. بمعنى أن الدول الاستعمارية تسعى وباستمرار المحافظة علـــى التفـــوق العســـكري لصـــالح اسرائيل.

إن هذا الاعتماد الكلي في التسليح على دول العالم الرأسمالي، لا شك بأنه يؤدي إلـــى التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لأن التسليح يتطلـــب تزايـــدا كبـــيرا مـــن الإنفـــاق العسكري، لاستمرار ارتفاع أسعار الأسلحة المستوردة. *ويتم تمويل الإنفـــاق العســـكري عـــن طريقتين:*

الأولى: من مصادر داخلية، وهذا يؤدي إلى استنفاذ الفائض الاقتصادي للدولة، وخاصة مـــن عملاتها الأجنبية.

---

[١] أنظر: ابراهيم العيسوي د. قياس التنمية في الوطن العربي ص ٥٩ - ٦٠.

والثانية: عن طريق القروض أو المساعدات والمنح الخارجية، ولقد بات معلوماً ما مدى الآثار المترتبة على هذه القروض التي تستهلك موارد الدول المتلقية للقروض، أثناء سداد الدين (فوائد وأقساط).

وإن هذا السلاح، وهذه المنح، والقروض، لا تعطى إلى الدول النامية إلا ضمن شروط يجب التقيد بها وتنفيذها. وإن اعتماد هذه الدول على مساعدات الدول الرأسمالية، إضافة إلى القروض المشروطة، والاحتياجات من عمالة فنية، ومن تدريب، وتشغيل وصيانة، وقطع احتياطية، كل هذه الأمور تشكل ضغوطاً، تفرض تبعية هذه الدول إلى الدول الرأسمالية الصناعية، وما يترتب عليها من آثار تخدم مصالح الدول المانحة [1].

وقد بلغ الإنفاق العسكري لمجموعة الدول العربية في عام ١٩٨٥-١٩٨٦ مقارنة في الإنتاج الإجمالي القومي :-

كان الناتج الإجمالي القومي لجميع الدول العربية ٣٣٩٤٦٧ بليون دولار في حين كان الإنفاق الدفاعي ٥٠٠٨٤,٦٣٨ مليون دولار [2].

يتضح مما تقدم، أن دول العالم الإسلامي ومنه الدول العربية، أن هنالك تزايد مستمر في التبعية العسكرية، إلى الدول الرأسمالية، وتمتد هذه التبعية وتترسخ يوماً بعد يوم وإلى أن يحين الوقت الذي تتمكن فيه هذه الدول من امتلاك زمام العلم والمعرفة في مجال التكنولوجيا، وتصنع المدفع والدبابة، والطائرة، وكافة وسائل المعدات الحربية، بعقول محلية وعلى أرض الوطن. لا أن تستورد هذه المعدات الحربية وما تحتاج إليه من القطع الاحتياطية والخبرة الفنية وما يعوزها من خدمات لإدامة صلاحية هذه الآلات من دول أجنبية فيترتب على ذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، تعود بالوطن إلى الوراء بدل من أن يتقدم خطوة إلى الأمام. وخاصة أن الاحتياجات لهذا السلاح الذي يتطور ويتجدد مع كل يوم، ويتزايد معه الإنفاق العسكري، الأمر الذي يدفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية الأعباء المالية المترتبة على ذلك. وأن هذا النهج الذي تسلكه هذه الدول إنما هو وكما يقال؛ معالجة الخطأ بالخطأ، بدل من التعاون الصادق، الذي يتمخض عنه تكتل عربي إسلامي يصيغ الخطط التي تنهض بالأمة وتدير المصانع التي ترفد الوطن باحتياجاته. عندها يكون السلاح ذو هوية عربية

---

[1] أنظر: نادر فرحاني د. وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ص ١٢٩.

[2] أنظر: عبد الله محمد الدرسي، الأمن القومي والتبعية الاقتصادية رسالة ماجستير. مرجع سابق. ص ٢١٦.

إسلامية، كما أن حامله عربي إسلامي، وما أحوج الوطن والأمة في هذه الأيام إلى السلاح ومستخدم السلاح أن يكونا هويتهما عربية إسلامية ونحن نواجه عدواً صهيونياً، يتربص بهذه الأمة ليحقق حلمه البغيض، وعلى حساب الأرض العربية والاسلامية بقيام امبراطورية إسرائيل الكبرى.

ومن هنا فإن مفهوم إبرام معاهدات السلام في عقول حكماء صهيون وأذهانهم، إنما يعني: السلام الذي يحقق قيام هذه الامبراطورية، وهذا عكس المفهوم تماماً في الجانب العربي.

لذلك فإن السلام أو معناه لدى الجانبين يسير في اتجاهين متعاكسين. ومعناه لدى الطرف الاسرائيلي مغاير تماماً لدى الطرف الاخر. إن هذا ليس أمراً جديداً على يهود فتاريخهم معلوم، وعدم الالتزام بالوفاء بالعقود والعهود من أقدس المبادئ التي يتمسكون بها.وصدق قول الحق تبارك وتعالى فيهم: ﴿ **أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم** ﴾ (١).

١٧- مؤشر التبعية الثقافية.

التبعية الثقافية: عبارة عن الأساليب المختلفة والعديدة، متمثلة في قيم وعادات وأعراف تكون في مجملها ألوان معينة من التعاليم والثقافات الأجنبية، تسعى لها الدول إلى تعميقها بكافة وسائل النشر الحديثة. وهدفها طمس حضارات الدول النامية، والحط من شأن التراث والقيم الأصيلة، وإعلاء شأن الثقافة والقيم الغربية، من أجل السيطرة على العقول وغسل الأدمغة، لغرض أنماط دخيلة من السلوك، سواء في الاستهلاك، أو اختيار التقانة، أو الثقافة، أو القيم والعادات، أو اللغات وغيرها. وأن هذا التكوين الثقافي التابع لدى القيادات الفكرية والسياسية في دول العالم الثالث، له دوره ومكانته، وتأثيره على اتخاذ القرارات على استمرار التبعية في المجالات الاقتصادية، والتقانية والعسكرية. ومن هنا فالتبعية الثقافية، تعتبر من أخطر أشكال التبعية وأكثرها قسوة. فالغزو الثقافي في أغلب الأحيان يمثل الأساس والمدخل لفرض التبعية الاقتصادية والسياسية. ولكن هناك ثمة نقطة يجب التنبه لها، وهو أن نفرق بين الانفتاح الثقافي وهذا أمر طبيعي ومقبول، والآخر وهو الغزو الثقافي وهذا أمر خطير ومرفوض.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن ليس كل وافد مرفوضاً أو مرذولاً، كما ليس كل موروث بالضرورة أن يكون محموداً، فالمهم أن يرفض كل ما يشكل من موارد ثقافية وفكرية مهما كان مصدرها محلياً أم أجنبياً، من شأنها أن تدعم وتعمق مفهوم التبعية (٢).

---

(١) أنظر: سورة البقرة آيه ١٠٠.

(٢) أنظر: ابراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي ص ٥٤ - ٥٦.

وهنالك ما يقوم به بعض الفئات من مجتمعات الدول النامية من تقليد نماذج من الدول المتطورة صناعياً في سلوكياتهم وقيمهم، نتيجة علاقات اجتماعية تقوم فيما بينهم وبحكم العمل معهم. أو الإقامة في ديار الغربة، وبغض النظر من أن تكون ضارة تلك القيم والعادات أم نافعة. ودون تمييز بين الصالح والطالح، ظاناً منه أن وهج الحضارة الغربية ولمعانها ذهب خالص ولا يخلو من الشوائب. فمثل هذه التبعية الاجتماعية أو التبعية الحضارية، إنما تشكل هجمة مادية ومعنوية على الحضارة الأصلية في البلد النامي، فتوهم الكثير بأن السلوكيات أو التصرفات التي لا يضبطها ضابط، ولا يحدها حدود، وغيرها من عادات ووسائل ترفيه ومن طراز للعمران والزخرفة والأثاث، بأنها حضارة العصر التي يجب أن يؤخذ بها ضاربين عرض الحائط أصالتهم التي تنبع من عقيدة التوازن بين المادة والروح. والتي أحق أن يتمسكوا بها [1].

يتضح لنا مما تقدم في هذا المبحث: أن دول العالم الإسلامي تعاني من أزمة خانقة في العديد من مظاهر التبعية الاقتصادية، والتي تشكل خطراً داهماً، وشراً مستطيراً على الوجود العربي والإسلامي، وعبئاً ثقيلاً يجثم على مجالات الحياة كلها، مما يعيق حركة نشاطها الاقتصادي، والوقوف سداً منيعاً أمام نجاح التنمية المستقلة التي تسعى لبلوغ تحقيقها، في الوقت الذي تعمل الدول الاستعمارية جاهدة على تكريس هذه المظاهر، من خلال إثارة الحروب والفتن ليسود التشرذم والانقسام بين دول العالم العربي والإسلامي.

باستخدام شتى الأساليب من أجل طمس معالم الشخصية الحضارية لهذه الأمة لتكريس التمزق والفرقة، والتعامل معه كل دويلة على حدة ليبقى الوطن الإسلامي يعيش حالة التشتت وهي الغاية والهدف الذي يخدم مصالح الغرب وأن لهذه المظاهر العديدة من التبعية الاقتصادية، آثارها الخطيرة على حياة وشعوب دول العالم الإسلامي وفي مختلف المجالات. وهذا ما سيكون في معرض الحديث عنه في الفصل القادم.

---

[1] أحمد قائد بركات د. مأزق التنمية ونظرة خاصة الى اليمن والتنمية العربية ص ١٠٩ – ١١٠.

[1] احمد قائد بركات د. مرجع سابق ص ١١٠ – ١١٢.

الفصل الثاني

آثار التبعية الاقتصادية على الدول الاسلامية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي.

المبحث الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي.

المبحث الثالث: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري.

المبحث الرابع: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي.

المبحث الخامس : الأمن القومي: عوامله (عناصره).

المبحث الأول : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي

المبحث الأول

آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي

إن التبعية التي تعاني منها الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي، من أهم العقبات التي تعترض سبل التنمية فيها، وتشكل العقبة الكأداء في وجه أي تقدم تنموي لها. ولقد عملت الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا زالت تعمل على إبقاء هذه الدول مكبلة في أغلال التبعية، وما ينتج عنها من مخاطر عديدة لا حصر لها، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وغير ذلك من ألوان التخلف المتعددة الذي تعاني منه الشعوب الإسلامية، وينعكس هذا على كافة مجالات التقدم العلمي والمعرفة الفنية، والصناعية والتجارية...الخ الأمر الذي أدى إلى فشلها في الوصول إلى تحقيق غاياتها وأهدافها، وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق تنمية مستقلة تنبع من خطط استراتيجية وطنية شاملة ترفد الوطن بكل احتياجاته ومتطلباته، وصولاً إلى تحقيق الأمن والرفاهية للعالم الاسلامي برمته.

ولكن العالم الاسلامي الذي يعاني اليوم من أزمات اقتصادية متلاحقة وما ينجم عنها من اخطار في كافة المجالات، بسبب اندماج هذه الدول مع النظام الرأسمالي واعتمادها على الخارج.

لا يمكن له أن يبلغ أهدافه ويحقق آماله وغاياته؛ طالما أنه يرزح تحت وطأة التبعية للدول الاستعمارية.

وفيما يلي أهم آثار التبعية الاقتصادية :

أولاً في الجانب الاقتصادي:

لقد كان للتبعية الاقتصادية على دول العالم الاسلامي آثار واضحة المعالم، ومخاطر بالغة الأثر امتدت لتشمل كافة القطاعات والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتكنولوجية... الخ.

ففي المجال الاقتصادي حيث تعاني تنمية اقتصاديات العالم الاسلامي من أزمات خطيرة، وعجز مستمر ومتواصل عن تحقيق أي تقدم، ومن تخلف واضح في مجال التقدم العلمي والمعرفة الفنية، ومن تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ويندرج ذلك على تخلف الصناعة والتجارة الخارجية، وغير ذلك من مؤشرات التبعية الاقتصادية ،

والتي كان لها الدور الأساسي في إيجاد المشكلات الاقتصادية وعرقلة التنمية التنمية الاقتصادية التي تعتبر من أهم مقومات الجانب الاقتصادي. ومن أهم مرتكزات الأمن لهذه الدول. وتتضح آثار التبعية في الجانب الاقتصادي.

من خلال ما يلي:

١- إن من مخاطر هذه التبعية : أنها جعلت اقتصاد الدول العربية وهي من دول العالم الاسلامي يتسم بخصائص وصفات يصعب من خلالها تحقيق تنمية مستقلة شاملة ومن أهم هذه الخصائص ما يلي [١]:

أ- أنه اقتصاد تابع للاقتصاد الغربي.

ب- اقتصاد مواد أولية.

جـ- اقتصاد المحصول الواحد.

د - أنه اقتصاد يسيطر عليه رأس مال أجنبي.

هـ- اقتصاد عاجز عن توفر المواد الاستهلاكية الضرورية والمواد الصناعية.

و - أنه اقتصاد ضعيف وغير مستثمر.

٢- مشكلة المديونية وآثارها الناجمة عن التبعية [٢].

٣- أثر التبعية في الفوائض المالية النفطية (الأرصدة العربية في بنوك الغرب) [٣].

٤- انعكاس أثر التضخم في الدول الاستعمارية على الدول التابعة [٤].

٥- خضوع صادرات دول العالم الاسلامي من المواد الأولي للتقلبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية [٥].

٦- أثر التبعية في معدل التبادل الدولي للدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي [٦].

---

[١] انظر : إبراهيم ياسين الخطيب وآخرون / التنمية في الوطن العربي، ص ٧٨.

[٢] انظر محمود أبو الرب د/ تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٨٨.

[٣] انظر : رمزي زكي د. الاقتصاد العربي تحت الحصار ، ص ٢٨٨-٢٨٩؛ عبد الله الدرسي، رسالة ماجستير : الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية، ص ١٧٥. جمعة قاريوس - بنغازي - ليبيا ١٩٨٩م.

[٤] انظر : باشي أحمد : رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ص ١٢٣-١٢٩. جامعة الجزائر ١٩٨٦.

[٥] انظر : باشي أحمد رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٩.

[٦] انظر : باشي أحمد رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٩.

وسأتحدث عن كل نوع من هذه الآثار بما تقتضيه الحاجة والبيان وتستدعيه الضـــرورة والتوضيح:

١- أثر التبعية على اقتصاد دول العالم الاسلامي وجعله يتسم بخصائص يصعب مـن خلالـها تحقيق تنمية مستقلة شاملة. ولقد سبق الحديث عن هذه الخصائص.

٢- مشكلة المديونية الخارجية [١] وهي من نتائج التبعية، والتي أصبحت تشكل خطـرا كبـيرا على الدول العربية وهي من دول العالم الاسلامي، حيث ساهمت علـى ايجـاد المشـكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعملت على استمرار معاناة التبعية للدول الاسـتعمارية، التي تتخذ المديونية لتكريس التبعية والعمل على ابقاء دول العالم الثالث ومنـه دول العـالم الاسلامي غارق، في التخلف بكافة أشكاله؛ الصناعي والاقتصادي والاجتمـاعي والثقـافي وغير ذلك من الآثار السلبية الناجمة عن المديونية؛ من تدني مسـتوى المعيشـة وتفشـي البطالة والفقر، ومن تدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وضعف للقـدرة الشـرائية الـذي يؤدي إلى قلة الاستهلاك ، والذي يؤدي إلى قلة الاستثمار من أجل الانتاج، وبالتـالي إلـى ركود وانحطاط الاقتصاد في الدولة.

ولقد بلغت الديون العربية عام ١٩٨٤م (١٠٤) بليون دولار وارتفعت عام ١٩٨٥م إلـى حوالي (١٥١,٦) بليون دولار وفي عام ١٩٨٨م وصل حجم الدين إلـى (١٧١) بليـون دولار واستمر حجم الدين بالارتفاع إلى أن وصل مجموع الدين العربي إلـى (٢٩٤,٧) بليـون دولار وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الديون لا تشمل الديون العسكرية.

ويوضح الجدول التالي مبالغ الديون الخارجية لبعض من الدول العربية لعام ١٩٩٢م.

المديونية الخارجية العربية لسنة ١٩٩٢م بالمليار دولار [٢]

القطر	المبلغ بالمليار دولار	القطر	المبلغ بالمليار دولار
العراق	١٠٠,٠٠٠	سوريا	١٥,٥٠٠
مصر	٢٠,٠٠٠	ليبيا	٣,٨٢٣
الجزائر	٢٧,٠٠٠	اليمن	٦,٠٠
السعودية	١٦,٦٣٤	عمان	٣,١٧٤
المغرب	٢٢,٠٠٠	الصومال	٢,٥٠٠
الكويت	٤٥,٠٠٠	موريتانيا	٢,٢٠٠
السودان	١٣,٠٠٠	البحرين	١,٥٠٠
الأردن	٨,٣٦٩	لبنان	٠,٥١٦
تونس	٦,٨٧٦		
المجموع			٢٩٤,٧٠٢

---

[١] انظر : أحمد محمود أبو الرب،/ تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٨٨.

[٢] انظر : أحمد محمود أبو الرب/ تحديات التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٨٨.

وتشكل هذه الديون ما نسبته ٥٢% من الناتج القومي الإجمالي [١] لهذه الدول، وكما يمثل ٢٣٣,٤% من مجموع صادرات هذه الدول من سلع وخدمات خلال فترة (١٩٨٠-١٩٨٤). وشكلت نسبة ٥١,٣% من احتياطات الذهب والعملات الأجنبية لها وللفترة. وتعتبر هذه النسب مرتفعة جدا، وتنذر بأسوأ العقوبات وأشدها خطرا على كيانات هذه الدول وأمنها واستقرارها.

ويلاحظ أن هذه النسب في الدول المدينة من دول العالم الثالث هي أقل بكثير من النسب في الأقطار العربية، حيث بلغت نسة ديونها إلى ناتجها القومي الاجمالي وبنفس الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٤) حوالي ٣٠%، ١٥٠% م مجمل صادراتها، ٢٤% من جملة احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية علما بأن ديون الدول النامية حوالي (٩٠٠) بليون دولار الأمر الذي يعكس مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، ومن أهم القضايا التي يجب أن تطرح على الساحة العربية والاسلامية من أجل التخلص منها وبأنجع السبل.

ولا يغيب عن البال من زيادة إلى حجم هذه المديونية وآثارها في ما يسمى بخدمة الدين العام (ما يجب دفعه من أقساط وفوائد للإيفاء بالتزامات الدين خلال فترة معينة) وهذا ما يترتب على الدول التي تكون في حالة عجز عن سداد ديونها، فتلجأ إلى إعادة جدولة ديونها، أي إلى الاقتراض ثانية وتمديد فترة السداد ريثما تتمكن من الإيفاء بالسداد.

ولقد وصلت المبالغ التي دفعتها الدول العربية المدينة (٩) بليون دولار حتى عام ١٩٨٢، و (١٠) بليون دولار عام ١٩٨٣، وارتفع المبلغ عام ١٩٨٤م إلى (١٢) بليون دولار دفعت لخدمة الديون الخارجية [٢].

---

[١] الناتج القومي الإجمالي : عبارة عن مجمل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أوالاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة وهي السنة (وحدة الزمن). أنظر: مبادئ الاقتصاد الكلي، صالح خصاونة د.، ص ٦.

[٢] انظر : أحمد محمود أبو الرب/ تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٨٩ – ٩٠.

وفيما يلي جدول يبين إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لبعض من الدول العربية المقترضة للسنوات ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، ١٩٩٥م (بالمليون دينار) [١].

بالمليون دينار

القطر	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأردن	٧,٤	٤٩٩	٤٦٩
تونس	١,٢١٩	١,٣٤٦	١,٣٧٧
الجزائر	٨,٦٢٣	٤,٩٢٣	٤,١١٢
جيبوتي	٧	٦	٦
السودان	١٧	٣	١٧
سوريا	١٧٤	٢٢٩	١٥٥
الصومال[٢]	٠	٠	٠
عمان	٥٨٣	٥٢٥	٤٦٥
لبنان	٦٤	١١٥	١٨٦
مصر	١,٨٦٢	١,٨٥٦	٢,٠٧٣
المغرب	٣,٠٥٦	٣,١٥٤	٣,٤٠٥
موريتانيا	١١٨	٩٥	١٠١
اليمن	٩٩	٨١	٩١
مجموع الدول العربية	١٦,٥٢٦	١٢,٨٣٢	١٢,٤٥٧

وقد بلغ إجمالي المديونية الخارجية بعض من الدول العربية المقترضة عام ١٩٩٥م ١٥٧,٧٣٧,٦ مليون دولار.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح إجمالي هذه المديونية الخارجية (بالمليون دولار) عام ١٩٩٥م [٣].

---

[١] انظر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ص ٣٤٥.

(٢) غير متوفر.

[٣] انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٧م، الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون مرجع سابق، ص ٣٤٦.

الأردن	٦,٢٩٩
تونس	٩,٩٣٨
الجزائر	٣٢,٦١٠
جيبوتي	٢٦٠,٢
السودان	١٧,٦٢٣
سوريا.	٢١,٣١٨
الصومال	٢,٦٧٨
عمان	٣,١٠٧
لبنان	١,٢٨٤,٤
مصر	٣١,٧٩٤
المغرب	٢٢,١٤٧
موريتانيا	٢,٤٦٧
اليمن	٦,٢١٢
إجمالي المديونية الخارجية	١٥٧,٧٣٧,٦

فلا شك ان أزمة هذه المديونية الخارجية يعود في الأصل إلى تبعية دول العالم الإسلامي ومنها الدول العربية، إلى الدول الرأسمالية الاستعمارية القائمة على علاقات التبعية والتبادل الغير متكافئ والاستغلال التام في الارتفاع المتزايد في الفوائد مما زاد حجم المديونية وزاد عجز ميزان مدفوعات هذه الدول إلى ان وصل الأمر بعدم قدرة بعض من هذه الدول إلى تسديد إقساطها، فلجأت إلى إعادة جدولة مديونيتها بفوائد جديدة ومرتفعة وهكذا دواليك، فتجد نفسها ان آجلا أم عاجلا في موقف عصيب وفي أزمة اقتصادية خانقة بعد ان تصل المديونية الخارجية إلى مستوى حرج يظهر آثارها في هذه الدول وكما يلي [1]:

١- استنزاف الاحتياطات النقدية.

٢- تدهور القدرة على الاستيراد.

٣- تدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظف، نظرا لارتباط هذه المستويات بحدود دنيا من الاستيراد، نتيجة أعباء الديون، الذي يؤدي إلى ضعف القدرة على الاستيراد.

٤- ضعف عمليات الادخار والتراكم، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] انظر : رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ١٠٩-١١٠.

٥- ضآلة الانتقال الصافي للموارد الأجنبية المقترضة، أي القروض الخارجية الجديدة مطروحا منها مبالغ خدمة الديون.

٦- التعثر في سداد التزامات الديون الخارجية في مواعيدها المحددة الأمر الذي يضعف من الثقة الدولية في قدرة الدولة على الوفاء بديونها الخارجية.

٧- ومع ضعف الثقة الدولية في البلد المدين تقل أمامه إمكانات الاقتراض الخارجي وتتزايد تكلفته إذا ما وجدت الإمكانات.

٨- بعد وصول الديون الخارجية الى مستوى حرج، تصبح أعباء خدمتها، أحد العوامل المهمة المسؤولة عن العجز في ميزان المدفوعات وسببا أساسيا في تفاقم أزمة النقد الأجنبي، إذ تستنزف مدفوعات خدمة الدين نسبة مهمة من المدفوعات الجارية (الفوائد) والمدفوعات الرأسمالية (الأقساط).

٩- وأخيرا ، يتعرض البلد المدين الذي يعاني من عدم كفاية النقد الأجنبي اللازم لدفع أعباء الديون وتمويل الواردات الضرورية إلى اضطرابات داخلية بسبب نقص عرض كثير من السلع الضرورية، وبسبب ارتفاع الأسعار محليا، وتزايد البطالة.

ومن أثار المديونية [١] والتي هي من نتاج التبعية للدول الاستعمارية، تأثيرها على الخطط الإنمائية لهذه الدول؛ نتيجة تزايد أعباء هذه الديون وتدهور الطاقة الاستيرادية في الأقطار العربية، والتي تتأثر بذلك مستويات الانتاج والتوظف والاستثمار والاستهلاك والنمو، بالتغيرات التي تطرأ على قدرة الطاقة والاستيرادية لهذه الدول، إضافة على ما يطرأ على مستوى الأسعار والادخار وتوزيع الدخل... الخ. (حيث تضعف القدرة على الاستيرتاد بسبب تفاقم أعباء المديونية).

قد يلاحظ أن الميل المتوسط للاستيراد [٢] قد يرتفع كما حصل خلال الفترة بين ١٩٧٢ – ١٩٨٢ وهي الفترة التي شهدت زيادة كبيرة في مديونية الدول العربية، ففي الأردن قفز من ٥٤% عام ١٩٧٢إلى ١١٦% عام ١٩٨٢، فقد استورد الاردن في هذا العام بضاعة أجنبية بقيمة تعادل ١١٦ بالمئة من قيمة انتاجه الوطني، ولكن هذه المستوردات كانت بقصد إعادة تصديرها إلى العراق الذي كان مشغولا بالحرب مع ايران وأغلقت الحرب موانئ البصرة وأم قصر، وارتفع هذا الميل في موريتانيا من ٦٢% عام ١٩٧٢ إلى ٩٢% عام

---

[١] انظر : رمزي زكي/ الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤٣.

[٢] الميل المتوسط للإستيراد: يحسب من خلال نسبة إجمالي الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.

١٩٨٢، وفي اليمن ارتفع من ٦٦% عام ١٩٧٢ إلى ٩٤% عام ١٩٨٢م وهذا التسارع والتزايد في الميل ينطبق على سائر الأقطار العربية.

وهذا دلالة واضحة على مدى اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي، وارتباطهما الشديد بين مختلف مستويات الاستهلاك والاستثمار والانتاج، وبين على الاستيراد. ولكن هناك فرق بين قدرة الدولة على الاستيراد الذي ينبع من قدرتها الذاتية الناتج عن اقتصاد قوى وتنمية مستقلة مزدهرة، وبين القدرة على الاستيراد الناجمة عن الافراط في المديونية وأعبائها الجسام.

فالقدرة على الاستيراد بهذا المعنى هي قدرة ليست ذاتية وغير مستقرة قد تتعرض في كل حين الى التغيرات الدولية، وكما حصل في بداية عام ١٩٨٢ التي مال فيها الائتمان الدولي نحو الانكماش، وبالتالي انخفضت قدرة البلدان النامية على الاقتراض، وترتب على ذلك انخفاض في الميل المتوسط للاستيراد وباستمرار حتى آخر عام ١٩٨٦م. فأدى إلى تدهور معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وزادت معدلات البطالة وتدهورت أيضا معدلات الصرف للعملات الوطنية .

فالقدرة على الاستيراد المفروض ان تتحدد بمدى القدرة على التصدير، ولكن التصدير في الوقت الحالي مرتبط في الاسواق الخارجية للدول الرأسمالية التي تعتبر المستورد الرئيسي لصادرات هذه الدول، مما يجعل قدرة الاستيراد وقدرة النمو الاقتصادي يمثلان عوامل خارجية لانهما خارج سيطرة الدول العربية.

وقد يطرأ تحسن في قدرة الدول على الاستيراد نتيجة ظروف خاصة في النشاط الاقتصادي والسياسي أو الإعانات التي لا ترد قيمتها. ونتيجة تحويلات عملات أجنبية من المواطنين العاملين في الخارج، ولكن كل هذه التحسينات لا ترجح كفة الميزان الاقتصادي للدولة بشكل عام وفي ظل تفاقم أزمة المديونية وآثارها السلبية على الخطط الإنمائية للبلدان المدينة.

وفيما يلي الجدول التالي يبين تطور الميل إلى الاستيراد في بعض الأقطار العربية المدينة خلال السنوات ١٩٧٢، ١٩٨٢، ١٩٨٦ (نسب مئوية) [١].

القطر	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٨٦
الأردن	٥٤	١١٦	٨٢
تونس	٣٠	٥٣	٤٤
الجزائر	٢٥	٤٠	٢٠
السودان	١٨	٣٢	٢٦
سوريا	٢١	٣١	١٩
الصومال	٢٢	٢٧	٢٨
مصر	٢٠	٥٩	٤٥
المغرب	٢١	٤١	٣٥
موريتانيا	–	٩٢	٧٨
اليمن	–	٩٤	٧٨

ومهما يكن من أمر: فإن نمو أعباء المديونية قد ترتب عليها أضرارا بالغة الخطورة على الدول المدينة والتي من أهمها التدهور الذي طرأ في القدرة الذاتية على الاستيراد، والناجم عن تفاقم أعباء المديونية الخارجية، قد تشعبت آثاره الخطيرة وكانت له نتائجه السلبية على الخطط الاقتصادية لهذه الدول وفيما يلي أهمها [٢]:

١- الأثر على تخطيط الاستثمار.
٢- الأثر في تخطيط الإنتاج.
٣- الأثر في تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة.
٤- زيادة درجة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وارتفاع درجة عدم اليقين في عمليات التخطيط.
٥- تفاقم أعباء الديون الخارجية وفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني.

---

[١] رمزي زكي/ الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص ١٤٢.

[٢] انظر : رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص ١٤٨ –١٨٧.

وفيما يلي الجدول التالي يبين نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (في المائة) للسنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ [١].

القطر	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأردن	١٤,٣١	١٤,٤٩	٩,٢١
تونس	٨,٧٣	٧,٨١	٨,٣٢
الجزائر	١٩,٧١	١٨,٥٣	١٧,٥٦
السودان	٠,١٨	٠,٤٣	٠,٣٠
سوريا	٣,٠٦	١,٥٩	١,٢٦
الصومال[٢]	...	...	...
عمان	٥,٤٣	٤,٢٩	٥,١٣
لبنان	١,٠٣	١,١٥	١,٠٨
مصر	٥,٣٤	٤,٨١	٤,٣٩
المغرب	٦,٥٥	٦,٦٣	٨,٨٤
موريتانيا	٦,٤٣	٦,٠٩	١٢,٢٩
اليمن	٣,٠٠	٢,١٠	٢,٠٠
المجموع	٩,١٦	٨,٦١	٨,٥٥

وينبغي أن نذكر ان ضعف مستوى المدخرات العربية قد ساهم فيه إضافة إلى مشكلة الديون الخارجية، جملة من العوامل الهامة مثل ازدياد معدلات الاستهلاك المحلي وخاصة الكمالية منها، وزيادة الانفاق الحكومي على أغراض الدفاع وغيره. والتأثيرات التي تلجم عن إعادة توزيع الدخول بين فئات الشعب وفق سياسات الحكومة ثم تباطؤ جهود التنمية وزيادة معدلات السكاني، والتضخم... الخ ولكن يبقى العامل الأكبر الذي أدى إلى ضعف مستوى المدخرات هو أعباء مديونية هذه الدول، والأمور الأخرى هي فرعية ناجمة عن أغراق هذه الدول في مديونيتها الخارجية.

---

[١] المصدر : النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية / الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية – إدارة الإحصاء. ص ١٤١.

[٢] (..) غير متوفر.

٦- علاقة تخفيض قيمة العملة بتفاقم أعباء الديون وآثار ذلك على الخطة:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، بمعنى أن تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملية الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي، هي من أشد الأمور خطورة في برامج التثبيت الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها البلدان المثقلة بالديون مع صندوق النقد الدولي، وهي إحدى الشروط التي يمليها هذا الصندوق على الدول طالبة الدين مع إعادة جدولة. ولا يخلو أيا من هذه البرامج التي وضعها أو عقدها الصندوق مع الدول النامية من شرط تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. فشرط طلب تخفيض العملات الوطنية أمام العملات الأجنبية شرط لا يمكن أن يتساهل فيه هذا الصندوق. ومن المعلوم أن أوامر صندوق النقد الدولي على الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي نافذة المفعول دون أدنى نقاش أو جدل.

إن هذا التخفيض يعتبر حجر الزاوية في برامج الاستقرار الاقتصادي أو التثبيت الاقتصادي وكما يسميه خبراء الصندوق، لما يقدم من مصالح اقتصادية تعود إلى الدول الاستعمارية وتنعكس آثارها السلبية والخطيرة على الدول المتورطة في مديونتها الخارجية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن سياسة هذا الصندوق تفرض ضرورة هذا التخفيض على أساس أن هذه السياسة تحقق زيادة الصادرات من هذه الدول التابعة وتقليل الواردات من الدول الاستعمارية.

ماذا يعني تخفيض قيمة العملية الوطنية ؟ يعني ما يلي:

- تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي.
- تنخفض أسعار السلع الوطنية القابلة للتصدير (مقومة بالنقد الأجنبي) فتصبح رخيصة بالنسبة إلى الأجانب ، فيزداد طلبهم عليها خاصة إذا كان الطلب مرنا.
- يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة (مقومة بالنقد المحلي) مما يحفزهم على زيادة الإنتاج، فتزيد بذلك صادرات البلد.
- يصبح ثمن العملات الأجنبية مقومة بالنقد المحلي مرتفعا، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة (مقومة بالأسعار المحلية) فينخفض الطلب المحلي عليها خاصة إذا كان الطلب مرنا عليها، وبهذه الآلية نجد أن الصادرات تزيد والواردات تقل وهذا ما تريده المؤسسات الدولية وتقف وراءه ويستند خبراء الصندوق في سياسة تخفيض قيمة

العملة الوطنية على أساس أنها تؤدي إلى زيادة الصادرات وإنقاص الواردات وعلى النحو الذي يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات[1].

يتضح مما سبق أن آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي لها أبعادها الخطيرة التي تمتد وتتسع لتشمل كافة الجوانب الأخرى كالسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية.. الخ، وذلك لأن قوة الاقتصاد في الدولة هو قوة لقرارها السياسي، وهو قوة لمؤسستها العسكرية، وبالتالي تشكل قوة الدولة. ولأن الاقتصاد القوي يؤدي إلى دخول مرتفعة للأفراد فيزيد الاستهلاك ، ويؤدي إلى زيادة الانتاج لرفد السوق وبالمتطلبات من سلع وخدمات لأفراد المجتمع، وتفتح المصانع والمشاريع الاستثمارية من أجل تأمين هذه الخدمات والاحتياجات وتزداد فرص العمل وتقل البطالة، وتدور عجلة الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى النماء والتقدم في سائر المجالات.

أما الاقتصاد التابع يكون على العكس من ذلك، وكما هو الحال في اقتصاديات الدول العربية والاسلامية وبفعل التبعية للدول الاستعمارية، ومن خلال أحد أهم مظاهرها وهي المديونية؛ التي تلعب دورا خطيرا في تكريس التبعية في الجانب الاقتصادي ويمتد أثرها إلى جميع مفاصل الدولة، وتعمل الدول الاستعمارية على ابقاء هذه الدول في تبعية مستمرة لها باغراقها بالقروض والمساعدات وفق شروط تملى على الدول المدينة، والتي تؤول في نهاية الأمر إلى هيمنة الدول الاستعمارية، الهيمنة والسيطرة على هذه الدول وإبقائها في تبعية مستمرة؛ من خلال نهب صادرات هذه الدول بأسعار باهضة التكاليف، هذا فضلا من أن القروض التي تقدمها للدول المدينة هي فوائض الأموال النفطية العربية المكدسة لديهم ويديرونها كما يشاءون في مشاريعهم الاستثمارية المختلفة.

وهكذا تبقى هذه الدول في عجز دائم ومستمر طالما انها بقيت في طوق التبعية، والذي ينعكس هذا العجز على ميزان مدفوعات هذه الدول وبالتالي يمتد أثره إلى أفراد المجتمع الذي لا يلبث من أن تتفشى فيه مشكلتي الفقر والبطالة، وما ينجم عنهما من آثار وموبقات أخلاقية، واخلال في أمن الدولة، وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، وتدني حاد في مستويات المعيشة، والمستوى الصحي، وما إلى ذلك من آفات تفتك بالمجتمعات؛ ملحقة ضررها بالراعي والرعية، وتعرض البلاد إلى التدخلات في الشؤون الداخلية وهو الهدف الذي تسعى له الدول الاستعمارية

---

[1] للمزيد من التفاصيل ، أنظر : رمزي زكي د. / الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ١٤٨- ١٨٧.

وبعد أن تمهد له من تقييد حرية القرارات السياسية للـدول التابعـة، نتيجـة أعبـاء مديونيتـها واستمرار تبعيتها.

ويتضح لنا أيضا مدى الخطورة المتمثلة فـي تدهـور قيمـة صـادرات دول العـالم الإسلامي، نتيجة تبعيتها للدول الإستعمارية التي تستخدم الآليات المختلفة والأساليب المتنوعـة، وافتعال الأزمات الاقتصادية، من أجل السيطرة على مقدرات هذه الدول بأبخس الأثمـان ثـم أن الأموال العربية الاسلامية في بنوك الدول الاستعمارية وفي ظل التبعية؛ هي تحت تصرف هـذه الدول، سواء في مشاريعها الاستثمارية، أوفي مصانعها المختلفة، ثم أن هذه الأمـوال النفطيـة قابلة في كل حين إلى المصادرة والتجميد. في حال إساءة العلاقات الدوليـة أو بارتكـاب أدنـى مخالفة، أو بافتعال أزمات عارية عن الصحة، من أجل نهب هذه الثروات النفطية. وهكـذا فـإن التبعية تضع الدول العربية والاسلامية فريسة سهلة للدول الاستعمارية التي تمعن باستمرار فـي نهب ثروات وخيرات هذه الشعوب طالما أنهم مكبلون في أغلال التبعية.

ثم بعد ذلك ومن خلال الحديث عن المديونية والقروض، لا بد من بيان الحكم الشـرعي في مثل هذه المعاملات. لا شك بأن هذه القروض التي تأخذها الدول العربية والإسـلامية مـن مؤسسات التمويل الدولية؛ هي قروض مشروطة بفوائد، حيث تأخذ الدولة المدينة القـرض إلـى أجل مسمى، وتلتزم هذه الدولة بدفع القسط إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه. فـهذه إنمـا هـي معاملات ربوية، وهي حرام، وتأثم هذه الدول بالتعامل بها، ولتتذكر هذه الدول الإسلامية، قـول الحق تبارك وتعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنيـن. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكـم لا تظلمـون ولا تظلمون﴾** [1].

أما بالنسبة إلى فوائض الأموال النفطية، أو الأرصدة العربية في بنوك الغـرب، فـهذه الأموال تتصرف بها الدول الرأسمالية الغربية، ويتم بينها قروض إلى دول العالم الثالث وبفوائـد ربوية أيضا. ثم يستفيد منها أعداء الأمة الإسلامية، في استثماراتها المتعددة وصناعاتها المختلفة، ومنها الصناعات العسكرية المتطورة، وخاصة في مصانع امريكا والتي هي حليف اسـتراتيجي لإسرائيل، هذا من جهة، أما الثانية؛ فهي حرمان الأمة الإسلامية من هذه الأموال ومـا يـترتب عليها من آثار خطيرة على هذا الحرمان، فلا شك بأن الحكم في ذلك حرام وتأثم الدول صاحبـة الشأن بذلك، فعلى الأمة الإسلامية أن توقف الحرب مع الله سبحانه وتعالى وتصطلح مـع ربـها وتلتزم بأوامره وتجتنب نواهيه حتى تتخلص من الواقع الذي تعيش فيه.

---

[1] سورة البقرة آية ٢٧٨-٢٧٩.

المبحث الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي

المبحث الثاني
أثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي

إن التبعية بألوانها المتعددة؛ تنطوي على اخضاع القرارات السياسية أو الوطنية إلى مصالح الدول الأجنبية الاستعمارية، والمحافظة على ممارسة التبعية، ولكي تؤدي دورها بأنجع السبل فلا بد أن يكون للدول الاستعمارية ركيزة داخلية من العناصر المحلية، والتي ترتبط مصالحها بمصالح الدول الأجنبية، وهذا ما تسعى إليه الدول الاستعمارية إلى تعزيز وجود مثل هذه العناصر، والعمل على انشاء تحالف بين الجانبين للضغط على الحكومات لضمان توجه معين من القرارات السياسية والاقتصادية. ومن هنا فإن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية وضغط أجنبي فحسب، وإنما هي تفاعل بين الهياكل الداخلية للاقتصاد التابع وأصحاب المصالح المحلية والسمات المساعدة من تخلف وفقر وما إلى ذلك من خصائص الدول النامية، وبين المؤثرات الخارجية للدول الاستعمارية لذا فإن الخلاص من التبعية لا يكون بالعزلة عن العالم الخارجي وإنما بتغيير هذه الهياكل الداخلية وما يليها من تغييرات في ميزان القوى السياسية الداخلية التي تقوم على أساسها هذه التبعية [1].

ولقد أدت هذه التبعية إلى زيادة التدخلات في الشؤون الداخلية والقرارات السياسية لدول العالم الثالث ومنها العالم الإسلامي والعربي، من قبل الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر أكثر الدول الرأسمالية تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية العربية، وكثيرا ما تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتطويع إرادة هذه الدول إذا عجزت عن تطويعها بالوسائل الأخرى ولإثبات سيطرتها وهيمنتها على العالم.

وأن الجانب الاقتصادي من أكثر الجوانب الأخرى،ـ التي توظف من أجل خدمة أغراض سياسية وهذا أمر تنتهجه الإدارة الأمريكية وخصوصا في مجال تقديم المساعدات والقروض، والتي تهدف من ورائها؛ استدراج دول العالم الثالث ومنها دول العالم الإسلامي إلى فخ المديونية، وتصبح عاجزة عن تحقيق تنميتها واعتمادها على ذاتها، وعاجزة حتى عن سداد ديونها، وبالتالي تكون فريسة سهلة في السقوط في الشرك الأمريكي والخضوع في سياساتها الداخلية والخارجية للسياسات الأمريكية وهذا ما وقع فيه العديد من دول العالم الثالث ومنها دول العالم الإسلامي.

---

[1] انظر : إبراهيم العيسوي د. ، قياس التنمية في الوطن العربي، ص ٦٠-٦١.

فالتبعية الاقتصادية تؤدي إلى التبعية السياسية من خلال تأثيرها (التبعية) علـــى توجيـــه السياسة الخارجية للدول التابعة، لخدمة ومصالح الدول الرأسمالية.

وبالرغم من عدم رغبة الدول التابعة في استمرارها للتبعية السياسية ولكنـــها لا تتمكـــن بفعل هذه التبعية المتمثلة بالضغوط الاقتصادية والسياسية، ويدلل على هذا من خلال التصرفـــات العربية في أفعال أو ردود الأفعال إزاء القضايا التي تتعرض لها الدول الإسلامية في كل حيـــن. الأمر الذي يعتبر خرقا صارخا في أمنها القومي [1].

إن عملية الاستدانة أو القروض وما يسمى بالمساعدات؛ ما هي إلا أدوات سياسية تجري وفق أنظمة وأساليب ووسائل بحيث تكفل استمرارية استغلال الدول المتلقية وعلى كافة الصعيـــد والمجالات، وتؤدي بالتالي إلى تقييد حرية القرارات السياسية لهذه الدول بعـــد تدهـــور عجلـــة اقتصادياتها وزجها تحت طائلة المديونية وأعبائها [2].

فالقروض مهما كان نوعها حكومية كانت أم دولية أو خاصة، فإنها تتضمن التزاما بـــأداء الاقساط والفوائد الربوية الناجمة عنها وأما المنح وإن كانت تقدم على أنـــها لا يفـــرض دفعـــها مستقبلا فإنها تحمل تحت هذا الاسم أبعادا أكثر خطورة من سابقتها، فهي تحمل التزاما سياســـيا بالولاء للدولة المانحة.

والتزاما اقتصاديا، وذلك باعطاء الدول المانحة الأولوية في إقامة مشاريعها الاســتثمارية في الممنوحة، وكما يفرض على الدول الممنوحة التزاما بأن تكون سوقا لتصريف بضائع الدولـــة المانحة.

وهكذا تتجذر حالة التبعية السياسية والاقتصادية كلما أصبحت هذه الدول عـــاجزة عـــن سداد ديونها، وإعادة جدولتها وتبقى بين فكي الدول الصناعية بحكم مديونيتها، وتفـــرض عليـــها اختياراتها وسياساتها وجرها إلى الاستجابة لشروط الـــولاء والتبعيـــة السياســـية والاقتصاديـــة والثقافية [3].

---

(1) انظر: عبد الله محمد مسعود الدرسي، رسالة ماجستير: الأمـــن القومـــي العربـــي والتبعيـــة الاقتصاديـــة، ص ١٨٣-١٨٥.

(2) انظر : ابراهيم العسل د. ، التنمية في الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(3) أنظر: عبد الله سعد بن عبد الرحمن آل سعود د.، مشكلة الفقـــر وضـــوء علاجـــها فـــي ضـــوء الإســـلام مرجع سابق، ص ١٧٧-ص ١٨٨

وتعتبر المساعدات الاقتصادية الأداة الرئيسة لضمان استمرارية تبعية بلدان دول العالم الثالث ومنها دول العالم الإسلامي إلى الدول الرأسمالية الاستعمارية، فهذه المساعدات والمعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية لدول العالم الثالث، وفي إطار ما يطلق عليه المنح، في الحقيقة أنها ليست عملية حيادية، بمعنى أنها ليست دون مقابل، بل هي عملية سياسية بالدرجة الأولى واجتماعية ثقافية أيضا، ويتوقف حجم هذه المساعدات بمدى خضوع الدولة المتلقية للمعونات والمنح، إلى الاوامر والسياسات التي تمليها الدول المانحة للمساعدات، وبالتالي تؤدي إلى فرض قراراتها السياسية، ثم تقييد حريتها بما يضمن مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية [١].

وهنالك العديد من المواقف السياسية، التي يمكن الاستدلال بها على أثر التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي، وبالتالي على أمنها القومي، ومن خلال أشكال أو مظاهر التبعية السياسية ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

أ – ميل الدولة التابعة إلى التصويت في المحافل الدولية، في نفس الاتجاه الذي تتخذه الدول المتبوعة.

٢– دخول الدول التابعة في احلاف ومنظمات سياسية واقتصادية تسيطر عليها الدول المتبوعة [٢].

ومن المواقف السياسية المتنوعة لبعض من الدول العربية في هذا المجال، التي حدثت سابقا ومستمرة ما دام هناك تبعية بلدان العالم الإسلامي ومنها الدول العربية للدول الرأسمالية الاستعمارية، وعلى سبيل مثال نذكر منها ما يلي [٣]:

١– زيارة القدس وتوقيع الصلح المنفرد مع إسرائيل.

٢– عدم إمكانية استغلال النفط كسلاح بصورة فعالة.

٣– بعض المواقف من قضية الوحدة العربية.

٤– مواقف معادية من المقاومة الفلسطينية.

٥– إقامة قواعد عسكرية أجنبية استعمارية وتحالفات ومنح تسهيلات لها.

---

[١] أنظر: باشي أحمد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، مرجع السابق. ص١٨٠– ص ١٨٣.

[٢] انظر : ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، ص ٦٢.

[٣] انظر : عبد الله محمد مسعود الدرسي، رسالة ماجستير: الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية ، ص ١٨٥ – ١٩٣.

وفيما يلي نبذة موجزة عن كل منها :

١- زيارة القدس وتوقيع الصلح المنفرد مع إسرائيل،

لقد سبق أن ذكرنا أن الاستدانة أحد أهم مظاهر التبعية التي تؤثر على الجانب السياسي للدول التابعة.

ومن هنا كانت مصر تعاني من مأزق الاستدانة الذي أدى إلى حاجتها الملحة للمساعدات والقروض والهبات، الأمر؛ الذي أفقدها خياراتها السياسية في العديد من القضايا المتعلقة بالأمن العربي. وأن زيارة القدس ما كانت لتتم لولا معاناة مصر من تبعية، وحاجتها الشديدة إلى القروض.

وان هذه القروض لن تقدم إلى مصر إلا بشروط، كما هو الأسلوب المعهود بها؛ وهو الخضوع للشروط الأمريكية وتنفيذ رغبات إسرائيل، وتوقفت هذه المساعدات والقروض حتى تمت موافقة القيادة المصرية إلى زيارة القدس وما تبع ذلك من آثار لهذه الزيارة.

٢- عدم إمكانية استغلال النفط كسلاح بصورة فعالة

لم تتمكن الدول المنتجة للنفط من الدول العربية باستخدامه واستغلاله بشكل يعود على الأمة العربية والإسلامية، بالفوائد المرجوة. وعندما استخدم العرب سلاح النفط في حرب تشرين عام ١٩٧٣م في محاولة منهم في إشهار هذا السلاح في وجه العدو، كان ذلك تمردا على التبعية الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الإسلامي ومنها الأقطار العربية، وبفعل هذه التبعية لم تستطع الاستمرار باستخدام هذا السلاح، فأغمدته في وقت مبكر بالإضافة إلى تسرب كميات من النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحظر النفطي.

أما ما تعانيه هذه الدول من تبعية للدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات الأمريكية، والتهديدات الأمريكية المستمرة، يستحيل إمكانية الاستفادة من هذا السلاح لتحقيق غايات وأهداف الأمة والتي من أبرزها تحقيق الأمن العربي والإسلامي، بفعل التبعية التي تترسخ وتزداد بالزيادات في أسعار النفط، وخصوصا نتيجة التوظيفات المتزايدة للفوائض المالية النفطية في الدول الاستعمارية الرأسمالية. ولهذا لم يكن النفط وسيلة فعالة لتحقيق التحرر العربي والإسلامي من الهيمنة الأجنبية.

٣- بعض المواقف من قضية الوحدة العربية، التي تمثل جزءا من وحدة الأمة الإسلامية، من المعلوم أن أي وحدة تقوم بين دولتين أو أكثر من دول العالم الإسلامي ومنها الدول العربية، تشكل بادرة حسنة ومنهج سليم وقوي، وخطوة أولى على الطريق القويم، وتؤدي

إلى التعاون الذي يجمع شمل الأمة الإسلامية في أكبر تكتل يكون له المكانة المرموقة، بين سائر التكتلات الدولية، ويحسب له ألف حساب، من هنا كانت أمريكا ولا تزال تقف بالمرصاد لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى وحدة الأمة. واستخدمت (الفيتو أو النقض) على الوحدة. وفي القول التالي [1]: "أن أمريكا قالت لن تقوم وحدة بين ليبيا والجزائر وفعلا يبدو أن في عهد ريغن لم تقم وحدة بين ليبيا والجزائر، وقد حدد لها أكثر من موعد فيما مضى ولن تتحقق ".

وقد استغلت أمريكا حاجة الجزائر إلى القروض وما تعانيه من تبعية اقتصادية للنظام الرأسمالي شأنها في ذلك شأن الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، فقامت بضغوطها الاقتصادية المعهودة لدى الإدارة الأمريكية، لمنع أي تقارب مع ليبيا.

والأمثلة على ذلك كثيرة في واقع الأمة العربية والإسلامية، ولم يكتب النجاح لأي منها، وتعمل الدول الاستعمارية على معاداة ذلك والعمل على الحيلولة دون إقامة أدنى اتحاد أو تكتل بين هذه الدول. وسيبقى الأمر كذلك إلى أن يتم تحرر هذه الأمة من الانعتاق من تبعية الدول الاستعمارية. عندها تكون إرادة هذه الأمة أقوى من أية سياسة أو مخطط أجنبي يحاك ضدها.

٤- مواقف معادية من المقاومة الفلسطينية

مما لا شك فيه أن تنسيق المخططات الأمريكية والصهيونية كانت ولا زالت مستمرة ضد الأمة العربية والإسلامية بكافة الوسائل الاستعمارية، للعمل على ابقاء هذه الأمة مفككة ومجزأة إلى دويلات وكيانات هزيلة، لا تقوى على امتلاك قراراتها السياسية، تابعة بكل معنى التبعية إلى الدول الاستعمارية، وبهذا الواقع الذي تعيشه دول العالم الإسلامي ومنها الدول العربية، من الصعوبة بمكان أن تكون قادرة على تعزيز أي عمل عسكري ضد العدو الصهيوني وعلى أرض فلسطين، فالدولة نفسها على انفراد لا تستطيع أن تشن حربا على العدو الإسرائيلي، وبكافة المعايير فلا غرو ولا عجب، أن تمنع أية مقاومة تنطلق من حدود دولة ما أو من فوق أرض تلك الدولة لأن ذلك سيؤدي إلى شن حرب على هذه الدولة التي سمحت بالمقاومة الفلسطينية أن تشن حربا من أرضها على العدو الإسرائيلي في فلسطين. وتكون هذه الدولة ضحية الحرب الأمريكية الصهيونية.

---

[1] نص خطاب معمر القذافي رئيس الجماهيرية الليبية في جلسة خاصة عقدها مجلس النواب التونسي.
أنظر: عبد الله محمد مسعود الدرس، رسالة ماجستير: الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية، مرجع سابق ص ١٨٧.

ومن هنا لا يمكن نجاح أية مقاومة فلسطينية في أية دولة عربية وتحت هـذه الظـروف القاسية التي تعيشها هذه الدول. ولا بد من الوقوف ضد أهدافها المعلنة وهـي تحريـر الأرض الفلسطينية، والغير معلنة والتي تمس بأمن الدولة التي تعيش وتتحرك على أرضها.

ومن هذا المنطلق العربي المتشتت، فلا يمكن من الدول العربية أن تسـمح بمثـل هـذه المقاومة أن تنطلق من حدودها وعبر أراضيها، لأنها تعرف تمام المعرفة بأنها سـتتعرض إلـى حرب لا طاقة عليها بمفردها.

٥- إقامة قواعد عسكرية أجنبية استعمارية وتحالفات ومنح تسهيلات لها: [١]

لقد كان من آثار التبعية الاقتصادية إقامـة قواعـد وتحالفـات علـى الأرض العربيـة الإسلامية ومنها حلف بغداد الذي تم توقيعه عام ١٩٥٥م، والذي ارتبط بهذا الحلف أمران.

أ - لا يقدم للدول العربية أي سلاح إلا إذا انضمت إلى هذا الحلف.

ب- إن أي مساعدة أمريكية مشروطة بذلك، أي بالانضمام إلى هـذا الحلـف، ثـم الاعـتراف والصلح مع إسرائيل.

ودخلت العراق هذا الحلف تحت ضغوط اقتصادية وسياسية، وحدث انشقاق في المواقـف العربية وأصبح العراق ارتكاز لدفاع الاستعمار عن مصالحه ونفوذه.

وتعرض للانتقادات وعدم التأييد من بعض الدول العربية، وفي عام ١٩٥٧ كان هناك ما يسمى بمشروع أيزنهاور، وحظي بالموافقة عليه نتيجـة التبعيـة الاقتصاديـة، فوافقـت عليـه السعودية بحكم التبعية شأنها شأن الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، ثم ارتبـاط مصالحـها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك الأردن لحاجته الملحة للمساعدات الأمريكية، والتي رأت أن مثل هذه المسـاعدات لا تقدم إلا عن طريق مشروع ايزنهاور.

ولقد استخدم هذا المشروع لمحاصرة وضرب أي تحالف عربي أو إسـلامي واجـهاض أي مشروع وابتداءا بالتحالف الرباعي بين مصر وسوريا والأردن والسعودية، الذي كـان لـه الاثر الكبير في التوجه نحو وحدة عربية إسلامية، لو كتب له النجاح.

---

[١] للمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد الله محمد مسعود الدرسي، رسالة ماجسـتير: الأمـن القومـي والتبعيـة الاقتصادية، مرجع سابق ص ١٨٩-ص١٩١.

ولقد أدت التبعية في المغرب إلى تأجير العديد من القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل الحصول على المساعدات والقروض الاجنبية، التي أصبحت بأمس الحاجة إليها بحكم التبعية الاقتصادية وآثارها المجحفة.

وكذلك الأمر في بعض الإمارات الخليجية والسعودية، التي قدمت وتقدم التسهيلات لاستقدام القوات العسكرية الأجنبية، وسمحت وتسمح بإقامة القواعد العسكرية على أراضيها وعلى أرض الكويت وإلى يومنا هذا وحتى هذا التاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٤م والعمل على تزايد حجم هذه القوات الأمريكية الصهيونية والبريطانية، والتي تشكل خرقا خطيرا للأمن القومي العربي والإسلامي، ولم يكن ذلك إلا بفعل التبعية لهذه الدول الاستعمارية، والتمزق العربي ودوافعه اللذان كرس هذه التبعية، والتي أدت إلى الصمت تجاه الاعتداءات المتكررة من الولايات المتحدة الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية.

يتضح لنا مما سبق أن آثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي، لها أهميتها وخطورتها فالجانب الاقتصادي الذي يتجسد بالقروض والمساعدات، والذي يؤدي بالتالي إلى عبء المديونية أو الاستدانة التي تعتبر من أهم أحد مظاهر التبعية، والتي تلعب دورا بارزا في الجانب السياسي. فالإدارة الأمريكية تسعى إلى جر الدول الإسلامية ومنها الدول العربية إلى السقوط في معاناة المديونية بوسائل مختلفة ومنها على سبيل المثال التحكم بالأسعار الذي به تستورد صادرات دول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية العربية، وتصدر وباسعار منخفضة، مقابل استيراد هذه الدول؛ صادرات الدول الاستعمارية، وباسعار باهضة، الأمر الذي يدفع دول العالم الثالث إلى اللجوء للقروض من أجل تأمين متطلباتها من المواد الغذائية الاستهلاكية والصناعية، وهكذا فإنها تتعرض للنهب مرتين، في تصدير المواد الأولية بأبخس الاسعار واستيراد المواد المصنعة بأعلى الأسعار. مما يدفع هذه الدول عن البحث باستمرار عن القروض والمساعدات والمنح.

وهذا هو المخطط الذي تنتهجه الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات الأمريكية ، للعمل على ابقاء الدول النامية في تبعية مستمرة ، وتشعرها باستمرار إلى الحاجة للقروض والمساعدات الأمريكية، ثم بالتالي يؤدي إلى الهيمنة والسيطرة على هذه الدول ثم التدخل في شؤونها الداخلية، وبالتالي املاء قراراتها السياسية، من خلال استغلال حاجة العديد من الدول العربية إلى القروض، والمساعدات وإملاء الشروط الاستعمارية مقابل تلبية احتياجاتها إلى هذه المساعدات والقروض والتي كان من أهم نتائجها؛ الاعتراف بالعدو الصهيوني من خلال معاهدة الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل وما تلاها من معاهدات مشابهة بين القيادة الفلسطينية

وإسرائيل، والاردن وإسرائيل، تلك المعاهدات التي ابرمت في ظل التجزئة والتشتت العربي والتبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية، فقادت امريكا عملية السلام بين إسرائيل وهذه الدول، واعدة إسرائيل بأن تقوم بأية عملية عسكرية ضد أي دولة من الدول العربية أو الإسلامية وفي الوقت الذي يتطلب الأمر ذلك، وأن تتولى أمريكا شن الحروب مع العرب نيابة عن إسرائيل.

ويدلل على ذلك الاعتداءات الأمريكية في المنطقة العربية واستطاعت ان تجيش الجيوش في حرب الخليج والذي تعدى أكثر من ثلاثين دولة، وعلى أرض عربية إسلامية وضد دولة عربية مسلمة واحدة، وبتمويل عربي إسلامي، بعد أن مهدت الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق منذ أكثر من عقد من الزمان، وبعد تسلل طائرات العدو الإسرائيلي في الثمانينات وقامت بضرب المصانع في العراق، على أنها مفاعل نووية، فتعهدت امريكا لإسرائيل بالقيام بواجب تدمير العراق بدلا منها، فاستمر المخطط الأمريكي الإسرائيلي وتمت معاهدات السلام الذي استطاعت إسرائيل ان تحقق الكثير من اهدافها؛ وهو الاستمرار في تهجير اليهود من الشتات في العالم إلى فلسطين، وبناء المستوطنات اليهودية، والاستمرار في بناء المزيد منها، رغم الاحتجاجات والاستنكارات المعهودة التي لا تجدي نفعا ولا تحقق مطلبا مع الغطرسة اليهودية. ثم تقتيل أبناء الشعب العربي المسلم على أرض فلسطين وزجهم في السجون، وشن الهجمات والاعتداءات المتكررة على الاماكن المقدسة، وارتكاب أبشع المجازر فيها ضمن مسلسلات صهيونية اعدت لهذا الغرض. ثم القيام بالعمليات العسكرية والتي تقوم بها أمريكا بالنيابة عن إسرائيل، وأن معنى السلام في المفهوم اليهودي هو قيام دولة إسرائيل الكبرى على الارض العربية الإسلامية. فتابعت مخططاتها وتستمر بذلك، فأوقعت الفتنة بين الكويت والعراق، ولايجاد المبرر لضرب العراق أولا، ثم كسب المزيد من الانقسامات العربية، والتي وصلت حدها الأعلى إلى الحد الاشباع من التجزئة والفرقة، والتي تعانيها هذه الأمة وتحقيق ما وعدت به أمريكا مما يخدم أهداف إسرائيل العدوانية. فضرب العراق، ويضرب الآن وفي هذه اللحظة التي نتحدث فيها عن المخطط الأمريكي الصهيوني والتي تزامن فيها الكتابة عن المخططات العدوانية؛ جاءت هذه الاعتداءات لتترجم هذه التحليلات إلى واقع مشهود، تشن فيه الهجمات الأمريكية والبريطانية، ضمن حملة عسكرية حاقدة، استهدفت النساء والاطفال والشيوخ في المنازل السكنية والمستشفيات والجامعات في إبادة جماعية بشعة، أمام الصمت العربي الإسلامي فلم تستطيع فعل أي شيء وذلك بفعل التبعية وبحكم معاهدات السلام والتي أصبحت من طرف واحد أي أن الالتزام بها من الجانب العربي فقط، ولم نسمع في الاعلام العربي الإسلامي سوى العبارات المعهودة : "نحن مع محنة العراق ونحن مع دعاة رفع الحصار عن العراق، ونحن مع رفع الحصار عن ليبيا، وعن السودان" وإذا أرادت هذه الدول ان تبرز شخصيتها قليلا لم يكن

لديها شيء تقوله، سوى أن العراق لم يلتزم بالقرارات الشرعية الدولية. مع أنه التزم ونفذ جميع القرارات الدولية، ولكن المخطط يجب أن ينفذ. وبالمقابل هل إسرائيل ملتزمة بالقرارات الشرعية الدولية؟ وهل امريكا ملتزمة بالقرارات الشرعية؟؟

اترك الاجابة إلى مجلس الامن أولا ثم إلى دول العالم ثانيا.

ولقد أدت التبعية للدول الاستعمارية إلى نهب خيرات هذه الأمة واهمها النفط، الذي يمكن استخدامه كسلاح فعال بيد الأمة الإسلامية، لولا التبعية باشكالها المتعددة للدول الاستعمارية، ومن خلال هذه التبعية سيطرت الدول الاستعمارية على النفط، وتحكمت بأسعاره وبما يخدم مصالحها، فضلا عن الفوائض المالية النفطية التي تستحوذ عليها؛ فتقيم مشاريعها الاستثمارية، ومنها يتم القروض إلى الدول الفقيرة ومن دول العالم الإسلامي ومنها الدول العربية، وبفوائد ربوية، وباقي الارصدة قابلة للتجميد والمصادرة، في أي وقت قد تتعرض العلاقات الدولية إلى التدهور او شن الحروب، ومن هذه الأرصدة العربية الإسلامية؛ ما يزود إسرائيل ربيبه أمريكا بالمال او السلاح الذي يوجه لطعن الأمة الإسلامية.

لذا فإن هذا النفط بانتهاج هذه السياسية؛ هو تفريط للحق العربي والإسلامي، وتدفع ضريبته الأمة الإسلامية، وسيبقى سلاح يوجه لهذه الأمة، طالما أنها ترزح تحت كابوس التبعية للدول الاستعمارية، بدلا من أن يكون هذا الذهب عقد تزين فيه جيد الأمة الإسلامية.

وكما أدت التبعية إلى شرخ الصف العربي والإسلامي، وعدم نجاح أي اتحاد أو تعاون عربي أو إسلامي، وكلما لاح في الأفق أدنى تقارب من شانه يؤدي إلى الوحدة والتضامن فلا يلبث أن يتمزق ويذهب أدراج الرياح.

وبفعل هذه التبعية استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم قواعد عسكرية في بعض من الدول العربية، ولغاية هذه اللحظة تتواجد القوات الأمريكية في الخليج العربي والكويت، ولا تزال تستقبل المزيد من القوات العسكرية الأمريكية، التي تشكل قوة حربية ضاربة تديرها الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق الهدف المعني حاليا، وضرب أي دولة عربية أو إسلامية قد ترفع رأسها، وتهديد المنطقة بأسرها، ولاثبات للعالم أن امريكا القوة العالمية التي لا تقهر. ثم لتحقيق الأهداف الإسرائيلية الغير معلنة وبحكم خطة الدفاع الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا أصبح حال الأمة الإسلامية على ما عليها من الشتات والضياع بفعل التبعية للاستعمار الغربي، والتي أصبحت في هذه الأيام تعزز باستخدام القوة العسكرية الاستعمارية في كل حين تجده ذلك مناسبا.

بافتعال المبررات الخادعة والعارية عن الصحة تماما لتغطية اعتداءاتها المتكررة وعلى أية دولة تستهدفها وفق برنامجها العدواني المتضمن جميع الدول الإسلامية ومنها الدول العربية وبالتتابع ووصولا إلى آخر دولة والتي تعتبر نفسها في منأى عن اجتياح العدوان الاستعماري لها. ويومئذ تنطق وهي تلفظ أنفاسها بين رحى العدوان الأمريكي الصهيوني أكلت يوم أكل الثور الأبيض.

المبحث الثالث : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري

المبحث الثالث

آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري

١- أن معظم الدراسات المتخصصة، وخاصة الاستراتيجية الدولية منها : تشير إلى أن قوة الدولة تكمن في جميع الامكانات المتعددة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتشكل القوة العسكرية احد أركانها ومقوماتها الاساسية، والتي تعتبر نسيج متكامل من هذه الامكانات. وان العالم الإسلامي وكذلك الانسان المسلم العربي يشعران بالقلق والتوتر المستمر أمام تحديات كبيرة. فلقد عانى العالم الإسلامي من ويلات الاستعمار القديم والجديد، بكافة اشكاله البغيضة التي تمثلت بهجمات المغول والتتار ومرورا بالحروب الصليبية والاستعمار الأوروبي، فسيطر الاستعمار على العالم الإسلامي وقسموه إلى مناطق نفوذ إنجليزي وفرنسي، وكان هذا التقسيم الاستعماري من أسوأ ما واجهته الأمة في مسيرتها النضالية، فتقطعت أوصالها واضحت على شكل اقطار ودويلات صغيرة؛ مسيطر عليها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا. وقد كان من نتائج هذا التقسيم، زراعة الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، فكانت إسرائيل الخطر الأعظم الذي يهدد وجود الأمة الإسلامية ويعمل على تصفيتها، لأنه يحاول أن يتسع ويكبر تحت شعار ما يعرف بالمجال الاستراتيجي الحيوي. لتحقيق امبراطورية إسرائيل الكبرى وعلى حساب الأرض الإسلامية.

فكانت التحديات الاستعمارية المتلاحقة، فها هي الهجمات الإسرائيلية في فلسطين، وعلى أرض لبنان والجولان ثم الهجمات الأمريكية الصهيونية المشتركة على دول العالم الإسلامي متلاحقة ومستمرة لابقائها هزيلة ضعيفة مكبلة في أغلال التبعية.

وها هي إحدى دول العالم الإسلامي، العراق المسلم العربي يعيش ولليوم الثالث على التوالي (وحتى هذه اللحظة ١٩٩٨/١٢/١٩) تحت الهجمات الأمريكية البريطانية مرتكبة أبشع الجرائم وبحرب إبادة جماعية.

إن هذه التحديات الاستعمارية المتلاحقة أملت على دول العالم الإسلامي الحصول على السلاح سواء بالتصنيع المحلي أو من خلال الاستيراد وأصبحت الحاجة إلى السلاح المتطور ضرورة حتمية من أجل مجابهة التحديات الدولية الاستعمارية [١].

---

[١] انظر : غازي صالح نهار د. / الأمن القومي العربي، ص ٥٩-٦٠.

٢- ولقد جرت محاولات من بعض الدول العربية للتخلص من الاستيراد من خـــلال التصنيـع الوطني في انتاج صناعات حربية ومن أجل تحقيق الأمن العسكري لاقطارها، ورغم تلـــك المحاولات التي جرت في مصر والعراق وغيرها وقد خصصت لها عشـــرات الملايين، ولكن هذه التجارب والمحاولات لم تؤد إلى إقامة صناعات عسكرية متطورة، لانها قـــامت على أساس قطري، أو تجمع مجموعة بسيطة داعمة من الأقطار العربية، ولم يكن تنســيق موجه إلى انشاء قواعد صناعية عسكرية؛ تقوم على امكانات الوطن العربي الإسلامي، بـــل قامت على امكانات قطرية محدودة، تنتج صناعات بسيطة لا تفي بحاجات الأمة الدفاعية.

ثم أن التبعية أدت إلى ضعف قطاع الصناعات التحويليـــة وخاصـــة الآلات والمعـــدات العسكرية المتطورة، مما ترتب عليه ضعف صناعة التسليح، والعجز عن بناء قاعدة صناعيـــة، عربية إسلامية، لعدم توفر التكنولوجيا المتطورة لدى الأمة الإسلامية، والمتوفـــرة فـــي الـــدول المتطورة صناعيا، وهي غالبا ما تحجب هذه التكنولوجيا عن الأمة الإسلامية، الأمر الذي دفـــع الدول الإسلامية بالاعتماد على الدول الاجنبية الاستعمارية، لشراء الأسلحة منها، مما أدى إلـــى استنزاف موارد هذه الدول وتكريس التبعية لمصدري الأسلحة في الدول الاستعمارية، ويتم ذلـــك ضمن استراتيجية مشتركة بين الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونيـة، ومن خلال ذلك يتحقق تفوق العدو الدائم على الأمة العربية الإســـلامية، وعـــدم تمكـــن الـــدول الإسلامية من بناء قواعد صناعية متقدمة ومتطورة ،والعمل على شل قدراتها في الوقـــت الـــذي تدفع فيه العدو الصهيوني إلى بناء ترسانات أسلحة التدمير الشامل. ثم بعد ذلك لا بد مـــن بيـــان بعض المخاطر الجسيمة التي تكمن في استيراد السلاح للدول المستوردة وتتمثل في ما يلي :

أ – فرض تنازلات سياسية أو استراتيجية او اقتصادية.

ب- منع تصدير المعدات العسكرية في الوقت الذي يتلاءم مع مصالح الدول المصدرة وذلك فـــي أسباب متعددة وفي وقت الازمات.

ج- تسرب الأسرار العسكرية للجيوش المستخدمة.

د – سرعة التغيير في تقنيات هذه الأسلحة ليناسب التكنولوجيا المتطور الأمر الذي يترتب عليـــه نفقات باهضة التكاليف للدول المستوردة للسلاح.

هـــ- يعتبر عاملا محددا للقرارات السياسية للدول المستوردة للسلاح [1].

٤- أن الدول المتطورة صناعيا المنتجة والمحتكرة لصناعة السلاح وهـــي: أمريكـــا وروســـيا، وبريطانيا، وفرنسا، تقوم باحتكار حوالي ٩٠% من صادرات السلاح الدولية، وتستخدم هـــذا

---

[1] انظر : غازي صالح نهار د. الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ٧٠ – ٧١.

الاحتكار لتحقيق حزمة من أهدافها الاقتصادية، وتحريك الركـــود الاقتصـــادي، وتحقيـــق مداخيل وأرباح عالية، عن طريق امتصاص أموال الدول الإسلامية، والعمل علـــى انعـــاش تجارة السلاح بإيجاد الفتن. واشعال الحروب في العالم الثالث، بشكل عام، وفي دول العـــالم الإسلامي بشكل خاص.

والعمل باستمرار على ايجاد التبعية السياسة والمديونية والفساد بشكل ينعكس سلبا علـــى أمن دول العالم الإسلامي، وإبقائه داخل طوق الضعف والتخلف [1].

ثم أن هنالك أهداف سياسية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاســـتراتيجية، تحـــاول الدول المصدرة والمحتكرة للسلاح استثمارها من خلال انتقال السلاح من دولة إلى أخرى، وهـــو بناء علاقات من شأنها تكريس التبعية، وفرض الهيمنة السياسية التي بها يتم التأثير المباشـــر أو غير المباشر، على سياسات الدول المستوردة. ومن هذه الأهداف والشروط ما يلي :

أ – ينتقل السلاح من الدول المتطورة صناعيا إلى الدول النامية، وفق اتفاقيات وشروط متعـــددة يمكن ان تؤثر على هياكل صنع القرار والمؤسســـات السياســـية والعســـكرية فـــي الـــدول المستوردة.

ب– يمكن ان يمتد التأثير ليشمل النواحي الاجتماعية والفكرية في الدول المستوردة للسلاح.

جـــ– تعد تجارة السلاح أداة من أدوات الدبلوماسية والأمن، خاصة إذا كانت الدولة المســـتوردة للسلاح لا تملك حرية تعدد مصادر السلاح والتسليح؛ نتيجة لظروف اقتصادية أو فكريـــة او تبعية، بالاضافة إلى ذلك؛ إذا رافق استيراد السلاح، الخبراء الأجانب باعداد كبـــيرة تبعـــث على القلق الأمني، نتيجة تدخلهم وتأثيرهم على القرار السياســـي فـــي الـــدول المســـتوردة للسلاح.

د – ان المعلومات التي تحصل عليها الدول المصدرة للسلاح فيما يتعلق بقدرة الدوله العســـكرية المستوردة للسلاح بشكل تحديا لأمنها وخرقا لاستقلالها القومي، وخصوصـــا فـــي اوقـــات الحروب.

هـــ– تحاول فرض شروط سياسية واقتصادية أو تجارية يتم بها تقييد حرية الـــدول المســـتوردة للسلاح، بعدم التجارة مع الدول المعادية للدول المصدرة.

و – تشترط الدول المصدرة للسلاح في بعض الأحيان على الدول المستوردة الدفاع عن الـــدول التي تنتهج منهجها السياسي.

---

[1] أنظر: غازي صالح نهار د.، الأمن القومي العربي، ص ٧١– ص٧٢.

ز – تزود الدولة المستوردة للسلاح بغية المحافظة على نظمها السياسية، وجعلها قادرة على المشاركة في الترتيبات الإقليمية أو الجماعية أو حتى الدولية، بشكل يخدم أهداف الدول المصدرة للسلاح.

ح – هناك شروط أخرى مضافة يمكن أن تطال التدخل في الشؤون الداخلية للدول في جوانبها المتعددةالاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة إذا كان حجم الامدادات التسليحية كبيرة ومزودة بأعداد كبيرة من الخبراء العسكريين.

ط- إذا علمنا مقدار الكلفة المادية الهائلة للسلاح والتقدم المستمر والدائم في تصنيعه ليناسب التكنولوجيا المتطورة، نرى بأن الدول المستوردة تبقى أسيرة للديون الباهضة التي تفرضها الدول المصدرة وهذا يعني عجز مادي شبه دائم لمستوردي السلاح [1].

٥- أن الحصول على السلاح من الدول المصدرة، سواء بالشراء من خلال المعونات، والاعتماد على الدول الاستعمارية بهذا الشأن، يعتبر من أشد أنواع الضعف للدول المستوردة، والراغبة في انتهاج سياسة التنمية المستقلة، لما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة على الدول المستوردةللسلاح، والمتمثلة في الأهداف والشروط والتقييدات التي تفرضها الدول المصدرة للسلاح والتي سبق أن أشرنا إليها، وما يتبع ذلك من تكاليف باهضة من صيانة وقطع غيار واستدعاء خبراءللتدريب على الأسلحة والمعدات، كل ذلك يرهق الدولة ويحملها أعباء فوق قدرتها مما يدفع الدول المستوردة للسلاح إلى الاقتراض وما يترتب عليه من آثار وخيمة على ميزان مدفوعات هذه الدول، ويجعلها في عجز دائم من أجل دفع أثمان وتكاليف نفقات السلاح المستورد، ثم هناك جانبا آخر تدفعه الدولة المستوردة للسلاح وهو من الثمن الكلي، الذي تتحمله الدولة التابعة من أجل الحصول على السلاح؛ وهو إقامة القواعد العسكرية ومنح التسهيلات العسكرية للدولة المصدرة للسلاح على أرض الدول المستوردة وما ينجم عن ذلك من آثار خطيرة ولن يكون بمقدور هذه الدول التخلص منها بالأمر اليسير [2].

يتضح مما تقدم أن آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري في الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، قد قيدت الإرادة الإسلامية العربية الأمر؛ الذي أدى إلى فشل نجاح بناء قاعدة صناعية عربية أو إسلامية متطورة، تزود المؤسسات العسكرية بأحدث الأسلحة المتقدمة، بغية اعداد الجيوش وتأهيلها على أعلى المستويات، قادرة على دحر الأعداء بكل كفاءة واقتدار،

---

[1] انظر : غازي صالح نهار د. الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٥؛ نادر فرحاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، ص١٢٩-ص١٢٩.

[2] انظر : إبراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي، ص ٥٩.

وإعادة الحقوق المسلوبة وتحرير الأرض المغتصبة في كل بقعة من بقاع العالم الإسلامي؛ وفي مقدمتها قدس الأقداس مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وقبلة المسلمين الأولى، وثالث الحرمين الشريفين، ولن يتم ذلك؛ والوطن الإسلامي يرزخ تحت نير التبعية، التي أوقفت عجلة اقتصاد الأمة وأدت إلى تدميره في ظل فرض تقسيم العمل الدولي لدول العالم الإسلامي، والعمل على منهجية التخصص، لكل من هذه الدول في انتاج المواد الأولية. فهو اقتصاد منتج للمواد الأولية سواء كان زراعيا أو معدنيا، وهو اقتصاد المحصول الواحد، فكل دولة تتخصص في انتاج سلعة أو سلعتين على الأكثر، مما يجعل احتمال حدوث الأخطار كبيرة وعظيمة، وخاصة أثر تقلب الأسعار الدولية.

مما جعل هذه الدول اكثر تبعية للدول الاستعمارية من خلال استيراد احتياجاتها للمواد الغذائية الاستهلاكية والمعدات الرأسمالية.

فالأمة المهزومة اقتصاديا، لن تستطيع أن تؤمن متطلبات العيش لابناء شعبها؛ إلا من خلال الدول الاستعمارية، وبأسعار باهضة التكاليف، بحيث يتم نهب الموارد الطبيعية لهذه الأمة باتباع سياسة انخفاض أسعار هذه الموارد ومحاصرتها، والارتفاع المستمر لمنتجات الدول الاستعمارية، إن الأمة التي لا تستطيع أن توفر رغيف الخبز لشعوبها، هي أمة مهزومة اقتصاديا، ولا شك أنها مهزومة سياسيا بحكم أنها تحت رحمة الدول الاستعمارية في تلبية متطلباتها واحتياجاتها. فكيف لها ان تبني الجيوش القوية التي تحقق آمال وطموحات شعوبها، فالجيش الذي يعتمد جاهزيته على الدول الخارجية، ينتظر المدفع والطائرة ومعهما الأعداد الكبيرة من الخبراء الأجانب. فلن يفلح في تلبية طموحات الوطن، ولن يستمر في خوض المعارك في ميادين القتال إلا ساعات معدودة، لأن الإمدادات العسكرية الأجنبية ومصانع الدول الاستعمارية ستتوقف أثناء سير العمليات الحربية. فمن أين تزود ساحات الحرب بالمعدات العسكرية للمحافظة على استمرارية المعركة من أجل تحقيق النصر على العدو وكسب القتال، لا شك بأن الجيش الذي يبني خططه على هذا النحو، ويعتمد على عدوه في تزويد سلاحه، فهو جيش تابع وجيش مهزوم. وبالتالي فهو سيرفع راية الاستسلام بدل راية النصر. وهذا ما خططت وتخطط له الدول الاستعمارية والى يومنا هذا. وهو أن تبقى جيوش العالم الإسلامي مهزومة وكما أرادت لها وإلا فكيف نفسر هذه الأحداث وهذه المعارك والحروب بشتى أشكالها على دول العالم الإسلامي، تنهال عليه منذ عهد الاستعمار القديم والى عهد الاستعمار الجديد وحتى هذه اللحظة وفي هذا اليوم السبت الموافق ١٩٩٨/١٢/١٩ والهجمات الأمريكية البريطانية تصب قذائفها ولليوم الثالث على التوالي جوا وبرا وبحرا على شعب العراق، استهدفت الطلاب والنساء والأطفال، والمرضى في المستشفيات والطلاب في جامعاتهم، سبق ذلك كله الحصار

الاقتصادي وهو حرب اقتصادية. ذهب ضحيتها آلاف الأطفال، ومنذ ثماني سنوات وإلى يومنا هذا.

والأشد والأنكى من ذلك كله، أن آلة التدمير الاستعمارية تنطلق من دول إسلامية عربية، كما أن آلة الحرب هي من أصل أموال عربية، انها ترجمة للتبعية بكل معانيها، وأشكالها. إن هذه الهجمات الشرسة، والتي ارتكبت أبشع الجرائم في حرب إبادة جماعية، إنما يعبر عن التآمر الحقد الأمريكي الصهيوني البريطاني ضد هذه الأمة. إنه الحقد الاستعماري الذي نتحدث عنه ونتساءل؟! أين هي الجيوش الإسلامية العربية؛ وما هو دورها، أمام هذه الاعتداءات الجائرة والظالمة على العراق؟ وما هو دور هذه الجيوش في الحصار على السودان؟ وما هو دور هذه الجيوش أما الحصار الاستعماري على ليبيا؟ وما هو دور هذه الجيوش في الأرض المحتلة في فلسطين؟ الذي يتعرض الشعب العربي المسلم إلى التقتيل والتعذيب والزج في غياهب السجون؟ وأين دورها في جنوب لبنان وفي الجولان، وفي بقاع العالم الإسلامي، حيث يتعرض الشعب الإسلامي إلى شتى صنوف الاعتداءات. ألم تتحرك الجيوش في العهود الإسلامية باستغاثة امراة وامحمداه؟ وهل تحركت جيوش جرارة لصيحة امراة واحدة وامعتصماه؟ نعم لنجدة امرأة هبت الجيوش الإسلامية العربية لاغاثة المرأة العربية المسلمة ورفع الظلم عنها. وهزيمة المعتدين، فما بال الجيوش الإسلامية في هذا الزمان وقد علت صيحات الحرائر من نساء العرب والمسلمين وهي تتعرض إلى آلة الحرب وشتى صنوف الدمار والتعذيب، استغاثات تنطلق من مئات وآلاف النساء وأنين الشيوخ وصراخ الأطفال، ويصدق بذلك قول الشاعر :

لقد أسمعت لو ناديت حيا

ولكن لا حياة لمن تنادي

ألم تكن الاجابة عن هذه الأسئلة وببساطة، وهو كما أرادت الدول الاستعمارية لهذه الجيوش بحكم التبعية لها.

نعم جيوش لا تقوى على إغاثة المنكوبين من أبناء شعبها وأمتها وهي تتعرض إلى آلة الفتك والدمار هي جيوش تخلت عن أقدس واجباتها. وماذا نسمع من القيادات الإسلامية والعربية في أجهزة الاعلام المشاهدة والمسموعة والمقروءة حول هذه الاحداث التي تدور رحاها في بعض من دول العالم الإسلامي سوى الجمل المعهودة، نحن مع شعب العراق في محنته، ونحن مع ليبيا في رفع الحصار وهكذا مجموعة من العبارات التي ترددها جميع الأنظمة الإسلامية والعربية. وهكذا فإلى متى سننتقل من هذه العبارات الدبلوماسية الخادعة إلى شعوبها وإلى متى

ستنتقل هذه الأمة من هذه المواقف التي لا تسمن ولا تغني من جوع إلى مواقف يحسب لها ألف حساب، إلى متى يظهر على الوجود التكتل الإسلامي العربي العملاق الذي يذيب كل التكتلات التي تجابهه ويعيد العزة والكرامة إلى شعوب الأمة الإسلامية. إن أفضل إجابة على ذلك؛ قول الحق تعالى: ﴿**إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم** ﴾. [1]

---

[1] سورة محمد : آيه ٧.

المبحث الرابع : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي.

المبحث الرابع
آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي

لقد تقدم الحديث عن آثار التبعية الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وعلى الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، حقيقة الأمر أن مجمل هذه الآثار هي في الواقع آثار على المجال الاجتماعي أو الحالة الاجتماعية لشعوب هذه الدول، لأن ما يمس اقتصاد الدولة، يمس قرارها السياسي تبعا لذلك، وينعكس سلبا أو إيجابا على حياة الشعوب، وذلك لأن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة سواء في المجال الاكاديمي، أو في حياة المجتمعات؛ هي علاقة وشيجة ومتبادلة، ولذلك فإن ازدهار الاقتصاد وقوته، يمنح القرار السياسي القوة والحرية في التنفيذ، وبالتالي يؤدي هذا إلى قوة عسكرية أو جيش قادر على حماية أمن واستقرار الوطن الأمر؛ الذي يؤدي إلى زيادة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية وإلى زيادة فرص العمل، والى ارتفاع زيادة الدخول ومستويات المعيشة. وما هذه الآثار الاجتماعية إنما هي انعكاسات من آثار الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ومن هنا فإن آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي هي آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية والتي سبق الحديث عنها، وهي في مجملها تؤول إلى آثار اجتماعية تنعكس على حياة الفرد والمجتمع في الدولة، وتجنبا لعدم التكرار فإنني سأتناول ما نراه مناسبا ومهما ومن إضافات جديدة من آثار التبعية على الجانب الاجتماعي وهي كما يلي :

أولا : التجزئة والتخلف الاجتماعي.

ثانيا : الفقر وآثاره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا : التبعية الاجتماعية والثقافية والحضارية.

أولا : التجزئة والتخلف الاجتماعي

إن التجزئة والتخلف ظاهرتان في دول العالم الإسلامي ومنها الدول العربية، كانتا نتيجة حتمية لتبعية هذه الدول إلى الدول الاستعمارية، وتعتبر التجزئة ركنا رئيسيا من أركان التبعية الاستعمارية لهذه الدول، ويستحيل تحقيق تنمية مستقلة في واقع التجزئة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وان القطرية والتبعية، وما لهما من أبعاد سياسية واقتصادية، تؤديان إلى نتائج خطيرة تتجسد في تكريس التجزئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم تكريس الاندماج للدول الإسلامية والعربية في التقسيم الرأسمالي للعمل الدولي (تخصص دول العمل الثالث ومنها

الدول الإسلامية والعربية، في المواد الأولية وتخصص الـــدول الاســتعمارية فـــي الصناعـــة) وتكريس حدة التخلف الصناعي والاقتصادي والاجتماعي مما يسفر بالتالي إلى تهيئة الظـــروف المناسبة لإسرائيل من جهة وإلى الدول الاستعمارية في تحقيق أطماعـــهم وأهدافـــهم فـــي هـــذه المنطقة بأسرها من جهة ثانية[1].

ولقد أدت التجزئة في حياة الأمة الإسلامية والعربية إلى آثار سلبية كما يلي :

١- أدت التجزئة في اختراق الأمن الغذائي [2] لهذه الأمة.

٢- أدت إلى فقدان الشعور بالأمان القومي لكل دولة عربية إسلامية.

٣- دورها في تعاظم الدور الإسرائيلي في المنطقة العربية والعالم الإسلامي وفي منطقة الشـــرق الأوسط وأفريقيا.

٤- الدور الذي لعبته التجزئة في قصور نتائج تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

٥- دورها في تزايد وتعاظم الفرص الضائعة في الاستثمار.

٦- دورها في وقوع الدول العربية الإسلامية في دائرة الصراع على مناطق النفوذ وفقدان القـــوة العربية والإسلامية في أي مجال.

وتقود التجزئة إلى تعزيز وترسيخ التبعية الاقتصادية والسياسية لأن الـــدول الصغـــيرة وعدم قدرتها على مواردها الذاتية، لا بد لها من أن تبحث مع غيرها للتكامل معها وعـــادة مـــع دولة تفوقها نموا وتقدما، وبالذات مع وحدات سياسية ومهيمنة، ولحماية كيانها، نتيجـــة عجزهـــا عن حماية نفسها. وتعتبر التجزئة من أخطر الأمور التي تعانيها دول العالم الإسلامي والعربـــي، ومن أخطر عناصر التهديد لأمن هذه الدول، ويتطلب التغلب عليها؛ إرادة عربية إسلامية تجمـــع شتات الأمة وتتحدى الواقع الدولي الاستعماري الذي يفرض التجزئة والتخلف عليها.

وعلى الرغم من إدراك خطورة هذه التجزئة التي تعيشها دول العالم الإســـلامي ومنـــها الدول العربية لم تنجح لغاية الآن عن تحقيق تكتل أو كيان سياسي واحد، تكون أبوابه مشـــرعة

---

[1] انظر : أحمد محمد أبو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، ص ٩٩-١٠٢.

[2] الأمن الغذائي : هو مدى الاطمئنان على قدرة الاقتصاد القومي على إشباع الاحتياجـــات الغذائيـــة للســـكان حاضرا ومستقبلا، سواء من الانتاج المحلي أومن خلال القدرة على الاستيراد.
انظر : رمزي زكي د، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٣٠٥-٣٠٦.

لاستقطاب الدول العربية والإسلامية ليكون النواة التي يجعل من هذه الدويلات، أمة واحدة قوية تحتل مكانها على خريطة العالم من جديد [1].

اما عن مفهوم التخلف كما هو مستخدم في أدبيات التنمية فهو يتضمن ثلاثة معان [2]:

أ – يعني عدم الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه هذا الاستخدام.

ب– أن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول المتقدمة صناعيا في لحظة معينة.

جـ– التخلف : هو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

ثانيا : الفقر وآثاره

أن مناطق الدول الإسلامية غنية بالموارد الطبيعية والموارد البشرية، ولديها مقومات التكامل الاقتصادي الذي ينبثق عنه التنمية الاقتصادية؛ ان توفرت الإرادة والعزيمة والعمل الجلد في رسم الخطط التنموية الشاملة، وكسر طوق التبعية والخروج منه إلى آفاق الحرية والعمل المثمر والهادف لتحقيق آمال الأمة وطموحاتها، والتخلص من آثار التبعية بكافة جوانبها.

ولكن الأمة وإلى هذه الأيام؛ لا زالت في تبعية للدول الاستعمارية، تعاني من واقع الفقر المرير ومشكلاته، التي امتدت إلى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ففي الميدان الاجتماعي : تمثل مشكلة الفقر جانبا متعدد الأطراف، تمتد لتشمل الكيان الاجتماعي برمته، وأكثر ما تستفحل هذه المشكلة في الحياة الاجتماعية المتصلة بالصحة، والوضع الخلقي وعموم العلاقات الاجتماعية، حيث الانخفاض الكبير في الانفاق الصحي والنقص في اعداد المستشفيات، والأطباء والممرضين، ووسائل التطعيم والاسعاف وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، وكذلك انتشار الأوبئة نتيجة سوء التغذية المؤدي إلى تدهور الحالات الصحية، فيذهب ضحية ذلك الآلاف كل عام، هذا إضافة إلى تسرب أنواع الجرائم والموبقات الأخلاقية.

---

[1] انظر : محمد العابد، رسالة ماجستير/ ضرورات التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية العربية، ص ٢٩٧ – ٣٠١. جامعة حلب ١٩٩٤م.

[2] العالم الاقتصادي الشهير : " كوزنيتس " Kuznets. انظر : أنطونيوس كرم د . اقتصاديات التخلف والتنمية، ص ١٤ – ١٥.

وفي المجال الاقتصادي : لا شك أن الفقر يؤدي إلى تدهور دخل الفرد، فيقل الاستهلاك ويقل الطلب لعدم توفر السيولة النقدية، فيقل الانتاج حيث لا تتوفر الأموال لإدارة المشاريع الاستثمارية، وبالتالي تقل فرص العمل مؤدية إلى البطالة الدائمة والموسمية، والمعاناة في عمق الأزمة المعيشية، والتي تزيد في استفحالها الديون الخارجية الضخمة، وما يترتب عليها من فوائد ربوية، وتعميق في التبعية للدول الرأسمالية الاستعمارية، وزيادة التخلف وتفاقم مشكلتي البطالة والفقر.

وفي الميدان الثقافي : يلاحظ أن هناك نسبة عالية للأمية، وقصور في التحصيل العلمي العالي وما دونه، ثم أن هناك غزوا ثقافيا خارجيا ومنظما، يناقض الثقافة الأصلية لتلك الدول، ولذلك فالبلد الفقير لا ينهض بجميع العناصر الثقافية والتعليمية والتربوية، والإعلامية بشكل مناسب، وذلك لضعف الامكانات، ولبعثرة الأولويات، فيقع نتيجة ذلك فريسة المشكلات الثقافية مثل الجهل وانتشار العقائد الفاسدة والأفكار الغير سليمة.

وفي الميدان السياسي : تمتد آثار مشكلة الفقر في الدول الإسلامية محليا وعالميا ، وتتسبب على المستوى السياسي في اضطرابات سياسية في تبني الخطط السياسية والخيارات الاقتصادية، في الداخل والخارج ومما يزيد في ارباك المؤسسات السياسية. في مواقف صعبة أمام جموع بشرية تشكو الفقر والحاجة، ونقصان المواد الأساسية للمعيشة وارتفاع أسعارها الباهضة.

ومن جانب آخر تلجأ هذه الدول إلى المؤسسات المالية المختلفة تستدين بفوائد ربوية تؤدي إلى عدم القدرة على السداد، فتبدأ المساومات وجر البلاد إلى الولاء والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية [1].

ثالثا : التبعية الاجتماعية والحضارية

وتكمن التبعية الاجتماعية في تقليد الدول المتقدمة صناعيا؛ من تقاليد وسلوكيات وقيم، من خلال فئات ميسورة ومحصورة من رجال الأعمال المتعاونين مع مصادر رأس المال الأجنبي، ومع الشركات المنتجة للسلع الرأسمالية والأصناف التكنولوجية، وشركات التسويق

---

[1] انظر : عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، مشكلة الفقر وعلاجها في ضوء الاسلام، ج١ - ص ٤٠-٤١، ص ١٢٤-١٩٨ .

وللمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمن آل سعود د. مشكلة الفقر وعلاجها في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٩٨.

والتوزيع، التي يرتبطون بها من أجل ضمان مصالحهم ونجاح أعمالهم، ويتبنون أيضا هذه الأنماط والعادات الأجنبية بفعل التبعية من هم في مراكز السلطة والإدارة، في أغلب الأحيان.

ونتيجة لذلك؛ يصبح المجتمع أو القسم الكبير منه عالة على النمط المقلد أو في النمط الأجنبي في الكسب والاستهلاك، ويصبح المجتمع فيما بعد مقلدا للوارد من العادات الضارة منها والنافعة، ودون تمييز، ونتيجة لذلك تختل أواصر الانتماء، وتتفكك الروابط التقليدية التي تربط المجتمع الواحد، ثم تفسد العادات الطيبة والسلوكيات الحسنة، وبالتالي تنعكس المفاهيم للقيم والمبادئ.

وتظهر في المجتمع فئات متنافرة في السلوك ومتناقضة في المواقف، ما بين من هم متمسكون بالقديم، وبين متبرئ للقديم ومتحمس للجديد، وثالث حائر بين هذا وذاك. ثم أن الجماعات التي اندمجت في التقليد الأجنبي اضافة إلى انفصالها عن مجتمعها الأصلي اقتصاديا واجتماعيا وغالبا روحيا؛ تصبح أكثر ارتباطا بالدولة التي قلدتها وتمسكت بقيمها وعاداتها. والتي عادة ترفض الدولة هذه الجماعات في نسيج مجتمعها. بالرغم من تمسك هذه الجماعات بقيمها وعاداتها والعمل على استيراد أساليب هذه السلوكيات، وانماط العلاقات، وأصناف العلدات في المأكل والمشرب ووسائل الرفاهية، وانواع السلع والأدوات والأثاث وطراز العمران وغير ذلك ما يروق لهم من وسائل العيش والسلوك والتي تسرف عليها الأموال الطائلة. وما أفرزته الحضارة المادية الأجنبية.

إن جميع هذه التصرفات إنما تشكل هجمة مادية ومعنوية على الحضارة الأصلية في البلد النامي، نتيجة التبعية للدول الأجنبية [1].

يتضح مما سبق أن آثار التبعية الاقتصادي في الجانب الاجتماعي انما يمثل آثارها الخطيرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فإن آثارها على الجانب الاقتصادي، والتي تعتبر المديونية وأعبائها هي المحور الرئيسي الذي يكرس ويقود الأمة إلى أغلال التبعية والمديونية، وتعمل الدول الاستعمارية ضمن آلياتها وخططها من خلال القروض والمساعدات والمنح، التي تقدمها إلى دول العالم الثالث، ومنها دول العالم العربي والإسلامي، على إملاء شروطها التي تستهدف الهيمنة والسيطرة على الدول العربية والإسلامية، والعمل على ابقاء هذه الشعوب ترزخ تحت نير التبعية، ومما يساعد على ارساء التبعية، إضافة إلى هذه

---

[1] أنظر: أحمد قائد بركات – مأزق التنمية ونظرة خاصة الى اليمن والتنمية ص ١٠٩ – ١١٢.

القروض وعدم القدرة على السداد وطلب إعادة جدولتها وضمن شروط جديدة وفوائد جديدة وإملاء سياسات إضافية جديدة؛ هو تخصص هذه الشعوب بتصدير المواد الأولية من زراعية واستخراجية أي النفطية فقط، وكما فرض عليها بتقسيم العمل الدولي، من قبل الدول الاستعمارية، فإن هذه المواد الأولية تأخذها أسواق الدول الاستعمارية بأسعار منخفضة لأنها تخضع إلى منافسة الأسواق الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية فهي التي تتحكم بالأسعار، إضافة إلى خضوع هذه المواد إلى التقلبات في الأسعار العالمية، ثم تعود مواد مصنعة ومن مواد استهلاكية وغذائية، ومعدات رأسمالية وما تتطلبه الدول العربية والإسلامية من مواد مستورد وبأسعار باهضة الثمن.

ونتيجة إلىا هذه الآليات من مديونية ومن تصدير للمواد الأولية واستيراد المواد المصنعة تبقى هذه الدول في عجز دائم وكما هو معلوم.

وتدور في حلقة مفرغة من الفقر المرير، والذي تعاني هذه الدول من مشكلاته وعلى كافة الميادين الاجتماعية الذي يطال جميع علاقات الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتمثل في خفض الدخول وما يترتب عليه من صعوبة في مستوى المعيشة وزيادة الفقر والبطالة.

ثم تعرض القرارات السياسية إلى الفوضى والاضطراب، واللجوء إلى المزيد من المديونية الذي يعرضها إلى تقييد حرية القرارات السياسية، وبالتالي التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فتأثير التبعية على كافة هذه الجوانب؛ إنما هو تأثير على الوطن بأسره؛ بأفراده وجماعاته، فهي جوانب متشابكة متداخلة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتنعكس آثار التبعية فيها على الجانب الاجتماعي الذي يشكل الفرد فيه اللبنة الأساسية، في كيان هذا الجانب فالاقتصاد التابع، يكون اقتصاد ضعيف وهزيل، ويترتب عليه قرارات سياسية هزيلة ومقيدة، وفق مصالح الدول المتبوعة، وبالتالي الاقتصاد المهزوز والتابع، يكون الجيش هزيل وضعيف لا يقوى على حماية نفسه، ولأن المعدات والأسلحة الحربية التي تعد الجيوش للجاهزية القتالية، معرضة وفي أي وقت إلى المصادرة ووقف الامدادات العسكرية، بفعل التبعية للدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق ما تقتضيه مصالحها، وحليفاتها من الدول، وما يخدم إسرائيل لابقاء ميزان القوى العسكرية هو الراجح على ميزان القوى العسكرية للدول العربية والإسلامية.

وبالتالي فإن آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري والتي انعكست على الجانب الاجتماعي إنما هي آثار خطيرة على الأمن القومي العربي الإسلامي والتي تعتبر هذه الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية أهم دعائم ومرتكزات الامن القومي العربي الإسلامي والذي سيكون الحديث التالي؛ عن مفهوم الأمن القومي.

المبحث الخامس : مفهوم الأمن القومي

المبحث الخامس
مفهـــوم الأمـــن القومـــي

مدخـــــل :

الأمن والآمن في اللغة : ضد الخوف [1] ويكون الفرد في هذه الحالة آمنا علـــى نفســه وممتلكاته سواء أكان منفردا أو في جماعة وما ينطبق على الفرد أو الجماعة، يكون على الدولـة أو الأمة. ويكون الانسان آمنا في سكونه او حركته وذلك عندما يتحرر من الخوف، وعدم وجـود مصادر الخطر، او بقدرته على امتلاك وسائل أو أدوات الردع تمكنه مجابهة الخطـــر أو إيـــهام الخصم بامتلاك وسائل الردع المختلفة.

ويرى علماء النفس ان دوافع الأمن يمكن أن تكون عضوية؛ مثـــل الجـــوع والعطـــش، وتدعو الحاجة لذلك إلى السكن المستقر، ومصدر مستمر للرزق، وإما أن تكون نفسية؛ كـــالخوف وعدم الطمأنينة وتتطلب الحاجة إلى اعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة بـــالفرد وبـــدوره فـــي المجتمع.

ومع تطور الانسان وظهور الجماعات والقبائل والمجتمعات، أصبحت الحاجة تســـتدعي إلى وضع اجراءات وقواعد وأنظمة متفق عليها، من أجل الحفاظ على أمن الأفراد وممتلكاتـــهم، وتنظيم علاقاتهم لوضع المراقبة الاجتماعية، وسير حركـــات الأفـــراد وارشـــادهم وتحذيرهـــم ومعاقبتهم، وفي الوقت ذاته تتعاضد هذه الفئات لمواجهة أي أخطار خارجية. وهذه الإجـــراءات كانت من المهام المتطورة مع تطور الإنسان عبر مراحل التاريخ؛ حيث انتـــقلت من الفـــرد ثـــم إلى الجماعة والى القبيلة، وبعد ذلك أصبحت الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها في الداخل والخارج.

واستمر الأمن ضمن مفهوم مواجهة الأخطار المتمثل في الغزو العسكري ، إلى ظـــهور ما يسمى الدولة القومية ومع اتساع نشاط الدولة الداخلية والخارجية، ظـــهرت مفـــاهيم جديـــدة للأمن ومنها مفهوم الأمن القومي [2].

---

[1] الفيروز أبادي " القاموس المحيط" ج٤، ص ١٩٩.

[2] عبد الله محمد الدرسي، رسالة ماجستير: الأمن القومي والتبعية الاقتصادية ، ص ١٣ - ١٤.

مفهوم الأمن القومي :

إن مصطلح مفهوم الأمن القومي ظهر حديثا نسبيا، لدى بعض الشعوب، ويعتريه الغموض في دول أخرى. وتتضح حدوده ومعالمه لدى الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وتتعدد مفاهيمه وتعريفاته في دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية والإسلامية [1]. وسيكون الحديث عن مفهوم الأمن القومي ضمن ما يلي:

١- مفهوم الأمن في الفكر الغربي.
٢- مفهوم الأمن لدى المفكرين العرب.
٣- عوامل الأمن القومي (عناصره).
٤- الأمن في منظور الشريعة الإسلامية.

وفيما يلي مناقشة كل نوع من هذه الأنواع:-

أولا : مفهوم الأمن القومي في الفكر الغربي :

لقد أولت الحكومات الأمريكية المتعاقبة، مسالة الأمن القومي أهتماما كبيرا، فكان موضع اهتمام الدراسات والأبحاث حتى أصبح يشكل علما مستقلا يعنى بحماية مواطني الدولة وحدودها، ضد أي اعتداء خارجي، وبهذا كان لهذا المفهوم الطابع العسكري للأمن.

ثم اتسع هذا المفهوم ليشمل الدفاع عن المصالح الأمريكية، وأخذ يهتم بالنواحي الاقتصادية كقضايا التنمية والنواحي السياسية وما يشكل تهديدا للمبادئ الأساسية للدولة، وزاد اهتمام المفكرين الكتاب الغربيين وبهذا الموضوع، ومن بينهم (والتر ليبمان)، الذي ربط وجود الدولة بالأمن، وعلى الدولة تجنب الحروب دون التضحية بقيمها، ومع تطور مفهوم المصلحة القومية ليشمل الثراء الاقتصادي، ارتبط الامن القومي في المفهوم الغربي بالتنمية الاقتصادية، وظهرت المدرسة الاقتصادية والعديد من الكتاب الغربيين وفي مقدمتهم " روبرت ماكنمار "، الذي ربط الأمن بالتنمية[2] .

ومن أقدم التعريفات في الفقه الغربي الذي أورده ليبمان في عام ١٩٤٣ بقوله: "أن الدولة تصبح آمنة حينما لا تضطر للتضحية بمصالحها من أجل تجنب الحرب، وأن تتمكن من المحافظة على هذه المصالح عند التحدي عن طريق الحرب". وعرفته دائرة المعارف البريطانية

---

(١) انظر : عبد الله محمد الدرسي: رسالة ماجستير : الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص ١٥-١٦.

(٢) انظر : عبد الله محمد الدرسي: رسالة ماجستير: الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

بأنه:" تأمين الدولة من الخضوع لقوى خارجية". وعرف الأمن القومي بأنه :" التنمية" وليس هو المعدات العسكرية أو النشاط العسكري وإن كان يتضمنها، لأن الأمن بدون التنمية يعني بأنه لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن، وأن التركيز على البناء العسكري وحده يعتبر في حقيقة الأمر تهديدا للأمن القومي لأنه يؤدي إلى حرمان الموارد الأساسية واللازمة لعملية التنمية [1].

ثانيا : مفهوم الأمن القومي لدى المفكرين العرب.

لقد ذهب المفكرون العرب في كتاباتهم في الأمن القومي إلى ما ذهب إليه نمط الفكر الغربي، سواء بربط الأمن في مفهوم القوة أو المصلحة القومية، أو باهتمام الامن بالجانب الاجتماعي، ثم تركيزه على الجانب الاقتصادي ثم ايجاد مفهوم شمولي للأمن القومي.
وهناك تعريفات كثيرة لدى المفكرين العرب نذكر منها ما يلي :

ولقد عرف الأمن القومي العربي : " بأنه الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية، وهذا يحتاج إلى جهد كبير عماده التخطيط الجيد والتنفيذ الذي لا يعرف التراخي" [2].

ويعرف أيضا الأمن القومي العربي : " أن اية قوة تحاول أو تفكر في الاعتداء على أي قطر عربي أو على مجموعة من الأقطار العربية يجب أن تحسب حساب (الرد العربي) من منطلق ما وفرته الإرادة السياسية العربية من استعداد أمن ذاتي، لتوفير الحماية المركزية للوجود العربي في ضوء احتمالات الاعتداء الداخلي والخارجي التي يتعرض لها " [3].

وهناك تعريف آخر للأمن القومي : " أن الأمن العربي يعني بمنع التهديدات الداخلية والخارجية، لكيان الدولة، وتحقيق الاستقرار والاطمئنان للمجتمع، أنه يعني بتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للمجتمع، ونظرا لخضوع الأمن لتأثيرات خارجية وداخلية نسبية ومتغيرة فإن المفهوم للأمن يصبح متغيرا أيضا " [4].

---

(١) أنظر: ممدوح شوقي مصطفى كامل، رسالة دكتوراه: الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٤.
(٢) انظر : أمين هويدي، الامن العربي المستباح. ص ٦٦ .
(٣) انظر : سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي " دراسة في ضوء اعلان الرئيس صدام حسين " ص١٨.
(٤) انظر : غازي صالح نهار د.، الأمن القومي العربي ، ص ١٤.

وبالرغم من التعاريف العديدة، إلا أنها تتضمن أساسيات لمفهوم الأمن القومي وشموليته على كافة الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، ولم يقتصر مفهوم الأمن على الأمن العسكري فقط.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي :
الأمن القومي : " بأنه قدرة الأمة أو الدولة على حماية الأفراد والجماعات والأمم وقيمهم وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات الخارجية وتأمين متطلبات الحياة اللازمة لهم".

ثالثا : عوامل (عناصر) تكوين الأمن القومي

يمكن اجمال العوامل المؤثرة في تكوين الأمن القومي، والتي تعمل على بنائه وقوته وهي ما يلي [1]:

١- القدرة السياسية وحرية الإرادة وحرية العمل

القيادة السياسية هي المناطة في وضع استراتيجية الدولة، وتحدد الأهداف، وهي الأمرة ببدء العمليات الحربية أو ايقافها. فعلى القيادة السياسية ان يكون لديها العزم والتصميم والقدرة لممارسة حرية الارادة واتخاذ القرارات؛ في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية للدولة، وعليها العمل على حماية الأمن القومي، وذلك بايجاد القوة الذاتية، وهي الوسيلة الوحيدة لحماية هذا الامن وليست الضمانات من الدول الكبرى أو الهيئات الدولية كحماية مجلس الأمن وهيئة الأمم. ويعني بالقوة الذاتية؛ القوة بكل معانيها سواء العسكرية أم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...الخ، وكما ورد في معناها الشامل في قوله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة") [2].

٢- القدرة العسكرية :

إن القوة العسكرية هي السبيل الرئيسي لحماية الأمن القومي فلا بد من العمل على بنائها وتنظيمها وتدريبها وتجهزيها بأحدث الأسلحة ومواكبة التطور لها، وتحررها من التبعية

---

[1] أنظر: يوسف كعوش لواء، الأمن القومي العربي، ص ٢٢-٤٣؛ عبد الله محمد الدرسي، رسالة ماجستير، الأمن القومي والتبعية الاقتصادية، ص ٣٥-٣٨.

[2] سورة الأنفال آية ٦٠.

السلاحية أو التبعية العسكرية، والعمل بايجاد قاعدة صناعية تزود المؤسسة العسكرية بكافة الأسلحة والمعدات الحربية لأن الأمن القومي لا يتوفر مع وجود التبعية للغير.

٣- القدرة الاقتصادية :

لا شك أن الاقتصاد ركيزة من أهم ركائز الأمن القومي، وفي ظل هذا الوضع القائم لاقتصاد دول العالم العربي والإسلامي فهو اقتصاد ضعيف ومثقل بأعباء المديونية إلى الدول الاستعمارية، وبفعل التبعية الاقتصادية التي تعانيها الدول العربية والإسلامية فلا يمكن لمثل هذا الاقتصاد ان يحقق الحماية للأمن القومي لها. فلا بد من التحرر من التبعية، بالعمل على الخطط الكفيلة بايجاد تنمية مستقلة ناجحة، تستمد قوتها من تكامل اقتصادي عربي إسلامي شامل.

٤- **العمق الاستراتيجي :** وهو المساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو وبين المراكز الحيوية للدولة، وقد تكون نقاط التماس؛ هي نقاط حدود برية أو شواطئ بحرية، وأما المراكز الحيوية، فهي العواصم والمدن الكبرى، ومناطق التجمعات السكانية والمناطق الصناعية ومراكز الانتاج المختلف.

فاتساع الأراضي للدولة يعطيها عمقا استراتيجيا، يساعد على توفير الوقت، الذي يمكن استغلاله في اعداد القوة للرد على الاعتداءات في حالة المفاجأة بعد الهجوم لقوات العدو، وخاصة القوات البرية. ويساعد على تحضير العمق للدفاع وبالتالي امتصاص وتبديد القوات الغازية.

إن الأمة العربية الإسلامية لا بد لها من التكتل والعمل على الوحدة لأن دول الوطن العربي والإسلامي في وضعها الحالي وكل منها على حدة، فإنها تشكل تهديدا لأمنها القومي العربي الإسلامي، وخاصة أن بعض الدول العربية قليلة العمق بحكم صغر مساحتها، ويلاحظ في مواجهة الخطر الإسرائيلي؛ أن العراق والسعودية ودول الخليج، تشكل عمقا استراتيجيا للأردن، وسوريا، ولبنان. شريطة أن يتم الاستفادة من هذا العمق، وفي التخطيط الاستراتيجي للدفاع أو الهجوم. وتشكل السودان ودول الشمال الأفريقي عمقا استراتيجيا للجبهة المصرية. ولقد كتب الجنرال (بوفر) عن النصر الإسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧م. بأنه لم يكن فعالا لتركيع العرب واستسلامهم، وذلك بسبب المجال الأرضي العربي والمساحات الشاسعة، وأن أي انتصار عربي على إسرائيل سيكون آثاره مختلفة تماما نظرا لصغر رقعتها ولأنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي.

٥- القوة البشرية :

القوة البشرية عامل أساسي ويجب توافرها من أجل بناء القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية لتتمكن الأمة من حماية مصالحها والذود عن حياضها ودرء أي خطر يهدد كيانها ووجودها، وتتوفر هذه الموارد البشرية في اجتماع الأمة وتوحيد إرادتها وسياساتها ففي وحدتها نصر لها، وفي تفرقها هزيمة لها وتهديد لأمنها، كما هو واقع حال الأمة في هذه الايام [١].

رابعا : مفهوم الأمن في الإسلام (الأمن في منظور الشريعة الإسلامية)

الأمن في اللغة ضد الخوف [٢] وعدم الخوف أيا كان مصدره، فردا أو جماعة، حاكما أو محكوما، وبهذا المعنى اللغوي، واللغة العربية، هي لغة القرآن الكريم، أخذ الإسلام مفهوم الأمن بالمعنى الشمولي، يتضمن كل ما يخاف عليه الإنسان، ويحرص على تأمينه [٣] وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **قال هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل** ﴾ [٤]، والأمنة بمعنى الأمن، منه قوله تعالى : ﴿ **أمنة نعاسا** ﴾ [٥]. والبلد الآمن؛ الذي أطمأن فيه أهله وفي ذلك قوله تعالى : ﴿ **والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين** ﴾ [٦] والأمن نقيض الخوف كما أشير سابقا، قال تعالى : ﴿ **وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا** ﴾ [٧]، فالأمن للانسان؛ هو الطمأنينة وانتفاء الخوف عن نفسه، مما يجعله يتمتع بروح معنوية عالية [٨].

ويمكن تعريف الأمن الإسلامي بأنه: مجموعة الاجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية من الاخطار الداخلية والخارجية.

---

[١] انظر : يوسف كعوش لواء، الأمن القومي العربي، ص ٢٢-٤٣. وللمزيد من التفاصيل أنظر: يوسف كعوش، لواء، الأمن القومي العربي، ص ٢٢- ٤٣.

[٢] انظر : الفيروز أبادي (القاموس المحيط) ج٤، ص ١٩٩.

[٣] انظر : فهد عبد العزيز الدعيج راشد، الامن والاعلام في الدولة الإسلامية، ص ١٠٣.

[٤] سورة يوسف / اية ٦٤.

[٥] سورة آل عمران/ آية ١٥٤.

[٦] سورة التين/ الآيات (١-٣).

[٧] سورة النور/ آية ٥٥.

[٨] انظر : علي نميري، الأمن والمخابرات رؤية إسلامية ص ٥.

وهذا يتطلب استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية من اجل تحقيق تنمية مستقلة، من أجل ايجاد دولة قوية تتمكن أن تحمي وتدافع عن عقيدتها وكيانها [1]، ولقد تناول الإسلام مفهوم الأمن بالمعنى الشامل من خلال ما جاءت به مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي لا بد منها لكي تستقيم مصالح الناس في الدين والدنيا، وبدونها تعم الفوضى ويستشري الفساد، وبالتالي يختل نظام الحياة وينعدم الأمن والاستقرار وأن الالتزام به والعمل فيها وفق أوامر الشرع يترتب على ذلك ؛ الأمن والاستقرار، ويسود النظام وينتشر العدل، ويعلم الجميع ما عليه من واجبات، وما له من حقوق، وتدور عجلة الحياة بأمن وأمان ويتحقق من ذلك التمسك بالضرورات الخمس من مقاصد الشريعة الإسلامية وهي، حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل والعرض، وحفظ المال [2]. والعمل بها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

ومن هنا فإن المفهوم الإسلامي للامن يتناول الأبعاد التالية :

١- الأمن الديني.
٢- الأمن النفسي والجسدي.
٣- الأمن العقلي والفكري.
٣- الأمن المالي أو الاقتصادي.
٥- الأمن الاجتماعي.

١- الأمن الديني

عندما يعتقد الانسان بدين ويتمسك بعقيدة، لا بد أن تكون في نفسه حرمة وتعظيم لهذه العقيدة، ومن مظاهر هذا التعظيم : الالتزام بأوامر الله تعالى واجتناب ما نهى عنه، وهذا من أبلغ مظاهر التعظيم وأروعها، ويقول تعالى : ﴿ **قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله** ﴾ [3].

وقال أيضا: ﴿ **ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب** ﴾ [4]. فهذا الالتزام والتعظيم نابع من حماية الإنسان لعقيدته من أي اعتداء والمحافظة على شعائره، وعدم إكراهه على تغيير شيء فيها أو التخلي عنها؛ إلى عقيدة أخرى. ويقول تعالى بهذا الشأن ﴿ **لا إكراه في**

---

[1] انظر : صباح محمود محمد د. الأمن الإسلامي ص ١٠.
[2] انظر : عبد العزيز الخياط د / المؤيدات الشرعية (نظرية العقوبات) ص ٢٣-٢٤.
[3] آل عمران/ آية ٣٠.
[4] الحج / آية ٣٢.

الدين ﴾ [1]. وهذا يعني وجود أديان أخرى غير الدين الرسمي للدولة ولهم الحق في ممارسة عقائدهم التي ارتضوها بمطلق الحرية الكاملة طالما أنهم يخضعون لأنظمة الدولة وقوانينها. وخير مثال لذلك أهل الذمة مع المسلمين في ديار المسلمين فالإسلام يوفر الحماية الكاملة لهم، وأن تعاليم الإسلام تدعو إلى اتباع أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل بها والتقيد بتعاليمها وحمايتها والدفاع عنها في كل ما يسيئ إلى العقيدة؛ كالطعن في الدين أو أي أمر من أمور القدح أو الذم [2] ويقول تعالى : **﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لآ أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾** [3].

ويقول أيضا : **﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره، إنكم إذاً مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا ﴾** [4].

٢- الأمن النفسي أو الجسدي [5]:

ويتناول هذا البعد؛ صيانة النفس الانسانية من أي اعتداء كلي أو جزئي؛ كالقتل أو القطع أو الضرب أو الأعمال التي تسيء إلى الانسان، كأعمال السحر والشعوذة وما إلى ذلك، ومن خلال هذه الإجراءات الوقائية، يبقى الانسان آمن في ظل الأمن الإسلامي. ولقد كرم الله تعالى الانسان تفضيله على غيره، وتكريمه بالعقل والنطق والتدبير وجمال الخلق وحسن الصورة يقول تعالى : **﴿ لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ﴾** [6].

ويقول أيضا : **﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾** [7].

---

[1] سورة البقرة/ آية ٢٥٦.

[2] انظر : عبد العزيز الخياط د/ المؤيدات الشرعية، ص ٣٣-٣٤؛ الرائد فهد عبد العزيز حمد الدعيج، الأمن والاعلام في الدولة الإسلامية، ص ١٠٣-١٠٤.

[3] التوبة/ آية ١٢.

[4] النساء/ آية ١٤٠.

[5] فهد عبد العزيز حمد الدعيج، الأمن والاعلام في الدول الإسلامية، ص ١٠٤؛ عبد العزيز الخياط المؤيدات الشرعية، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

[6] سورة التين/ الآية ٤.

[7] سورة الاسراء/ آية ٧٠.

ولذلك عظم الله تعالى النفس الإنسانية ، وحرم الاعتداء عليها بـــالقول أو الفعـل قـال تعالى: ﴿ **من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا** ﴾ [1].

وتبين التعاليم الإسلامية أن قتل النفس؛ مسلمة كانت أم غير مسلمة بدون حق هو اعتـداء ظالم ومن أعظم الكبائر. وبذلك استحق قاتل النفس عذاب الدنيا والآخرة.

يقول الله تعالى : ﴿ **ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيـــها، وغضـب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما** ﴾ [2].

٣- الأمن العقلي والفكري :

يدعو الإسلام إلى حماية العقل من التدمير المادي سواء أكان من اعتداء الانسان علـــى أخيه الانسان، أو من المؤثرات الأخرى كالمسكرات والمخدرات على اختلاف أنواعـها، والتـي تعطل العقل في الانسان ويصبح بدونه هائما على وجهة لا يفرق بين الخير والشر ولا بين الحق والباطل ويخلط الحلال بالحرام [3].

لذا فإن المسكرات بأنواعها المختلفة محرمة، لأنها تذهب بالعقل.. ويترتب علـى ذلـك مخاطر جسيمة تؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع، وذهاب العقل بغير فعل الانسـان يسـقط عنـه التكليف لأن الإسلام جعل التكليف مترتبا على العقل، فلا تجب العبادات على من ذهـب عقلـه بغير فعله، أما من ذهب عقله بفعله كشربه المسكرات أو تعاطي المخدرات فيترتب علـى ذلـك عقوبة الجلد [4]. ويقول تعالى : ﴿ **والذين يرمون المحصنات ثم لـم يـأتوا باربعـة شـهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابـدا وأولئـك هـم الفاسـقون** ﴾ [5]. والتعـاليم الإسلامية تدعو الانسان إلى احترام العقل والتفكير السليم فيما حوله.

قال تعالى : ﴿ **الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكـرون فـي خلـق السموات والأرض** ﴾ [6] وقال أيضا : ﴿ **وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنـا فـي أصحـاب**

---

[1] سورة المائدة / آية ٣٢.

[2] سورة النساء/ آية ٩٣.

[3] فهد عبد العزيز ، الأمن والاعلام في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[4] انظر : عبد العزيز الخياط، المؤيدات الشرعية ص ٣٢، ص ٦٧.

[5] سورة النور/ آية ٤.

[6] سورة آل عمران / آية ١٩١.

السعير ﴾ [1]. ومن هنا فقد كرم الله سبحانه وتعالى الانسان بالعقل، وحرم تعاطي الخمور وكل أنواع المخدرات التي تشترك مع الخمر في علة واحدة وهي الاسكار التي تفسد العقول، وتؤدي بالتالي إلى الانزلاق في مهاوي الردى والضلال. ويقول الحق تبارك وتعالى **﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ﴾** [2].

٤- الأمن المالي والاقتصادي [3]

لقد بينت السريعة الإسلامية كيفية المحافظة على المال واستثمارة وأداء الحقوق والواجبات فيه، وحمايته من الاعتداء مهما كان نوعه أو مصدره، ورتبت العقوبات الشرعية بنص الكتاب والسنة، على الجريمة التي ترتكب وذلك حتى يسود الأمن والاستقرار في المجتمع، وهو أشد ما يحتاج إليه الانسان في حياته الاجتماعية والاقتصادية وفي كل مجالات الحياة، حتى يتسنى له توظيف ماله واستثماره وهو مطمئن حيث لاحتكار ولا غش ولا اختلاس في ظل الامن الإسلامي والاعتداء على المال جريمة يعاقب عليها الشرع ويقول تعالى: **﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾** [4].

٥- الأمن الاجتماعي : [5]

لقد حرص الإسلام على أمن الانسان في عرضه ونسله فحرم الزنا ومقدماته التي قد تقود إلى ارتكاب فاحشة الزنا.

فصانت الشريعة الإسلامية العرض حفظا لاختلاط الأنساب، واحتراما للمرأة من أن تخدش كرامتها، وصيانة لها عن العبث والامتهان، وطالب الإسلام تحصين الفروج بتقوى الله واجتناب الزنا الذي يعتبر أشد أنواع الاعتداء على الأعراض اثما وأعظمها جرما.

---

[1] سورة الملك/ آية ١٠.

[2] سورة المائدة/ آية ٩٠-٩١.

[3] عبد العزيز حمد الدعيج رائد، الأمن والأعلام في الدولة الإسلامية مرجع سابق، ص ١١٤؛ عبد العزيز الخياط د.، المؤيدات الشرعية (نظرية العقوبات، مرجع سابق ص ٢٨-٢٩.

[4] سورة المائدة: آية ٣٨.

[5] انظر : عبد العزيز الدعيج رائد، الأمن والاعلام في الدولة الإسلامية مرجع سابق، ص ١٠٥؛ عبد العزيز الخياط د. المؤيدات الشرعية، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٨.

قال تعالى : ﴿ **ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا** ﴾ [1] وكذلك رتب الإسلام العقوبة لمن يرتكب جريمة الزنا، حتى تستقيم الحياة الآمنة المطمئنة من عبث العابثين بأعراض الناس، وحتى يسود الأمن والاستقرار.

قال تعالى : ﴿ **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين** ﴾ [2].

ويتناول أيضا الأمن الاجتماعي في الإسلام أمن الانسان على شعوره وكرامته فلا سخرية ولا قذف ولا تنابز بالألقاب، فالكلمة الجارحة التي توجه للمسلم فهي حرام. ويقول تعالى : ﴿ **يا أيها الذين أمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب** ﴾ [3].

ويقول تعالى : ﴿ **إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة** ﴾ [4].

ويقول أيضا : ﴿ **إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم** ﴾ [5].

ولا يجوز لمسلم أن يغتاب أخاه أو يلمزه أو يذكره بأدنى سوء فيقول تعال : ﴿ **ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه** ﴾ [6].

ويقول تعالى : ﴿ **ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده** ﴾ [7].

ولقد وصل حرص الإسلام في شأن الأمن إلى بعد لم تصله الأنظمة الأخرى، حيث يجعل إلى المسكن حرمته وأمنه ويرفض أدنى اعتداء عليه فلا يدخل إليه بدون أذن ولو لسبب مشروع.

---

[1] سورة الاسراء/ اية ٣٢.

[2] سورة النور/ اية ٢.

[3] سورة الحجرات/ آية ١١.

[4] سورة النور/ آية ١٩.

[5] سورة النور / آية ٢٣.

[6] سورة الحجرات/ آية ١٢.

[7] سورة الهمزة / آية ١-٢.

فيقول تعالى : ﴿ **يا أيها الذي أمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون** ﴾ [1].

فالأمن في الإسلام ركيزة اجتماعية لا حياة للمجتمع بدونها. وأن الأمن في المفهوم الإسلامي لا يقتصر على الفرد ولا على الجماعة ولا على الدولة، وإنما على مستوى الانسانية كلها. فمن اعتدى على نفس واحدة فهو اعتداء على نفوس الناس جميعا، وبغض النظر عن عقيدتهم وجنسهم وموطنهم فيقول تعالى: ﴿**أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا**﴾[2].

يتضح لنا مما سبق أن الأمن في المفهوم الإسلامي هو أمن شامل يتناول ضروريات الحياة التي لا بد منها لتحقيق مصالح الناس وبلوغ أهدافهم في الدين والدنيا والآخرة، وهي حفظ النفس وحفظ العقل، وحفظ الدين، وحفظ النسل والعرض، وحفظ المال. فإذا فقدت في أي مجتمع إختل نظام الحياة فيه وانتشرت الفوضى وعم الفساد. ولذلك تناولت مقاصد الشريعة الإسلامية وفلسفة تشريعها هذه الكليات الخمس أو الضروريات الخمس، في أولى أولوياتها لأنها لا تستقيم الحياة بدونها، ثم الحاجيات التي تحتاج إليها الأمة لتحسين مصالحها وتوسعة على الناس ورفعا للمشقة عنهم، ثم التحسينات وهي الأخذ بمحاسن العادات والأخلاق وترك ما تعافه النفوس والطباع السليمة.

فدعا الإسلام على حفظ النفس من ان تمس من أي اعتداء ابتداء بالكلمة الجارحة أو الضرب أو القطع إلى جريمة القتل ورتب عليها العقوبات بحسب نوع الاعتداء وجنسه فكره الاسلام ان يشتم الانسان أخاه، أو أن يتعرض له بما يخدش كرامته، ونهى الإسلام عن قذف المحصنات إلا أن يثبت ما يقول بشهود أربعة صيانة للأعراض وحفظا على السمعة، ودعوة إلى التستر حتى لا تشقى الأسر وتكون عرضة إلى فئة من الناس لا يخشون الله تعالى من اطلاق السنتهم في الخوض بأعراض الناس، وقد خلت أنفسهم من الايمان فلا وازع ديني يردعهم بما هم فيه من ظلم للآخرين، فلا بد من عقاب مادي يوقفهم عند حدودهم، ويردعهم من سيئات أعمالهم.

---

[1] سورة النور/ آية ٢٧.

[2] سورة المائدة / آية ٣٢.

ومن هنا فقد اوجب الإسلام على من يفعل ذلك الجلد، واعتبر مرتكب القذف فاسقا لا تقبل له شهادة إلى أن يمن الله عليه بالتوبة. على رأي جمهور العلماء.

ويقول تعالى : ﴿ **والذي يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم** ﴾ [1].

وقال تعالى : ﴿ **ولا يغتب بعضكم بعضا** ﴾ [2].

وشرع الإسلام لمن يتعدى على النفس بارتكاب جريمة القتل أن يقتل زجرا للنفوس الشريرة التي تستهوي الظلم والاعتداء على الاخرين، وملعا لإستشراء الفساد واراقة الدماء وزعزعة أمن المجتمع – فمن أجل ذلك جاءت مشروعية القصاص [3].

بمعاقبة القاتل بالقتل فيتطهر المجتمع من فساد المفسدين، وترتدع الأنفس المائلة إلى الشر والظلم، عن الكف بارتكاب هذه الجريمة، لأنها تعلم أن الدائرة ستدور عليها، فيسود الأمن والاستقرار وتدور عجلة الحياة بأمن وأمان وتقدم وازدهار.

وصدق قوله تعالى : ﴿ **ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون** ﴾ [4].

وأما حفظ العقل فهو مناط التكليف بعبادة الله تعالى، وهو النور الذي يميز الانسان به بين الحق والباطل، وتدبر آيات الله، والتوصل إلى معرفة الخالق فيؤدي بالمؤمن إلى زيادة ايمانه وغير المؤمن إلى حقيقة الايمان. ومن هنا لقد دعا الإسلام إلى حفظ العقل باجتناب كل ما يوهن العقل أو يذهبه كشرب الخمر وتعاطي المخدرات، فجعلها من المحرمات وفعلها يوقع الاثم ويستحق الجزاء، وقد اوجب كذلك عقوبة الجلد لكل من يأبى ان يعيش في عالم الانسان، ويرتضي للنفسه أن يكون في عالم الحيوان بعد ان جرد نفسه من نعمة العقل، بتعاطيه المسكرات والمخدرات.

---

(1) سورة النور / آية ٤–٥.

(2) سورة الحجرات/ آية ١٢.

(3) القصاص : المماثلة والمساواة، وأما في الشرع : القود الذي هو قتل القاتل وهو عقوبة القاتل الذي جنى على النفس ويدخل فيه عقوبة الجاني الذي جنى على الجوارح – عبد العزيز الخياط د. المؤيدات الشرعية ، ص ٨٩.

(4) سورة البقرة / آية ١٧٩.

ويقول تعالى : ﴿ **إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون** ﴾ [1].

وأوجب الإسلام التفكير في آيات الله ، فحث على العلم ليكون غذاء للعقل، فجعل اول الآيات نزولا في القرآن الكريم : ﴿ **اقرأ باسم ربك الذي خلق** ﴾ [2]. فكل هذه الاحكام وهذه الاجراءات الوقائية وسن العقوبات والتزود بالعلم وغيرها، من الحكم التي قد لا يدركها الانسان؛ تبين لنا مدى اهتمام الشريعة الإسلامية بصيانة العقل وحفظه، لأن سلامة العقل تؤدي إلى سلامة المجتمع في كافة المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية وغير ذلك من الامور التي تعزز قوة الدولة وتعمل على تقدمها.

وحفظ الدين من مقاصد الشريعة الإسلامية، لأن هذا الدين خاتم الأديان وناسخ لها، فهو دين الانسانية جمعاء، وأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء، حمل رسالة السماء ودين الحق إلى الناس كافة ورحمة للعالمين ولذلك جاء هذا الدين دين ودولة يحقق العبودية لله سبحانه وتعالى وهي الغاية الأسمى والاولى التي من اجلها خلق الانسان على هذه الأرض التي مهدها سبحانه وتعالى لتكون صالحة من أجل إقامة الدولة وفق أنظمة الحكم الإسلامي، ولذلك شرعت احكام العقوبة لحماية هذا الدين وتمنع الوقوع في المعاصي أو التنكر لهذا الدين أو الطعن فيه. يقول تعالى : ﴿ **وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون** ﴾ [3]. ويقول أيضا: ﴿ **إن الحكم إلا لله، أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ [4].

فالإلتزام بتعاليم هذا الدين يحقق الأمن والاطمئنان ويسود مجتمع التكافل والتعاون والتراحم ويدفع المجتمع إلى نشر كل الخير للبشرية كافة، لأن هذا الدين جاء رحمة للعالمين أما حفظ النسل والعرض فلقد كرم الإسلام المرأة وصان العرض حفظا للأنساب واحتراما للمرأة، وتطهيرا للمجتمع من الفواحش والفساد واشاعة المنكرات وما إلى ذلك من الرذائل والجرائم على اختلاف أنواعها، التي تهز اركان المجتمع، وتعم الفوضى وينتشر الرعب والخوف في أرجاء الوطن حيث لا أمن ولا استقرار. من هنا كانت رحمة الإسلام للناس كافة، فوضع العقوبات والاجراءات الوقائية درءا للمفاسد وجلبا للمنافع، وايجاد المجتمع الطاهر النقي تمده وتغذيه مبادئ الإسلام، فيعم الخير والصلاح وأعمال البر والفلاح وفعل الخيرات بدل المنكرات

---

[1] سورة المائدة / آية ٩٠.

[2] سورة العلق/ آية ١.

[3] سورة الذاريات/ آية ٥٦.

[4] سورة يوسف آية ٤٠.

وأن تشيع الفضائل بدل الرذائل، وينتشر الأمن والاستقرار بدلا الرعب والخوف والجرائم ، وايجاد جيل خلقه القرآن الكريم والسنة المطهرة، بدل من جيل لا يعرف سوى مسارح الرقص والغناء، والتي من خلالها يهزم جيل الشباب، وهم عنصر القوة والبناء في المجتمع.

من هنا ندرك مدى اهتمام الشريعة الإسلامية في محافظتها على النسل وصيانة العرض، لمد الأمة الإسلامية بالقوة البشرية والمتمثل في الشباب المؤهل إلى بناء القوة العسكرية لحماية هذا الدين ليبقى موردا عذبا تنهل منه البشرية في كل حين. وندرك أيضا مدة حاجة الأمة إلى القوة العددية الصالحة لرفد مجالات التنمية المتعددة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ومن هنا كان حفظ النسل والعرض أحد ضرورات الحياة الخمس، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية ويقول تعالى : ﴿ **ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا** ﴾ [1].

وفي مجال العقوبة يقول تعالى : ﴿ **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين** ﴾ [2].

أما حفظ المال ووسائل صيانته وتنميته وأداء الحقوق والواجبات فيه فقد تناولت الشريعة الإسلامية كل الجوانب المتعلقة بالأموال، وبينت الطرق المشروعة في الكسب الحلال والابتعاد عن جمع الأموال بأساليب غير مشروعة كالغش والاحتكار والرشوة والسرقة وغير ذلك مما حرمته التعاليم الإسلامية، ويقول تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** ﴾ [3]، ودعت إلى استثماره في المشاريع الانمائية المختلفة، للوصول إلى التنمية الاقتصادية المستقلة، التي تدير المصانع فترفد الأمة بالمنتجات الغذائية والصناعية وكل احتياجات الوطن، وتستقطب الأيدي العاملة حيث لا بطالة ولا فقر.

وأوجب الزكاة وحددت حق الفقراء والمحتاجين ونصيبهم من مال الأغنياء، أخذا بأيدي الفقراء إلى صفوف الأغنياء عاملين منتجين قال تعالى : ﴿ **وفي أموالهم حق للسائل والمحروم** ﴾ [4]. وحرمت اكتناز الأموال وتعطيلها من أجل بناء القوة الاقتصادية. وبهذه الأساليب التي أرست معالمها هذه الشريعة الإسلامية الغراء تتقدم الأمة ويعلو شأنها في كافة

---

[1] سورة الاسراء / آية ٣٢.

[2] سورة النور/ آية ٢.

[3] سورة النساء / آية ٢٩.

[4] سورة الذاريات / آية ١٩.

مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ يقول تعالى : ﴿ **والذي يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾ [1]. والأمن الإسلامي من خلال تناوله هذه الضروريات الخمس التي يجب أن تاخذ بها الأمة الإسلامية وتفعيلها وفق تعاليم الشرع الإسلامي الحنيف.

وبهذا المفهوم الشامل لمعنى الأمن في الإسلام، فإنه يتحقق للأمة الإسلامية كافة معاني الأمن؛ الأمن الاجتماعي، والأمن الفكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن المائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي فالماء هو أساس الانتاج الغذائي وهذا ما جاء في كتابه سبحانه وتعالى : ﴿ **وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون** ﴾ [2].

وغير ذلك من معاني الأمن العديدة والمتشعبة وما يتولد عنها من سلسلة من الجوانب الأمنية الفرعية، والتي تندرج كل هذه الأنواع الرئيسية والجانبية تحت اسم مفهوم الأمن القومي في هذه الأيام.

والذي يجب أن ندركه لمعاني الأمن في الإسلام؛ أن نظرته شمولية مادية كانت أم معنوية بمعنى ان الامن بمعناه المادي، الذي يتناول الغذاء (الطعام والشراب) والمال، والنفس وأمن المعلومات وغيره ما يعرف بأمن الأفراد وأمن المنشآت وأمن المعلومات بما تضمنته تعاليم الشريعة الإسلامية من إصلاح للفرد واصلاح لنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفرض العقوبات وفق نوع الجريمة فهي خطة أمنية شاملة.

وأما الجانب الآخر فهو الأمن المعنوي؛ والذي يتمثل في الأمن من الخوف، ولذلك قال تعالى : ﴿ **لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** ﴾ [3]. والشاهد هنا آمنهم من خوف " أي ان الله تعالى قد أنعم عليهم بنعمة الأمن والأمان والاطمئنان بدل الخوف هذا في الجانب المعنوي فضلا عن الجانب المادي الذي اشارت إليه السورة الكريمة من أمن مادي مثل توفر الطعام والشراب إضافة إلى الأمن في الجوانب الاقتصادي والمتمثل في الأعمال التجارية لأهالي قريش.

---

[1] سورة التوبة/ آية ٣٤.

[2] سورة الأنبياء / آية ٣٠.

[3] سورة قريش جميعها (جميع أياتها).

ولذلك فإن الشريعة الإسلامية تبين مفهوم الأمن بالمعنى الشمولي والـذي تتطلبـه هـذه الشريعة الغراء هو ارتقاء العقل البشري إلى مستوى هذا الدين ليدرك أهدافه ومعانيه وأحكامـه الذي تناول كل صغيرة وكبيرة. حيث يقول الله سبحانه وتعالى : " [1]. ﴿ **ما فرطنا في الكتـاب من شيء** ﴾ ولا سبيل للأمة من خلاص لهذا الواقع، والذي تعيشه من ويلات وحـروب وفقـر وبطالة وتبعية، إلا بالالتزام بأوامر ربها واجتناب ما نهى عنه،والالتزام بشرع الله تعالى والعمـل به دستورا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ... الخ، وبغير ذلك تكون الأمة قد صـدت وأعرضـت عن حكم الله وشرعه، فتكون النتائج كما قال الحق تبارك وتعالى : ﴿ **ومن أعرض عن ذكـري فإن له معيشة ضنكا** ﴾ [2].

وهكذا اتضح لنا في نهاية هذا المبحث آثار التبعية الاقتصادية المتعددة والمتشـعبة فـي المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، حيث أمكن من خـلال هـذا المبحـث التدليل على وجود هذه الآثار في دول العالم الإسلامي والتي لعبت المديونيـة دورا كبـيرا فـي تكريس التبعية وزيادتها، والآثار السلبية التي ترتبت على الدول المدينة حتى أصبحت رهينة إلـى منظمات التمويل الدولية التابعة للدول الاستعمارية والتي سوف نتعرض لها في الفصـل القـادم عن هذه المؤسسات وأثرها على دول العالم الإسلامي.

---

[1] سورة الانعام / آية ٣٨.

[2] سورة طـه/ آية ١٢٤.

الفصل الثالث

دور المنظمات الدولية الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات العالمية وأثرها على الدول النامية

المبحث الأول : المنظمات الدولية الاقتصادية

واشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات (منظمة التجارة العالمية)

المطلب الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية (الجات) GATT .

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسيات ومفهوم العولمة.

المبحث الثالث : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي.

وفيه مطلبان

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي العام للدول الاسلامية.

المبحث الأول : المنظمات الدولية الاقتصادية

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني : البنك الدولي للتعمير والتنمية.

المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية (الجات) GATT .

المبحث الأول : المنظمات الدولية الاقتصادية :

يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى ثلاثة أصناف [1].

أولاً : تقسيم المنظمات بحسب الطبيعة الموضوعية للمنظمة وتقسم إلى صنفين.

أ – منظمات دولية عامة الاختصاص:

والمقصود بها : هو قدرتها على الممارسة بحيث تشمل قطاعات النشاط، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية... الخ.

ومثال ذلك منظمة الأمم المتحدة. وجامعة الدول العربية.

ب– منظمات دولية متخصصة:

ويقتصر اختصاصها على نوع معين أو خدمة محددة.

وتقسم هذه المنظمات وفق تقسيم بعض الفقهاء لها حسب الطبيعة الموضوعية للغاية التي تسعى الى تحقيقها إلى الأنواع التالية :

١– منظمات دولية اقتصادية : مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.

٢– منظمات دولية اجتماعية : مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو المهتمة بشؤون الثقافة. ومنها ما يهتم بالزراعة والاغذية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

٣– منظمات دولية علمية : مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤– منظمات دولية للمواصلات : ومنها على سبيل المثال؛ منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد البريد العالمي.

ثانيا : تقسيم المنظمات بحسب نطاق العضوية : وينظر إلى هذه المنظمات من زاوية نطاق العضوية، فتنقسم إلى ما يلي :

١– المنظمات الدولية العالمية : وهي التي يمكن أن تضم في عضويتها كافة دول الجماعة الدولية ومن أمثلة ذلك منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة ذات الامتداد العالمي.

---

[1] انظر : محمد بن جديدي : رسالة ماجستير بعنوان : قرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتها ص ٢٣ – ص٢٧..

٢- المنظمات الدولية الاقليمية : وهي التي تقتصر في عضويتها على عدد معين من الدول يكون فيما بينها مصالح مشتركة.

ومثال ذلك : المنظمات الاقليمية الجغرافية : أي اقليمية الجوار والتي تعتبر كشرط أساسي لقبول العضوية فيها. إلا أن هذا المفهوم بالرغم من صحة المعنى فيه إلا أنه لا يزال أن هناك غموض في مفهوم الجوار وعدم الاتفاق على معناه، وأن الواقع الدولي يبين خلاف ذلك حيث يوجد العديد من المنظمات الاقليمية التي لا يوجد بين أعضائها وحدة جغرافية.

وهنالك الاقليمية بمعنى المفهوم الحضاري :

يذهب العديد من الفقهاء بأن الاقليمية لا تعني فقط الجوار الجغرافي وإنما تتعدى الى وجود روابط ثقافية وحضارية وروحية إضافة إلى الروابط اللغوية والتاريخية.

إضافة إلى الروابط اللغوية والتاريخية.

والواقع أن هذا المفهوم قد ينطبق على بعض المنظمات الاقليمية، إلا أنه لا يتعبر مفهوماً صحيحاً ينطبق على كافة الحالات.

وتعني الاقليمية المفهوم الفني : وهي التي تقتصر العضوية فيها على عدد معين من الدول، ترتبط فيما بينها روابط غير محددة؛ جغرافية كانت أو حضارية أو اقتصادية ... الخ.

ثالثاً : تقسيم المنظمات الدولية حسب نوع السلطات إلى نوعين هما :

١- منظمات ليست لها سلطات حقيقة حيال الدول وهي المنظمات التي تقوم ببعض الأعمال المادية التي لا يترتب عليها أي أثر قانوني ملزم في مواجهة الدول مثل قيامها بجمع المعلومات وتبادل الوثائق بينها وبين الدول، الأعضاء، ومثال ذلك منظمة الارصاد الجوية.

٢- منظمات تملك سلطات تلزم بها الدول :

لقد ظهرت هذه المنظمات نتيجة تطور المجتمع الدولي، وموافقة الدول على التنازل عن بعض سلطاتها لصالح المنظمات الدولية وكما هو الحال السلطات الممنوحة لمنظمة الطيران الدولي.

ولقد كانت بعض الدوافع إلى إنشاء هذه المنظمات هو معاناة العالم من ويلات الحروب التي تمثلت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما خلفتهما من مآسي وآلام على الشعوب، مما دفع الى قيام التنظيم الدولي لتعزيز الأمن وتوطيد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعاون المجتمع الدولي وربط الصلات بين الشعوب، فكان الامن والتعاون من أهداف هذه

المنظمات ويقصد بالأمن الدولي حالة الاستقرار التي ينبغي أن تسود العالم وهو الهدف الأساسي للتنظيم الدولي، فكان تحقيق هدف الامن من خلال المؤتمرات الدولية، ثم بعد ذلك ظهرت منظمات عالمية الاتجاه بهذا الخصوص.

فكانت عصبة الأمم المتحدة التي أقرت مجموعة من الاحكام الخاصة بالهدف الذي كان الدافع من إنشائها؛ هو تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ثم جاء بعد ذلك ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الذي تضمن مجموعة من القواعد التي تقرر توحيد الجهود من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وإن الأغراض الواضحة والأساسية للأمم المتحددة تتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين ودعم العلاقات الودية بين الدول، والعمل على حقوق الانسان وحرياته الأساسية والتعاون الدولي على حل المشكلات العالمية المختلفة.

ثم من أهداف هذه المنظمات هو تحقيق التعاون بين كافة الدول وتحقيق التبادل التجاري والثقافي والصناعي... الخ بين الدول [1].

يتضح مما سبق أن هذه المنظمات الدولية وخاصة هيئة الامم المتحدة لم تكن عادلة في التعامل مع دول العالم الثالث، وغير قادرة على الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته. ويدلل على ذلك مجربات الأحداث التي مرت وتمر لغاية الآن على الساحة الدولية، ومنها معاناة الأقطار العربية من دول العالم الاسلامي من قرارات هيئة الامم، المتحدة القرارات الصادرة من مجلس الأمن التابع لها هذه القرارات الصادرة بشأن قضايا العرب والمسلمين، وأولها قضية فلسطين ابتداء من القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ ومرورا بالقرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ وغيرها من القرارات الأخرى المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة [2].

ولقد أحيلت جميع هذه القرارات إلى المناقشات والمناورات بدلا من التنفيذ الفعلي لها.

وقد كانت الدول العربية التي رفضت قرار ١٨١ الذي نص على قيام دولتين ثنائية القومية للعرب واليهود في فلسطين، عام ١٩٤٧م، وجاء هذا الرفض لأن هذه الأراضي عربية اسلامية فلا يجوز تقسيمها بأي شكل من الأشكال. ثم أن هيئة الأمم لا تملك الصلاحيات في التصرف في الأراضي المنتدبة، لأن الانتداب يعني إدارة شؤون السكان دون التصرف بالأراضي الى الوقت الذي يستطيع هؤلاء السكان إدارة أنفسهم ونيل حقهم وإقامة دولتهم.

---

[1] للمزيد من التفاصيل : انظر عمر بن جديدي ، رسالة ماجستير، قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها ص ٧ – ص ٣٠. جامعة الجزائر – ١٩٩٣.

[2] للمزيد من التفاصيل، انظر : خليل حسين د. المفاوضات العربية الاسرائيلية وقائع ووثائق من ١٩/ ١٠/ ٩١ إلى ١٩/١٢/٩٢.

نصوص القرارات : ١٨١ ص ٤٧١، القرار ٢٤٢ ص ٥٠٥، والقرار ٣٣٨، ص ٥٠٦.

إن قرار ١٨١ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة هو أول قرار دولي يصدر عن منظمة دولية، يقرر رسمياً دولة لليهود، بالرغم من وعد بلفور الذي صدر عن قرار دولة، ولم يكن قراراً دولياً رسمياً يجيز لليهود بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين، كما هو الشأن في قرار ١٨١ ولذلك كان هذا القرار (١٨١) الصادر عن هيئة أمم يشكل أول سابقة دولية لليهود؛ بحصولهم على نصاب دولي، بإقامة دولة في فلسطين، وعلى حساب الأرض العربية والاسلامية.

هذا هو مفهوم العدالة لدى هيئة الأمم المتحدة، ولم يقف الامر عند هذا الحد؛ فهناك قرار ٢٤٢، الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ والذي ينص على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وإلى يومنا هذا لم تلزم منظمة هيئة الامم، اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية بل احتصلت اسرائيل على ما نص عليه القرار بما يحقق مصالح اسرائيل، مثل ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة مثل قناة السويس، خليج العقبة مضايق تيران، وهذا الحق لا يجوز أن تتمتع فيه دولة معتدية تحتل أراضي تلك الدول صاحبة هذه الممرات الدولية، لأن القانون الدولي يقضي؛ بأن الممرات البحرية مفتوحة لكل الدول باستثناء الدول التي تكون في حالة حرب، وهذا ما ينطبق على إسرائيل مع الدول العربية آنذاك.

ثم قرار ٣٣٨ [١] الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع إلى هيئة الأمم المتحدوة تاريخ ٢٢/ ١٠/١٩٧٣ الذي تضمن وقف اطلاق النار على جبهات القتال بين العرب واسرائيل وان يكون هناك عمليات انسحاب للقوات المتحاربة.

ثم العودة الى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القاضي بأنسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م. لقد تحرك مجلس الأمن الى اصدار هذا القرار لأنه أدرك أن هذه الحرب كان التفوق العسكري فيها للصالح العربي، وأنها حققت مفاجأة خاصة في التكتيك العربي، وكان من المعروف أن العرب ليس لديهم القدرة على خوض المعارك وأنهم لا يصمدون في ساحات الوغى إلا ساعات معدودة ثم يولون الأدبار وكما هو الحال في حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل.

ولقد شكلت حرب عام ١٩٧٣ محطة هامة في تاريخ العرب. فقد أثبتت أن هنالك إمكانية كبيرة للعرب استطاعت أن تقلب كل المفاهيم العسكرية. تمكنت القوات المصرية تدمير تحصينات خط بارليف، الذي كلف اسرائيل الجهود الباهضة من الوقت والجهد البشري والمادي، الذي كان يشكل في المفهوم الاسرائيلي أنه يستحيل مثل هذه التحصينات ان تدمر أو

---

[١] انظر : خليل حسين د. المفاوضات العربية الاسرائيلية مرجع سابق، ص ٥٠٦.

يلحق بها أدنى الضرر فاخترقتها القوات المصرية في زمن قياسي، من خلال استخدامها فن أساليب القتال والتعبئة المتقدمة في العمليات الحربية، فاقت كل التصورات الاسرائيلية.

وأما على الجبهة السورية فقد فوجئت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بالقدرة العسكرية السورية، وخاصة بمفاجأة اسرائيل بالصواريخ المقاومة للطائرات (صواريخ سام) التي كانت تلاحق المقاتلات الاسرائيلية التي كان البعض منها يسقط في أرض المعركة كما تسقط أوراق الخريف، والقسم الآخر منها يولي هاربا وهي مشتعلة بالنيران صوب الأرض المحتلة، محاولة من قائد الطائرة النجاة بنفسه باستخدام مظلته وتحت حماية الجيش الاسرائيلي.

ومن المعلوم أن حرب ١٩٧٣ لو لم يكن قرارا لوقف اطلاق النار لاستطاعت القوات العربية أن تحقق انتصارات في عمق القوات الاسرائيلية وتحرير الكثير من الأراضي العربية. فجاء قرار مجلس الأمن ٣٣٨ ليحسم الموقف ويدرأ الخطر الذي كاد أن يكسر الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر كما تدعى اسرائيل في الوقت الذي وصلت فيه القوات العراقية أرض المعركة على ثرى سوريا، شأنها في ذلك شأن الحروب العربية الاسرائيلية الذي امتزج فيه الدم العراقي بالدم الأردني والدم السوري، فسقط الشهداء العراقيون كما سقط الشهداء الاردنيون والسوريون دفاعا عن الحق العربي والاسلامي. وما هي أضرحة الشهداء العراقيين تجثم على ثرى الأردن، وفي مدينة المفرق تحكي عبر الزمن قصة الشهيد العراقي.

فكان هذا القرار الذي ينص على وقف اطلاق النار مفاجئ للقوات العراقية فانسحبت من حيث أتت.

ويمكن القول أن هذه الحرب لم تكن حرب تحرير، وإنما كانت حرب تحريك بمعنى أنها حركت المجتمع الدولي، ودعا مجلس الأمن الى مؤتمر دولي عقد في جنيف وشاركت فيه كل من اسرائيل ومصر والأردن ولبنان، ورفضت سوريا المشاركة في هذا المؤتمر والسبب في ذلك هو استمرار موقف سوريا من قرار ٢٤٢ والذي أسفر عن تشكيل لجنة عسكرية مصرية اسرائيلية بدأت بالمفاوضات، والتي أدت في النهاية الى اتفاقية كامب ديفيد .

وأدت بالتالي الى اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل، والتي شكلت فيما بعد أرضية واضحة لمفاوضات عربية اسرائيلية وكما هو الحال باتفاقية أوسلو بين القيادة الفلسطينية واسرائيل واتفاقية ما يعرف بالسلام بين الأردن واسرائيل.

وهكذا يتضح أن جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع إلى هيئة الأمم المتحدة جاءت لتخدم أهداف اسرائيل وتحيقيق مصالحها، جاءت عبارة عن علاج مسكن للدول العربية في حين تحقق اسرائيل مطامعها وأهدافها. التي خططت وتخطط لها. وجاءت هذه القرارات لتلزم الأطراف العربية ما هو لصالح اسرائيل، وتتخلى عن ما هو مطلوب من حقوق للطرف العربي. جاءت في هذه الأيام لتلزم أية دولة عربية عن العمل أو حتى عن التفكير بتطوير

برنامجها النووي. في الوقت الذي تسمح لاسرائيل في تكديس المزيد من ترساناتها النووية والجرثومية والكيماوية، وتصدر هذه القرارات وفي الوقت الذي تريده أمريكا أن تنتزع القرارات من هيئة الأمم، وكما تشاء وفي أي وقت بحيث ينسجم مع شن حربها ضد أي دولة تختارها. وها هي قرارات مجلس الأمن التابع الى هيئة الأمم المتحدة، التي تصدر بفعل الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم من أجل تبرير شن الحروب المتتالية على العراق والتي استهدفت كل معالم الحضارة فيه فذهب ضحيتها آلاف الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال، في الوقت الذي تتحدث فيه عن حقوق الانسان وهو واجب تناط به هيئة الامم المتحدة الذي أصبح حبراً على ورق وشعاراً يرفع من أجل شن الحروب على أية دولة ينزل اسمها على القائمة السوداء الامريكية، وباسم حقوق الانسان.

وها هم الاطفال والشيوخ والنساء في العراق يتعرضون للإبادة الجماعية من قبل الطائرات الامريكية والبريطانية، ليدرك العالم كله أن هذا هو حقوق الانسان في المفهوم الامريكي البريطاني.

هذه بعض معاناة الدول العربية وهي من دول العالم الاسلامي من منظمة هيئة الأمم المتحدة والتي استطاعت امريكا ان تستحوذ عليها وتجعلها أداة طيعة في يدها. الأمر الذي يخرجها عن الاطار الذي نشأت فيه ومن أجل القيام بالواجبات المناطة بها. ولم تعد صالحة الى تحقيق الأمن والتعاون لدول العالم، طالما أنها أصبحت تحت الهيمنة الامريكية فلا بد من إعادة النظر من أجل تحريرها وجعلها هيئة عالمية محايدة تقوم لخدمة دول العالم دون تمييز أو تحيز أو خضوعها تحت سيطرة دولة ما، فالمجتمع الدولي معني الآن علىتصويب الأمر، لتحرير هذه المنظمة العالمية لتتمكن من تحقيق أهدافها إلى شعوب العالم أجمع.

هذه نبذة موجزة عن التعريف بالمنظمات الدولية [1]. ويهمنا فيها الحديث مدار البحث عن المنظمات الدولية الاقتصادية أو المؤسسات الدولية الاقتصادية؛ مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واتفاقية الجات، والتي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية ثم نتطرق عن التحديات الاقتصادية الدولية للدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي الناجمة عن هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وفيما يلي الحديث بايجاز عن أهم هذه المنظمات :

---

[1] للمزيد من التفاصيل، انظر ك محمد بن جديدي م رسالة ماجستير بعنوان قرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتها ص ٧ وما بعدها.

؛ حسين عمر د، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة.

المطلب الأول:- صندوق النقد الدولي :

تمهيد :

لقد كان هناك تطورات واحداث هامة وخطيرة التي دارت مجرياتها في القرن العشرين؛ كالحرب العالمية الأولى ١٩١٤م – ١٩١٨م وثورة اكتوبر الاشتراكية ١٩١٧م، وأزمة الاقتصاد الدولي ١٩٢٩م – ١٩٣٣م. ثم الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م – ١٩٤٤م وغير ذلك من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية آنذاك. الأمر الذي أنهك قوى الدول الرأسمالية، وأدى بالعديد من هذه الدول الى الخروج من قاعدة الصرف بالذهب، والعجز في ميزان مدفوعاتها، ونقصان احتياطاتها من الذهب. في الوقت الذي كان فيه ميزان مدفوعات بعض الدول الأخرى إيجابيا ولديه الكثير من فائض الذهب، مما دفع الدول الفقيرة بالذهب الى الاقتراض من الدول الغنية بهذا المعدن النفيس فارتفع سعر الفائدة على القروض، وتفاقمت الديون الى ان أدى عجز الكثير من الدول عن سداد ديونها، وساد التشاؤم، وانتهى الحال بفشل نظام الذهب كأداة للاستقرار النقدي في العالم، الامر الذي أدى إلى عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لاعادة النظر في النظام النقدي الدولي، وتجنب الأزمات ودرء مخاطرها ما أمكن. لذلك وجهت الدعوة الى عقد مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة لدراسة الاقتصاد الدولي المتدهور، وسبل العلاج له بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم ذلك في بريتون وودز في الولايات المتحدة الامريكية في تموز عام ١٩٤٤م [١].

وفيما يلي الحديث عن صندوق النقد الدولي من خلال الآتي :

أولا :- اتفاقية بريتون وودز وانشاء الصندوق :

لقد كان البحث والمناقشات تدور حول ايجاد نظام نقدي دولي او تحقيق تعاون حول هذا النظام، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكي يتجنب العالم الأزمات الاقتصادية التي عرفها في الثلاثينات، والتي كانت مسؤولة الى حد ما عن قيام الحرب الثانية. فكان لا بد من التعاون النقدي الدولي على نطاق واسع لمعالجة المشكلات النقدية التي تواجه دول العالم بعد انتهاء هذه الحرب.

---

[١] اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية ج١، ص ٢٠٥؛ حسين عمر د، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ص ٤٥ – ص ٥٠.

فكان أهم ما قدم من اقتراحات في هذا الشأن هو ما قدمه الاقتصادي الانكليزي جون مايناردكينز، والاقتصادي الامريكي هاري هوايت Harry White الذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي.

ولكن المشروع الذي قدمته الحكومة البريطانية الذي وضع أسسه كينز رفضته الولايات المتحدة الامريكية، ولكنه اعتمد عليه في اعداد المشروع الذي قدمته امريكا وكندا والذي اعتبر بديلا عن المشروع البريطاني [1].

كل ذلك جاء بعد الاتفاقية الثلاثية التي عقدت بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٦م والتي كان المقصود من هذه الاتفاقية التعاون بين هذه الدول على الحد من تخفيض قيمة العملة والتشاور حول سياسة الصرف، لتلافي أية اضطرابات في أسعار الصرف التي قد يترتب عليها تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، حيث جاءت هذه الاتفاقية في أعقاب هذا التخفيض وتضمنت أيضا العمل على التوسيع في التجارة الدولية. وانضمت إلى مبادئ هذه الاتفاقية كل من بلجيكا وهولندا وسويسرا، ولكن هذه الاتفاقية لم تكن وسيلة فعالة لتثبيت أسعار الصرف او تحقيق المبادئ التي قامت من اجلها إلا أنها بقيت نافذة المفعول حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ [2].

الأمر الذي أدى إلى البحث عن ايجاد نظام نقدي دولي الذي بدئ باقتراحات كينز البريطاني وهوايت الامريكي. والذي أدى بالتالي الى توسع دائرة المنافسات بين الولايات المتحدة الامركية والمملكة المتحدة ثم انضمت اليهما فيما بعد دول أخرى مثل كندا وفرنسا والصين والتي قدمت مشروعات معدلة مما أسفر عن مبادئ مشروع استخلص من تقرير مشترك أعد من مجموعة من الخبراء الذين أوصوا بإقامة صندوق النقد الدولي، وهنا وجهت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الدعوة إلى ٤٤ دولة لتتقابل من أجل الاشتراك في مؤتمر نقدي دولي تابع للأمم المتحدة في بريتون وودز في الأول من تموز عام ١٩٤٤م وقد وضع هذا المؤتمر نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي، التي أصبحت نافذة اعتبارا من ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥م وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في سافانا من ٨ آذار إلى ١٨ آذار عام ١٩٤٦م. كما تم في نفس المؤتمر وضع نصوص اتفاقية المنظمة الدولية الاقتصادية الثانية وهي نصوص اتفاقية البنك الدولي للانشاء والتعمير التي وقعت رسميا في كانون الأول

---

(١) انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادي ج١، مرجع سابق، ص ٢٠٥ - ص ٢٠٦.

(٢) انظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ٢٨٨.

عام ١٩٤٥، وبالتالي بدأ البنك (الانشاء والتعمير) بممارسة واجباته ونشاطاته منذ ٢٥ حزيران عام ١٩٤٦م. هذا ويتولى الاشراف على صندوق النقد الدولي مجلس محافظين ومجلس من المدراء التنفيذيين، ويتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة مشتركة في الصندوق. وتعين الدول الأعضاء في الصندوق هؤلاء المحافظون ونوابهم ولمدة خمس سنوات. ويتم انعقاد المجلس مرة كل عام في الظروف العادية. ويجتمع المدراء التنفيذيون مرة كل أسبوع في مركز الصندوق في واشنطن وعادة يسند المحافظون معظم صلاحياتهم الى المديرين التنفيذيين.

ويتكون مجلس المدراء التنفيذيين من ١٤ مديرا و ١٤ نائبا. ويتم تعيين خمس من هؤلاء المدراء، الدول الخمس الكبرى، وهي الدول التي اسهمت بأكبر الحصص في الصندوق وهي : الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، والصين وفرنسا والهند.

ويتم تعيين باقي المدراء من محافظي الدول الاخرى، ويتم التعيين ضمن انتخابات في مقر الهيئة مرة كل عامين. مع جواز تجديد انتخابهم وأما النواب فيتم تعيينهم من قبل المدراء التنفيذيين بالاتفاق مع الحكومات المعنية [١].

وهكذا فإن صندوق النقد الدولي يمكن تعريفه كما يلي : بأنه مؤسسة نقدية عالمية متخصصة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في حل المشكلات المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، ويمثل بذلك البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول، أسس عقب مؤتمر بريتون وودز الدولي عام ١٩٤٤م وبدأ نشاطه منذ عام ١٩٤٦م، ومقره الرئيسي واشنطن ويوجد له فرع في باريس.

وهكذا فإنه كباقي المؤسسات الدولية يعتمد على أجهزة وموظفين يسهرون على تنفيذ وتخطيط الوظائف المحددة في الاتفاقية، وعلى رأس هذه المؤسسة مجلس المحافظين وهو يمثل أعلى هيئة، ثم يليه المتصرفين الإداريين، والذين وكل إليهم مهمة ضمان السلوك العام للعمليات التي يقوم بها الصندوق، وأخيرا المدير العام، والموظفين وهؤلاء أسندت إليهم مهمة التسيير العادي للصندوق [٢].

---

[١] انظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص ٢٨٨ – ص ٢٩٠.
٤ اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية ج١، ص ٢٠٥ – ص ٢٠٦.

[٢] انظر : اسماعيل شعبان، د. العلاقات الاقتصادية الدولية ج١، ص ٢٠٧.

ثانيا :- أهداف صندوق النقد الدولي :

لقد وجد هذا الصندوق من أجل تحقيق الأهداف التالية :

١- العمل بنظام دولي لأسعار صرف ثابتة بحيث تتبادل في ظله عملات الدول الأعضاء، وذلك وفقا لنسب ثابته يتم الاتفاق عليها مسبقا والتوصل الى تحقيق استقرار الأسعار، على النطاق العالمي.

٢- تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث تقدم كل دولة عضو للصندوق معلومات دقيقة ووافية عن ميزان مدفوعاتها واحتياطاتها، واستثماراتها، ومستوى دخلها القومي، ومستوى الأسعار والنفقات، وبنفس الوقت يضع الصندوق هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء.

٣- تقديم المساعدات الاستشارية لاعضاء المنظمة فيما يخص الأنظمة النقدية السياسية المالية، التشريعات المصرفية... الخ.

٤- تبادل العملات : حيث لكل دولة عضو، الحق في شراء عملات أجنبية تحتاجها لموازنة مدفوعاتها الخارجية وذلك بشرطين :

أ - بغرض تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعات الدول المشتركة.

ب- ألا يتجاوز ما تشتريه الدولة من عملات أجنبية في سنة واحدة ما يعادل ٢٥% من حصتها في الصندوق، على أن لا تزيد جملة مشترياتها عن ضعف تلك الحصة.

٥- العمل على إزالة العقبات التي تحول دون تشجيع الأداء الحسن للتجارة الدولية، وحتى يتحقق هذا الغرض فإنه يتعين إيجاد السيولة الدولية، والعمل على مساعدة الدول ماليا في الأزمات والكوارث عن طريق تقديم القروض. (تشجيع التجارة الدولية وتسهيل حركتها ونموها وتحريرها ومن القيود المختلفة).

٦- تحقيق حرية تحويل العملات بين الدول الأعضاء.

٧- بيع وشراء الذهب والقطع الى ومن أعضاء الصندوق.

٨- استخدام موارد الصندوق من أجل تصحيح الاختلالات التي تواجه الدول في موازين مدفوعاتها، لأن ذلك قد ينعكس سلبا على الدول الأخرى (الدول الأعضاء).

٩- معاجلة المشكلات المتعلقة بتغيير سعر العملة في الدول الأعضاء.

١٠- إيجاد سيولة نقدية دولية، ومساعدة الدول الأعضاء ماليا في المحن والأزمات الطارئة، بتقديم قروض بوسائل الدفع الدولية [١].

---

[١] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية ج١، ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

؛ حسين عمر د. المنظمات الدولة والتطورات الاقتصادية الحديثة ص ٦١ - ص ٧٦.

ثالثا :- شروط العضوية في الصندوق :

لقد أتاح صندوق النقد الدولي لأية دولة ترغب في الانخراط في عضوية الصندوق، فترك الباب مفتوحا أمام جميع الدول الراغبة في الاشتراك وذلك ضمن الشروط التالية :

أ - تحديد سعر عملتها بالذهب أو بعملة محددة بالذهب مع اشتراط موافقة الصندوق.

ب- تعهد الدولة بالالتزام بنصوص اتفاقية بريتون وودز واحترام وتطبيق الشروط، مع تنفيذ حقوق وواجبات العضوية.

ولقد اعتبر الصندوق، أن الدول التي وقعت على الاتفاقية وذلك قبل تاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١م وعددهم ٣٠ دولة من بين ٤٤ دولة حضرت المؤتمر هم الأعضاء المؤسسين لهذا الصندوق.

وقد قبلت بعض الدول كأعضاء مؤسسين بعد هذا التاريخ مثل استراليا عام ١٩٤٧ وهايتي عام ١٩٥٥م.

وهناك دولا أعضاء مؤسسين غادروا الصندوق وهم بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا، ورفض آنذاك الاتحاد السوفيتي سابقا رفضا قاطعا المشاركة في أي نشاط لهذا الصندوق بالرغم من توقيعه على الاتفاقية [١].

رابعا :- حقوق العضوية في الصندوق :

إن الحصة التي يساهم بها العضو في الصندوق هي ملك للدولة التي شاركت بها وأصبحت عضوا في هذا الصندوق، وبموجب هذه الحصة يتحدد عدد الأصوات التي تتمتع بها الدولة ونصيبها في إدارة الصندوق والحصول على النقد الأجنبي من الصندوق مقابل عملتها الأجنبية وحقوقها في السحب. ويقدم عادة النقد الأجنبي المطلوب لفترة لا يتجاوز الخمس سنوات، ويتقاضى الصندوق فائدة وذلك تبعا لمدة القرض وحجمه.

وأما عدد أعضاء الصندوق فلقد زاد عدد الأعضاء من ٣٠ دولة عام ١٩٤٥ إلى ١٠٣ عام ١٩٦٦ وإلى ١٣٠ دولة في تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٧٧م. ولم يدخل الاتحاد السوفيتي سابقا وحتى الآن لم تدخل روسيا عضوية صندوق النقد الدولي، وكذلك بقية الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا التي دخلت عام ١٩٧٢م [٢].

---

[١] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، مرجع سابق، ص ٢١٠.

[٢] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، مرجع سابق ص ٢١٠ - ص ٢١١.

؛ حسين عمر د. المنظمات الدولية ص ٥٦ - ص ٦٠.

خامسا :- رأسمال الصندوق :

يتكون رأسمال صندوق النقد الدولي من اشتراكات الدول الأعضاء وحصصهم التي تحدد على أساس :

أ - حجم تجارة العضو الخارجية، ودور الدولة في الاقتصاد العالمي.

ب- رصيد العضو الذهبي.

ج- حجم الدخل القومي.

ولقد توفرت هذه المعايير أكثر ما توفرت في الولايات المتحدة الأمريكية عند تأسيس البنك، ولذلك كان لها حصة الاسد فيه، وسيطرت عليه منذ إنشائه كأغنى دولة آنذاك. وتدفع الحصص على أساس ٢٥% منها اشتراك ويدفع بالذهب أو الدولارات الأمريكية، والجزء الباقي من الحصة يسدد بالعملة الوطنية والتي يجب وضع سعر معادل لها بالذهب أو الدولار.

وقد بلغ إجمالي الاشتراكات النظامية في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٧م.

٢٩,٢١٦ مليار دولار بدلا من ٧,٧ مليار عام ١٩٤٧م.

وأغلب الحصص تملكها الدول التالية :

الولايات المتحدة الأمريكية	: ٦,٧ مليار دولار.
بريطانيا	: ٢,٨ مليار دولار.
ألمانيا الغربية	: ١,٦ مليار دولار.
فرنسا	: ١,٥ مليار دولار.
اليابان	: ١,٢ مليار دولار [١].

سادسا :- حقوق السحب الخاصة [٢]: SDR : Special Drawing Rights

بدأ صندوق النقد الدولي العمل بنظام حقوق السحب الخاصة منذ عام ١٩٧٠م وكعلاج لازمة الدولار ونقص الذهب... الخ ويتم توزيع حقوق السحب الخاصة على

---

[١] انظر اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، ص ٢١٢ - ص ٢١٣.

[٢] يتم اصدار حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي وهي اضافة جديدة للاصول الاحتياطية النقدية، ويتم توزيع حقوق السحب الخاصة بين الدول الاعضاء المشتركة في الصندوق ولقد حددت وحدة حقوق السحب الخاصة ب ٠,٨٨٨٦٧١ غم من الذهب حسب تقييم عام ١٩٦٧. وهو ما يعادل قيمة دولار أمريكي واحد آنذاك.

انظر : أحمد الريموني د. النقود والبنوك والاقتصاد، ص ٦٣.

؛ اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢١٤ - ص ٢١٥.

الدول الأعضاء حسب حصتها في الصندوق، وتستطيع كل دولة الحصول على حاجتها من العملات باستخدام حقوق السحب الخاصة وحددت وحدة حقوق السحب الخاصة وحسب تقييم ١٩٦٧ ب ٠,٨٨٨٧٦١ غم من الذهب الصافي وهذا يعادل دولار أمريكي في ذلك الوقت.

ومنذ عام ١٩٧٤ أصبحت قيمة هذه الوحدة تتم على أساس قيم عملات ١٦ دولة رأسمالية متطورة وذلك من المعيار الذهبي أو الدولار الأمريكي فقط، وسميت هذه الطريقة بالسلة المعيارية ومن هذه العملات، الدولار الامريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي المارك الالماني، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الليرة الايطالية، البيزو المكسيكي، ...الخ [١].

سابعا :- حقوق التصويت في الصندوق

لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي ٢٥٠ صوتا عند أخذ الأصوات في القرارات المعروضة، ولكل دولة أيضا صوتا واحدا عن كل ١٠٠ ألف دولار من حصتها، ويخضع عدد الأصوات للزيادة والنقصان وحسب معاملاتها مع الصندوق، فالدولة التي تشتري عملة أجنبية ما قيمته ٤٠٠ ألف دولار تفقد صوتا واحدا، وتكسب صوتا واحدا إذا باع الصندوق ما قيمته ٤٠٠ ألف دولار من عملتها إلى الدول الأخرى.

وبهذا فإن الولايات المتحدة الامركية تهيمن على أعمال الصندوق لأنها تملك أكبر الحصص فيه، حيث تتصرف بأكثر من ٢٣% من إجمالي عدد الأصوات للصندوق وبذلك فإن صندوق النقد الدولي يتحول عن موضوعيته في مهمته المالية والاقتصادية والفنية الى إدارة سياسية، وما تدور فيه من خلافات سياسية حادة وتسيطر فيه سياسة القوة والتهديد بالحرمان من المساعدات والقروض، ولذلك لم يشارك الاتحاد السوفيتي سابقا وأغلب الدول الاشتراكية في هذا الصندوق لوقوعه تحت هيمنة وتأثير ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل مباشر وتستخدمه أداة فعالة من أجل تطبيق سياستها الخارجية [٢].

---

[١] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٢١٤ - ٢١٥.

[٢] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص ٢١٥.

ثامنا :- أعمال الصندوق :

يقوم الصندوق بمنح القروض بمختلف العملات الأجنبية، لتصحيح الاختلالات على موازين مدفوعات الدول المقترضة.

وكذلك يعمل الصندوق في مجال المساعدات المالية، حيث قام ببيع كميات كبيرة من الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي وكذلك قام بشراء العملات الأخرى. وقد قدم الصندوق منذ تأسيسه وحتى منتصف عام ١٩٧٤م قروضا بمبلغ يعادل ٢٧,١ مليار وحدة سحب خاصة منها ٧,٩ مليار الى بريطانيا، ٢,٥ مليار إلى الولايات المتحدة الامريكية، ٢,٤ مليار إلى فرنسا، ٧,٩ مليار لكل الدول النامية مجتمعة وحتى منتصف عام ١٩٧٧م وصلت اقتراضاته الى ٤٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي العام المالي للصندوق ١٩٧٦ / ١٩٧٧ قدم الصندوق قروضا بمبلغ ٤٩١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حصلت كل من الدول التالية على المبالغ الكبرى، بريطانيا ١٧٠٠ مليون، المكسيك ٥١٧ مليون، استراليا ٣٣٢ مليون، افريقيا الجنوبية ٣٤٩ مليون الأرجنتين ١٥٩ مليون... الخ.

وبنفس العام كان هناك حسابات خاصة بمبلغ اجمالي قدرة ١٢٤١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، واستخدمت أكثر هذه المبالغ من قبل كل من بلجيكا ١٦٥,٩ مليون، بريطانيا ١١٧,٤ مليون، المكسيك ٨٨,٦ مليون، اسبانيا ٤١,١ مليون ماليزيا ٤١,٠ مليون وعمل الصندوق على تحقيق احتياطيه الذهبي حسب برنامجه الموضوع لمدة اربع سنوات، ورأى بيع خمسين مليون أو نصة ذهبية... الخ.

ورغم كل هذا فقد عجز الصندوق عن تحقيق الهدف الذي من أجله أسس ومنها تحقيق استقرار أسعار العملات. وعجز عن تحقيق حرية التجارة الدولية. خاصة وأن الدول الرأسمالية كانت المستفيدة الأولى من مساعدات الصندوق، في الوقت الذي كانت فيه الدول النامية هي الأقل استفادة بسبب قلة وتواضع حصصها في الصندوق [١].

---

[١] انظر : اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق، ص ٢١٦ - ص ٢١٧.

تاسعا :- التزامات الدول الأعضاء ببنود اتفاقية بريتون وودز لقد حددت اتفاقية بريتون وودز إضافة إلى الحقوق جملة من الالتزامات وهي كما يلي [1]:

أ - إزالة القيود على المدفوعات الجارية، بحيث لا يمكن للدول الأعضاء الاعتراض دون اقرار مسبق من الصندوق لتقييد المدفوعات الدولية وكذلك العوائد الناجمة عن التحويلات الدولية الجارية.

ب- إقصاء الممارسات النقدية ذات الطابع التمييزي إذ لا يسمح لأي عضو باتخاذ اجراءات تفصيلية أو تمنح امتيازات أو حتى اللجوء الى تطبيق أسعار الصرف المتعددة ، الا بعد استشارة الصندوق وأخذ موافقته.

ج- قابلية التحويل للأصول الموجودة في الخارج، حيث تلتزم دول الأعضاء بإعادة شراء أصولها من عملتها الوطنية التي هي بحوزة الأعضاء الآخرين.

د- تقديم المعلومات، حيث أن الصندوق له الحق في طلب المعلومات التي يراها ضرورية حتى وإن تعلق الأمر بتقديم معلومات حول المعطيات الوطنية والتي حصرها فيما يلي :

١- تقديم المعلومات حول الأصول الداخلية والخارجية (الذهب والعملة الصعبة) كما يقدم معلومات وافية حول الأصول الداخلية والخارجية للبنوك والمؤسسات المالية الرسمية وغيرها (أصولها التي تمتلكها من الذهب والعملة الصعبة).

٢- تقديم معلومات دقيقة لانتاج الذهب إن وجد، وكذلك لعملية استيراده وتصديره، مع ذكر الدول التي يتم التعامل معها (سواء المستوردة أو المصدرة إليها).

٣- عملية الاستيراد والتصدير لإجمالي السلع مقدرة بالعملة الوطنية مع الاشارة الى الدول التي يتم التعامل معها، وفي هذا الصدد تلتزم الدول الأعضاء باعطاء عرض لوضعية الاستثمارات الدولية، وكذلك تقديم المعلومات حول الدخل الوطني والارقام القياسية للأسعار، وبعبارة أخرى تقديم عرض شامل لأسعار الجملة والتجزئة، وكذلك أسعار الواردات والصادرات.

٤- تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافيه حول سوق الصرف وكل ما يتعلق بعملية بيع العملات الأجنبية وعملية الشراء.

---

[1] انظر خالد الهادي : رسالة ماجستير الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية مع دراسة حالة الصندوق النقد الدولي مرجع سابق، ص ٢٦٦ - ٢٧١.

عاشرا :- أثر هذه المنظمة الدولية (صندوق النقد الدولي) على الـــدول الناميـــة ومنـــها دول العالم الإسلامي ومن هذه الآثار ما يلي :

أ - الارتباطات النقدية [1]:

تعتبر المعاملات والارتباطات المالية والنقدية من القواعد الأساسية للتبعية المتمثلة فـــي العضوية القانونية والفعلية لدول العالم الثالث في ما يسمى بالمناطق النقديـــة (منطقـــة الفرنـــك، منطقة الجنيه الاسترليني، ومنطقة الدولار الامريكي) وهذا الأمر يجعل قيمة العمليـــة الوطنيـــة سطحية وتابعة، وعدم قدرة البلاد المتخلفة، القيام بتنفيذ سياسة نقدية، أو أية عملية اقراض سليمة إضافة على أنه يقضي على إحدى قواعد السياسة الوطنية.

وتتمثل التبعية النقدية في خضوع الدول النامية إلى تعاليم صندوق النمقـــد الدولـــي، وأن كل دولة من هذه الدول النامية عليها ان تلتزم بتنفيذ هذه التعليمات عند كل طلب يقدم مـــن أيـــة دولة نامية مهما كانت أوضاعها الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعيـــة. وتســيطر علـــى تسيير هذا الصندوق الدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

وأن أية دولة من الدول النامية تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها يقدم الصندوق تعليماتـــه لهذه الدولة وبما يعرف لديه بسياسة الاستقرار Stabilization Package

وهي في الواقع الشروط التي يمليها هذا الصندوق ونذكر منها ما يلي :

١- تخفيض العملة الوطنية.
٢- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي (حرية التجارة والصرف) أي إزالة القيود المفروضـــة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية.
٣- الحد من الاستيراد.
٤- رفع سعر الفائدة المحلي لتشجيع الادخار والحد من التضخم المالي.
٥- الحد من الانفاق الحكومي عن طريق الغاء الاعانات للمستهلكين.
٦- زيادة الضرائب الداخلية والسلعية.
٧- تجميد الأجور أو رفع الرقابة عن الأسعار في بعض الاحيان.
٨- وضع برنامج لمكافحة التضخم وذلك باتباع الخطوات التالية :

---

[1] انظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الادمغة العربية ص ١٥٠.

أ – مراقبة القروض المصرفية وكذلك أسعار الفائدة بهدف زيادة الاحتياطات.

ب– الحد من عجز ميزانية الدولية بتخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب والغاء الدعم.

٩– توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي [١].

إن هذه الشروط التي تضعها هذه المؤسسة الدولية (صندوق النقد الدولي) إضافة إلى برامج التصحيح الاقتصادي أو التثبيت الاقتصادي أمام كل طلب تتقدم به أية دولة من الدول النامية، لا يمكن أن تخدم الدول النامية بل هي قيود لها آثارها السلبية على هذه الدول.

فتخفيض العملة الوطنية لزيادة الصادرات وخفض الواردات من أجل إعادة توازن ميزان المدفوعات للدول النامية وكما يهدف الصندوق. فإن ذلك لن يتحقق في الدول النامية، لأن عرض الانتاج القابل للتصدير والطلب على الواردات الضرورية للحياة غير مرن ولن يستجيب لتحقيق ما يهدف اليه الصندوق. ثم أن الانتاج الزراعي في معظم الدول النامية انتاج يكاد يكون غير كاف لمتطلبات الاستهلاك المحلي. ولذلك لن يكون له الدور الفاعل في زيادة الصادرات وإعادة توازن ميزان المدفوعات.

والانتاج الصناعي ان وجد في الدول النامية، الذي يشكل النسبة القليلة في الناتج القومي، فهو من حيث جودة النوعية والتكلفة غير قادر على النزول الى السوق العالمي وأمام المنافسة الدولية. إضافة إلى أن زيادة هذه الصادرات تتطلب في غالب الأحيان واردات من المواد الخام والمعدات والقطع الفنية مثل قطع الغيار والمعرفة التكنولوجية والتي تحتاج الى العملة الأجنبية أو ما تسمى بالعملة الصعبة مما يزيد في تكلفة انتاج المواد الصناعية في الدول النامية، وبعد خفض العملة الوطنية تصبح استيراد هذه المواد الخام أكثر تكلفة وأكثر ندرة.

فقطاع التصدير التقليدي في الدول النامية يتمثل في الغالب في منتج زراعي، أو منتج حيواني، أو منتج تعديني وحيد فإن تخفيض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات، ولكن الهدف الأساسي من تخفيض العملة الوطنية هو نهب ثروات وخيرات الدول النامية وذلك بإذابة عملتهم الوطنية أمام العملات الدول الرأسمالية، ويتم من خلال تلقي صادرات هذه الدول (الدول النامية) بأبخس الأسعار، مقابل استيراد الدول النامية احتياجاتها من

---

[١] انظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، مرجع سابق، ص ١٥٠ – ص ١٥١.

المواد الغذائية الضرورية والمعدات الرأسمالية بأعلى الأسعار، ثم إن الحد من الانفاق الحكومي وعن طريق خفض الاعانات للمستهلكين سيشكل العقبات أمام ما يواجه من فئات الشعب ومن اصحاب الدخول المحدودة لنقص دخولهم الحقيقية، الأمر الذي يترتب على ذلك من مساوئ اقتصادية تؤثر على حياتهم الاجتماعية وتدني مستوى معيشتهم والذين يعانون في الأصل من ظروف معيشية قاسية تتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة لا إلى المزيد من المعاناة من الفقر والبطالة وما ينجم عنهما من جرائم تمس حياة المجتمع بأسره.

هذا فضلا عن المساوئ السياسية نتيجة الاضطرابات والاضرابات والمشكلات التي يتعرض لها البلد، كما تعرضت له دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي [1].

وهنالك مطالب يفرضها صندوق النقد الدولي في برامج التكيف والتثبيت الاقتصادي أو التصحيح الاقتصادي تعتبر شروطا مسبقة للدول النامية التي تطلب الاقتراض أو التي تطلب إعادة جدولة ديونها.

وأن المطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي تستهدف من وجهة نظره تقليل العجز في الموازنة العامة. وكما يصرح بها للدول المتعاملة معه.

وأن من أهم معالم برنامج التثبيت الاقتصادي فإنها تحدد في المطالب التالية [2]:

أ – التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلا أو بيعها إلى القطاع الخاص، أو العمل على إدارتها بعنصر أجنبي على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا ويتم ذلك من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية التي يستهلكها السكان.

ب– إجراء تخفيض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي وخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية [3].

---

[1] انظر : معين القدومي. التخلف الشامل وهجرة الادمغة العربية ص ١٥١ ص ١٥٣.

[2] انظر : رمزي زكي د. الاقتصاد العربية تحت الحصار، ص ٢٤١–ص٢٤٣.

[3] هناك خدعة يروج لها الصندوق وأنصاره تتمثل في الاقتراح الذي يقضي بتحويل الدعم السلعي الى دعم نقدي لذوي الدخل المحدود، إذ تعطى لهؤلاء تعويضات نقدية مباشرة في مقابل الارتفاع الذي سيحدث في أسعار السلع المدعومة بعد رفع الدعم عنها. ثم قطع هذه التعويضات النقدية بعد فترة وجيزة مع الابقاء على أسعار السلع مرتفعة وبدون دعم، وبهذا تكون الدولة قد نفذت سياسة رفع الأسعار كما أراد لها صندوق النقد الدولي.

انظر : رمزي زكي د. الاقتصادي العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

ويوصى الصندوق بأساليب عديدة وأفضلها من وجهة نظره، الالغاء الكلي لـــهذا الدعـــم مرة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل. وأما إذا كـــانت هناك ردود فعل من الأوساط الاجتماعية والسياسية وحـــالت دون ذلـــك نتيجـــة الاضطرابـــات والاضرابات التي تنشا في حالة الغاء الدعم فجأة، فلا بأس من اتباع سياسة (الخطـــوة خطـــوة). ويتم ذلك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع مع تقرير جزء يســـير مـــن عـــلاوات الغلاء للموظفين والعمال ذوي الدخل المحدود وبشرط أن يكون هناك تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي الى الانفاق العام في كل سنة من سنوات البرنامج.

ج- زيادة أسعار مواد الطاقة وخاصة التي تستهلك في أغراض الاستهلاك العائلي، والاقـــتراب من الأسعار العالمية لها، اضافة عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثـــل خدمـــات النقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم والخدمات الطبية ... الخ.

د- تغيير سياسة الدولة تجاة التوظيف، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا عن الالـــتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس الفنية والصناعية والمعاهد والجامعات، حتـــى يمكـــن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، ولو أدى ذلك إلى زيـــادة معـــدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

هـ- ويوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدول عن الولوج في المجالات الاســـتثمارية التـــي يمكن للقطاع الخاص وبالذات الأجنبي أن يقوم بها مثل مشروعات الصناعات التحويليـة،وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات التي تتعلق ببناء واســـتكمال شـــبكة البنـــى الاساسية. فالقطاع الخاص يعتبر أكفأ من وجهة نظر الصندوق من القطاع العام فـــي إدارة هذه المشاريع.

و - ويحرص الصندوق أيضا على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميـــد الأجور والرواتب والعلاوات للموظفين والعمال في الحكومة والقطاع العام.

ز - وحتى يمكن وضع نوع من الاجبار أو الضوابط على تنفيذ هذه المطالب، فـــإن الصنـــدوق يصر على وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خـــلال فترة البرنامج، ولا يضع شرط الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كما يصر الصندوق علـــى ضرورة وضع حد أقصى لاجمالي عجز الموازنة ونسبته الى الناتج الاجمالي خلال ســـنوات البرنامج.

أما الاجراءات السياسية التي من شأنها حصول الدولة على النقد الأجنبي فـــإن وصايـــا الصندوق من أجل ذلك تتمحور في تخفيض القيمة الخارجية للعملة، والزيادة في النقد الأجنبـــي من خلال التخفيض سوف تتحقق من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات واتجاه الموارد إلى

الاستثمار في قطاع الصادرات ولا يتم كل ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الخارجية والغاء القيود على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية والغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي.

والغاء اتفاقية التجارة الثنائية، إعطاء كل الحوافز على الاستثمارات الأجنبية الخاصة... الخ.

هذه هي أهم المطالب والاجراءات التي يصر صندوق النقد الدولي على تنفيذها في برامج التثبيت الاقتصادي مع الدول المتخلفة ويرسل الصندوق الىالدول بعثاته كل ستة أشهر للتأكد من تطبيق هذه المطالب مع ما ورد في البرنامج [1].

١٢- لقد وضعت اتفاقية بريتون وودز في غياب أغلبية الدول وخاصة الدول النامية، ولم يكن للدول العربية شأنها في ذلك شأن دول العالم الثالث أو الدول النامية، رأي او صوت مسموع في صياغة هذا النظام، فقد كانت في ذلك الوقت إما بلدانا مستعمرة أو شبه مستعمرة أو بلدانا تابعة، ومع ذلك فقد إنضمت الى صندوق النقد الدولي وخضعت الى آليات اللعبة التي نظمها الصندوق في نظام المدفوعات الدولية، ولقد تمت صياغة هذه الاتفاقية بشكل يخدم أساسا مصالح الدول الرأسمالية الصناعية وبالذات البلدان العشرة [2] المسيطرة ، وتجاهلت مصالح البلدان النامية التي كانت تتطلع الى تحقيق تحريرها الاقتصادي. وبناء تنميتها ورفع مستوى معيشة شعوبها. وبقيت مصالح الدول العشرة المسيطرة تتحكم في سير هذا النظام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولما وفرته قواعد بريتون وودز من قوة وسيطرة تلك البلدان على النظام بأسره، وإن تقرير السياسة العام للصندوق، وإفادة الدول الأعضاء من السيولة الميسرة خضعت في النهاية لقاعدة الحصص، أي مدى مساهمة كل دولة في رأسمال الصندوق ومن هنا فقد حرمت الدول العربية التي اتسمت حصصها بالضآلة من أية فائدة تذكر من جراء عضويتها في الصندوق ونظرا للشروط القاسية التي قررها الصندوق فإن الأقطار العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات ابتعدت عنه لتجنب هذه الشروط ولجأت الى مصادر الاقراض

---

[1] للمزيد من التفاصيل : انظر رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٢٤١ - ٢٥٠.

[2] البلدان العشرة هي : فرنسا وألمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا والسويد وكندا والولايات المتحدة الامركية وبريطانيا واليابان. أنظر : عادل أحمد حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ١٨٧.

الأخرى كالقروض الحكومية الثنائية والتسهيلات المصرفية وأسواق السندات الدولية لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها [1].

ومن الملاحظ أن أهداف الصندوق تفرض السيطرة المالية الامبريالية على الدول النامية وتحت غطاء تعددية الأطراف وكذلك الكفاءة التقنية، وأن مفهوم الهيمنة سيشمل كافة المجالات الاقتصادية المالية والتجارية. ومن خلال التمعن في هذه الأهداف نلاحظ جملة من الحقائق منها:

أ - الصراع من أجل اقتسام المناطق التابعة ولا سيما وأن العالم شهد حربين في أقل من ربع قرن، وعليه فإن الدول المتحالفة فيما بينها من خلال الأهداف السالفة الذكر للصندوق تعمل على ارساء قواعد تحرير التجارة فيما بينها (بين الدول الرأسمالية الصناعية) وفي ذات الوقت تعمل على تكبيل التجارة بقيود بين دول المجموعة الاخرى وخاصة الدول النامية وسائر دول العالم.

ب- تحول الصراع فيما بين الدول الرأسمالية الى صراع ما بين الدول الرأسمالية والاشتراكية، وخاصة فيما كان سابقا بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي.

جـ- أن التأكيد على سعر الصرف في أهداف الصندوق إنما يترجم في نية الدول الكبرى في استنزاف موارد البلاد المتخلفة سواء الموارد الطبيعية أو الموارد المالية، وذلك من خلال تقييد هذه الدول على العمل بهذه الأدوات ومن أجل استمرار الاوضاع في مصالح الدول الاستعمارية فإنها لا تتوانى الى استخدام الأساليب سواء الدبلوماسية أو العسكرية لتحقيق أهدافها الاستعمارية.

إن الاشتراك في صندوق النقد الدولي وقبول شروطه والالتزام بها وفق هذه الأحكام والمطالب يخول للدول الاستعمارية المتقدمة صناعيا والمالكة لحصص كبيرة بسه من بسط هيمنتها على اقتصاديات الدول النامية، وذلك باضفاء الصفة القانونية وممارستها من خلال التدخل المباشر واملاء سياسات تلزم الدول النامية بتطبيقها وتقديم التقارير الوافية بشأنها [2].

يتضح لنا مما سبق أن صندوق النقد الدولي ما هو إلا حلقة من حلقات الاستعمار بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وصورة جديدة لاستعمال واستغلال شعوب الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي. وأن المتفحص تعليمات صندوق النقد الدولي يجد أنها جاءت لتخدم مصالح

---

[1] رمزي زكي د. الاقتصاد العربي تحت الحصار، ص ٣٢٩ - ص ٣٣١.

[2] انظر : خالدي الهادي : رسالة ماجستير : الهيمنة من خلال اطروحات التجارة الدولية مع دراسة حالة صندوق النقد الدولي، ص ٢٧٣ - ص ٢٧٦.

الدول الاستعمارية وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية وهي التي تسير وتسيطر على هذه المنظمة فهي تمتلك أكثر الحصص فيه وتتمتع بذلك بصلاحية اتخاذ القرار أو رفضه.

وأن شروط هذا الصندوق لا تنطبق إلا على الدول النامية عند تقديم الطلب من أجل الحصول على القرض فلا بد من التزام الدول الطالبة للقرض تنفيذ هذه الشروط وفق ما يمليه هذا الصندوق وأن هذه الشروط ظالمة وبالتالي فإن الدولة التي تتعامل بها فإنها تخضع الى الأوامر والتعليمات الاستعمارية وتكون فريسة سهلة ولقمة سائغة تسقط بين فكي هذا الصندوق مذعنة له بالاستسلام والانصياع إلى أوامره وتحت مسميات كثيرة ومتنوعة.

ظاهرها يبدوا فيها الرحمة وباطنها عذاب شديد ومن هذه المسميات التي يطلقها الصندوق ويوجهها الى الدولة المدينة وينصحها بالعمل (بالتصحيح الاقتصادي)، والواقع ان التصحيح الاقتصادي يتم للدول الاستعمارية وعلى حساب نهب ثروات الدول النامية من خلال آليات تفرضها. وعلى سبيل المثال تخفيض العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية ليتم استغلال ونهب ثروات هذه الدول النامية بأبخس الأسعار، وتستورد متطلباتها من المواد الغذائية والمعدات والآلات بأغلى الأسعار من الدول الاستعمارية. مما يزيد في استدانة هذه الدول التي تتفاقم سنة بعد أخرى، الأمر الذي يجعل هذه الدول عرضة لتدخل الدول الاستعمارية في شؤونها الداخلية، وأول هذه التدخلات هو التدخل المباشر في القرارات السياسية للدولة وإملاء أوامرها وفق ما يتطلب مصلحة الدول الاستعمارية وتحقيق أهدافها وهو ما تسعى إليه من خلال هذا الاستعمار الاقتصادي الذي لا يلبث أن يكون استعمار سياسي ويمتد بالتالي إلى كافة أشكال الاستعمار.

هذا من جهة أما جهة ثانية فإن التعامل مع صندوق النقد الدولي بهذه الصورة فإنما هي معاملات ربوية غير مشروعة تتم بفوائد ربوية، وأن الربا في الاسلام حرام سيما وأن أغلب دول العالم الاسلامي تتعامل مع هذا الصندوق ويتلون في كتاب الله تعالى :﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، فإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** ﴾[1].

وعلى الأمة الاسلامية أن تعي وتدرك أن الله سبحانه وتعالى حينما يغلق بابا حراما يفتح العديد من الأبواب الحلال، لأن الله عزوجل يعلم ما يفسد الناس ويعلم ما يصلحهم، ولذلك

---

[1] سورة البقرة آية : ٢٧٨، ٢٧٩.

يأمرهم بما يحقق لهم المصلحة وينهاهم فيما يسبب لهم المفسدة ويقول تعالى : **﴿الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾** [1].

المطلب الثاني : البنك الدولي للتعمير والتنمية [2] (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (IBRD) وهو من المنظمات الاقتصادية الدولية الاقراضية الذي يعتبر شقيق صندوق النقد الدولي الذي سبق الحديث عنه، وهما المؤسستان الماليتان اللتان برزت معالمها بعد دراسات مستفيضة ومناقشات بين الخبراء الاقتصاديين والماليين للدول الغربية من أجل اتخاذ خطط وتدابير لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي ستواجه العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وقد دارت المناقشات بين ممثلي الخزانة الامريكية والبريطانية، بالاشتراك مع ممثلي الدول الأخرى حول هذه المقترحات التي تتناول معالجة هذه المشكلات فكانت إحدى هذه المؤسسات تدعم الاستقرار الدولي للعملات بالمساعدة في تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدولية وتعمل على حرية التجارة برفع القيود المفروضة عليها وإلغاء الرقابة على الصرف وهي المنظمة الممثلة بصندوق النقد الدولي الآنف الذكر، والمنظمة الأخرى جاءت لانقاذ وإعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، وتمويل مشروعات التنمية في المناطق المختلفة من العالم. ففي عام ١٩٤٤م وجهت الولايات المتحدة الامريكية الدعوة الى ٤٤ دولة لحضور مؤتمر نقدي مالي للأمم المتحدة في بريتون وودز، وانتهى المؤتمرون بعد ثلاثة أسابيع من انعقاد المؤتمر إلى صياغة المشروع النهائي لاتفاقية بريتون وودز التي نصت على انشاء هاتين المؤسستين ، الأولى وهي صندوق النقد الدولي، والثانية هي البنك الدولي للتعمير والتنمية أو ما يسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومارس نشاطه منذ ٢٥ يوليو ١٩٤٦م أي بعد انقضاء ستة أشهر على عقد الاتفاقية. وبدأت حكومات الدول الأعضاء من حصص في الاكتتاب في رأسماله.

١- عضوية البنك وأسهم رأس المال :

إن الاتفاقية التي أنشأت هذا البنك، جعلت منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء، وأن اتفاقية هذا البنك تقضي بأن عضوية صندوق النقد الدولي هو شرط للسماح بعضويتها في البنك، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء، ٦٨ دولة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩م وهو

---

[1] سورة الملك اية : ١٤.

[2] حسين عمر د. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص ١٤٩ - ص ١٥٠.

؛ محمد مبارك حجير د. تمويل التنمية الاقتصادية ، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

عدد الأعضاء لصندوق النقد الدولي حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩م. أن لكل دولة عضو في البنك عدد من أسهم رأس المال وكذلك ٢٥٠ صوتا، وصوتا إضافيا لكل ١٠٠,٠٠٠ دولار من أسهم رأس المال الذي اكتتبت فيه الدولة العضو. وقد بلغت قيمة أسهم رأس المال حتى سبتمبر ١٩٥٩ هو ١٠ بليون دولار.

وتقسم حصة كل دولة عضو إلى ثلاثة أجزاء :

أ – ٢% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية، ويمكن للبنك أن يستخدم هذه القيمة في أي عملية من عملياته، فتكون قابلة للقرض.

ب– ١٨% من الحصة تدفع في شكل عملات محلية لدولة العضو. وهذه لا تكون قابلة للاقراض إلا بموافقة العضو.

جـ– الباقي وهو ٨٠% من الحصة لا يكون قابلا للاقراض، وإنما يخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض [١]. وتطور رأسمال البنك وزاد عدد الأعضاء وأصبحت الدول الخمس التالية تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال وهذه الدول وهي :

- الولايات المتحدة الامريكية، وتبلغ قيمة أسمها : ٦٣٥٠ مليون دولار وعدد الأصوات التي تمتلكها ٦٢٧٥٠ صوتا.
- المملكة المتحدة، وتبلغ قيمة أسهمها : ٢٦٠٠ مليون دولار وعدد الأصوات التي تمتلكها ٢٦٢٥٠ صوتا.
- فرنسا، وتبلغ قيمة أسهمها : ١٠٥٠ مليون دولار وعدد الأصوات التي تمتلكها ١٠٧٥٠ صوتا.
- ألمانيا، وتبلغ قيمة أسهمها : ١٠٥٠ مليون وعدد الأصوات التي تمتلكها ١٠٧٥٠ صوتا وكما هو في فرنسا.
- الهند، وتبلغ قيمة أسهمها : ٨٠٠ مليون دولار، وعدد الأصوات التي لها ٨٥٢٠ صوتا.

وبذلك يكون مجموع القيم للأسهم لهذه الدول الخمس هو ١١٨٥٠ مليون دولار، ويعادل ٦٣,٦٦% من جملة رأس مال البنك وتمتلك ١١٩٧٥٠ صوتا أي ما يعادل ٥٨,٩٤ من مجموع الاصوات وهنالك دول خمس اشتركت بأصغر عدد من أسهم رأس المال وهي لبنان وقيمة أسهمها ٤,٥ مليون دولار.

---

[١] انظر : عادل حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولي، ص ٢٧٠ – ص ٢٧١

؛ حسين عمر د. المنظمات الدولية ص ١٥٠ – ص ١٥١.

هند وراس، وقيمة أسهمها ٣ مليون دولار.

وكوستاريكا وأيسلندة، وتبلغ قيمة كل منهما ٢ مليون دولار، وبنما، وتملك أصغر عدد الاسهم وقيمتها ٢٠٠,٠٠٠ دولار وتبلغ قيمة اكتتاب الدول التالية :

مصر	: ٥٩,٨ مليون دولار.
المغرب	: ٧٠ مليون دولار.
السودان	: ٢٠ مليون دولار.
العراق	: ١٥ مليون دولار.
تونس	: ١٢ مليون دولار.
السعودية	: ١٠ ملايين دولار.
الأردن	: ٦٠ مليون دولار.
ليبيا	: ٥ ملايين دولار [١].

٢- أغراض البنك :

جاءت اتفاقية بريتون وودز على ابراز هذا البنك في عالم الوجود إدراكا من المؤتمرين أن الحاجة ملحة إلى رأس مال دولي لتمويل أعمال التعمير في الدول التي دمرتها الحرب، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، لأن رأس المال الخاص لا يمكن أن يقوم بمثل هذه المهام الضخمة. أو أن يتحمل المخاطر الكبيرة التي تتطلبها أعمال التعمير ومشروعات التنمية في أجزاء كثيرة وكبيرة في العالم، لذلك وجد المؤتمرون أن قيام مثل هذه المؤسسة يكون هو الحل الأمثل للاستثمار أو ضمان القروض لقيام المشروعات، ومن هنا كانت التسمية لهذه المؤسسة اسم البنك الدولي للتعمير والتنمية، للدلالة على أغراضها من ناحية، ومشاركة الدول على تمويلها وتحمل مخاطر نشاطها الاستثماري من ناحية أخرى.

ولم يقتصر البنك على تمويل المشروعات الانتاجية في دول العالم الثالث بل أخذ يقوم بوظائف ثانوية في مجال الاستثمار مثل :

تقديم المعونة الفنية التي لا ترتبط مباشرة بعمليات الاقراض، بل ببرامج التنمية الاقتصادية بشكل عام، فاستجاب الى طلب الكثير من دول الأعضاء بارسال الخبراء الاقتصاديين والماليين لتحليل اقتصادياتها، ووضع التوصيات التي تسهدف تكوين أساس سليم لبرامج التنمية طويلة المدى.

---

[١] حسين عمر د. المنظمات الدولية مرجع سابق، ص ١٥٢ - ص ١٥٤.

ثم تشجيع الاستثمار الخاص ووجه موارده مباشرة أو غير مباشرة إلى تنشيط الاستثمار الخاص، ولكنها كانت محدودة ومركزة في أغلبها في الصناعة وتوليد القوى المحركة، ومن الامثلة على ذلك ما قدمه البنك من قروض بلغت جملتها ما يزيد عن ١٥٥ مليون دولار الى شركتين من شركات الصلب الكبرى التي تمتلكها الأفراد في الهند، وما قدمه من قروض إلى صناعة الصلب اليابانية والتي بلغت جملتها ١٥٠ مليون دولار، ومن الأمثلة على تنشيط الاستثمار الخاص في توليد القوى المحركة هو ما قدمه من قروض لشركة تراكشان المولدة للقوة الكهربائية في البرازيل وقيمتها ١٢٠ مليون دولار، وما قدمه من قروض للشركة المكسيكية للإنارة والقوة المحركة التي توزع الكهرباء في المكسيك [١] هذا ويمكن القول أن وظائف البنك قد ترتكز في مهمتين أساسيتين وهما [٢]:

أ - تقديم القروض ثم الضمان لها.

ب- تقديم المساعدة الفنية.

٣- موارد البنك :

تمثل المصادر الرئيسية التالية أهم موارد لهذا البنك.

أ - المدفوعات التي تجريها الدول الأعضاء في حساب الاكتتاب في رأس المال حسب حصة كل عضو مساهم في رأس مال البنك وكما أسلفنا.

ب- يقوم البنك بالاقتراض في الأسواق العالمية لرأس المال باصداره السندات. أي يقترض في الأسواق العالمية لرأس المال باصداره السندات.

جـ- حصول البنك على ايرادات صافية من عملياته المالية الخاصة إضافة إلى الفوائد المالية التي يحصلها والعمولة التي يقطعها مما يجعله قادرا على الاقراض من موارده الخاصة مباشرة ودون الحاجة الى اللجوء دائما الى السوق المالي [٣].

٤- شروط القروض والفوائد :

أ - أن يكون القرض لمشروع معين من مشروعات الإنشاء أو التعمير أو التنمية والأصل أن لا يمنح البنك قروضه للقيام بالتنمية الاقتصادية دون تحديد المشروعات.

ب- يجب أن تكون هذه المشروعات ذات أولوية وتساعده على زيادة الطاقة الإنتاجية للدول المقترضة.

---

[١] حسين عمر د. المنظمات الدولية ، ص ١٥٤ - ص ١٦٠.

[٢] انظر : محمد مبارك حجير د. تمويل التنمية الاقتصادية ، ص ٢٨٢ - ص ٢٨٣.

[٣] انظر : حسين عمر د. النظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

؛ عادل أحمد حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢٧١.

جـ- الأصل أن القرض الذي تحصل عليه الدول العضو يكون مخصصا للانفاق بالعملات الأجنبية وليس للانفاق بالعملات المحلية.

د - يقوم البنك بدراسة المشروع المراد تمويله من الناحية الفنية والاقتصادية، وكذلك يدرس البنك اقتصاد الدولة المقترضة للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

هـ- لا يقوم البنك عادة بتمويل المشروع بأكمله وإنما يتطلب أن تقوم الدولة العضو بتمويل بعض النفقات من مواردها الخاصة.

و - تعطى القروض لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة وأحيانا لمدة أطول، ويتقاضى عليها فائدة تتحدد بدرجة كبيرة وفقا لظروف السوق المالي الدولي وتبلغ حوالي ٦% بالاضافة الى اقتطاع عمولة للبنك تتراوح بين (١% -١,٥%) [١].

هنالك بعض الممارسات الفعلية للبنك التي خرجت عن أهدافه الحقيقية ومنها ما يلي :-

أ - لم يعد يتقيد البنك الدولي بتحقيق العدالة والمساواة في توزيع قروضه على مختلف مناطق العالم، خلافا لما نص عليه قانونه الأساسي ولقد كان سوء توزيع القروض واضحة للغاية خاصة في غضون السنوات الأولى من نشاطه حتى عام ١٩٥٥م، حيث اتجهت القروض في معظمها إلى دول أوروبا وأمريكا اللاتينية واستراليا إذ بلغت جملة ما حصلت عليه ١٧٩٦,٦ مليون دولار وبواقع ٧٧% من جملة راس المال القروض في الوقت الذي حصلت عليه آسيا والشرق الأوسط وافريقيا على قروض بلغت ٥٢٧,٥ مليون دولار أي بواقع ٢٣% من جملة رأسمال القروض التي بلغت حتى عام ١٩٥٥ ما يقرب ٢٣٢٤ مليون دولار، وبعد أن أدرك البنك بانحرافه عن مبادئ العدالة والمساواة في توزيع القروض تغيرت النسبة قليلا فانخفضت النسبة الأولى من ٧٧% إلى ٥٥,٤% من جملة رأسمال القروض وارتفعت في الثانية لتصل إلى ٤٤% بدلا من ٢٣%.

ب- درج البنك على تفسير بنود الاتفاقية في أضيق الحدود والمعاني، إذ جعل عملياته مقصورة على اقراض الأموال التي قد تحتاج إليها الدول المتخلفة لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة " المشروعات انتاجية معينة" فوجهت الى البنك انتقادات لاذعة من قبل الخبراء الاقتصاديين وكشفت فيها عن مخالفات البنك لنصوص الاتفاقية.

---

(١) انظر : عادل أحمد حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق، ص ٢٧١.

؛ حسين عمر د. المنظمات الدولية ، مرجع سابق، ص ١٦٣ - ص ١٦٨.

؛ محمد مبارك حجير د. تمويل التنمية الاقتصادية ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

جـ- ولعل أهم هذه النقاط هو ان اتفاقية البنك تقضي بأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي تهيمن على قراراته في كل ما يتعلق بتمويل المشروعات الانتاجية في دول العالم المتخلف، وعلى الرغم من ورود هذا النص الصريح في الاتفاقية. إلا ان تدخل الأهواء السياسية فعصفت بهذا التقليد، وقفزت عن مبادئ وتعاليم الاتفاقية وانحازت لتميل بالبنك الى التصرف وفقا لرغبات بعض الدول الأعضاء التي تتحكم بقراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع عدد الأصوات، وتكمن مخاطر تصرفات البنك هو أن الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا تملك ١١١,٥٠٠ صوتا وتمثل ٥٤,٨٨% من مجموع عدد الأصوات مما يخول الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية صلاحية السيطرة على البنك وتوظيفه وفق مصالحها الاقتصادية والسياية والعسكرية... الخ. وكما هو الحال هيمنتها على صندوق النقد الدولي، هذا ويمكن تفسير سحب البنك الدولي لعرضه الخاص بتمويل مشروع السد العالي في مصر، وتدفق أموال البنك على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وإلى عهد ليس ببعيد، وضآلة نصيب دول الجامعة العربية من قروض البنك مرده على أساس وجود هذا الخطر الذي يكمن في التنظيم الإداري للبنك [١].

يتضح لنا مما سبق أن هاتين المنظمتين الاقتصاديتين؛ البنك الدولي والصندوق إنما يمثلان صورا جديدة للدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية لتجذير التبعية الاقتصادية على الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي، ويتضح هذا جليا من خلال ممارسة آليات هاتين المؤسستين واملاء شروطهما القاسية على الدول النامية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية من تعميق للتبعية الاقتصادية، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد النامية وأهمها تقييد حرية القرارات السياسية والانصياع الى قرارات هاتين المؤسستين رغم ما ينجم عن ذلك من عرقلة اقتصاديات هذه الدول وربطها بالدول الاستعمارية، ناهيك عن تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية ، وإشاعة مشكلتي الفقر والبطالة وما يترتب على ذلك من زعزعة للأمن والاستقرار.

ولا يمكن القول عن التعامل مع هذه المنظمات الاقتصادية الدولية والخضوع الى شروطها الظالمة والرضى بها. الا استعمار واستغلال لشعوب بلدان العالم الثالث، من خلال القروض والمساعدات التي تدفع ثمنها الدول المتلقية لما يسمى بالمساعدات وأول هذا الثمن هو مصادرة القرارات السياسية الوطنية، ووقوعها تحت براثن الاستعمار هذا من جهة، ثم ما أشير

---

(١) انظر : حسين عمر د. المنظمات الدولية، ص ١٩١ – ص ١٩٥.

وفي عام ١٩٤٦م اجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واتخذ قرارا بإحالة هذه المقترحات حول إيجاد نظام للتجارة الحرة بين الدول، إلى لجنة تحضيرية لوضع الخطط من أجل مشروع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة الدولية في مؤتمر دولي يتم الإعداد له وبعد وضع اللجنة التحضيرية من تقريرها، شكلت لجنة ثانية لتحرير مشروع الميثاق واجتمعت في نيويورك وذلك عام ١٩٤٧م وحررت نصوصا جديدة للميثاق، وعرضت على اللجنة التحضيرية، ودارت مناقشات مستفيضة في اللجنة حول هذا المشروع المقترح للميثاق انتهت إلى إقرار الصيغة النهائية للمشروع في ٢٢ آب ١٩٤٧م [١].

وبعد ذلك وفي نفس عام ١٩٤٧م عقد مندوبو ٥٣ دولة مؤتمرا دوليا في هافانا وذلك لمناقشة أوضاع التجارة الدولية حيث تم توقيع هذه الدول على الميثاق الذي عرف ميثاق هافانا وهو ميثاق منظمة التجارة الدولية وعلى الرغم من اتفاق هذه الدول مجتمعة على انشاء هذه المنظمة، إلا أن الكونغرس الامريكي رفض التصديق على هذه الاتفاقية.

وفي نفس العام اجتمع ممثلو ٢٣ دولة في جنيف لاجراء مفاوضات حول التعرفة الجمركية وتمخضت هذه المفاوضات عن الاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة. وتم توقيعها في تشرين أول عام ١٩٤٧م، وبدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٤٨ وارتفع عدد الدول الموقعة عليها في نهاية ١٩٦٣، ٦٢ دولة وهذه الدول تملك في مجموعها نحو ٨٠% من تجارة العالم وفي عام ١٩٦٥ وصلت عدد الدول الى ٦٥ دولة هذا بالإضافة إلى ست دول انضمت إلى الاتفاقية انضماما مؤقتا وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد الأعضاء ٦٩ دولة إضافة إلى ٣١ طلب من الدول الأخرى للانضمام إلى هذه الاتفاقية [٢]. ووصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية عند نهاية جولة أورجواي الأخيرة عام ١٩٩٤ إلى ١٢١ دولة [٣].

٢- تعريف اتفاقية الجات : GATT

وهي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو ما تسمى بالجات أي الأحرف الانجليزية الأولى لكل كلمة من المعنى الكامل لها باللغة الانجليزية وهو General Agreement of

---

(١) انظر : حسين عمر د. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ص ٦١٦.

(٢) انظر حسين عمر د. المنظمات الدولية مرجع سابق ص ٦١٩ – ص ٦٢٠.

؛ نبل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة العالمية، ص ٥ – ص ٦.

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر نبيل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة العالمية نفس المرجع ص ١٨.

Tarifs And Trade وهي اتفاقية متعددة الأطراف جاءت لوضع قواعد من أجل تنظيم السياسة التجارية بين الدول الأعضاء، وحل الخلافات الناشئة بين الأعضاء في المسائل التجارية، وتطبيق نصوص الاتفاقية بين الدول الأعضاء دون تمييز [1].

٣- أهداف الجات :

لقد حددت اتفاقية الجات الموقعة في جنيف عام ١٩٤٧م أهدافا سياسية تلتزم بها الدول المتعاقدة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - تهدف الجات الى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدي إلى المساعدة على رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء.

ب- تعمل على تحقيق العمالة الكاملة وضمان تحقيق دخول متزايدة واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل والعمل على زيادة الانتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمي.

جـ- اتباع مبدأ عام عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من دول المجموعة في مجال التجارة الدولية وأن تتعامل الدول الأعضاء معاملة الدولة الأولى بالرعاية، أي مبدأ التجارة العادلة وأن تسود من خلال هذا المبدأ أسس الكفاءة النوعية والكمية.

د - تخفيض التعريفة الجمركية : الرسوم الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية فلا يسمح بالقيود الكمية على التجارة إلا في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

هـ- على الدول أن تتعهد بتوفير المعلومات المتعلقة بالتجارة، وانشاء مراكز معلومات لهذا الغرض.

و - الأخذ بمبدأ المعاملة الوطنية، أي معاملة السلع المستوردة من الدول الأعضاء كما تعامل السلع المنتجة محليا.

ز - يجب أن تكون الدول الأعضاء في الجات على اتصال وتشاور مستمر لفض المنازعات وحل الخلافات بينهم عن طريق التفاهم والتشاور.

ح- الأخذ بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أي ان تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض معاملة بنفس المعاملة، التي تحظى بها أية دولة أخرى، بمعنى عدم التمييز بين دولة وأخرى في المعاملة [2].

---

[1] انظر : نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، ص ٦.

؛ حسن عمر د. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ص ٦١٩ - ص ٦٢٠.

[2] انظر : نبيل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة الدولية مرجع سابق، ص ٦-٧.

؛ حسين عمر د. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة مرجع سابق، ص ٦٢٠ - ٦٢١.

٤- أثر انعكاسات اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية :

لقد كان هناك آثار ناجمة عن اتفاقية الجات، على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام ومنها ما يكون آثارا سلبية وخصوصا على المواد الغذائية المستوردة التي ارتفعت اسعارها بشكل كبير، الامر الذي يتم استنزاف موارد الدول النامية كونها تستورد متطلباتها واحتياجاتها بكميات كبيرة وبنفقات عالية بحيث أن صادراتها لا تغطي إلا النسبة القليلة من وارداتها، وهذا قبل الاتفاقية أي قبل رفع الاسعار ولقد تزايد ارتفاع الأسعار بعد سريان احكام اتفاقية الجات، أصبح الأمر أكثر تكلفة وعبئا على ميزان مدفوعات هذه الدول وهنالك آثار ايجابية ومنها أن هذه الدول قد تشعر إلى بذل كافة المساعي والجهود إلى تحسين العمليات الانتاجية وخاصة الزراعية، التي رفع الدعم علها بموجب هذه الاتفاقية، وسبب الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى أضعاف مضاعفة.

ومهما يكن من أمر فإن مدى الاستفادة أو الضرر للدول النامية سوف يعتمد على النظام والهيكل الاقتصادي الذي يختلف بين الدول النامية، ومدى تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية والدولية ودول العالم الاسلامي هي من الدول النامية حيث سيكون لهذه الاتفاقية آثارا إيجابية وأخرى سلبية على اقتصادياتها.

ومن خلال دراسة أعدتها جامعة الدول العربية حيث خلصت إلى ان هنالك العديد من الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية، التي يمكن تلخيص هذه الآثار بما يلي :

١- إن اتفاقية الجات سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وهذا يعني أمتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية. خاصة وأنها تستورد ما قيمته ٢١ مليار دولارا سنويا من المواد الغذائية.

٢- وجود درجة كبيرة من المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية وتكون جودة المنتج هي تأشيرة الدخول للاسواق العالمية. وذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لايجاد بدائل لها.

٣- سيؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات الى مشكلات ومصاعب ستواجه صناعة البتروكيماويات العربية والتي لا تزال في طور النمو درجة عالية من المنافسة الدولية وكذلك ستتأثر الصناعات الكيماوية العربية نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات منها، ونظرا لعدم كفاية المنتجات العربية للأسواق المحلية.

٤- حدوث البطالة في قطاع الصناعة العربية الذي يوظف ٢٤% من إجمالي العمالة العربية. إضافة إلى ان منتجات الورق والبلاستيك والكاتشوك والاثاث والأخشاب سوف تتعرض الى المنافسة أيضا.

٥- عدم استفادة الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات عالميا والمتمثل في البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والتشييد والمحاسبة لأن الدول العربية مستورد صاف لهذه الخدمات.

٦- ستتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبيا من جراء تحرير التجارة في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة والحكومة وذلك لشدة المنافسة الدولية الناجمة عن الاتفاقية في تحرير التجارة الدولية [١].

٧- في مجال الزراعة حيث نصت الجات على تخفيض الرسوم الجمركية واعانات التصدير التي يتم منحها من بعض الدول للمنتجات الزراعية بواقع ٣٦% خلال السنوات الست القادمة.

إن تخفيض الدعم للمنتجات الزراعية يكون لصالح الدول الصناعية، أما على المستوى العربي فإن تخفيض الرسوم الجمركية فإنه يفسح المجال أمام الواردات الزراعية، مما يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي العربي، مما يتطلب العمل على تأمين الكفاءة التنافسية لهذه المنتجات حتى تجد لها مكانا أو تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، وقدرت بعض الدراسات أن تطبيق الاتفاقية الجات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات إلى ثلاثة أضعاف وإلى خسارة الدول العربية خمسة مليارات دولار سنويا.

لذا يجب العمل على استغلال المساحات الهائلة القابلة للزراعة في الوطن العربي وخاصة في مصر والسودان والسعودية لتوفير الحبوب والصناعات الزراعية لتغطية الاحتياجات المحلية.

٨- الصناعات الدوائية :

تؤثر اتفاقية الجات تأثيرا سلبيا على الصناعات الدوائية العربية والتي تعتبر من أساسيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وتلعب دورا استرايجيا في الأسواق العربية، ونظرا لأنها تتم بالدول الأوروبية أصحاب براءات الاختراع فيها أفراد أو شركات أجنبية لذلك من المتوقع ارتفاع التكلفة لحقوق التصنيع المحلي أو الحصول على براءات الاختراع، مما يزيد

---

[١] انظر : نبيل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة العالمية ، ص ٢١٧ – ص ٢١٩.

تكلفة انتاجه فعلى الحكومات العربية العمل علـــى التعـــاون للاســـتثمار فـــي مجـــال البحـــوث والاختراعات وتشجيع ايجاد الابداع والابتكار في شتى المجالات [1].

أما الآثار الايجابية لاتفاقية الجات

على اقتصاديات الدول العربية يمكن تلخيصها بما يلي :

١- على الرغم من ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية في الأسواق الدولية وذلـــك بســـبب الالغـــاء التدريجي للدعم على المحاصيل والمنتجات الزراعية وقدرت ارتفاع الأسعار بنســـبة ١٠%، إلا أن الغاء الدعم سوف يؤدي إلى تحسين الانتاجية في القطاع الزراعي العربي، والســـبب في ذلك أن الغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى قلة المعروض منه إضافة إلـــى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يشكل عبئا جديدا على الاقتصاديات العربية مما يدفـــع بـــالدول العربية إلى العمل على زيادة الانتاجية الزراعية لها، وخصوصـــا أن المـــوارد الطبيعيـــة والبشرية متاحة في الدول العربية وخاصة في مجال الزراعة.

٢- عند انضمام الدول العربية غير المنضمة حاليا إلى اتفاقية الجات لتصبح عضوا فيها فإنـــها سوف تستفيد في مجال تجارتها الدولية من خلال معاملتها معاملة الدولة الأولى بالرعايـــة، حيث يتم الغاء القيود التجارية وخصوصا القيود الكميـــة المفروضـــة علـــى الـــدول غـــير الأعضاء في الجات، الامر الذي يجعل صادرات الدول العربية أن تصل الى اسواق الـــدول الأعضاء.

٣- أعطت الاتفاقية مزايات تفضيلية في معظم مجالات التجارة التي نوقشت في جولة أورجـــواي للدول النامية ومنها الدول العربية ومن هذه المزايا، خفـــض التعريفـــات الجمريكـــة علـــى وارداتها، وهذا يعطي الدول العربية فرصة جيدة للتأقلم مع الوضـــع الاقتصـــادي العـــالمي الجديد وذلك من خلال تطوير انتاجها وتعديل هيكلها الاقتصادي.

٤- تشكيل هيئة تحكيم لأنهاء الخلافات التجارية، سوف تستفيد منها الدول النامية ومنها الـــدول العربية لأن الطريقة التي كان يتم بها فض المنازعات قبل اتفاق جولة أورجواي كانت دائمـــا لصالح الدول المتقدمة.

٥- في مجال الصناعة : تعتبر الصناعية ركنا أساسيا في أركان التجارة الدولية وأن الأصل فـــي الصناعات يعتمد على الجودة والنوعية الممتازة التي من خلال ذلك يمكن أن تنـــافس فـــي الأسواق العالمية سواء بإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع.

---

(١) انظر نبيل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة العالمية مرجع سابق، ص ٢٢٧ – ص ٢٢٩.

٦- ففي قطاع النفط والغاز : يمثل النفط ٩٠% من حجم صادرات الدول العربية وخاصة في دول الخليج العربي. ولكن الاتفاقية استبعدت كلا من النفط والغاز من أحكامها. وهذا يعرض هذه الصادرات إلى فرض ضرائب أو اصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هذه السلعة، مما يؤثر بالتالي على إيرادات الدول النفطية.

وهنا لا بد من الإشارة بان استبعاد النفط والغاز من أحكام اتفاقية الجات أمر على غاية الأهمية وتعكس آثار سلبية ومنها فرض القيود التي تتحكم بتدفق النفط، الأمر الذي يجعل هذه السلعة تخضع الى التحكم بأسعارها [١].

يتضح لنا مما سبق أن اتفاقية (الجات)، التي تعتبر أحد أقطاب المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية حيث يمثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القطبين الآخرين وتأتي اتفاقية الجات شقيقة كل من المنظمتين السابقتين الصندوق والبنك الدوليين لتحقق الهدف المشترك والاستراتيجي لهذه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ألا وهو استمرار السيطرة والهيمنة على دول العالم الثالث ومن بينها دول العالم الاسلامي، وتعميق جذور التبعية فيها وبكافة أشكالها الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والاجتماعية... الخ. إلى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والتي بين فترة وأخرى أو بين الحين والآخر تطل على الدول بصورة جديدة وبمنهجية حديثة، ولكن هدفها قديم جديد قديم وهو شهوة الحكم والسيطرة على العالم بشتى الأساليب سواء أكانت الدبلوماسية أم العسكرية. أو من خلال مؤسسات اقتصادية للمحافظة على المصالح الاستراتيجية للدول الاستعمارية في دول العالم وخاصة في دول العالم الاسلامي، والتي من أهمها منابع النفط في دول الخليج العربي. وجديد وهو بذل قصارى الجهود للمحافظة على الهدف القديم ولكن بصورة جديدة وبأساليب تبدو أكثر حضارة وتقدما ولكنها تؤدي الغرض الذي وضعت من اجله وخططت له وهو تحقيق الهيمنة على دول العالم الثالث وتكريس التبعية فيه للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا.

وأن الناظر والمتمعن في مبادئ نصوص اتفاقية الجات والتي منها، العمل على رفع مستوى المعيشة وتشجيع التنمية الاقتصادية وتخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة العوائق التجارية وعدم التمييز بين الدول، وحل المنازعات بين الدول الأعضاء وغيرها من الأهداف التي اشتملت عليها الاتفاقية، يلاحظ لأول وهلة بأنها مبادئ لا بد من التسليم لها والقبول بها، وقد

---

[١] انظر نبيل حشاد، د. الجات ومنظمة التجارة العالمية مرجع سابق، ص ٢٢٠ – ص ٢٢٧.

استهوت العديد من الدول الى الانضمام إلى هذه الاتفاقية الذي بلغ عدد الدول حتى عام ١٩٩٤ هو ١٢١ دولة وثمانية دول عربية من أصل ٢٢ عضوا في جامعة الدول العربية، وهذه الدول هي [١] : الامارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والكويت والمغرب وتونس ومصر وقطر إضافة إلى أن السعودية والأردن قدماطلب انضمام إلى العضوية.

ولكن الامر الذي يجب أن يفهم هو أن هذه المبادئ لاتفاقية الجات والتي يجب أن تلتزم بها دول الأعضاء التي انضمت الى الاتفاقية بأنها قد تلحق آثارا سلبية وأخرى ايجابية إلى كل دولة على حدة، ويتوقف حجم هذه الآثار سلبية كانت أم إيجابية على قدرة الدولة وكفاءة اقتصادياتها وعلى النظام والهيكل الاقتصادي الذي يختلف من دولة إلى أخرى، وأن هذه الآثار لن يقتصر أثرها على الدول الأعضاء فقط، وبحكم طبيعة عمل هذه المنظمة العالمية وما نصت عليه من تعليمات فإن آثارها سيمتد إلى كافة دول العالم وساهم في ذلك الزخم الدولي الذي أقبل على الانضمام إلى هذه الاتفاقية . الأمر الذي يجب على الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي العمل والبحث عن الحلول التي تكون قادرة على التعامل مع آثار هذه المنظمة الدولية بحيث تأخذ ما هو نافع ومفيد. وأن تواجه وتجابه الآثار السلبية الناجمة عن الاتفاقية ودراستها دراسة متعمقة ونقاش مطول ووضع سبل الوقاية والعلاج الناجح لكل منها. وعلى سبيل المثال : أن من بنود الاتفاقية المتعلق بتخفيض أو إزالة الدعم عن المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية مثل الحبوب من قبل الدول المنتجة له، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، ومعلوم بان الدول العربية مستورد لهذه المواد الغذائية وتصل فاتورة الغذاء المستورد إلى مبالغ باهضة تزيد عن ٢١ مليار دولار فعلى الدول العربية ان تدرس هذه المشكلة وهي من الآثار السلبية الناجمة عن اتفاقية الجات وتضع الحلول المشتركة القادرة على تحويل هذه الآثار السلبية إلى أثار ايجابية، من خلال العمل على تحسين المنتجات الزراعية وتركيز الاستثمارات نحو قطاع الزراعة واستغلال المساحات الهائلة والمعطلة على امتداد ساحات الوطن العربي وخاصة في مصر والسودان والسعودية لإقامة مشاريع زراعية وصناعية زراعية تغطي متطلبات الدول العربية بل وتدخل منافسة في الأسواق الدولية في إنتاج الحبوب بدل من أن تكون عالة على الشعوب.

وينسحب هذا على التعامل مع كافة سلبيات هذه المنظمة التجارية الدولية فعلى الدول الاسلامية أن تواجه ما ينجم عن هذه لاتفاقية من آثار سلبية والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار ويعتقد أن ذلك أجدى من الانعزال عن المجتمع الدولي، لأن الانضمام أو عدم الانضمام إلى هذه

---

[١] انظر : نبيل حشاد د. الجات ومنظمة التجارة العالمية، ص ١٨ – ٢٣، ص ٢٩٦.

الاتفاقية، فإن الآثار المترتبة على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية سوف تكون شـــاملة وعامـــة وتمـــس اقتصاديات جميع الدول وتتأثر بها كافة الدول المنضمة إليها أو غير الموقعة عليـــها، لذلـــك إن كان لا بد من التعامل مع هذه الاتفاقية فيجب العمل على مواجهة الآثار السلبية من خلال تعـــاون عربي مشترك وإقامة أسواق عربية مشتركة وتكتلات اقتصادية عربية اسلامية وبالتالي تحقيـــق الوحدة الاقتصادية التكاملية عندئذ ستكون الأمة قادرة على التصدي بكـــل منعـــة وقـــوة أمـــام المتغيرات الدولية ورفض التعامل مع أي شرط قد يطرأ ويخالف أحكام الاســـلام حتـــى يكـــون الكسب حلالا مباركا وبذلك يكون التعاون العربي الاسلامي قادرا على تجاوز ســـلبيات اتفاقيـــة الجات ثم تفويت الفرصة ذات الأبعاد السياسية وهي تحقيق الهدف الاستراتيجي لهذه المنظمـــــة، وهو فرض هيمنة الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحـــدة الامريكيـــة علـــى الـــدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي.

ولتدرك الدول النامية بشكل عام ودول العالم لااســـلامي والعربـــي بشـــكل خـــاص، أن نصوص اتفاقية الجات ببنودها المعسولة أنها جاءت لتخدم مصالح الدول كافة، وهذا أمر يخـــالف الحقيقة ولا يتفق مع الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقية وان اجراءات الـــدول الصناعيـــة لا تنسجم مع أحكام هذه الاتفاقية وعلى سبيل المثال الاجراءات الحمائية والتمييزية الجمركية التـــي اتخذتها الدول الصناعية وتتخذها حاليا ضد منتجات الدول النامية المصنعة أداة أظهرت بوضـــوح أن مبدأ حرية التجارة التي تنادي به الدول الاستعمارية والذي كرسته في جولة طوكيو الأخـــيرة وهي تعليمات لبنود اتفاقية الجات لا يفيد إلا الدول الصناعية التي تملك وحدها دون غيرها حريـــة المعاملات التجارية وفيما بينها.

وإن التكتلات الاقتصادية والاتحادات الجمركية التي أقامتها الدول الصناعيـــة والتـــي لا تناسب أو تناقض مبدأ حرية التجارة الذي تنادي به. ما كانت إلا لتبني حدودا اقتصادية للحد مـــن التبادل مع الاسواق الاخرى التي لا ترغب التعامل معها وتسهيل التبادل بين أعضائـــها وفيمـــا بينها. فالسوق الأوروبية المشتركة التي اقيمت لمجابهة الحجم الـــهائل لاقتصاديـــات الولايـــات المتحدة الامريكية، فإنها استخدمت كقيد على التجارة مع الدول النامية، فمنعت العديد من الســـلع المصنعة والمواد الأولية، إضافة إلى استخدام أساليب الحماية الجمركية لهذه الدول.

فعلى الدول النامية ومن بينها الدول العربية والاسلامية أن تتبنى الخطط التي تؤدي الـــى التكامل الاقتصادي الذي تكمن فيه معاني القوة الاقتصادية القادرة علـــى تحديـــات مصطلحـــات العصر الاقتصادية التي تجتاح الحدود وبلا قيود، والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار.

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسية ومفهوم العولمة

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسية ومفهوم العولمة

تمهيد :

يعتبر ظهور الشركات المتعددة الجنسيات نتاج الأحداث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كان جذورها يمتد إلى أبعد من ذلك إلا أن الأسباب الجوهرية التي ساهمت في نمو هذه الشركات، الهزات الجذرية أو الأزمات الهيكلية التي أصابت النظام الرأسمالي العالمي، والحرب العالمية الأولى، ثم الكساد الاقتصادي في الثلاثينات والحرب العالمية الثانية التي شهد العالم بعدها نموا سريعا للشركات متعددة الجنسيات أو الشركات القومية [1] ولا يزال هذا النمو أحد التطورات الرئيسية التي صاغت النظام الاقتصادي الدولي. ولقد اكتسبت هذه الشركات إسمها من خلال حقيقة عملها في أكثر من بلد، وتحمل جنسيات تلك البلدان، بالرغم من جميع فروع هذه الشركات فإنها ترتبط عمليا بالمركز الأم في البلد الأصلي الذي بدأت منه. وهي ظاهرة اجتماعية وأن إحدى ميزاتها الأساسية، هي تخطي الحدود القومية وعابرة للقارات،، ولقد تنامت هذه الشركات مؤخرا بسرعة فائقة وامتد نشاطها إلى سائر بلدان العالم ، حتى أصبح العديد منها ذا نفوذ مؤثر بحيث تمكنت من منافسة حكومات الدول التي تقيم مشاريعها الاستثمارية فوق أرضها [2].

ولقد أصبح من أهم السمات بروزا في الاقتصاد العالمي وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، وما طرأ من تغيرات وتطورات سريعة ومتتابعة وهو ما يعرف بالتدويل المطرد الذي أصبح يتميز به الاقتصاد، وخاصة اقتصاد الدول الاستعمارية ويقصد بالتدويل هو البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي المحلي؛ وهو الدور الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تمتد نشاطها الآن إلى مختلف أنحاء المعمورة، وتسيطر على معظم عمليات الإنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي، أي وكأن مستوى الاقتصاد العالمي بفعل هذه الشركات أصبح وحدة اقتصادية أساسية تفرض سيطرتها بما تملكه من إمكانات هائلة (التكنولوجيا، الإدارة، رأس المال، التسويق... الخ).

وأن هذا التدويل وقد يطلق عليه بمصطلح ما يسمى بالعولمة، هو في الواقع ترجمة لعالم يتميز بتقسيم دولي متزايد للعمل تؤكده تزايد حجم هذه الشركات واتساع الفرص أمامها لكي

---

(١) انظر : عادل مختار الهواري د . التنمية الاقتصادية ، ص ٢٨١.

(٢) النظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١٦٤.

تحرك رؤوس أموالها على جبهات واسعة وعريضة على خارطة هذا العـــالم لتحقـق أهدافـها الاقتصادية والاستعمارية.

ولقد نمت بذور التدويل وترعرت في فترة ما بين ١٩٤٥ – ١٩٧٠، والتي كانت تعتمـد (بذور التدويل) على ثوابت وآليات ومؤسسات مثل اتفاقية بريتون وودز (صندوق النقد الدولـي، والبنك الدولي، واتفاقية الجات). والتي كانت هذه المؤسسات تشكل الأضـلاع الثلاثـة؛ ثوابـت مكنت زيادة معدلات نمو التجارة الدولية، ولئن تراجعت قليلا فيما سمي بانهيار نظـام بريتـون وودز الذي انتهي فيه عصر ثبات أسعار الصرف. ومـا طـرأ مـن تغـيرات. إلا أن الـدول الرأسمالية الصناعية قد استحوذت على اقتصاديات العالم وتمكنت من اسـتمرار بسـط الهيمنـة والسيطرة من خلال كافة الآليات. والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنـك الإنشـاء والتعمير الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات) وجولاتها السبع والتي كـانت أهمـها جولـة أوروجواي [١] التي من أهم نتائجها إنشاء منظمة التجارة الدولية لتحل محل الجات وتشكل قـوة أكبر في تسيير التجارة الدولية وجاءت الشركات متعددة الجنسيات لتشكل الضلـع الرابـع مـن مساحة المربع أو المستطيل، التي امتد نشاطها الاستثماري فوق أرض هذه المساحة التي شـملت أكبر من ٤٠% من مجموع التجارة العالمية ومن خلال بيانات حديثة تبين أنه عام ١٩٨٩م بلغت قيمة مبيعات ألف (١٠٠٠) شركة من هذه الشركات حوالي ٦,٤ ترليون دولار في حيـن كـان مجموع الدخل القومي إلى ثمانين دولة نامية فـي نفـس العـام ٢,٨ ترليـون دولار وحسـب إحصاءات البنك الدولي [٢].

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كانت الأمبراطوريات الاسـتعمارية قـد غربـت شمسـها، فإنها بالنسبة إلى الامبراطوريات الصناعية متمثلـة فـي الشـركات متعـدد الجنسـيات التـي تعد امتداد للاسـتعمار وتكريـس للتبعيـة بمـا تفرضـه مـن شـروط قاسـية ومـا تملكـه من قوة في المجال الاقتصادي وما ينجم عنه من آثار سلبية على الدول المضيفة بأنها لا تـزال الشمس في عز الظهيرة في بلدان العالم الثالث [٣].

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل . نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة الدولية ص ١٨.

(٢) انظر : رمزي زكي د. ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، ص١١– ص ١٥.

(٣) انظر : معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية مرجع سابق، ص ١٦٤.

وستناول الحديث عن هذه الشركات من خلال ما يلي [1]:

أولا – مفهوم الشركات متعددة الجنسيات :

ليس هناك تعريف كامل وشامل يغطي الجوانب العديدة والمختلفة للشركة المتعددة الجنسية. فمن التعاريف ما يركز على معيار عدد الدول التي تمارس فيها الشركة ونشاطاتها. ولقد عرفها توجنهات (Tugendhat) بأنها : " الشركة التي تمارس نشاطا صناعيا في بلدان مختلفة عن طريق الإنتاج والبيع". ولقد عرفتها غرفة التجارة الدولية، بأنها : " الشركة التي تعمل على نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات ".

وهنالك تعاريف تستند على استخدام عدد أكبر من المعايير في تحديد مفهوم الشركة متعددة الجنسيات فمثلا من هذه التعاريف : " هي شركة أم تسيطر على عدد كبيرة من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والموارد البشرية، وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة. كما أن الحجم يحتل أهمية كبيرة في تمييز المجموعات متعدد الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن (١٠٠) مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حتى تستبق من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع ".

من خلال هذه التعريفات آنفة الذكر يتبين أن الشركات متعددة الجنسيات تعني : هي تلك الشركات التي تمتلك المنشآت والقدرات الهائلة وتمارس أنشطتها المختلفة في العديد من دول العالم والتي من أهمها التحكم بالأنشطة الاقتصادية الموزعة على عدة دول.

---

[1] انظر : عدي قصور د. مشكلا التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربية بحوث ومناقشات الندوة التي عقدتها جامعة اليرموك في قاعة الارتباط في عمان في الفترة بين ٤-٥ تشرين أول برعاية صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال ١٩٨٠م.

ومن ميزات هذه الشركات ما يلي [1]:

١- الحجم الكبير للشركات متعددة الجنسيات.

٢- تنوع الإنتاج.

٣- التنوع في النشاطات.

٤- التوزيع الجغرافي.

٥- التفوق التكنولوجي.

٦- تركيز الإدارة العليا.

ثانيا : العوامل التي ساعدت على ظهور وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات.

لقد بدأ مفهوم هذه الشركات يظهر واضحا بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة شركات النفط وإنتاج السيارات والكيماويات، واستمر عدد الشركات العملاقة في توسيع مصالحها خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين في الصناعات الجديدة والمتقدمة تكنولوجيا وانتاج السلع الاستهلاكية والتي عليها طلب كبير. وبالرغم من ذلك فإن هذه الفترة لم تكن ملائمة للاستثمار الدولي أو نمو هذه الشركات بسبب ظروف الحرب والقومية التي أخذت تؤكد على قومية الشركات كما حدث لألمانيا أن أكدت حكومتها على أن تكون الشركات المانية خالصة ولا تخضع لسيطرة أجنبية، وكذلك شن الكونغرس الأمريكي على الشركات البريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم حالة الفوضى النقدية في الفترة المذكورة أدت إلى أحجام الاستثمار الدولي. إلا أن الموقف تغير بعد الحرب العالمية الثانية، حيث توسع الاستثمار الدولي، وكانت أمريكا صاحبة هذا التغيير فنمت قدراتها الانتاجية خلال فترة الحرب وزودت الأطراف المتحاربة بمعدات القتال. ولكن بعد الحرب تحولت هذه الطاقات الانتاجية الى طاقات عاطلة، فكان لها منافذ خارج امريكا وإلى الدول الأوروبية التي كانت بحاجة إلى الطاقات الامريكية لإعادة ما دمرته الحرب. فوجدت رؤوس الأموال الأمريكية في الأسواق الأوروبية. ولقد ارتفعت الاستثمارات الأمريكية ما بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٩ من (٧٢٠٠) مليون دولار إلى (٧٠,٧٦٣) مليون دولار.

ثم تطورت النهضة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى توسع اقتصادي عالمي مزدهر، الأمر الذي شجع على توسع الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من الزيادة

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر : عدي قصور د. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي برعاية صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال بحوث ومناقشات الندوة التي عقدتها جامعة اليرموك ٤-٥ تشرين أول ١٩٨٠م في قاعة الارتباط بعمان، ص ٣٥١ - ٣٥٥.

الكبيرة على الطلب في معظم الأسواق. فكان ظروف توسع الطلب العالمي ملائمة لتوسع رؤوس الأموال المستثمرة في أوروبا. ثم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية وتقارب اقتصاديات الدول وقبول مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الأمر الذي عمل على اقامة مصانع متداخلة في بلدان مختلفة، وساعد على نمو هذه الشركات. ثم نقل المنافسة بين الشركات في البلد الواحد إلى المنافسة بين الشركات في دول مختلفة، كما هو الحال للشركات المهددة الامريكية لضعف قدرتها الاحتكارية حيث انتقلت الى الخارج لتنافس الشركات الأوروبية بدل أن تضارب الشركات الامريكية، وكذلك الشركات الأوروبية قامت بنفس العملية فدخلت الاسواق الأمريكية.

ثم ظاهرة انتشار الشركات فتعدد الجنسية بالنسبة لها يعتبر سلاحا هجوميا في التنافس القائم، ولذلك فإن الشركات تحاول أن تنتشر وتتوسع وتحصل على جنسيات متعددة فتضمن بذلك صلاحيات وسيطرة أكبر.

ثالثا : الآثار المختلفة للشركات متعددة الجنسيات على البلدان النامية.

لقد بقيت آثار هذه الشركات مثار جدل بين الاقتصاديين فمن قائل منهم أن لهذه الشركات أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من خلال استثماراتها المختلفة. ومنهم من قال أن هذه الآثار الإيجابية ستكون في بداية الأمر، ولكن المحصلة النهائية ستؤول إلى آثارا سلبية.

ومن هذه الآثار ما يلي :

١- تعمل على استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتقدمة صناعيا، وذلك بفضل انتشارها في العالم، وقوتها غير الاعتيادية بما تملكه من تكنولوجيا متقدمة، واستفادتها من رخص أجور الأيدي العاملة واستغلال الموارد الطبيعية مما يجعل من أسعار منتجاتها ما ينافس أية دولة نامية، وبهذا تكون قد أغلقت السبل على البلدان النامية من إمكانية الاستفادة من مشاريعها الاستثمارية لعدم قدرتها على المنافسة لهذه الشركات.

٢- إن انتاج المشروعات لهذه الشركات، لا تستجيب في الغالب لاحتياجات الشعب وسلعا ليست في متناول أفراد المجتمع، وإنما يلبي استهلاك الأقلية الغنية، الأمر الذي يجعل اقتصاد الدولة ينقسم الى قطاعين؛ أحدهما قطاع حديث يستجيب الى احتياجات الأقلية الموسرة. وآخر متخلف يضم أغلبية السكان الذي يستخدم الوسائل البدائية في عمليات الانتاج وعلى عكس القطاع الحديث الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة والحديثة. وان انقسام اقتصاد الدولة الى قطاعين، أي ما يسمى بالازدواج الاقتصادي سيعمل على ازدواج

اجتماعي، بمعنى انقسام المجتمع الى طبقة خاصة وهي الطبقة العليا الغنية، وطبقة معدومة فقيرة لا تقوى على ايجاد لقمة الخبز. واندثار الطبقة المتوسطة التي غالبا ما يقوم على أكتافها اقتصاد الدولة.

٣- أثر الشركات متعددة الجنسيات على السيادة القومية وإفساد الذمم : أن ما تقوم به هذه الشركات بغية الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها الذاتية، يستدعي الحيطة والحذر التام من المعاملة معها والخضوع الى شروطها، فكثير ما تلجأ الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، فمنذ الحرب العالمية الثانية تدخلت شركات النفط العالمية الكبرى سياسيا وحتى عسكريا في شؤون العديد من الدول؛ كالعراق والجزائر وفنزويلا وأقطار الخليج العربي وغيرها.

وتحاول توجيه سياسة البلد النامي الى اتجاه رجعي وموال الى المصالح الامبريالية، وتعمل على مساعدة رجال السياسة الذين يرعون مصالحها وبقطع النظر عن مصالح بلادهم، ومن الأمثلة على هذه التدخلات، هو ما قامت به شركة الهاتف والبرق الدولية لمحاولة منع انتخاب سلفادور الليندي رئيسا الى تشيلي، ثم الدور الذي قامت به هذه الشركة الامريكية نفسها في الانقلاب الدموي الذي اغتيل فيه الليندي.

وإن معظم الشركات متعددة الجنسية لم تتوقف على ما تحصل عليه بالوسائل شبه المشروعة بل تلجأ إلى الأساليب غير المشروعة والملتوية، التي تعتمد على الرشوة للتأثير على قرارات الحكام والمسؤولين وحملهم على قبول شروط أكثر غنما لهذه الشركات أو إغماض العين عن مخالفات قانونية تقع فيها الشركة أو شراء سلع أقل جودة وغير ذلك من أساليب تحقق أغراضها وأهدافها.

وإلى جانب ذلك تلجأ إلى دفع رواتب عالية إلى أعداد من الفنيين الإداريين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد النامي الذي تعمل فيه. ومن بعض الأمثلة فضائح رشاوي شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات، التي شملت عددا من رؤساء الحكومات والوزراء في عدد لا يستهان به من الدول، وأشار إلى ذلك تقرير الأمم المتحدة عن هذه الشركات المتعددة الجنسيات، وان هذه الشركات لا تلتزم بالقرارات الدولية، التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة، وتستغل الفرص من أجل تسويق انتاجها الحربي مستغلة الظروف الحرجة للدول، وتقوم هذه الشركات بدعم لبعض الأنظمة العنصرية بما في ذلك النظام العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة.

٤- أثر الشركات متعددة الجنسيات على نماذج التصنيع في البلدان النامية حيث تعمل هذه الشركات على ما يلي :

أ - تعميق تبعة البلدان التابعة المتخلفة نحو الدول المتقدمة صناعيا طالما أنها لا تدخل في إطار مخطط شامل للتصنيع يهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية ويضع أسس تطوير تكنولوجيا وطنية. بل تعمل هذه الشركات إلى فصل الصناعة إلى قطاع بدائي يعمل ضمن الأساليب البدائية ويوجه انتاجية إلى داخل البلد النامي وللبطقات الفقيرة، وقطاع متقدم يعمل فيه تكنولوجيا متقدمة ويوجه انتاجية إلى التصدير الخارجي ومتطلبات الأقلية الغنية في البلد النامي.

ب- تفكيك الاقتصاد الوطني وذلك بربط بعض القطاعات الصناعية بمتطلبات السوق العالمية، مما يفقدها التحكم في السلسلة الانتاجية، كما أنه يدخل في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل.

ومن آثار هذه الشركات أنها تعمل على نشر النمط الاستهلاكي الغربي وتتمتع هذه الشركات بقوة المساومة نتيجة امتلاكها الامكانات المادية والتفوق التكنولوجي [1].

رابعا : الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي.

لقد عرفت الأقطار العربية الشركات متعددة الجنسيات في وقت مبكر لأنها نشطت في فترات الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكان أهم هذه الشركات نفوذا وأرباحا هي شركات النفط، وهذه الشركات لا تزال موجودة بالرغم من نجاح بعض الأقطار العربية من السيطرة على ثروتها النفطية، وفي الستينات اتجهت عملية التصنيع في الوطن العربي نحو سد حاجة السوق المحلية. ولم تجد هذه الشركات في هذا النوع من التصنيع ما يدفعها للمشاركة في الاستثمار. إضافة إلى الظروف التي تتصف فيها السوق بالمحدودية والصغر.

سوى الحصول على الخبرات الفنية عن طريق عقود الخبرة الفنية، ومنذ بداية السبعينات وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣م عادت هذه الشركات الى الظهور في الوطن العربي بأشكال وأساليب متنوعة أهمها :

- شكل الملكية الكاملة : مثل انفراد الشركة بفروعها المحلية باستخراج مادة أولية أو صناعة لانتاج سلعة معينة.

---

(١) انظر : عادل مختار هواري التنمية الاقتصادية ص ٢٨٣.

- شكل المقاولة : كأن يقتصر دور الشركة على تنفيذ عمليات انشاء وتشييد الصناعة مع تقديم التكنولوجيا بذلك.
- شكل المشاركة : أي المشاركة في مشاريع الصناعة ويكون رأس المال من الطرفين المحلي والأجنبي.

ولا تزال هذه الاحتكارات الدولية من قبل الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على الصناعات الاستخراجية في الوطن العربي، إلا أن بعض الأقطار العربية وخاصة العراق قد تصدت لهذه الشركات الاحتكارية لتحرير مواردها الطبيعية وخاصة النفط، وعلى صعيد سياسة التصنيع وخاصة النفطية حيث تقوم بعض الدول العربية بالاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات، من أجل صناعات تصديرية إضافة إلى المشاريع المشتركة فيما بينها، ومشاريع تكرير النفط والغاز والبتروكيماويات والأسمدة، وغيرها من مشاريع تحويلية كالحديد والصلب والألمنيوم والسيارات.

وهنالك العديد من الأسباب لتوجه هذه الشركات للمشاركة والاستثمار في المنطقة العربية ومنها :

أ – توفر ورخص الوقود.

ب– توفر الأيدي العاملة الرخيصة وغياب الاضرابات العمالية.

جـ– التهرب من الضرائب : حيث أن القوانين المعمول بها في بعض الدول العربية تعامل الرأسمال الأجنبي معاملة الرأسمال الوطني، وتعفيه من الضرائب إما كليا أو لفترة معينة حيث تسترد فيها المبالغ الأصلية.

د – ارتفاع الموارد المالية العربية ومحاولة الشركات الاستفادة من ذلك.

هـ– ضمان السوق المحلية لتسويق المنتجات : حيث تترك الدول المضيفة مسألة تسعير المنتجات لهذه الشركات.

والأمثلة على المشروعات العربية الأجنبية المشتركة كثيرة، ولكنها تختلف في درجة اعتمادها وانفتاحها على الشركات متعددة الجنسيات فلا تمتلك مصر مثلا إلا التعامل القليل على جذب هذه الشركات لظروفها الاقتصادية الصعبة فلذلك قدرتها على جذب الشركات محدود الأثر. والجزائر تحاول أن تعتمد على مواردها الداخلية أو المقترضة لتحقيق مشاريعها الاستثمارية الصناعية. إلا أن ذلك لم يمنعها من الدخول في مشاريع مشتركة مع هذه الشركات.

ويقف العراق وحده الآن في موقف ثابت، الذي يمنع الشركات الأجنبية من ملكية أية مشاريع على أرضه.

وفي دول الخليج حيث تتسابق في تنفيذ مشاريعها الصناعية بمشاركة الشركات متعددة الجنسيات. وهنالك نحو ثلاثة وعشرون مشروعا مشتركا يجري العمل فيه في السعودية برأس مال قدره (١٠-١٥) بليون دولار. وتتم هذه المشاريع مع شركات متسوبوش وشل وموبل أويل، ومركونا للصلب وارامكو وأوكسيد وجنرال موتورز وبلمر وغيرها. وكذلك باقي دول الخليج [١].

خامسا : أثر الشركات متعددة الجنسية على التكامل الاقتصادي العربي :

لقد كان لظهور الثروة النفطية في دول العالم الإسلامي وخاصة في دول الخليج العربي آمال كبيرة، تأخذ بالأمة كل الأمة إلى شاطئ الأمن والسلام وأن تتبوأ مكانها الذي يليق بها بين دول العالم. وأن يحظى كل فرد ينتمي إلى دول العالم الإسلامي بالاهتمام والإجلال لما حبا الله سبحانه هذه الدول من قدرات اقتصادية والمتمثلة في الذهب الأسود، فيما لو أحسن صياغته واستغلاله، ولن ينظر من خلال ذلك إلى الحصول على المستحيل وإنما أقلها وهي أن يتحقق لهذه الأمة مرحلة دفاعية حصينة يتعذر اختراقها من أي طرف يطمع أن يحقق أهدافه ومكاسبه.

لقد كان من المؤمل أن تكون الثروة النفطية التي تعطي عاملا مهما وحاسما في القدرة العربية الاسلامية على الوقوف موقف الند للمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية.

ولكن المنهجية التي تمت وتتم هو إجتذاب هذه الشركات للمشاركة في تنمية الأقطار العربية من خلال قدرات هذه الشركات واتصالاتها ومنافذها التجارية وقدراتها الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من هذه الشركات أشهر أداة فاعلة في الاقتصاد الدولي.

وتتطلب صناعة النفط استخدام التكنولوجيا المتطورة وشبكات تسويق منتظمة، ونظرا لضيق الأسواق المحلية وسوق البلدان النامية، ستكون الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا هي الأسواق الطبيعية لمنتجات الصناعة النفطية ولهذا كان لا بد من ربط مراكز الانتاج بالأسواق الاستهلاكية، حتى تتم الاستفادة القصوى من تصنيع النفط في مراحله المختلفة، وهذا الربط يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات في ظروف مواتية في نمط التدويل أو العولمة. فهناك تدويل الحياة الاقتصادية (تدويل السوق، تدويل الانتاج ... الخ) وهناك واقع السيطرة للشركات

---

[١] لمزيد من التفاصيل انظر : عدي قصور د. : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، الندوة المنعقدة في جامعة اليرموك (٤-٥) تشرين أول ١٩٨٠ ص ٣٧١ - ص ٣٧٦، جدول رقم ٢ ص ٣٧٢ - ٣٧٦.

متعددة الجنسية وواقع الثروة النفطية، والموارد الطبيعية والبشرية، حيث يمكن توحيدها وتكاملها مع التكنولوجيا الغربية بواسطة هذه الشركات. ثم رغبة الأقطار العربية في تحقيق تنمية شاملة وسريعة في ظل هذه الصياغة الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إن جميع الصناعات تدخل في إطار عملية توزيع الصناعة عالميا التي تجري داخل النظام الرأسمالي العالمي، حيث تحتفظ الدول المتقدمة صناعيا بالصناعات الحيوية من الكترونية وكهربائية، وتتخلى عن الصناعات غير الحيوية مثل صناعات تلويث البيئة (مثل تكرير النفط) والصناعات شديدة الاستهلاك للخامات أو الطاقة. وهناك أمر مهم وهو أن الصناعات التي تكون في إطار التكنولوجيا حيث تقتصر الصناعة المحلية عل حلقة تكنولوجية واحدة أو اكثر من حلقات تلك الدورة بحيث لا تكتمل السلعة بشكلها النهائي إلا في الخارج ومثال ذلك : كما تم بين شركة بترومين السعودية وشركة ماركونا الامريكية للتعدين وبناء السفن عندما طرحت الشركة الأمريكية مشروع متكامل للصلب ومناصفة بين الشركتين. على أن تقوم الناقلات الكبيرة بنقل خامات الحديد من البرازيل إلى السعودية حيث يعتمد المشروع على الغاز الطبيعي الذي يحصل عليه مجانا من السعودية مما يقلل من كلفة الانتاج، ويتم تحويله إلى الحديد النقي بفضل استهلاك الغاز الطبيعي، ثم يصدر إلى أوروبا واليابان حتى يتم تصنيعه. وهناك مثال آخر من البحرين، حيث شركة (ألبا) التي تمتلك البحرين ١٩% من رأسمالها، وباقي رأس المال تمتلكه الشركات الأمريكية والسويدية، وتعتمد هذه الشركة على استيراد خامات الألمنيوم من استراليا لتحويله بفضل الغاز الطبيعي المتوفر في البحرين إلى ألمنيوم صافي ونقي ثم يتم تصديره إلى الخارج حيث يتم تصنيع منتجاته.

من الملاحظ من المثالين السابقين أن هذا النوع من الصناعة لا يتخذ من القطر العربي سوى محطة للانتاج، بحيث تستفيد ما تتمتع به الدولة العربية من وفرة من الغازات الطبيعية أو ما يسمى بالمزايا النسبية للقطر العربي. ثم نقل هذه المعادن التي أصبحت صالحة للصناعة إلى بلدان أخرى لتتم المرحلة النهائية للسلعة حيث تكون صالحة للاستخدام. وبهذا يكون هذا النمط من التصدير قد أهمل وتجاهل السوق المحلية العربية، وحرم من انتاج صناعة كاملة متكاملة. وان وجد كصناعة كاملة مثل صناعة السيارات، فإنها لا تتم إلا بمجرد تجميع أجزاء مستوردة ولا يدخل عليها أي تحويل صناعي. وأن تجميع القطع الفنية لأي نوع من الماكنات فإنه لا يحتاج إلى خبرة أو مهارة فنية. ومثل هذا النوع المقصود على تجميع أجزاء مستورده ماكنات معينة لا تدخل في إعداد الصناعة او التصنيع.

إن مثل هذه الصناعات العابرة ليس بمقدورها أن تساهم في إنجاز أهداف التنمية العربية بل إنها تساهم في تعميق التبعية من خلال ما تخلفه هذه الطراز من الصناعات الى ازدواجية في الهيكل الانتاجي، حيث يكون في البلد قطاع صناعي متقدم تكنولوجيا ترتفع فيه الانتاجية ولكنه موجه للتصدير، وقطاع انتاجي تقليدي ومتخلف تكنولوجيا ومنخفض الانتاجية وبوجه لاشباع الحاجات الداخلية، الامر الذي يزداد اختلال الهيكل الانتاجي وتتعمق جذور التخلف والتبعية [1].

وأما بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسية ومفهوم العولمة فإن هذه الشركات بنشاطاتها المتنوعة، فهي شركات عابرة للقارات وتكاد تكون القوة العالمية الرئيسية، حيث تنظم مشاريعها الاستثمارية على الصعيد العالمي، متجاوزة بذلك كل الحدود القومية، فهي أول من أذاعت عبارة العولمة، لأنها أول من استفاد من كافة الانماط الشمولية المختلفة وهي التي تعبر أكثر من غيرها عن مرحلة العولمة، بما تملكه من قدرات اقتصادية عابرة القارات وما تنشره من أنماط وعادات استهلاكية وثقافات تصوغ فيها حياة المجتمعات والدول وسلوكها ومواقفها [2].

فما هي العولمة : هي من المصطلحات الشائعة منذ سنوات شأنها شأن الديمقراطية والخصخصة والنظام العالمي الجديد وهي من المصطلحات التي يكتنفها بعض الغموض. حتى أصبح الباحثون في هذا الموضوع يتساءلون بأن تترك هذه الألفاظ دون تحديد ولعل السبب هو أن طبيعتها غير قابلة للتحديد.

والعولمة في أصلها اقتصادية، قائمة على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لاتاحة حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال. وأصبحت ظاهرة بفضل التطور في النقل والاتصالات والمعلومات، وسرعة تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين كافة الدول.

ومع أن الاقتصاد والتجارة هما المقصودان في العولمة، إلا أنها لا تقتصر عليهما وحدهما وإنما تتجاوزهما إلى الحياة الثقافية والاجتماعية وبما فيهما من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية ومواقف نفسية، وهذا ما يصوغ هوية الشعوب والأمم والأفراد.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر : عدي قصور د. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي برعاية صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال بحوث ومناقشات الندوة التي عقدتها جامعة اليرموك ٤-٥ تشرين أول ١٩٨٠م في قاعة الارتباط بعمان، ص ٣٥١ – ٣٥٥.

(2) انظر : محمد علال سيناصر د. العولمة والهوية ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ص ٢١٥.

ومما يوضح العولمة، يمكن القول بأنها تجميع وتركيز وتتويج لمؤسسات دولية اقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الجات GATT والتي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة، فازداد حجم عولمة الاقتصاد اتساعا وفقا لمبادئ هذه المنظمة وأهمها الالغاء التدريجي للحواجز والقيود التي تعترض حرية تنقل رؤوس الأموال على الأسواق العالمية [1].

ويتنبأ إلى هذه العولمة أن تسود العالم بموجات اقتصادية واجتماعية وثقافية تمهيدا لأن تسود سياسيا وقد يكون عسكريا فيما بعد، وأطلق اصطلاح العولمة انطلاقا من نشاط الشركات المتعددة الجنسية ومن منظمة التجارة العالمية ومن سريان الغاء القيود الجمركة بين الدول وقد أشير إلى العولمة بمعناها الجديد الذي ينشأ عن ممارسات اقتصادية وتجارية، تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في أسواق عالمية تصبح فيها سيدة العالم [2].

ولا بد من التنبه بأن العولمة قد اتسعت إلى أن تشمل عولمة الاعلام من خلال عولمة وسائل التواصل الاتصال أي تكنولوجيا الاعلام المتقدمة، وهي شبكات الاتصال وقنوات البث الفضائي التي تنقل المعلومات عبر الكرة الأرضية التي أصبحت مدينة واحدة بفضل هذه التقنيات الحديثة.

فأصبح الانسان يعيش في فضاء عالمي بدون حدود، يشارك الآخرين أفراحهم واتراحهم ساعة وقوعها، وأن دور الانترنت في هذه الأيام له دور أساسي في هذه العولمة أو هذه الثورة العالمية، التي تحكم في مسيرتها شركات الاتصال والتواصل متعددة الجنسيات وأغلبيتها الساحقة هي أمريكية.

وأن معظم القنوات التلفزيونية الفضائية وبمساعدة شركة متعددة الجنسيات بعد عولمة الاقتصاد تعمل على عولمة العلم الذي يتم من خلال أدوات التطور التكنولوجي، وعولمة الثقافة التي يراد لها ان تصبح نموذجا فكريا وحيدا يكون في العقول والضمائر، من خلال الأشرطة المتلفزة أو أشرطة الفيديو أو ما تبثه قنوات الفضاء وتطرق البيوت دون استئذان، وتقتحم الأسر كإحدى وسائل الايضاح التربوي، أو بواسطة شبكات الأشهار متعددة الجنسيات وأغلب ذلك يبث باللغة الانجليزية، والتي ظهر ان العولمة تتجه إلى جعلها لغة العالم.

---

(1) انظر : ناصر الدين الأسد د. العولمة والهوية مرجع سابق، ص ٥٩ – ٦٠.

(2) انظر : عبد الكريم غلاب د. العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مرجع سابق ص ٢٤٥-٢٤٦.

حيث أن ٨٨% من معطيات الانترنت تبث باللغة الانجليزية مقابل ٩% بالالمانيـــة، ٢% بالفرنسية و ١% يوزع على بقية اللغات الغربية.

وأن للعولمة إدارة اقتصادية عالمية تمارسها بقوة وحزم مؤسسات دولية اكبرهـــا البنـــك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وجميعها تستمد تنظيرهـــا من نمط الاقتصاد الامريكي، مما يمكن القول بأن الولايات المتحدة الامريكية هي الفائزة بقصـــب السبق في نظام العولمة الذي أخذ العالم يعيشه. ومن الدول القادرة على دخول حلقة المنافسة هـــي كندا ومجموعة الاتحاد الأوروبي ومنظمة شرق جنوب أسيا التي تضم اليابان والصين [١].

يتضح لنا مما سبق أن هذه الشركات متعددة الجنسية ما هي إلا حلقات في سلســـلة مـــن الحلقات الاستعمارية الممثلة في المنظمات الدولية الاقتصادية ابتداء من صندوق النقـــد الدولـــي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (الجات) وانتهاء في الشركات المتعـــددة الجنسية، فجميعها تعمل من أجل الوصول إلى تحقيق هدفها الاستراتيجي، وهو تكريس التبعيـــة الاقتصادية في الدول النامية ومنها دول العالم الاسلامي للدول الاستعمارية المتقدمـــة صناعيـــا وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

حتى تبقى دول العالم الاسلامي تعيش حالة الفرقة والتجزئة والتشرذم والانقسام وكما هو واقع الحال لهذه الدول.

ألم تكن هذه الشركات متعددة الجنسيات عابرة الحدود والقارات تدخل دون جواز ســـفر بحكم قدرتها الاقتصادية والتكنولوجية وكفاءتها الإدارية وفوق كل ذلك بما تتمتع به من ســـيطرة وهيمنة على الدول، الذي توصل بها الامر التدخل بالشؤون الداخلية للبلد النامي، ولقـــد عملـــت على الاطاحة بحكومة الليندي الرئيس التشيلي السابق حيث قامت الشركات الامريكية المتحالفـــة مع الطبقات الرئيسية التقليدية في تشيلي في تنظيم حرب اقتصادية شـــعواء وفـــرت الظـــروف المناسبة للاطاحة عسكريا بالرئيس المنتخب.

لماذا تكون هذه الشركات متعددة الجنسيات مثار جدل ونقاش بين الاقتصاديين، حيـــث أن فريق من الاقتصاديين يبرر وجود هذه الشركات من أجل نشاطاتها الاستثمارية بغية تحقيق تنمية اقتصادية من خلال هذه الشركات.

إن شروط الاستثمار بين هذه الشركات والدولة المضيفة أنها تفرض فرضا علـــى البلـــد النامي والعصا فوق رأسه، ولماذا تقبل هذه الشركات تحت شروط لا تحقق مصـــالح الطرفيـــن

---

(١) انظر : عبد الهادي أبو طالب د. العولمة والهوية مرجع سابق، ص ١٢٣-ص١٢٨.

لماذا تخفى الحقيقة ولم نطالب بالحقوق ونقبل الضيم والظلم بدل العدل والانصـــاف. وأن هـذه الشركات تعمل على ربط اقطار الدول العربية والاسلامية بعجلة التبعية الاقتصادية مـن خـلال استغلال الأسواق والاموال العربية النفطية وتوظيفـها فـي مصلحـة الشـركات الاحتكاريـة الاستعمارية، وتعمل على تعميق التجزئة بين هذه الدول، وتبذل ما في وسعها من أجـل الحفـاظ على هذه الأهداف لتبقى متربعة على كرسي الهيمنة والسيطرة بالعمل علـى معوقـات التكـامل الاقتصادي، الذي ينهي هذه الشركات ويعمل على وطردها من ساحة الاقتصاد النفطي في حالـة العمل على مسيرة هذا التكامل وتحقيقه.

ويجب أن يعلم أن لا أحد ضد الاستثمار ولكن يجب ان يفرق بين الاسـتثمار الحقيقـي، والذي يحقق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، وبين الاستثمار الذي يخفـي فـي طياتـه التبعية والاستعمار.

وأن هذا التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتم من خلال تنمية قطرية ضيقة، بل يحقق مـن خلال المشاريع التنموية المشتركة على مستوى الأمة أي على مستوى الوطن العربي ان لم يكـن على مستوى دول العالم الإسلامي.

ويجب التنبيه أيضا أن التعامل مع العالم للاستفادة من تكنولوجيا الغرب أو الشرق فـهو أمر مرغوب ومطلوب ولكن ليس على حساب الشعوب، وانما لفائدة الشـعوب، وقـد يفـرض التعامل مع دول العالم من خلال ما يسمى بالعولمة التي تتداخل فيها أمور الاقتصـاد والسياسـة والاجتماع والسلوك والثقافات، والتي لعبت فيها المنظمات الدولية الاقتصادية والشركات متعـددة الجنسيات بما تملكه من تكنولوجيات وتقنيات متطورة وحديثة دورا متميزا فـي هـذه الظـاهرة (العولمة) والتي أصبحت تغزو المجتمعات وتدخل البيوت من خلال عـالم ثـورة الاتصـالات والقنوات الفضائية. فعلى الدول النامية أن تتعامل مع هذه الظاهرة بكافة أبعادها، والاستفادة مـن المفيد منها، والعمل على مواجهة السلبيات بأنواعها المختلفة علـى مسـتوى الوطـن العربـي الاسلامي، وأن توظف الفضائيات العربية والاسلامية لإيصال بشائر الهداية والرحمة التي تفيض بها سور القرآن الكريم دستور الآمة ودين البشرية، لنشر عولمة صافية ونقيـة أصلـها ثـابت وفرعها في السماء وتؤتي أكلها في كل حين وصدق الحق تبارك وتعالى **﴿فأما الزبـد فيذهـب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ﴾**[1].

---

[1] سورة الرعد آية ١٧.

المبحث الثالث : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية ومنها الدول الإسلامية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي العام للدول الإسلامية.

المبحث الثالث : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية ومنها الدول الإسلامية

تمهيد :

إن اعتماد الاقتصاديات العربية على الموارد الخارجية، وأصبح مصدر الاستثمارات مرتبطا بموارد الصادرات النفطية أو الزراعية أو المعدنية وان الصادرات في معظم الأحيان لا تغطي إلا نسبة قليلة من متطلبات هذه الدول من المواد التي تقوم باستيرادها من الدول الاستعمارية الأمر الذي يشكل العجز في ميزان مدفوعاتها ثم اللجوء إلى القروض، وما يترتب عليها من آثار سلبية والتي من شأنها تعمق جذور التخلف والتبعية.

ومن الأدبيات التي يلتقي عندها المفكرون الاقتصاديون أن التخلف جاء نتيجة التبعية، وأن التبعية والتخلف هما نتيجة توسع النظام الرأسمالي في العالم واستغلاله للدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي. وللخروج من حلقات التخلف لا بد من كسر علاقات التبعية التي تتطلب ثورة اجتماعية تقضي على التبعية من جذورها وأن نظام التبعية حالة واقعية معاشة في واقع الدول النامية كافة، وفي دول العالم الاسلامي خاصة [1].

ولقد نجم عن هذا التخلف الناجم عن التبعية خصائص مشتركة تتصف بها الدول النامية ومن بينها الدول الاسلامية وان هذه الخصائص ليست مجرد مدلولات للتخلف والتبعية لهذه الدول وانما تعتبر مشكلات وعقبات تواجه هذه الدول وخاصة التي بدأت منها السير في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية وفيما يلي أهم هذه الخصائص :

المطلب الأول :- الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي ما يلي [2]:

أولا : الخصائص الاقتصادية

١- نقص رؤوس الأموال.

٢- سوء التغذية.

٣- ارتفاع نسبة البطالة وخاصة البطالة المقنعة.

٤- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.

---

(١) انظر : معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ، ص ٩٨.

(٢) انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ص ١٣ – ص ١٠٤.

؛ عادل مختار د، التنمية الاقتصادية، ص ١١ – ٣٠.

؛ معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ٨٦ – ٨٧، ١١٥ – ١٦٣.

٥- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

٦- ضعف التصنيع.

٧- ضعف البنيان الزراعي.

٨- قصور أو سوء استغلال الموارد الطبيعية.

١٠- التبعية الاقتصادية للخارج.

١١- التخصص في إنتاج واحد.

١٢- دوام المديونية الخارجية.

١٣- التخلف التكنولوجي.

وفيما يلي الحديث بإيجاز عن كل من هذه الأنواع :

١- نقص رؤوس الأموال.

وهي إحدى المشكلات الهامة في الدول النامية، وهي ظاهرة عامة فيها باستثناء عدد قليل منها مثل الكويت والسعودية [١]. ونقص رؤوس الأموال تتخذ أشكالا متعددة تختلف من دولة إلى أخرى وكما تختلف من قطاع لآخر في نفس الدولة، ولكن الظاهرة الغالبة هي ندرة المصادر الرأسمالية بأنواعها المتعددة كالمباني الصناعية والآلات والمعدات، والأجهزة الإنتاجية والطرق المعبدة والسكك الحديدية ووسائل النقل المختلفة والمدارس والمستشفيات والمعدات الحديثة... الخ. وأن هنالك العديد من المشكلات التي أدت إلى نقص رؤوس الأموال ومنها : الإدخار الذي يعتبر أساس التكوين الرأسمالي فكلما زاد حجم الإدخار كلما زاد معدل التكوين الرأسمالي والعكس صحيح. وتتميز الدول النامية بضعف المقدرة على الإدخار، وضعف الحافز على الاستثمار

ومشكلة الإدخار التي تعمل على بقاء الدول النامية في حالة من التخلف الاقتصادية تتمثل في وجهين وهما : عرض رؤوس الأموال ويتوقف على الرغبة في الادخار مع المقدرة عليه، والثاني : طلب رؤوس الأموال ويتوقف على الحافز على الاستثمار.

أما عرض رؤوس الأموال، فتتميز الدول النامية بضعف المقدرة على الادخار وهذا يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاجية ومن ثم الانخفاض في الدخول، وانخفاض الدخول يؤدي إلى ضعف القدرة على الادخار وهكذا، وأما طلب رؤوس

---

[١] يجب التفريق بين رؤوس الأموال النقدية ورؤوس الأموال العينية، فإذا كانت الرؤوس الأموال النقدية فهي متوافرة في الكويت بل نقل وسائل الاعلام أن السعودية طلبت قروضا من الإمارات، وأما إن كانت رؤوس أموال عينية أي الاستثمار وخاصة على شكل سلع رأسمالية، فهي ضعيفة جدا في هاتين الدولتين.

انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ص ١٤.

الأموال، فإن الدول النامية تتميز بضعف الحافز على الاستثمار، مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى الانخفاض في الإنتاجية، ومن ثم انخفاض في مستوى الدخول وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للمستهلكين وضعف القوة الشرائية تؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار وهكذا وكما يطلق على هذا التحليل : الحلقة المفرغة للفقر التي تجعل الدول النامية في حالة تخلف اقتصادي وما ينجم عنه من آثار سلبية على هذه الدول وفيما يلي رسم توضيحي لهذه المشكلة [1].

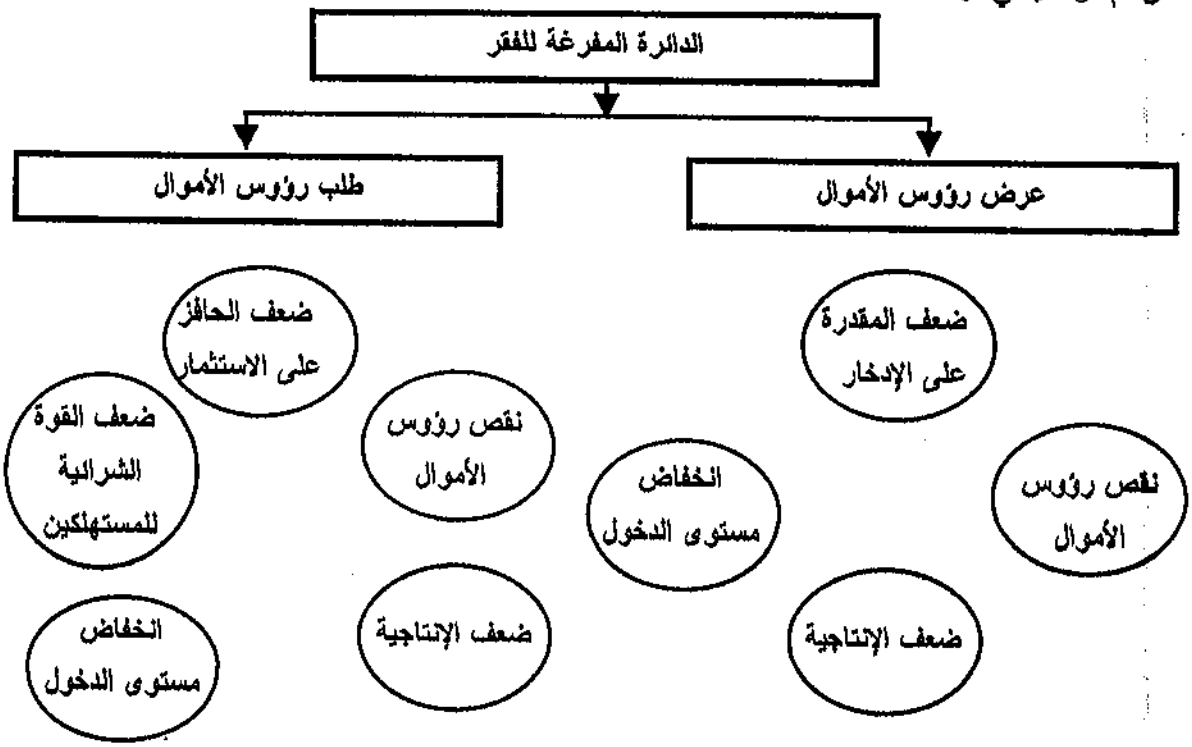

أما المشكلة الثانية من مشكلات تكون رأس المال فهي : الاكتناز.

تنتشر ظاهرة الاكتناز في بعض من الدول النامية على نطاق كبير من قبل الطبقة الغنية في هذه الدول حيث يوجه جزءا من دخلها نحو الاكتناز على شكل ذهب أو مجوهرات ثمينة أو احتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول، الأمر الذي ينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية وآثارها على هذه الدول.

أما المشكلة الثالثة فهي الإدخار السلبي : ويعود سبب هذه المشكلة إلى التفاوت الصارخ والشاسع في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

---

[1] نقل الرسم كما في الشكل التوضيحي

انظر : لطفي علي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ١٧.

ومن صور الادخار السلبي على سبيل المثال؛ القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لأغراض استهلاكية مثل أقراض الموظفين بضمان مرتباتهم، وكذلك مثل عمليات البيع بالتقسيط.

والمشكلة الرابعة هي : توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة. وتتمثل في غالبية أصحاب رؤوس الأموال في الدول النامية لا يستثمرون أموالهم في مشاريع منتجة تهدف إلى زيادة الإنتاج الصناعي أو الزراعي، لأسباب متعددة قد تكون لظروف غير مواتية تبعث على الاطمئنان على أموالهم أو غير ذلك. فغالبا ما يلجأون إلى عمليات تخزين السلع.

والمشكلة الخامسة : هي هروب رأس المال إلى الخارج، وتعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى نقص الأموال وبالتالي ضعف تكوين رأس مالي في الدول النامية وذلك للجوء العديد من الأثرياء جدا بإيداع أموالهم الطائلة في بنوك أجنبية وخاصة البنوك السويسرية بدلا من أن يستثمروها في دولهم.

أما المشكلة السادسة فهي تتعلق بمنشآت الإدخار، مثل بنوك الإدخار والبنوك التجارية الاسلامية وصناديق التوفير، فهناك نقص في مثل هذه المنشآت التي تقوم على جمع المدخرات ومن ثم الاستثمارات وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية لهذه الدول وغيرها من المشكلات مثل ميل المحاكاة (تقليد بعض أفراد هذه الدول إلى نمط المعيشة بالدول المتقدمة صناعيا، وكذلك تضخم النفقات التي قد تصل إلى ٥٠% - ٦٠% من مجموع إيرادات ميزانية الدول في النفقات الإدارية [١].

٢- سوء التغذية :

تجتاح قلة التغذية جميع الدول النامية باستثناء القليل جدا منها مثل الارجنتين ويصل إلى حد المجاعة في منطقة جنوب شرق آسيا. ولو تناولنا بنغلادش [٢] كنموذج من البلاد الاسلامية في آسيا. فتعتبر بنغلادش أفقر دول قارة آسيا بعد جاوة باندونيسيا. إن أكثر سكان بنغلادش أي ما يربو على ٤١ مليونا من البشر يعيشون دون مستوى الكفاف.

---

(١) علي لطفي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٧.

(٢) انظر : عبد الرحمن سعد عبد الرحمن آل سعود، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام ج١، ص ٤٢ - ٤٥.

وقد نقل شاهد [1] عيان ملامح لحالة الفقراء بهذا البلد فقال : " أنهم يفترشون بالآلاف أرصفة الشوارع حتى أنه يستحيل على المارة المشي على الأرصفة في المساء، فالأجساد الهزيلة المريضة الجائعة تتكدس بأسمالها البالية متراصة على جوانب الطريق، وكما يعيش أكثر فقراء بنغلادش بين أكوام القمامة وتجمعات المياه الراكدة والحفر والحشرات في أحيائها القديمة " هذا إضافة إلى العديد من الدول الفقيرة مثل أفغانستان واليمن وغيرها، وأن الدخل الفردي الحقيقي في بنغلادش لا يتعدى قيمته (١١٠) دولارات سنوياً، في حين في الكويت (١٥٤٨٠) دولاراً، وفي الامارات العربية المتحدة (١٣٩٩٠) دولاراً.

وفي أفريقيا هنالك دول اسلامية ليست بأحسن حال من بنغلادش، حيث يتهددهم الموت جوعاً وعطشاً، وتتربص بهم الأمراض الفتاكة مثل الصومال والسودان وغيرهما [2].

وإن لسوء التغذية آثار سيئة عديدة ومنها :

أ – الحالة الصحية للسكان : من المعلوم أن سوء التغذية بشكل عام هو نقص في البروتينات المتوفرة في البيض واللبن واللحم. يعتبر السبب الرئيسي في كثير من الأمراض الشائعة في الدول النامية وأهمها الانيميا والبربري والاسقربوط وغيرها.

ب– انتاجية العمال : مما لا شك فيه أن انخفاض مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض انتاجية العامل، وكلما كان العمل شاقاً مثل عمال المناجم كانت الحاجة تتطلب إلى كمية من الغذاء يحوي على عدد أكبر من السعرات الحرارية.

٣– ارتفاع نسبة البطالة وخاصة البطالة المقنعة [3]:

إن ارتفاع نسبة البطالة في الدول النامية يعود إلى :

أ – سوء توزيع القوى العاملة.

ب– سوء استخدام القوى العاملة.

وهذا مما يؤدي إلى وظهور الأنواع التالية من البطالة :

أ – البطالة المزمنة.

ب– البطالة الدورية.

ج– البطالة الفنية.

د – البطالة الموسيمية.

---

(١) انظر عبد الرحمن آل سعود مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام، ج١، ص ٤٢ – ٦٣.

(٣) معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١٣٦ – ١٤٠.

؛ علي لطفي د، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية) ص ٢٤ – ٢٩.

هـ- البطالة المقنّعة.

وفيما يلي تعريف موجز عن كل نوع من هذه الأنواع :

أ - البطالة المزمنة : وهي التي تكون بصفة دائمة أو شبه دائمة، وذلك لقلة الاستثمارات أو جمودها، أي عدم مرونة وتنوع الجهاز الإنتاجي بسبب ضآلة الأموال وضعف الاستثمارات المتمثل في المشاريع المختلفة مثل النقل والمواصلات، والاسكان، والسدود، والري... الخ.

ب- البطالة الدورية : وتظهر هذه البطالة دورياً خلال فترات معينة أي يكون هناك تغيرات دورية تنشأ عنها هذه البطالة حيث يحدث بعض الدورات الاقتصادية في الدول النامية وتتسم هذه الدورات بفترات رخاء وفترات كساد، وغالباً ما تكون منعكسة من الدول المتقدمة صناعياً. ففي فترات الرخاء يزداد بطبيعة الحال النشاط الإنتاجي في الدول المتطورة صناعياً فيزداد النشاط الإنتاجي لهذه الدول ويرتفع الدخول فيها وكذلك مستوى العمالة، وبهذه الحالة تقل البطالة ولكن في فترات الكساد في الدول المتقدمة صناعياً فإن ما يحدث هو عكس الحالة الأولى حيث يقل النشاط الإنتاجي للدول الصناعية فيقل الطلب على المواد الأولية من الدول النامية فيقل النشاط الإنتاجي للدول النامية وتنخفض الدخول وتقل فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى هذا النوع من البطالة.

ج- البطالة الفنية : تظهر هذه البطالة في كل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة التقدم الفني للإنتاج وما يؤدي من إحلال الآلات الحديثة بدل الآلات القديمة لأن الآلات الحديثة تتطلب عددا أقل نسبيا من الأيدي العاملة فالتصنيع السريع والحديث يسبب البطالة، ولكن يعالج بفتح آفاق جديدة للعمل. وقد تحصل البطالة الفنية دون تغيير الآلات المستخدمة وذلك بتحسن طرق الإدارة في المشروعات المختلفة مما يرفع الكفاية الإنتاجية واستخدام عدد أقل من الأيدي العاملة.

د - البطالة الموسمية : ينتج هذا النوع من البطالة في الزراعة، أي من الطبيعة الموسمية للنشاط الإنتاجي الزراعي في الدول النامية فالعامل الزراعي على سبيل المثال في مصر يعمل حوالي ١٦٠ يوما في العام ويبقى باقي الأيام من العام بلا عمل. وما يحصل في مصر يحدث في أغلب الدول النامية، وقد تعالج هذه الحالة بإدخال التحسينات الفنية واتباع أساليب حديثة على طرق الزراعة، واتباع الري، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام الأرض أكثر فترة ممكنة من السنة. وكذلك يمكن إقامة الصناعات الريفية التي تستقطب العمال العاطلين عن العمل في فترات معينة، من خلال نشر الصناعات الريفية في هذه المناطق.

هـ- البطالة المقنعة [1]: وتسمى البطالة المستترة أو الخفية وهو أن الشخص يعمل ظاهريا وأن ما يضيفه إلى الإنتاج من قيمة، هي صفر، بمعنى أنه لا يضيف شيء إلى الإنتاج، وعادة ترتفع نسبة هذا اللوع من البطالة في الدول النامية بشكل كبير وخاصة في الدول الزراعية، وسميت البطالة المستترة أو الخفية، لأنها لا تظهر بسهولة لدى المراقب العادي.

ويقدر الخبراء؛ أن البطالة المقنعة في الدول كثيفة السكان حوالي ٢٥% من القوة العاملة في القطاع الزراعي. وأن سببها الجوهري يعود إلى الاختلالات الهيكلية الاقتصادية أو الإنتاجية، وسيادة قيم اجتماعية وذلك بتفضيل مواطني الدول النامية الوظائف الحكومية عن غيرها التي تحقق لهم الوجاهة الاجتماعية والأمان وقلة العمل والابتعاد عن الأعمال اليدوية، وغير ذلك من الأمور التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية السريعة وفي دراسة خاصة عن اقتصاديات جنوب شرق آسيا تبين أن البطالة المقنعة تتراوح نسبتها بين ٣٠% و ٥٠% من مجموع المشتغلين في قطاع الزراعة [2].

وتشكل البطالة المقنعة في الدول النامية عقبة كبيرة من أجل القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول، لأن وجود هذه البطالة تؤدي إلى التقليل من معدل التكوين الرأسمالي الذي يمد الوطن بالمشاريع الاستثمارية المختلفة.

ويمكن توضيح البطالة المقنعة بيانيا كما في الشكل الآتي :

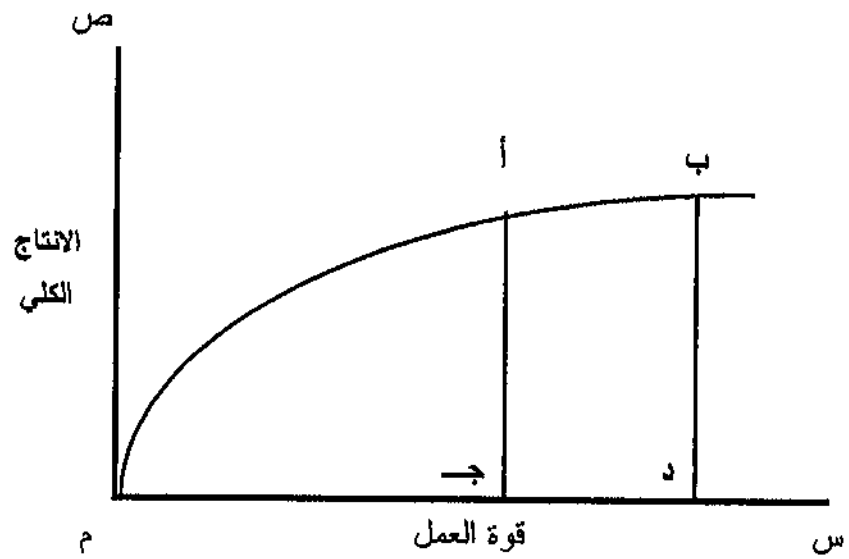

شكل (١) توضيح البطالة المقنعة [3]

---

(١) انظر : معين قدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدفعة العربية، ص ١٣٨ – ١٤٠.
؛ علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ٢٥ – ٢٩.

(٢) انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) نموذج الرسم البياني كما في الشكل (١) أعلاه نقل كما في الرسم

يتضح من الرسم أعلاه أن :-

- المحور الأفقي م س يمثل قوة العمل.
- المحور العمودي م ص يمثل الإنتاج الكلي.
- المنحنى م ب يمثل تطور الإنتاج الكلي بالنسبة إلى قوة العمل.
- المسافة جـ د هي البطالة المقنعة التي يمكن قياسها في الرسم البياني.
- النقطة أ هي النقطة التي يتوقف عندها تزايد الإنتاج الكلي مع تزايد قوة العمل.

من الواضح في الرسم أعلاه أن الإنتاج الكلي الممثل بالمنحنى م ب يتجه نحو التزايد كلما زادت قوة العمل، ويستمر هذا التزايد في الإنتاج الكلي حتى النقطة أ، والتي يقابلها قوة العمل في النقط جـ، فإذا زادت قوة العمل بعد ذلك فلا يزيد الإنتاج الكلي ومعنى ذلك أن البطالة قد بدأت بالظهور ويمكن قياس البطالة بالمسافة جـ د ويلاحظ أن أي زيادة في قوة العمل بعد النقطة د، يعني ذلك تزايد في البطالة المقنعة لأن هؤلاء العمال الجدد لن يضيفوا شيئا إلى الإنتاج الكلي.

ويمكن توضيح البطالة المقنعة رقميا أو حسابيا كما في الجدول التالي [1]:

مساحة الأرض بالدونم	قيمة رأس المال بالدينار	عدد العمال	الإنتاج الكلي بالكيلو غرام من القمح	الإنتاج الحدي
٥	٥٠٠٠	١	١١٠٠	١١٠٠
٥	٥٠٠٠	٢	٢٤٠٠	١٣٠٠
٥	٥٠٠٠	٣	٣٨٠٠	١٤٠٠
٥	٥٠٠٠	٤	٥١٠٠	١٣٠٠
٥	٥٠٠٠	٥	٦٣٠٠	١٢٠٠
٥	٥٠٠٠	٦	٦٦٠٠	٣٠٠
٥	٥٠٠٠	٧	٦٦٠٠	صفر
٥	٥٠٠٠	٨	٥٩٠٠	٧٠٠-

يلاحظ في الجدول أعلاه باستخدام العناصر الثلاثة ؛ عنصر الأرض، وعنصر قيمة رأس المال، وعنصر العمل أو عدد العمال. فعند استخدام عامل واحد يكون الإنتاج الكلي ١١٠٠كغم (ويلاحظ تثبيت مساحة الأرض وهي خمس دونمات، وتثبيت قيمة رأس المال

انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مرجع سابق، ص ٢٩.

(١) انظر : محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الاسلامي الجزئي، ج٣، ص ٢٥٦.

وهي ٥٠٠٠ دينار). وعند زيادة قوة العمل إلى رقم ٢ عامل يكون الإنتاج الكلي ٢٤٠٠ كيلو غرام وهكذا نلاحظ تزايد الإنتاج الكلي حتى إضافة العامل رقم ٦ فيكون الإنتاج الكلي ٦٦٠٠ كيلو غرام من القمح وهي أعلى قيمة وصل إليها الإنتاج الكلي عند إضافة العامل السادس (رقم ٦).

وعند إضافة العامل السابع رقم ٧ نلاحظ ان الإنتاج الكلي توقف ولم تحصل عليه زيادة وهو ٦٦٠٠ كيلو غرام وأن الإنتاجية الحدية [١] هي صفر وهذا يعني أن البطالة المقنعة بدأت بعد قوة العمل رقم ٦ (أي بعد العامل السادس) وأن العامل رقم ٧ هي ضمن نطاق البطالة المقنعة والذي لم يضف أي شيء إلى الناتج الكلي، وأن كل زيادة جديدة في قوة العمل (عدد العمال) بعد العامل السادس لم يضيفوا شيئا إلى الإنتاج الكلي.

٤- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .

هنالك العديد من مظاهر المشكلة الإدارية في الدول النامية سواء في أجهزة الإنتاج والخدمات (الجهاز الحكومي)، أو في مختلف المنشآت التي تعمل في نطاق القطاع الخاص. ومن هذه المشكلات الإدارية على سبيل المثال:

أ - أن المنظمين [٢] في الدول النامية لا يختاروا العاملين وفق المؤهلات العلمية أو الخبرات العملية، بل يهدفون إلى الأيدي العاملة بأقل سعر وتحقيق أكبر ربح في أقل فترة ممكنة.

---

[١] الانتاج الحدي : هو تحقيق زيادة في الناتج الكلي نتيجة زيادة عنصر العمل وحدة واحدة. انظر : محمد عبد المنعم عفر د الاقتصاد الاسلامي الاقتصاد الجزئي؛ ج٣، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

[٢] المنظم : هو الفرد الذي يتولى التنظيم والإدارة في المشروعات الانتاجية المختلفة، أو مجموعة من الأفراد تتولى إدارة الموارد الانتاجية (عناصر الانتاج) وهي: الأرض وما عليها وما يحيط بها، وما في باطنها من موارد مختلفة باعتبار أن الأرض هي أهم الموارد الطبيعية. والعمل، ورأس المال، والتنظيم والإدارة المتمثلة بالمنظم.

أما الانتاج : فهو وسيلة المجتمع للحصول على السلع والخدمات اللازمة لاشباع حاجاته ورغباته. سواء كان هذا الاشباع بطرق مباشرة أو غير مباشرة. والمنظم؛ هو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بحجم المشروع وشكله القانوني على أسس علمية وعملية آخذا كافة الاعتبارات والظروف الملائمة لنجاح المشاريع المختلفة. بناء على دراساته وتوقعاته لمستقبل هذه المشاريع. فالمنظم هو الرائد والكشاف ووظيفته الرئيسية تقديم سلع جديدة في الاسواق واستخدام طرق جديدة للانتاج وفتح أسواق جديدة، وكشف مصادر جديدة للمواد الخام، وإعادة تنظيم الصناعة على أسس أحدث. وتحديد حجم الوحدة الانتاجية ونوعها وجودتها وموقعها من حيث القرب أو البعد عن الأسواق واماكن المواد الخام، ومصادرها وغيرها.

انظر : محمد عبد المنعم عفر د، الاقتصاد الاسلامي الاقتصادي الجزئي، ج٣، ص ٤١-٩٧.

؛ معين القدومي د، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١١٦-١١٧.

ب- الخدمات العامة مثل خدمات التعليم والعلاج والنقل والمواصلات والكهرباء والمياه والإدارة والبريد والإسكان [1]. في معظم الدول النامية التي لا تزال تتميز بالتخلف الشديد؟

٥- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة :

بالرغم من عدم الدقة في متوسط دخل الفرد التي تدل في العمليات الحسابية للحصول على هذا الدخل، خاصة وأن لكل دولة اعتباراتها التي تأخذ بها بذلك ثم أن هنالك الانتقادات التي توجه إلى متوسط دخل الفرد كمعيار يميز به الدول المتقدمة عن الدول النامية إلا أنه يبقى المؤشر الهام الذي يعتمد عليه إلى جانب المؤشرات الأخرى في قياس درجة التخلف أو التقدم النسبي للدول.

ويتضح من خلال الإحصاءات الدولية عام ١٩٧٩م أن متوسط الدخل الفردي السنوي يزيد عن ٩٤٤٠ دولارا في الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة صناعيا، في حين متوسط هذا الدخل في الدول النامية ٣٥٠ دولارا. باستثناء الدول المنتجة للنفط الذي يعود ارتفاع الدخل فيها إلى أسعار البترول الذي يشكل موارد مالية هائلة، ولا يعود إلى تقدم انتاج وطني أو تنمية اقتصادية محلية، فهذه البلدان (المنتجة للنفط) متخلفة (غنية) تخضع لكل خصائص التخلف الأخرى بالرغم من مواردها المالية الضخمة. والتي تتعرض إلى المصادرة والتجميد في كل حين وكما أشرنا ذلك سابقا.

واعتبر مرحلة ٧٠٠ : ٩٠٠ دولارا هي الحد الفاصل بين البلاد المتقدمة صناعيا والدول النامية ويجب اعتبار هذا الرقم غير ثابت وإنما يتطور مع تطور النشاط الاقتصادي وينتج الضعف في هذا الدخل من ضعف الإنتاج الوطني وعن كثافة السكان في بعض الأحيان. لأن متوسط الدخل كما هو معلوم يحسب بتقسيم الدخل القومي على مجموع السكان.

وبطبيعة الحال فإن ضعف هذا الدخل يؤدي إلى ضعف الاستهلاك والادخار والاستثمار وضعف القوة الشرائية ويؤدي مجمل ذلك إلى ضعف الاقتصاد الأمر الذي يعمق حالات التخلف والتبعية كما هو الحال في الدول النامية [2].

---

(١) علي لطفي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢١.

(٢) انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ٣٤ - ٣٩.

؛ مطانيوس حبيب د، التنمية الاقتصادية ، ص ٥٠-٥١.

؛ عادل مختار هواري د، التنمية الاقتصادية ، ص ١٢-١٣.

٦- ضعف التصنيع [١]:

من المظاهر الثابته للدول النامية تأخر الصناعة فيها، وضعف مساهمة الصناعة في الناتج القومي، وعدم وجود الصناعات الثقيلة، والاعتماد على الصناعة الخفيفة مثل الصناعات القطنية (الغزل والنسيج والصباغة) أو الصناعات الغذائية (السكر، والألبان) أو صناعة أمتعة البيوت... الخ.

ومما يدل على تأخر الصناعة في الدول النامية انخفاض نسبة العاملين في قطاع الصناعة باستثناء أمريكا اللاتينية فغالبا لا تتجاوز النسبة بين ١٠% - ١١% ، وعلى سبيل المثال؛ ١١%، في الهند، ٨% في اندونيسيا، ٩% في الباكستان، ٤% في تايلاند، ٩% في سوريا ١١% في مصر، وترتفع هذه النسبة في بلدان أمريكا الجنوبية إلى ٢٠,٥%، وأما في الدول الصناعية الكبرى فتزيد عن ٣٨% في أمريكا الشمالية، ٤٣% في أوروبا الغربية.

وإن انخفاض نسبة العاملين في الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في أوروبا الغربية، لا يعني ذلك أن أوروبا أكثر تقدما، وإنما يعود إلى ظهور الإنتاج الاتوماتيكي في الصناعة في امريكا واستخدام الآلات مما جعلها تستخدم نسبة أقل من العمال، وابتدأ ذلك منذ عام ١٩٥٠م.

ويترتب على ضعف وتأخر الصناعة في الدول النامية؛ أن تصبح اقتصاديات هذه الدول تحت رحمة اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا.

وعدم الاستقلال الاقتصادي يعتبر من الأسباب الرئيسية في تهديد الاستقلال السياسي، ويظهر هذا بوضوح في الدول الافريقية والآسيوية التي حصلت على استقلالها السياسي، ولا زالت تتبع الدول الغربية الاستعمارية اقتصاديا، وتعتمد عليها اعتمادا كليا في تصدير منتجاتها (مواد أولية ومواد غذائية) وتستورد ما تحتاج إليه من السلع المصنوعة سواء الغذائية الضرورية أو المعدات الرأسمالية.

٧- ضعف البنيان الزراعي :

البنيان الزراعي هو الهيكل الإنتاجي الزراعي ومكوناته، لذلك فهو يشمل الشكل القانوني المتعارف عليه لملكية الأراضي الزراعية، وتوزيعها على أصحاب الأرض، وإيجار الأرض وطرق الاستغلال لها، وجهاز التمويل، والخدمات التي تقدمها الحكومة لسكان الريف، وطرق التسويق للانتاج الزارعي... الخ [٢].

---

[١] علي لطفي د، التنمية الاقتصادية ، ص ٣٩-٤٣.

[٢] انظر : علي لطفي، التنمية الاقتصادي دراسة تحليلية ، ص ٤٣.

ومن المتفق عليه أن الإنتاج الزراعي هو الطابع الاقتصادي في الدول النامية ويعمل فيه من ٧٠% إلى ٨٥% من الأيدي العاملة بينما لا تشكل هذه النسبة في البلدان المتقدمة أكثر من ٤% إلى ١٠% [١].

٨- تخلف قطاع الخدمات [٢]:

ويقصد بهذا القطاع؛ جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الزراعة والصناعة. ويتميز قطاع الخدمات بالتخلف الشديد شأنه بذلك شأن قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وأهم ما يدلل على ذلك ضعف نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الدول النامية بالنسبة لما هو في الدول المتقدمة صناعيا.

وقد قام العديد من الاقتصاديين [٣]، بإجراء بعض الدراسات. التي توضح بأن هناك علاقة طردية بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وبين العاملين بقطاع الخدمات من ناحية أخرى.

ومعنى ذلك أن التقدم في العديد من المجالات ومنها الاقتصادي والاجتماعي يتوقف على نوعية العاملين في قطاع الخدمات.

وأن العلاقة الآنفة الذكر صحيحة بالنسبة للدول المتطورة صناعيا حيث أن المشتغلين في هذا القطاع هم من الوجهة الاقتصادية منتجين. وهم التجار والبائعون، والعاملون بالمصارف، وشركات التأمين، وشركات السياحة والفنادق والمسؤولون عن الإدارة والمدرسون والاطباء.... الخ.

أما في الدول النامية فهم غير منتجين ولا يساهمون في زيادة الناتج القومي وهم خدم المنازل والبائعون المتجولون، وماسحي الأحذية، إضافة إلى الأعداد الزائدة عن الحاجة في الأجهزة الحكومية... الخ.

٩- قصور أو سوء استغلال الموارد الطبيعية

إن المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية فيها، فهناك الوفرة الهائلة من الموارد الطبيعية كاراضي الزراعية، أو الثروة المائية، أو الثروات المعدنية على اختلاف أنواعها.

---

[١] انظر : عادل مختار هواري د، التنمية الاقتصادية ، ص ١٣.

[٢] انظر : لطفي علي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مرجع سابق، ص ٥٠-٥٢.

[٣] من الاقتصاديين؛ الاقتصادي كولن كلارك. انظر:لطفي علي د،التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مرجع سابق،ص ٥١.

ولكن المشكلة الرئيسية لهذه الدول هي مشكلة سوء استغلال هذه الموارد وعجزها عن استغلالها والاستفادة منها أحسن استغلال.

ويعود أهم الأسباب بذلك هو التخلف الذي يجثم على صدر هذه الدول وهنالك أسباب أخرى تفسر سوء استغلال هذه الموارد.

١- عدم توافر عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والإدارة المتمثلة بالمنظمين) اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة وخاصة عنصر راس المال.

٢- ضيق السوق المحلي وعدم إمكانية استيعاب كل ما ينتج من سلع، مع صعوبة التصدير إلى الأسواق العالمية، إما لإرتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض نوعية الإنتاج.

٣- عدم توافر الدراية والخبرة الفنية اللازمة.

٤- عدم اتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لما يتوفر في الدولة من موارد طبيعية.

٥- سوء الإدارة داخل الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية [١].

١٠- التبعية الاقتصادية للخارج.

إن اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول الاسلامية أكثر ما تتميز به هو التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية وتتحكم الدول الاستعمارية باقتصاديات هذه الدول، ومن المعلوم أن هذه التبعية قد تولدت من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي لهذه الدول، وقد أفردنا في مبحث سابق عن مظاهر هذه التبعية ومن هذه المظاهر :

أ - سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ففي كثير من الدول النامية يلاحظ أن الأجهزة الأجنبية هي التي تسيطر على مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك والشركات للتأمين، وأجهزة النقل و... الخ.

ففي دول غرب أفريقيا تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد على ٦٥% من التجارة الخارجية، وشركات البترول في إيران والمملكة العربية السعودية، وفنزويلا والكويت. أو شركات المناجم في روديسيا الشمالية والكنغو وتشيلي، وغير ذلك.

---

(١) انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

ب- انسياب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية والمتمثل في الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

جـ- المساعدات الأجنبية التي تقدم إلى الدول النامية. والتي تؤدي إلى تثبيت الاجنبي وتدعيم الهيمنة الأجنبية على هذه الدول وتجعلها تابعة لها وبذلك تتمكن الدول الأجنبية من تحقيق أهدافها وإطماعها من خلال هذه التبعية.

د - اعتماد الدول النامية على الخارج في الحصول على السلع الإنتاجية.

هـ- سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية. ففي كثير من الأحيان نجد أن دولة متقدمة صناعيا تستأثر وحدها أكثر من ٥٠% من صادرات وواردات إحدى الدول النامية وهذا له أثاره السلبية ومن ذلك أن يسمح للدول المتقدمة التحكم في اقتصاد هذه الدول وبما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية... الخ.

و- ارتفاع نسبة الصادرات إلى الدخل القومي. ففي بعض الدول على سبيل المثال ماليزيا والعراق وفنزويلا وكوبا تزيد النسبة المئوية في قيمة صادراتها عن ٥٠% وهذا يجعل مستويات الدخل والتوظف والمعيشة في الدول النامية يعتمد إلى حد بعيد على الاحوال السائدة باسواق التصدير في الخارج، بمعنى أن الأسواق الخارجية هي التي تتحكم في مستويات الدخل ومستوى المعيشة وغير ذلك وفق ما تقبله من الصادرات أو ترفضه أو تخضعه إلى الاحتكار في رفع أسعاره أو انخفاضه [١].

ومما يزيد هذه التبعية أكثر خطورة هو بالنسبة لكثير من البلاد ذات المحصول الواحد مثل البترول في المشرق العربي، الحديد في موريتانيا الفوسفات في المغرب، القهوة في البرازيل، القطن في مصر... الخ.

١١- التخصص في انتاج واحد :

إن معظم اقتصاديات الدول النامية يعتمد على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الأساسية أي المواد الأولية والمواد الغذائية وكما يتضح من الجدول التالي على سبيل المثال، ويترتب على هذا المنتج أو المنتجين أن تكون هناك نسبة كبيرة من مجموع الصادرات.

---

(١) انظر : عادل مختار هواري د، التنمية الاقتصادية ، ص ١٩-٢٣. ومحمد السيد سليم د. العلاقات بين الدول الإسلامية، ص ١-٥٨.

؛ مطانيوس حبيب د، التنمية الاقتصادية، ص ٥٤ - ٥٦.

؛ علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ٥٣ - ٥٥.

؛ إبراهيم العسل د، التنمية في الاسلام مفاهيم - مناهج وتطبيقات، ص ١٧٦-١٧٩.

الدولة	المنتجات	مجموع الصادرات %
زامبيا	الفول السوداني	%٩٩
وردسيا الشمالية	المعادن	%٩٥
العراق	البترول	%٩٢
فنزويلا	البترول	%٩٢
هايتي	البن	%٨٤
كوبا	السكر	%٨٠
كولومبيا	البن	%٧٠
نياسالاند	الدخان والشاي	%٧٥
غانا	الكاكاو	%٧٨
تشيلي	النحاس	%٧٠
بوليفيا	القصدير	%٧٠
البرازيل	البن	%٧٠

ولا شك أن التخصص في إنتاج واحد هو من خصائص التخلف لهذه الدول ويرجع إلى ظروف تاريخية، وذلك عندما اندمجت اقتصاديات الدول النامية خلال القرن التاسع عشر في السوق الرأسمالية العالمية، أدى إلى قيام نوع من التخصص الدولي (تقسيم العمل الدولي) حيث تخصصت الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، بينما تخصصت الدول الاستعمارية الرأسمالية الغربية في إنتاج السلع الصناعية.

وهذا التخصص في إنتاج واحد له آثاره السلبية العديد، ومنها أن هذا الاقتصاد يخضع إلى تقلبات الاقتصاد العالمي فيتعرض إلى انخفاض الأسعار الحادة، ثم أيضا يتعرض إلى الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان، مثل الظروف الجوية والآفات الزراعية وغير ذلك، ومنها عدم الحصول على العملات الأجنبية التي يمكن أن تستورد المواد اللازمة والسلع الرأسمالية التي قد تساهم في عمليات التنمية، وبالتالي لجوء هذه الدول إلى المديونية وما تجره من ويلات متلاحقة على هذه الدول [١].

[١] انظر : علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ص ٥٦ – ٦٢.

١٢- دوام المديونية الخارجية

ولقد سبق الحديث عنها ولا داعي للإعادة تجنبا للتكرار.

١٣- التخلف التكنولوجي

إن التخلف التكنولوجي من خصائص الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي وأن هذا التخلف يشمل الجانب المادي وهي التكنولوجيا المجسدة بالآلات والمعدات وما شابه ذلك، والجانب الغير مادي وتشمل المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا المجسدة واستخدامها على أفضل وجه، وأن نقل التكنولوجيا جاهزة لا يعني الانتقال من مرحلة التخلف، ودون العلم والمعرفة بها والعمل على تكييفها مع الظروف المحلية وتطويعها وتطويرها، فإنها تبقى عاملا سلبيا تعيق التنمية وتكرس التبعية والتخلف.

ويتمثل هذا التخلف في الدول النامية أيضا في استخدام الأساليب ووسائل الانتاج البدائية، سواء في مجال الزراعة أو الصناعة الخفيفة.

ويعود هذا التخلف بصفة عامة في الدول النامية إلى النقص في رأس المال اللازم في نقل ومعرفة وتطبيق هذه التكنولوجيا [١].

يتضح لنا مما سبق : أن الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية تعيش واقع التخلف بأشكاله المتنوعة مما جعل هذه الدول تتميز بخصائص ومؤشرات تعتبر من أهم المشكلات والعقبات التي تواجه الدول النامية بشكل عام والدول الإسلامية بشكل خاص. وتعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، ومن أهم هذه المشكلات هي نقص رؤوس الأموال. **فهي ظاهرة عامة في هذه الدول باستثناء العدد القليل من هذه الدول.** ومن المعلوم أن رؤوس الأموال أحد عناصر الإنتاج المهمة حيث تسهم في تقدم المجتمعات البشرية من خلال تسييره لعمليات الإنتاج وخفض النفقات، وتقليل الجهد والوقت وإنتاج سلعا جديدة من المتعذر إنتاجها بدون استخدام رؤوس الأموال سواء أكانت عينية كالآلات والمصانع والمعدات وما إلى ذلك من أدوات تحتاجها المشاريع الاستثمارية، أو رؤوس أموال نقدية والتي بها يمكن إيجاد مثل هذه المعدات اللازمة لهذه المشاريع الاستثمارية ولا شك أن كثير من الدول النامية لديها عناصر الإنتاج مثل الموارد الطبيعية والموارد البشرية وكفاءات إدارية ولكنها تفتقر إلى رؤوس

---

[١] انظر : انطونيوس كرم د، اقتصاديات التخلف والتنمية مرجع سابق، ص ٧٧ - ٨٢.

؛ علي لطفي د، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٩٩.

وغير استوائية فهنالك مما لا شك فيه اختلاف بين دولة وأخرى، وإنما نعني بالخصائص غير الاقتصادية التي تكون ذات الطابع العام بين هذه الدول وذات خصائص مشتركة سواء أكانت كما مر معنا، أو خصائص غير اقتصادية ومشتركة، كما هو الحال في النواحي السكانية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية، وفيما يلي هذه الخصائص والتي نكتفي بذكرها:

١- ارتفاع كبير جدا في معدل المواليد.

٢- ارتفاع كبير نسبيا في معدل الوفيات.

٣- انخفاض المستوى الصحي.

٤- ارتفاع نسبة الأميين.

٥- عدم وجود الطبقة المتوسطة.

٦- فساد البيئة السياسية.

٧- اشتغال الأطفال.

٨- الإنفاق البذخي.

٩- سوء استغلال وقت الفراغ.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي العام للدول الإسلامية :

يمكن تحديد الوضع الاقتصادي العام للدول الإسلامية من خلال بعدين رئيسيين [١]:

البعد الأول : وهو البعد المتعلق بالتخلف والتنمية الاقتصادية، وهذا الذي يحدد الأوضاع الاقتصادية الداخلية للدول الإسلامية.

البعد الثاني : وهو الذي يتعلق بالتبعية والاستقلال الاقتصادي، وهذا يحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه الدول، وفيما يلي توضيح لكل من هذين البعدين.

أولا : التخلف والتنمية الاقتصادية :

من خلال الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية الآنفة الذكر للدول النامية ومنها الدول الإسلامية، تتضح الصفة الأساسية لهذه الدول أنها في عداد الدول النامية وبكافة المعايير.

ولو أخذ معيار متوسط الدخل الفردي السنوي فإنه يبلغ في الدول الإسلامية حوالي ٩٤٤ دولارا سنويا وحسب إحصائيات عام ١٩٨٤م. وهذا المتوسط لا يزيد عن ٣٤% من متوسط الدخل الفردي السنوي في العالم (٢٩١١ دولارا)، ويصل إلى ١٣٢% من متوسط الدخل الفردي في الدول النامية عموما (٧٥٢ دولارا) أي أنه في الدول الإسلامية أفضل من المتوسط

---

[١] انظر : محمد السيد سليم د، العلاقات بين الدول الإسلامية ، ص ٣٢ – ٤٠.

العام في الدول النامية، وفي حالة استثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، فإن متوسط الدخل في الدول الإسلامية يهبط إلى ٧٦٨ دولارا سنويا. والدول المنتجة للنفط تمثل ٢,٣% من سكان الدول الإسلامية، وتسهم بنسبة ٢٤% تقريبا من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول ويصل متوسط الدخل الفردي في بعض الدول الإسلامية ٢٠٢٥٢ دولارا في قطر، ١٨١٤٨ دولارا في الإمارات، وينخفض إلى ١٣٦ دولارا في تشاد، ١٤٨ دولارا في بوركينا فاسو، ١٥٤ دولارا في بنغلادش. فمن الملاحظ أن هناك تفاوت كبير في الدخل الفردي للدول الإسلامية وتنقسم الدول الإسلامية إلى أربع مجموعات متفاوته في الدخل وتتضمن غالبية هذه الدول، وهي ما يلي:

١- مجموعة الدول مرتفعة الدخل : وهي الدول التي يزيد متوسط الدخل الفردي فيها عن ٥٠٠٠ دولارا سنويا.

والدول التي تقع ضمن هذه المجموعة تقريبا هي : قطر (٢٠٢٥٢ دولارا) الإمارات (١٨١٨٤ دولارا)، بروني (١٧٢٠٨ دولارا) الكويت (١٦٥٢٣ دولارا) والبحرين (١٠٠١٠ دولارا) وعمان (٩٩٤٣ دولارا) والسعودية (٩٦٤٨ دولارا) وليبيا (٧٨٩٢ دولارا).

وتضم هذه الدول الثماني حوالي ١٩,٥ مليون نسمة، وما نسبته ٢,٣% من مجوع سكان الدول الإسلامية، ويبلغ حجم ناتجها القومي الإجمالي ٢٠٧,٢ بليون دولارا، ويشكل هذا المبلغ ما نسبته ٢٤,٤% من إجمالي الناتج القومي للدول الإسلامية. ويبلغ متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في هذه المجموعة ١٠٦١٤ دولارا وهذا يفوق متوسط الناتج القومي الإجمالي لدول المتقدمة صناعيا، ويصل إلى عشرة أمثال المتوسط العام في الدول الإسلامية عموما.

ولا بد من بيان أن النفط هو المصدر الرئيسي أو الوحيد للثروة الاقتصادية في هذه المجموعة من الدول، وزيادة هذا الدخل هو ظاهرة مرتبطة بالثروة النفطية وتتميز هذه الدول بضعف هياكلها الاقتصادية ومحدودية سكانها، لذلك فإن غالبية هذه الدول تعتمد على العمالة الوافدة من الدول الأخرى وتسعى بعض هذه الدول مثل السعودية وليبيا والكويت إلى بناء هياكلها الاقتصادية ، ولكن عن طريق الاستعانة بالتقنية والتكنولوجيا الغربية، مقابل الخضوع لشروط الدول الاستعمارية والتي تصل إلى حد التبعية الاقتصادية.

٢- الدول الإسلامية الميسورة : ويتراوح متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد فيها بين ١٥٠٠ – ٥٠٠٠ دولارا سنويا وهذه الدول هي : جابون (٣٧٧٣ دولارا)، وماليزيا (٢١١٢ دولارا)، والعراق (١٨٣٧ دولارا)، ولبنان (١٨٣٣ دولارا)، وإيران (١٧٧١ دولارا)، وسوريا (١٦٥٢ دولارا)، والأردن (١٦٠٥ دولارا)، وتضم هذه الشريحة ثمان

دول إسلامية ويبلغ مجموع سكانها ١١٣,٩ مليون نسمة، أي ما نسبته ١٣,٣% من سكان الدول الإسلامية، ويبلغ حجم ناتجها القومي الإجمالي ٢٢٣,٩ بليون دولارا، والذي يشكل ٢٦,٤% من الناتج القومي الإجمالي للدول الإسلامية، ومتوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في هذه المجموعة ١٩٦٦ دولارا وتتميز هذه المجموعة بأنها لها قاعدة اقتصادية متنوعة وبخلاف المجموعة الأولى التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي، وتمتلك هذه المجموعة أيضا الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لعملية التنمية، وقد ساعد النفط من تحقيق بعض أهداف خطوط التنمية في بعض دول هذه المجموعة مثل الجزائر وإيران، والعراق، أما الوضع في الأردن،وسوريا، وماليزيا فإنه يعود إلى ازدهار التحويلات المالية للعمالية المهاجرة وبالذات في حالتي سوريا والأردن، وإلى ازدهار الصناعة كما هو الحال في ماليزيا، وأن وضع هذه الدول الثلاث في مجموعة الدول الميسورة يتصف بعدم الاستقرار الاقتصادي، وأما الجابون في هذه المجموعة، فيعود حالة متوسط ناتجها القومي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي تصدره.

٣- الدول الإسلامية متوسطة الدخل : ويكون متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في هذه الدول بين ٥٠٠ - ١٥٠٠ دولارا سنويا وتضم هذه المجموعة الدول : تركيا (١٤٢٠ دولارا)، تونس (١٢٥٨ دولارا) الكاميرون (٩٠٣ دولارا)، نيجيريا (٧٦٧ دولارا)، مصر (٧١٨ دولارا) واليمن (٦١٢,٥ دولارا)، أندونيسيا (٦٠٤ دولارا)، المغوب (٦٠٣ دولارا) ويصل عدد سكان هذه الدول ٤١٣,٩ مليون نسمة، ويشكلون ما نسبته ٤٨,٦% من مجموع سكان الدول الإسلامية، ويبلغ حجم ناتجها القومي الإجمالي ٣١٩,٩ بليون دولارا. أي ما نسبته ٣٧,٨% من الناتج القومي الإجمالي للدول الإسلامية، وأن متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد لهذه المجموعة هو ٧٧٢ دولارا سنويا، وينبغي العلم بأن جيبوتي تدخل ضمن هذه المجموعة ولكن تعذر توفر الإحصاءات عنها.

تتميز هذه الدول أنها لا تصدر النفط باستثناء مصر واندونيسيا ونيجيريا لذلك فهي تشكل مزيجا من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فيلاحظ أن مصر وتركيا والمغرب تمتلك الأبنية الاقتصادية التي يعود وجودها إلى الحركة السياحية، وتحويلات العاملين في الخارج، وتمتلك أيضا القوى البشرية اللازمة للتنمية. والتي تتسم الدول الأخرى إلى محدودية هذه الأبنية الاقتصادية، وكذلك من الأبنية الاقتصادية هي في حالة ارتفاع الأسعار المواد الأولية وكما هو في حالتي تونس واليمن إضافة إلى مصر وتركيا والمغرب. وبهذا ندرك أن ثلاث دول من هذه المجموعة لا تمتلك البناء الاقتصادي من هذه المجموعة وهي (الكاميرون، ونيجيريا، وأندونيسيا).

ويجب ملاحظة الأزمات وتقلبات ارتفاع الأسعار الذي يؤثر على هذه الدول والذي يسبب تراجع العديد من دول هذه المجموعة إلى صفوف المجموعة الرابعة ويكون عندئذ المصدر الرئيسي لها بهذه الحالة هي العمالة المهاجرة.

٤- الدول الإسلامية الفقيرة : ويبلغ متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد فيها حوالي ٥٠٠ دولارا، وتضم هذه المجموعة الدول : سيراليون (٤٨٢ دولارا)، وموريتانيا (٤٤٦ دولارا)، واوغندا (٤٥١ دولارا) والسودان (٤٠٤ دولارا) والسينغال (٣٨٦ دولارا)، وباكستان (٣٨٥ دولارا)، ومالديف (٣٧٣ دولارا) وأفغانستان (٣٥١ دولارا)، وجامبيا (٣٢٣ دولارا)، وغينيا (٣١٧ دولارا)، وبنين (٢٧٨ دولارا)، والنيجر (٢٤٧ دولارا)، والصومال (٢٤١ دولارا)، وجزر القمر (٢٣١ دولارا)، وغينيا بيساو (١٩٠ دولارا)، ومالي (١٥٧ دولارا)، وبنغلادش (١٥٤ دولارا)، وبوركينا فاسو (١٤٨ دولارا)، وتشاد (١٣٦ دولارا)، ويصل مجموع سكان هذه المجموعة ٦٠٥,٩ مليون نسمة ويشكلون ٣٥,٨% من مجموع سكان الدول الإسلامية، ويبلغ ناتجها القومي الإجمالي ١٠٠ بليون دولارا/ ويشكل نسبة ١١,٤% من الناتج القومي الإجمالي للدول الإسلامية، وأن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو ٣١٧ دولارا.

وتتميز هذه المجموعة بضعف هياكلها الاقتصادية، محدودية الموارد البشرية المدربة، وافتقارها إلى القطاع الصناعي، اعتماد هذه الدول على منتجات المواد الأولية، باستثناء باكستان من هذه المجموعة لأنها تتمتع بموارد بشرية مدربة تقريبا مكنتها من إقامة صناعة متطورة ويلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الدخل، حيث يبلغ الفارق بين أغنى الدول الإسلامية وأفقرها ما نسبته هو ٤ ١٥٠ :١ وهو الفارق بين دولة قطر (٢٠٢٥٢ دولارا) وبين تشاد (١٣٦ دولارا)، في حين أنه لا يتعدى في الدول الغربية؛ ٨: ١ وهو الفارق بين سويسرا والبرتغال.

ولو أخذنا مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج القومي الإجمالي للدول الإسلامية يلاحظ أن القطاع الأولي (الزراعة والصيد والرعي والأنشطة الاستخراجية) تساهم بحوالي: ٣٥,٧% من هذا الناتج ونسبة السكان من القوى العاملة في هذا القطاع (القطاع الأولي)؛ هي ٤٣,٤% من سكان الدول الإسلامية، بينما تمثل الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي للدول الإسلامية ١١,٧% من هذا الناتج. ولا تزيد نسبة العاملين في الصناعة التحويلية عن ٩,٥% من إجمالي سكان الدول الإسلامية.

وتساهم الأنشطة المرتبطة بالخدمات والتوزيع والبناء والتشييد والكهرباء والماء والغاز وما إلى ذلك حوالي ٥٣,٦% في الناتج القومي الإجمالي للدول الإسلامية والذي تعتبر فيه الأردن والجزائر أعلى الدول الإسلامية من حيث مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج القومي (٣٨%، ٣٧% على التوالي)، بينما تعتبر عمان وبنين أقلها وهي (٢,٣، ٣% على التوالي).

ويعمل من السكان في هذه الأنشطة المرتبطة بالخدمات حوالي ٤٧,١% من السكان، وتعتبر الأردن وغينيا بيساو أعلى الدول الاسلامية من حيث نسبة العاملين بالصناعة التحويلية وتشكل (٢٨%، ٢٧,٥% على التوالي) في حين تعتبر عمان والجابون أدنى الدول الإسلامية في هذه الصناعة وهي (٢% لكل منهما) وإن سوء التوزيع للدخل في الدول الإسلامية وانخفاض متوسط الدخل للفرد في هذه الدول هي سمة من سمات الدول المتخلفة، لذلك فإن انخفاض دخل الفرد سواء الناجم عن سوء التوزيع أو غيره يعتبر خاصية من خصائص الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إضافة إلى ما تعانيه هذه الدول من مشكلة المديونية الخارجية والتي بلغت حوالي ٢٩٨,٤ بليون دولار عام ١٩٨٧ وهو ما يشكل من نسبة تبلغ حوالي ٦٢% من ناتجها القومي الإجمالي لهذه الدول وكما يلاحظ أن الدول الإسلامية تخصص نسبا مرتفعة للأغراض العسكرية حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري عام ١٩٨٤ ٨٢,١ بليون دولارا أي ما نسبته ٩,٧% من ناتجها القومي الإجمالي، في حين أن النسبة معدل الانفاق العسكري سواء لدول العالم كله أو للدول النامية وحدها لا يزيد عن ٥,٦% من الناتج القومي، وربما يعود سبب هذا الارتفاع إلى التهديدات الخارجية الموجهة ضد أمن الدول الإسلامية وبالذات من إسرائيل، ثم إلى الصراعات التي تحدث فيما بينها أحيانا [1].

ثانيا : التبعية والاستقلال الاقتصادي

ولقد سبق الحديث عن هذا الموضوع ونكتفي بالإشارة إليه تجنبا من التكرار.

يتضح لنا مما سبق أن الوضع الاقتصادي العام للدول الإسلامية ومن خلال تفاوت الدخل الفردي وانخفاض هذا الدخل وسوء التوزيع له الذي أوجد فارق كبير بين الدخول، والذي يؤدي إلى انقسام وجود طبقة غنية والتي لا تزيد عن ٥% من مجموع السكان، وطبقة فقيرة معدمة، وعدم وجود طبقة متوسطة تقوم على أكتافها عجلة اقتصاد الدولة.

---

(١) للاستزادة أنظر محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الإسلامية،ص ٣٢ وما بعدها.

ثم ما يظهر من آثار سيئة في توزيع الدخل الغير عادل من تدني مستوى الدخل الذي يترتب عليه تدني مستوى المعيشة وقلة الاستهلاك ثم قلة الإنتاج وفقدان الادخار الذي يولد الاستثمار كل ذلك سيؤدي وأدى إلى المزيد من الفقر وارتفاع نسبة البطالة وبالتالي العجز التام في ميزان المدفوعات نتيجة توقف عجلة الإنتاج وعدم القدرة على الاستيراد، وخاصة المتطلبات الأساسية في المواد الغذائية، والمعدات والآلات الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى الاستدانة وما ينجم عنها من آثار سلبية عن هذه المديونية وخدماتها. وأهمها التبعية الاقتصادية وغيرها للدول الاستعمارية لتلبية احتياجاتها من السلع المصنعة المختلفة وإلى إيجاد منافذ لمنتجاتها الأولية في أسواق الدول الرأسمالية الاستعمارية. ولا بد من الاجراءات المعاكسة وأهمها العمل على بناء الخطط الاستراتيجية المشتركة بين الدول الاسلامية لوقف هذا التدهور الاقتصادي وما ينجم عنه من آثار سيئة تجر الأمة الى المزيد من التبعية للغير.

وأن أحد الإجراءات اللازمة والضرورية للحد من هذه التبعية الاقتصادية هو العمل على التكامل الاقتصادي وعلى أساس الميزة النسبية وتحقيق حرية انتقال التجارة وتنشيط الاستثمارات بين هذه الدول... الخ كل ذلك يؤدي إلى التنمية الاقتصادية وهي الأداة للإقلال أو الحد من هذه التبعية.

لقد اتضح لنا واقع الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي من خلال ما تتصف به هذه الدول من خصائص اقتصادية أو اجتماعية، أسهمت كل منها في تكريس جذور التبعية بكافة أشكالها للدول الاستعمارية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية. ولقد سعت هذه الدول الاستعمارية وتسعى بكل طاقاتها للعمل على ابقاء هذه الدول تحت سيطرتها من خلال العمل وباستمرار على تعميق هذه التبعية بانتهاج المخططات الاستعمارية المتنوعة القديمة منها والحديثة، المتمثلة في المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) والشركات العالمية شركات متعددة الجنسية، وغير ذلك من وسائل مختلفة من أجل تحقيق مصالحها واطماعها. في نهب ثروات دول العالم الاسلامي واستغلال اموالها النفطية، وربط اقتصادها بعجلة التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية، والعمل على زرع بذور الفتنة وايجاد حالات التجزئة والتشرذم والانقسامات والمنافسات الاقليمية بين صفوف الأمة الواحدة. والتي تشكل في مجموعها ومجملها؛ المعوقات الأساسية لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي الاسلامي والعمل المشترك الهادف إلى وحدة الأمة.

ومن هنا ينبغي أن تدرك الأمة هذه المخاطر التي تحيق بها من أجل أن تبقى متفرقة مجزأة، وهو هدف في غاية الأهمية تعمل الدول الاستعمارية على المحافظة عليه. فعلى الدول العربية الاسلامية ان تعي ذلك وتفوت الفرصة على اعدائها وهي قادرة بما تملكه من طاقات كبيرة من موارد بشرية وموارد طبيعية ومادية ومن مقومات جديرة بأن تكون في مصاف الدول العظمى، وذلك بالعمل الجاد الصادق وأن تبدأ في معالجة شؤونها الداخلية والخارجية، من خلال تبني الخطط وتصفية التبعية من خلال تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وهذا ما يتطلب وضع منهجية عمل تؤدي إلى وحدة التكامل الاقتصادي العربي الاسلامي وصولا إلى التكامل على كافة المجالات تتوجها وحدة الأمة العربية الاسلامي، وهذا ما سنتعرض إليه في الفصل القادم.

الفصل الرابع

سبل التحرر من التبعية الاقتصادية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في مواجهة التخلف والتحرر من التبعية الاقتصادية

وفيه مطلبان

المطلب الأول : حقيقة التنمية الاقتصادية، والتعريف بها، أهدافها، معوقاتـــها ومرتكزات تحقيقها.

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

المبحث الثاني : ضرورة التكامل الاقتصادي في وحدة الدول الاسلامية وفيه خمسة مطالب.

المبحث الثالث : العلاقة التجارية الدولية وفق مبادئ الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في مواجهة التخلف والتحرر من التبعية الاقتصادية.

وفيه مطلبان

المطلب الأول : حقيقة التنمية الاقتصادية، والتعريف بها، أهدافها، معوقاتها ومرتكزات تحقيقها.

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

* المطلب الأول : حقيقة التنمية الاقتصادية، والتعريف بها، أهدافها، معوقاتها.

أولاً : مفهوم التنمية [1] يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم وأخطر الموضوعات التي تواجه المجتمع الإنساني بشكل عام، والمجتمعات الإسلامية بشكل خاص، ولقد تزايد الاهتمام بها وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية من قبل علماء الاقتصاد، ورجال البحث العلمي، بسبب التغيرات السياسية العديدة من دول العالم، سواء في أوروبا بعد أن دمرتها الحرب وواجهت مشكلة البناء، أو في الدول المتخلفة لما أصابها من العهود الاستعمارية القديمة وحتى هذه الأيام وما حصلت على استقلالها السياسي، إلا وقد وقعت تحت نير الاستعمار الاقتصادي والذي تجسد في التبعية الاقتصادية إلى الدول الاستعمارية الرأسمالية المتقدمة صناعياً.

ولقد سعت حكومات الدول المتخلفة في البحث عن الأساليب المناسبة لرفع مستوى المعيشة والقضاء على آفات الفقر والمرض والبؤس والتخلف، وأصبحت هذه المشكلات القضية الأولى في البحث عن إيجاد الحلول لها،واستمر اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة صناعياً وما زالت مستمرة في هذا الاتساع، مما حدا بالعديد من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين، أن يحظى لديهم موضوع التنمية الاهتمام الكبير، وقد اتفقوا على ضرورة تنمية المجتمعات المتخلفة لتضييق الفجوة مع الدول الاستعمارية لكنهم اختلفوا على منهجية انجاز ذلك كما اختلفوا على تعريف محدد للتنمية.

ولقد عرّف الاقتصاديون التنمية بأنها : " عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث يكون هنالك تغير في هيكلية الاقتصاد في الدولة.

وعرّفها آخرون بأنها : " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم، للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة، في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها

---

[1] انظر : محمد شفيق طنيب وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ص ١٢٣-ص١٢٥.

المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية " [1].

وكما عرفت التنمية بأنها : " عبارة عن عملية تحرر ونهضة حضارية شاملة، تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة والتبعية التي تربط البلدان المصنعة ببلدان العالم الثالث، والعمل على إقامة بنيان اجتماعي، اقتصادي، سياسي جديد ومتوازن وكفوء، يحمل في طياته بذور استمراره وتطوره باطراد " [2].

والواقع أن مفهوم التنمية لا يقتصر على زيادة الدخل القومي، بل يتعدى ذلك ليشمل كافة مناحي الحياة. ومن هنا فإنه يبرز مفهوم التنمية الشاملة، التي تشمل التقدم الاقتصادي والتغييرات الاجتماعية والوعي الثقافي، ويمكن إدراك مفهوم التنمية من خلال إيجاز خصائصها التالية [3]:

١- أن التنمية عملية مستمرة ديناميكية : أي أن عملية التنمية متجددة، فكلما تحقق مستوى تطلب التوجه إلى مستويات أخرى.

٢- أن عملية التنمية تشمل كيان المجتمع كله : حيث يجب أن تشتمل التغيرات إلى الأفضل كافة نواحي الحياة في المجتمع.

٣- أن عملية التنمية تستند على أسس ذاتيه ومقومات من داخل المجتمع، لذلك فإن أي برنامج تنمية يجب أن يبحث عن هذه الأسس والمقومات ويحشدها ثم يوجهها لتحقيق الهدف.

٤- أن عملية التنمية تعمل بقوة قادرة على تجاوز المعوقات : ويعني ذلك أن عملية التنمية التي تحقق تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة صناعيا والمتخلفة لا يمكن أن تكون تلقائية بدون دعم قوي في كافة المجالات.

أي لا بد من عملية التنمية من إشراك كافة المجالات، وهنا نشعر بالتلازم بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، خاصة وأن الإنسان هو محور هذه التنمية.

ويجب أن يعلم أن امتلاك المال واستيراد التكنولوجيا دون العلم بها ومعرفتها فإن ذلك لا يحقق معنى للتنمية، أي بمعنى أن هناك نمو مادي، ودون أن يتحقق تنمية اجتماعية وثقافية ملائمة، فإن المجتمع سرعان ما يستهلك نموه الاقتصادي ويبقى يراوح مكانه .

---

(١) انظر : محمد شفيق طنيب وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ص ١٢٣-ص١٢٤.

(٢) انظر : إبراهيم بدران وآخرون، قضايا التنمية في الوطن العربي، ص ١٣٩-١٤٠.

(٣) انظر : محمد شفيق طنيب وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ص ١٢٤.

ثانياً : أهداف التنمية [1]:

يمكن إجمال أهداف التنمية بما يلي :

١- تحقيق تقدم اقتصادي يتمثل في :

أ - زيادة الدخل القومي.

ب - عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.

جـ- بناء قاعدة صناعية قوية واستخدام التكنولوجيا المناسبة.

د - رفع مستوى المعيشة.

٢- القضاء على التبعية بأشكالها المختلفة.

٣- توفير الخدمات الاجتماعية.

٤- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.

٥- إطلاق الابداع وإطلاق جميع الطاقات الكافية في المجتمع.

٦- الاسهام في الحضارة الانسانية وأخذ المكان اللائق بين الأمم.

٧- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية لتخفيف الاعتماد على مادة أولية واحدة كما هو الحال في الدول النفطية التي يجب التخفيف عن مورد النفط القابل للنضوب.

ثالثاً : العوامل المعوقة للتنمية الاقتصادية (مشكلات التنمية الاقتصادية)

لقد تحدثنا في الفصل السابق حول الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي ولا شك بأن هذه الخصائص بمجملها تشكل مؤشرات وعقبات تقف بوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان وتحول دون تحقيقها، وسنكتفي هنا إلى الاشارة الى هذه المشكلات دون الخوض في تفاصيلها، سيما وأن سبق الحديث عنها بما فيه الكفاية، ثم تفادياً للتكرار الذي نحن بغنى عنه، وفيما يلي أهم هذه المعوقات :

أ - **العوامل الاقتصادية** : التي تعتبر ذات أثر بالغ في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية مثل انخفاض مستوى الدخل الفردي والتبعية الاقتصادية.

---

[1] انظر : محمد شفيق طنيب وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ص ١٢٥-ص١٢٦.

ب- **العوامل الغير اقتصادية** : مثل تدني المستوى الصحي والثقافي وارتفاع كبير في معدل المواليد وفي معدل الوفيات. وإن العلاقة بين هذه العوامل هي متداخلة ويؤثر بعضها على البعض الآخر [1].

رابعاً : مرتكزات تحقيق التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي

أن تحقيق التحرر الاقتصادي كوسيلة للاستقلال السياسي الحقيقي، لاستكمال صيغة التحرر الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب تحقيقها جملة من الأسس يمكن إيجازها بما يلي [2]:

١- العمل على تحرير الثروات العربية الخاضعة للاحتكارات الإمبريالية تحريراً تاماً وإدارتها إدارة عربية مباشرة كشرط من أهم الشروط الموضوعية لإيجاد الأرضية المناسبة لتسريع عملية التنمية في الدول العربية التي هي من دول العالم الإسلامي.

٢- تعبئة الموارد المادية والبشرية لكل قطر وفق برامج مشتركة تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد أو اتجاهات اقتصادية عامة متوافقة فيما بينها.

٣- التركيز على عملية إعادة الانتاج الاجتماعية على أساس التخطيط أو البرمجة كوسيلة لإعادة تركيب الاقتصاديات المشوهة لهذه الأقطار بالتركيز على قطاعي الزراعة والصناعة وعبر تحقيق التنمية وذلك لتحقيق التنوع في منتجاتها،وصولاً الى تحقيق التكامل والترابط بين هذه الاقتصاديات، مقابل إضعاف وإنهاء تبعيتها باقتصاديات الإمبريالية.

٤- ضرورة دعم القطاع العام لقيادة عملية التنمية ووضع الحدود الواضحة لدور القطاع الخاص للمساهمة بعملية التنمية، إضافة إلى أهمية تشجيع القطاع المختلط لايجاد روح الثقة بين القطاعين العام والخاص من خلال العمل المشترك في المشاريع الإنتاجية المشتركة.

٥- ربط التنمية الاقتصادية مع زيادة الدخل القومي وعملية التنمية الاجتماعية مع إعادة توزيع الدخل القومي على نحو أكثر عدالة، والعمل المتواصل لإنهاء الاستغلال الطبقي، ورفع مستوى معيشة الجماهير الكادحة من الناحية المادية (الدخول الحقيقية) ومن الناحية الاجتماعية (التعليم والتدريب والثقافة والصحة والضمانات الاجتماعي... الخ) إضافة إلى الخدمات العامة التي يجب إعادة توزيعها لصالح هذه الطبقات الكادحة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : عادل مختار هواري د. التنمية الاقتصادية، ص ٢٩٩-٣٢٩.

؛ معين القدومي د. / التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية. ص ١٢٠- ١٤٢.

؛ علي لطفي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ٨١-٨٨.

(٢) انظر : فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث ص ١٢٣-١٢٦.

٦- الالتزام التام بمبدأ تحقيق التوافق والتناسب بين مصالح الأقطار العربية وبين مصلحة أهداف الوحدة الاقتصادية، أي تحقيق مصلحة الجماهير العربية في كل قطر على نحو يحقق لها تنمية اقتصادية اجتماعية عادلة في كافة الدول العربية.

٧- ضرورة تحرير الأموال العربية الفائضة والمودعة في المصارف الاحتكارية لخدمة اقتصاديات الأقطار العربية بدلاً من خدمة الأغراض الإمبريالية المعادية لأهداف الأمة العربية الاسلامية.

٨- ضرورة إجراء الدراسات الشاملة والدقيقة المسبقة التي تأخذ بعين الأعتبار الظروف المرحلية التي تمر بها الأقطار العربية، وإمكانات هذه الدول المادية والبشرية وأسس تحقيق التنمية وتحديد الأساليب الواضحة على نحو يحقق أفضل التوافق في العمل المشترك بين هذه الأقطار، وهذا يتطلب اقامة أجهزة كفوءة أو تطوير الأجهزة القائمة ومنحها القدر اللازم من الصلاحيات التي تؤهلها بهذه المهمة والعمل على استمرارها ودعمها.

٩- العمل عن الاستفادة من الامكانات الدولية سواء كانت الدول الشرقية أم الغربية وعلى أسس من المنفعة المتبادلة والمتكافئة والاحترام المتبادل وعدم التدخل، وذلك كوسيلة للاستفادة من هذه الدول ولتسريع عملية التنمية في الدول العربية والاسلامية [1].

يتضح لنا مما سبق :

ان هذه الأسس الآنفة الذكر ينبغي أن تكون ضمن خطة برنامج عمل مشترك بين دول العالم الاسلامي، بالرغم من صعوبة التنفيذ، إلا أن البدء في الخطوة الأولى، هو أمل كبير في بلوغ الأهداف. أما بالنسبة إلى الآليات التي تحقق هذه الأسس من أجل تحقيق التحرير الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية ثم إنهاء كافة التبعية والتجزئة والتخلف، فيجب على الدول العربية وهي من دول العالم الإسلامي من تفعيل هذه المرتكزات الأساسية والعمل على تنفيذها، لا أن توضع في ذاكرة النسيان أو توضع مجرد ابحاث تزين بها رفوف المكتبات بل ينبغي على الأمة الاسلامية أن تأخذ بكل ما يحرر الأمة من قيود التبعية، ووصولاً الى استقلالية الاقتصاد الذي يخدم الأمة ويعيد لها عزتها وكرامتها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تكامل وتعاون هذه الأمة من خلال تكامل اقتصادي يؤدي بالتالي إلى تكامل سياسي وإلى وحدة عربية إسلامية شاملة، ولن يتحقق إلا من خلال قرارات صائبة جادة تنطلق من إرادات سياسية هادفة بناءة تضع مصلحة الأمة فوق كل اعتبار.

---

[1] للإستزادة انظر : فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي، ص ١٢٣-١٢٦.

* المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في المفهوم الاسلامي (المنهج الاسلامي)

تمهيد :

لقد كان مفهوم التنمية الاقتصادية ولفترة طويلة من الزمن مقتصرة على العوامل الاقتصادية، ولم يكن هناك ذكر للعوامل الاجتماعية وأثرها في التنمية الاقتصادية، وقد يكون السبب في ذلك أن التخصص في موضوع الاقتصاد، أو أن التحليل الاقتصادي قد عمل على عزل العوامل الاقتصادية عن العوامل غير الاقتصادية. وعلى أية حال لقد كان الاستمرار في مشكلة التخلف الاقتصادي، ثم فشل هذه السياسات الاقتصادية المجردة من العوامل الاجتماعية في معالجة هذه المشكلة، الأمر الذي دفع بعض الاقتصاديين يقترب إلى مفهوم التنمية الاقتصادية بصورة أكثر واقعية حيث تضمن هذا المفهوم أن هناك ترابطا بين الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز هؤلاء؛ هاجن Hagen ، وهولتز Hoselitz هذ الذي إعتبر أن تهيئة الظروف الاجتماعية للبلد المتخلف هي التي يسمح بنمو اعداد المنظمين القادرين على القيام بعملية التجديد، وهو مهم للغاية حيث أن هذه العملية هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.

إن هذه المحاولات وغيرها ساعدت على ادخال العوامل الاجتماعية في دراسة التنمية الاقتصادية حتى أصبح شيئا عاديا بعد أن كان أمرا غريبا ومستهجنا.

ويجب أن نشير إلى نقطة تستحق الذكر والانتباه إليها، ونحن بصدد الكتابة عن مفهوم التنمية في الاسلام، أن ذلك لا يعني أن الاسلام يرفض أية مفاهيم موضوعية أو أية أفكار علمية وضعية تطورت بمجهود البشر ومن واقع التجربة والخطأ طالما أن هذه الأفكار لا تتعارض مع مبادئ الاسلام، فلا بد من الاستفادة منها والأخذ بها، ثم تكون حافزا في البحث والدراسة والاجتهاد إلى وضع مفهوم اسلامي للتنمية وخاصة أن التنمية الاقتصادية أصبحت بحاجة إلى هذا المفهوم وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان الاسلامية من عجز أو شبه عجز عن دفع عجلة التنمية أو السير في خطى هذه التنمية [1].

إن التعريفات الآنفة الذكر للتنمية الاقتصادية وغيرها من التعاريف، تركز على جانب واحد من التنمية؛ وهو زيادة الطاقة الانتاجية أو تكوين رأس المال لذلك فإن هذه التعاريف تعطي إشارة كافية على أنها ذات مدلول اقتصادي بحت وأغفلت الجانب الاجتماعي فهي بشكل عام محصلة لنظرية رأس المال، وعلى سبيل المثال نسوق التعاريف التالية.

---

[1] انظر : عبد الرحمن يسري أحمد د. التنمية الاقتصادية في الاسلام، ص ٦-٨.

ومن هذه التعاريف من قال أن التنمية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة من الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وغير ذلك من التعاريف ومنها ما يقول : أن التنمية الاقتصادية مفهوم يتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج وهيكل الناتج وفي توزيع عناصر الانتاج بين مجالات الانتاج المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر ومن ثم زيادة الناتج القومي للمجتمع [١].

وسيتم الحديث عن هذه التنمية في المفهوم الإسلامي من خلال ما يلي :

أولاً :- أبعاد التنمية وطبيعتها في الفكر الاسلامي.

ثانياً :- الأسس التي تقوم عليه التنمية الاقتصادية.

أولاً :- أبعاد التنمية وطبيعتها في الفكر الاسلامي [٢] :

بناء على النظرة الاسلامية الشاملة، فإن طبيعة التنمية كجزء من النظام الاسلامي الشامل للحياة تتلخص فيما يلي :

أ - أن التنمية الاسلامية ذات طبيعة شاملة حيث تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية... الخ فهي نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع من أجل تحقيق كرامة ورفاهية الانسان في كل هذه الأبعاد المختلفة ولا يعني بهذه الرفاهية بأنها مقصورة على الحياة الدنيا، وإنما تمتد الى الآخرة دون تعارض بين الحياتين. أن هذا البعد التنموي الاسلامي يفتقر إليه المفهوم المعاصر للتنمية ولا يوجد فيه.

ب- إن لواة الجهد التنموي وجوهر عملية التنمية هو الانسان نفسه، الذي كرمه الله وأعزه حيث يقول تعالى : ﴿ **ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً** ﴾ [٣].

ويقول أيضا تبارك وتعالى : ﴿ **ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون** ﴾ [٤]. فالتنمية في الاسلام تعني توفير متطلبات كرامة الانسان وعزته وتشمل بيئته

---

[١] انظر : عبد الرحمن يسرى أحمد د. التنمية الاقتصادية في الاسلام، مرجع سابق، ص ٦-٨.

[٢] انظر : عبد المنعم عفر د، الاقتصاد الاسلامي النظام والسكان والرفاة والزكاة ج١، ص ٢٩٥-٢٩٦.

[٣] سورة الاسراء آية : ٧٠.

[٤] سورة المنافقين آية : ٨.

المادية والثقافية والاجتماعية، بينما في المفهوم المعاصر فإن أنشطة التنمية تتركز فقط في البيئة المادية.

ج- ان التنمية الاقتصادية ذات نشاط متعدد الأبعاد، يجب بذل الجهود في كافة الاتجاهات ، فالاسلام يهدف إلى ايجاد التوازن بين مختلف الأبعاد اقتصادية كانت ام اجتماعية، إن العمل في جانب واحد ليس له ما يبرره، مثل تنمية الفرد، تنمية الأسرة، تنمية المجتمع، تنمية الأمة الاسلامية ويظهر الاختلال في التنمية الاقتصادية عند تركيزها على جانب واحد، ومن هنا فالتنمية الاسلامية تشمل كافة المتغيرات الكمية والنوعية.

د- تركيز الاسلام على ثلاث مبادئ هامة من المبادئ الحركية (الديناميكية) للحياة الاجتماعية وهي ما يلي :

١- الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية التي وهبها الله تعالى للانسان وسخرها له.

٢- الالتزام بأولويات الانتاج والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع دون اسراف أو تقتير، وقبل توجيه الموارد في انتاج غيرها من السلع.

٣- ان تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله، لتحقيق مستوى من العيش الكريم ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراده، بمعنى أن العمل من أجل تأمين متطلبات الحياة لأفراد المجتمع والعمل على تنمية الموارد بالمشاريع الاستثمارية المختلفة وصولا إلى عمارة الأرض لخير البلاد والعباد ووفق مرضاة الله تبارك وتعالى يعتبر عبادة يستحق عليها الأجر والثواب [1].

يلاحظ من خلال هذا الحوار الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير فرص العمل من الحاكم الى افراد المجتمع والقضاء على البطالة والفقر. وإن إقامة الحد على الناس أمر مرتبط بتوفير الكفاية لهم، وهو المستوى اللائق من العيش الكريم وكل ما يتعلق من ذلك من مسكن ومأكل ومطعم وغير ذلك. وإذ لم يتوفر حد الكفاية تتوقف الحدود حتى تكفي الحاجات ولأن كفاية الحاجات تكمن في تشغيل الأفراد بتوفير العمل لهم الذي يؤدي الى زيادة دخولهم من جهة ، ومساهمتهم في تنمية المجتمع من جهة أخرى.

---

[1] انظر عبد المنعم عفر د. / الاقتصاد الإسلامي النظام والسكان والرفاة والزكاة، ج١، ص ٢٩٥ وما بعدها.

ويبين قول الرسول صلى الله عليه وسلم مدى حرص الاسلام على التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض بقوله عليه السلام : (**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله واستطاع أن يغرسها فليغرسها**) [1].

ثانيا :- الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية (أسس التنمية في الاسلام)

يمكن إيجاز أهم الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي :

١- تقوى الله والتنمية الأقتصادية.

٢- الانسان ودوره في التنمية الاقتصادية.

٣- العمل والتنمية الاقتصادية.

٤- الملكية والتنمية الاقتصادية.

٥- الانفاق وأهميته في التنمية.

٦- الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية.

٧- المصارف الاسلامية والتنمية الاقتصادية.

٨- اتساع السوق الداخلي والخارجي.

وفيما يلي توضيح بإيجاز عن هذه الأسس :

١- تقوى الله تعالى والتنمية الاقتصادية [2]

لقد أهتم الاسلام بالتنمية الاقتصادية ومن خلال النظرة الشاملة نحو التنمية فهي تتناول أبعادا كثيرة؛ المادية والخلقية والروحية، وحقيقة التنمية في المنهج الاسلامي وحتى يكتب لها النجاح فلا بد من وجود شعب أو مجتمع يتقي الله سبحانه وتعالى في كل الأمور، ويعبده حق العبادة ثم ينطلق بالسعي في مناكب الأرض بعد أن عمر قلبه بالايمان وأشغل لسانه بذكر الرحمان، وأكثر من فعل الخيرات وترك المنكرات عندئذ يكون مجتمع يستحق وعد خالقه حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿ **والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا**

---

[1] رواه البخاري وأحمد. رواه أحمد في مسنده جـ٣ - ص ١٨٣، ١٨٤ سلسلة الأحاديث الصحيحة جـ١ ص ١١.

[2] انظر : اسماعيل عبد الرحيم شلبي د. التنمية من منظور اسلامي، ج١، وقائع الندوة المنعقدة بتاريخ (٩-١٢تموز) ١٩٩١م، في عمان ص ٥٣٤-٥٣٧.

٤ عبد الرحمن يسرى أحمد د. التنمية الاقتصادية في الاسلام ص ٨- ١٢.

كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون ﴾ [1]. ولقد لخص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما ذكره لوالي مصر الاشتر النخعي مهام وظيفته حيث جاء خطابه له [2]:

" عليك بجباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها ".

ولقد اشتملت هذه المهام على ما يلي :

أ - جباية خراج مصر الذي يعتبر أحد موارد الدولة، وينفق منه على حاجات الرعية والمشروعات العامة وتجهيز الجيش للدفاع وإقامة والأمن.

ب - جهاد عدوها، أي تحقيق الأمن والأمان لمصر من غارات الأعداء عليها.

جـ- استصلاح أهلها وهذا لا يتم إلا بالقدوة الحسنة من الحاكم نفسه، وكذا نشر العدالة بينهم، والحكم بما أنزل الله والرفع من شأنهم من ناحية التعليم والصحة والمرافق المختلفة وزيادة الدخل الفردي والدخل القومي.

د - عمارة بلادها، وعمارة البلاد من أهم ما ركز عليه الامام علي رضي الله عنه في خطاب تكليفه لحاكم مصر، حيث أن عمارة البلاد هي إجراء التنمية الاقتصادية الاجتماعية حتى يعم الخير والسعادة والرفاهية لشعب مصر.

٢- الإنسان ودوره في التنمية الاقتصادية [3]:

لا شك في أن تنمية الموارد البشرية هي أول ما تهدف إليه التنمية الاسلامية وذلك من خلال تكوين الشخصية السوية المؤمنة بالله سبحانه وتعالى، والملتزمة بأوامره، باتباع تعاليمه واجتناب نواهيه، فتغرس في نفسه كل معاني القيم والمبادئ الاسلامية، من صدق وأمانة وإخلاص في الطاعات والأعمال والمعاملات وكل مفاهيم التربية الاسلامية التي تبنى صروح الوطن وتشيد البناء والإعمار وتعود بالخير والنفع على البلاد والعباد، فالانسان له دور كبير في التنمية الاقتصادية ولن تقوم هذه التنمية بدونه فهو الوسيلة وهو الغاية لإحداث التنمية، فكان لا بد من أن يكون مؤهلا لاستخدام الموارد أحسن استخدام. كما أنه عليه أن يبتكر ويخترع الصناعات من أجل الانتاج المتقدم. ومن هنا فإن التنمية في الاسلام تقوم على استثمار الانسان في التدريب والتعليم والصحة والتغذية وغير ذلك مما يتطلبه الانسان ليكون قادرا على عمارة الأرض التي أنيطت به، حيث يقول تعالى : **﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ﴾** [4].

---

[1] سورة الأعراف : آية ٥٨.

[2] انظر : اسماعيل عبد الرحيم شلبي د. التنمية من منظور اسلامي، مرجع سابق ص ٥٣٤-٥٣٥.

[3] انظر : اسماعيل عبد الرحيم شلبي د. التنمية من منظور اسلامي، مرجع سابق ص ٥٣٧-٥٣٨.

[4] سورة البقرة : آية ٣٠.

والخليفة هو الانسان الذي سخر الله سبحانه وتعالى له ما في السموات وما في الأرض وذلك من أجل عمارة الدنيا ومن أجل عبادته وتسبيحه على نعمة حيث قال سبحانه وتعالى : **﴿ الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون، وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾** [1].

لقد ذلل الله سبحانه وتعالى البحر للانسان لتمخر فيه السفن ليبتغي الانسان التجارة من خلال البحر وينعم بالصيد منه، وليقوم بالشكر لخالقه على ما فضل وأنعم عليه، وسخر له جميع ما في السموات والأرض بأن جعلها نافعه له، وغير ذلك من النعم التي حباها الله سبحانه وتعالى على بني البشر وهي لا تعد ولا تحصى. حيث يقول تعالى : **﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾** [2].

ولقد أهتم الاسلام بالانسان ووضح سبل العناية والرعاية من تعليم وصحة وغذاء وكساء ومأوى وسخر له كل شيء، حتى يليق بالمقام الذي شرفه الله تعالى له بأن يكون خليفة في هذه الأرض من حيث عمارتها، والعمارة هي من الاجراءات التنموية الاقتصادية والشاملة، فالانسان لب وجوهر هذه التنمية، والتنمية عمارة البلاد وهي عبادة وكما أمر الله تعالى، والعبادة هي المهمة التي وجد من أجلها بني الانسان حيث يقول تعالى : **﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾** [3].

٣- العمل والتنمية الاقتصادية [4]:

يعتبر العمل أحد عناصر الانتاج والكسب الاساسية في النشاط الاقتصادي وإن أساس العمل في الاسلام هو مبدأ الاستخلاف، فالانسان مسؤول عن إعمار الكون، ومسؤول عن العمل في مال الله وعلى اختلاف أنواع المشاريع الاستثمارية وسبل تنميتها بهدف إشباع الحاجات البشرية قال تعالى : **﴿ ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون ﴾** [5]. وتحدث المنهج

---

[1] سورة الجاثية : اية : ١٢-١٣.

[2] سورة إبراهيم : آية : ٣٢-٣٤.

[3] سورة الذاريات : آية ٥٦.

[4] أميرة عبد اللطيف مشهور د. الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٤-١١٥.

[5] سورة الأعراف : آية ١٢٩.

الاسلام العمل إلى منزلة العبادة والاستغفار والشكر على نعمة القدرة على العمل حيث قال تعالى : ﴿ **إعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور** ﴾ [1].

والانسان مكلف بالعمل الصالح والله رقيب عليه، قال تعالى: ﴿ **ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا** ﴾ [2].

وبقدر عمل الفرد يكون النفع والجزاء، قال تعالى : ﴿ **من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون** ﴾ [3].

ومن أجل ترغيب الانسان في اتقان العمل في أي واجب يوكل فيه، فقد جعل الله لقاءه في الآخرة، هو جزاء العمل الصالح، قال تعالى : ﴿ **من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا** ﴾ [4].

وهنالك الأحاديث الكثيرة تبرز مكانة العمل في الاسلام وارتباطه بعقيدة المؤمن وفريضته على كل مسلم قادر، ومماثلته بالجهاد في سبيل الله نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم : (**ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة، الا كان له به صدقة**) [5].

ولقد حرص الاسلام على التنمية الاقتصادية كما جاء في تعبير من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : [إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة واستطاع أن يغرسها فليغرسها " [6].

وقال لقمان الحكيم بذلك (يا بني استغن بالكسب الحلال عن الفقر، فإنه ما فتقر أحد قط إلا أصابه ثلاثة خصال : رقة في دينه، وضعف في عقله، وذهاب مروءته، وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس).

أما اسس العمل في الاسلام فتنطلق من الايمان والتقوى، لأن جوهر العقيدة هو الايمان المقترن بالعمل.

والعمل من أهم العناصر التي تؤدي إلى احداث التنمية الاقتصادية كما أن العمل عبادة حيث تشكل الدافع لدى المسلم أن يتقن عمله فينال الجزاء المادي والمعنوي في الدنيا وثواب

---

(1) سورة سبأ : اية : ١٣.

(2) سورة يونس : آية : ٦١.

(3) سورة النحل : آية : ٩٧.

(4) سورة الكهف : آية : ١١٠.

(5) الحديث روي في صحيح مسلم بشرح النووي / المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، جـ١ – ص ٤٥٩ كتاب المساقاه، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (٣٩٥٠) دار المعرفة بيروت – لبنان.

(6) رواه أحمد في مسنده، جـ٣ – ص ١٨٣- ١٨٤ سلسلة الأحاديث الصحيحة ط١، ص١١.

الأجر في الآخرة، الأمر الذي يكون له الأثر الطيب في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الاسلامي [1].

يتضح لنا مما سبق أن العمل في الاسلام عبادة وهذا ما يميزه عن الأنظمة الوضعية، وهو أحد أهم العناصر الذي يحقق التنمية الاقتصادية، والمسلم يتفانى ويخلص بعمله دون مراقبة، وذلك لأنه يعمل بدافع العبادة وحتى يحصل على طاعة الله ورضاه ويستحق الأجر في الدنيا والآخرة، الأمر الذي يؤدي بالعمل أن يكون على أعلى مستوى من الاتقان، وذلك مما يسارع في عملية التنمية.

٤- الملكية والتنمية الاقتصادية : لقد سبق الحديث عنها في مبحث سابق.

٥- الانفاق والتنمية الاقتصادية :

حث الاسلام على الانفاق ووضع له ضوابط وأصول وقواعد، ومنها أن المال هو لله، والناس مستخلفون فيه، فيجب على العباد أن يحسنوا القيام بواجب الخلافة، وأن ينفقوا في سبيل الله للمحتاجين من الفقراء والمساكين وفي أعمال الخير، امتثالا لقوله تعالى : ﴿ **آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير** ﴾ [2]. وقوله تعالى : ﴿ **وآتوهم من مال الله الذي آتاكم** ﴾ [3].

وبذلك ربط الاسلام بين الايمان والانفاق كما تبين في الآيات السابق ذكرها، ثم جعل الانفاق من صفات المسلم ودليل على طاعة الله تعالى وعلامة من علامات الايمان وواجباته الملازمة له.

ومن تعليمات الاسلام ما نص عليها في القرآن الكريم بترشيد الانفاق وعدم الاسراف أو التقتير، وكلها ضوابط تحافظ على المال وتوجهه في المجالات الاستثمارية التي تصب في عملية التنمية، فقال تعال : ﴿ **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما** ﴾ [4].

وفي مجال عدم التبذير قوله تعالى : ﴿ **وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا** ﴾ [5].

---

[1] انظر : أميرة عبد اللطيف مشهور د، الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، ص ١٠٤-١١٥؛ التنمية من منظور إسلامي وقائع الندوة (٩-١٢) ١٩٩١ في عمان، ص ٥٣٩-٥٤١.

[2] سورة الحديد : آية ٧.

[3] سورة النور : آية ٣٣.

[4] سورة الفرقان : آية ٦٧.

[5] سورة الاسراء : الآيتان ٢٦، ٢٨.

وهنالك المحافظة على المال وذلك بعدم تسليمه إلى السفهاء، فقال تعالى ﴿ **ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما** ﴾ [1].

وقد حرم الاسلام الاكتناز والنهي عن البخل والتقتير حيث قال تعالى : ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾ [2].

وقوله تعالى : ﴿ **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا** ﴾ [3].

ونهى عن الترف فقال تعالى : ﴿ **وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا** ﴾ [4].

يتضح لنا ما سبق أن الله سبحانه وتعالى قد أمر بالانفاق، وبين الضوابط والتعليمات من أجل حفظ الأموال وتوجيهها نحو السبل المشروعة ووفق تعاليم الاسلام وربط الانفاق بالايمان، الأمر الذي يكون حافزا للمسلم على دفع الصدقات الى المستحقين من المحتاجين، وأن الاسلام بين السبل التي يجب فيها المحافظة على الأموال وذلك بمنع السفهاء من تداول أموالهم حفظا على أموالهم، ونهى عن الترف والبخل والتقتير والاكتناز، وغير ذلك لما في ذلك من حبس الأموال وعدم استثمارها، الأمر الذي يعرقل التنمية الاقتصادية، بل حث على الانفاق بكل أنواعه سواء الانفاق الاستهلاكي من أجل تحقيق الحياة الطيبة لكافة أفراد المجتمع أو الانفاق الصدقي مثل الصدقات الاختيارية التطوعية أو الصدقات الواجبة المتمثلة بالزكاة، وكذلك حث الاسلام على الانفاق الاستثماري الذي يستخدم في المشاريع الاستثمارية أو من أجل انتاج أموال استهلاكية أو استثمارية وكل هذا الانفاق يلعب دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال ارتفاع الدخول الذي يعكس قوة الشراء ثم الاستهلاك الذي يتطلب زيادة الانتاج من أجل تلبية حاجات الاستهلاك.

٦- الزكاة والتنمية الاقتصادية :

الزكاة فريضة حولية أي سنوية وتفرض على مجموع الثروة الصافية، وتتم جبايتها من قبل الدولة وتنفق بواسطتها على مصارفها المحددة والتي بينها القرآن الكريم بقوله تعالى :

---

[1] سورة النساء : آية ٥.

[2] سورة التوبة : آية ٣٤.

[3] سورة الاسراء : آية ٢٩.

[4] سورة الاسراء : آية ١٦.

﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ [1].

والزكاة ركن من أركان الاسلام، فهي عبادة تجب على المسلم ويحافظ على أدائها واستجابة لأمر ربه، سواء قامت الدولة بجابيتها أو قصرت بذلك، وحيث يقوم المسلم بأدائها بدافع العبادة وامتثالا لأمر ربه سبحانه وتعالى . والزكاة أداة أساسية في الاقتصاد الاسلامي فالزكاة تحارب الاكتناز، والزكاة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وزيادة التشغيل، وتشجيع الاستثمار وتعمل على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة من خلال إعادة توزيع الدخل بأخذ الأموال من الأغنياء ودفعها إلى الفقراء مما يؤدي إلى ظهور قو شرائية لديهم (طلب فعال) في السوق فيزيد الاستهلاك، مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى زيادة مشاريعهم الإنتاجية، لمواجهة تغطية الطلب نتيجة زيادة الاستهلاك، وزيادة المشاريع يتطلب عمالة مما يزيد فرص العمل وكذلك العمال الجدد سيحصلون على أجور ويصبح لديهم قوة شرائية، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج مرة أخرى، ثم إيجاد فرص عمل جديدة وهكذا فالزكاة تزيد فرص الاستثمار والعمل وتعالج الفقر والبطالة وتساهم مساهمة فعالة في تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، وتعمل على ايجاد مجتمع التكافل والتضامن من خلال محاربة الفقر وتقليل التفاوت بين فئات الشعب، مما يبعث على الأمن والاستقرار في الدولة، والزكاة فريضة يقوم بأدائها المسلم بزقابة ذاتية منه، ويحافظ عليها كما يحافظ على الصلاة، فالزكاة أخت الصلاة، ويقول تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ﴾ [2]. وللزكاة آثار متعددة إضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية هنالك الآثار النفسية التي تريح ضمائر وأنفس المعطين والآخذين على حد سواء وما ينعكس ذلك على أمن واستقرار المجتمع المسلم [3].

يتضح لنا مما سبق أن للزكاة دور بارز في حياة الأمة الاسلامية وشرعت لحكم عظيمة ومدلولات جليلة، فهي أحد أركان الاسلام لما تحمل في طياتها من معان سامية، عبادة يؤديها المسلم خالصة لله سبحانه وتعالى، تطهر النفوس والأموال والمجتمعات، تطهر نفوس الأغنياء

---

[1] سورة التوبة : آية ٦٠.

[2] سورة النور : آية ٥٦.

[3] يوسف القرضاوي د ، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة ، ج٢، ص ٨٧٩-٨٨٧.

؛ اميرة عبد اللطيف مشهور د، الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، ص ١٣٢-١٤٥.

؛ التنمية من منظور اسلامي، ندوة عقدت (٩-١٢) تموز ١٩٩١ في عمان ص ٥٤٦-٥٤٨.

من البخل والحرص بالتعلق بالأموال، كما تطهر نفوس الأغنياء من الاضغان والحقد والحسد. وتطهر الأموال من تعلق حقوق الفقراء بها، أما المجتمعات فتتربى عل أسس المودة والتعاون والتضامن والتكافل بعد أن تطهرها من آفات الفقر والحرمان، بما تشكله من آثار في عدالة توزيع الدخول بين فئات الأمة الواحدة، تعالج المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والأمراض... والخ.

وتقيم مجتمعات التكافل الاجتماعي بأبهى صوره بإقامة ركن الزكاة، تسير عجلات التنمية الاقتصادية فيتحقق الاستقلال الاقتصادي إن الحديث عن الزكاة في عجالة قصيرة لا تفي هذه الفريضة ما تستحق من الحديث عنها، ولكن ما يجب أن يذكر هنا أن التطبيق الفعلي لهذه الفريضة (الزكاة) من دول العالم الاسلامي والالتزام بتنفيذها وفق تعاليم الاسلام فإنه سيتحقق لهذه الأمة كل معاني الخير، والقضاء على مشكلات العصر وأهمها مشكلتي الفقر والبطالة ولم يبقى فقيرا واحدا في المجتمع المسلم.

إن الحلول كثيرة ومتوفرة والامكانات والثروات طائلة والقدرات والكفاءات موجودة ولكن الإرادات السياسية غافلة وغائبة ومقصرة ألم يأن الأوان إلى يقظة هذه العقول تتدبر فيها آيات الرحمن الرحيم : ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون** ﴾ [1]. وإلى قوله تعالى : ﴿ **قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون، والذين هم للزكاة فاعلون** ﴾ [2].

٧- البنوك الاسلامية والتنمية الاقتصادية وتخليص الدول الاسلامية من التبعية : تعتبر البنوك الاسلامية أحد الأساليب الاسلامية في التمويل والتنمية والاستثمار، وهي مؤسسات مصرفية تختلف في عملها ونشاطها وأهدافها عن البنوك الأخرى، سواء التجارية أو المركزية أو غيرها من البنوك الربوية، فالبنوك الاسلامية تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في مجال المال والمعاملات، فتعمل على ايجاد المجتمعات الاسلامية وذلك من خلال تجسيد المبادئ الاسلامية في حياة الأفراد وتعميق الروح الدينية بينهم، فتعمل البنوك الاسلامية على تشغيل

---

[1] سورة الحديد : آية ١٦.

[2] سورة المؤمنون : الأيات ١، ٢، ٣، ٤.

الاموال المعطلة لدى الاشخاص الذي لا يحسنون التعامل بها، وفي إطار الشريعة الاسلامية.

ثم تقوم بتقديم القروض الحسنة للمحتاجين وبدون فوائد، إنما ينوب في ذلك عن المجتمع الاسلامي في ترجمة الرحمة والمروءة وباسلوب عملي. واستجابة لأمر الله سبحانه وتعالى : ﴿ **وتعانوا على البر والتقوى** ﴾ [1].

ثم أن البنوك الاسلامي تقوم باستثمار الاموال، وبالطرق المشروعة ووفق المنهج الاسلامي، من خلال المعاملات التجارية الاسلامية مثل المضاربة، المرابحة، السلم، الاستصناع والمشاركة، وما إلى ذلك من المعاملات الاسلامية، وطبقا لتعاليم الشريعة الاسلامية.

ويمكن للدول الاسلامية أن تعمل على إقامة مجموعة من المصارف وبيوت التمويل الاسلامية وعلى مستوى العالم الاسلامي. بحيث تستهدف توسعة المبادلات التجارية المباشرة فيما بين أرجاء العالم الاسلامي، وكذلك تستهدف توفير التمويل الذي تحتاجه المشاريع التنموية في البلاد الاسلامية.

فتتخلص الامة من الاقتراض الخارجي، وتتخلص من التبعية للمؤسسات التمويل الأجنبية مثل صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير ومن المعاملات الربوية ومن آثارها الاجتماعية والأخلاقية ومن جشع واستغلال الانسان بأساليب تأباها الأخلاق الكريمة، والاسلام يرفض ان تقوم علاقات الأفراد على أساس من المادية التي تتنكر لقواعد الأخلاق الفاضلة، وإنما يريد أن تكون العلاقات على أساس من الروحانية الانسانية، هذا فضلا عن الربا أنه يعمل على تعطيل المال وحجبه من الاستخدام في العمليات الانتاجية، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولكنه يستخدم في استغلال أموال الغير بالباطل ويعطل أيضا شريحة من المجتمع، وهم أصحاب الأموال عن العمل والانتاج.

ومن هنا فإن إقامة البنوك الاسلامية هي الحل الذي ينهي المعاملات الربوية لتحل محلها المعاملات التجارية القائمة على الكسب المشروع وفي إطار الشريعة الاسلامية [2].

هذه هي أهم أسس التنمية في الاسلام وهنالك العديد من العوامل الأخرى مثل تكوين رأس المال وتوسيع السوق الداخلي والخارجي، وتقدم الفن الانتاجي وتنمية الموارد الطبيعية

---

[1] سورة المائدة : آية ٢.

[2] انظر : التنمية من منظور إسلامي، وقائع الندوة عقدت في٩-١٢ تموز ١٩٩١ في عمان ص٥٤٨-٥٥٦.
؛ غريب الجمال د، المصارف الاسلامية وبيوت التمويل الاسلامية ص ٥٤-٥٨.

وأهمية العلم أو الاستثمار البشري، والتي نكتفي بذكرها والتي وردت في سياق الحديث عن أهم الأسس السابق ذكرها وهناك وموارد تمويل الاسلامي الأخرى التي تساعد في بناء التنمية الاسلامية.

ولا يتسع مجال الحديث عنها في هذا المقام إذا تحتاج كل منها إلى بحث مستقل خاص بها.

ولا بد من الإشارة أن أهم مستلزمات تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد المحاور الرئيسية لها هو التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية من خلال إرادة سياسية ناجحة، وهذا ما سوف نتناول الحديث عنه في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: ضرورة التكامل الاقتصادي في وحدة الدول الإسلامية.

المبحث الثاني: ضرورة التكامل الاقتصادي في وحدة الدول الإسلامية.

تمهيد

بالرغم من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي الرسمي من كافة ألوان التبعية السياسة المباشرة أو الاستعمار المباشر والذي عرف بالاستعمار القديم. إلا أنها (الدول النامية) لا تزال تعيش في حالة تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا في كافة المجالات الثقافية والاقتصادية والعسكرية ... الخ، وإن كانت مثل هذه الأشكال من التبعية قد تغيرت نوعا ما منذ انتهاء الاستعمار القديم وبأساليبه المباشرة والظاهرة وما هو معروف من فرض أنماط استعمارية عسكرية وآثار سلبية ترتبت على ذلك. وبعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي. سعت الدول الاستعمارية الغربية إلى تطوير أشكال جديدة من التبعية بحيث يكون هذا الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول النامية صوريا ومفرغا من مضمونه الحقيقي. وذلك من خلال ظهور ما يسمى بالاستعمار الحديث، بأساليبه الخفية وغير المباشرة وهو الاستعمار المتمثل بالتبعية الاقتصادية، والذي يعتبر أشد شرا من الاستعمار القديم لأنه استعمار خفي ومقنع فالدول تقسم فيه إلى قطع شطرنجية قبل استقلالها، والمعونات تدفع ثم تسترد على شكل أرباح باهضة، والقروض تقدم تحت شروط وبعدم استخدامها في مشاريع صناعية، وتسترد قيمتها إضافة إلى فوائدها الربوية، والخبراء الفنيون من الأجانب يأخذون على عاتقهم توجيه التنمية في الدول الناشئة بحيث تتلاءم وتدور في فلك الدول الاستعمارية الرأسمالية المتقدمة صناعيا. ولا شك أن تبعية الدول النامية إلى الدول الاستعمارية هي السبب المباشر في تخلف هذه الدول، والتي تولدت من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري الذي تمثل في الاستعمار الأجنبي للدول النامية، وأصبحت الدول الاستعمارية تتحكم في اقتصاديات هذه الدول التي تعاني من هذه التبعية، والتي تعد من أهم خصائص اقتصاد الدول النامية. وتحول دون خروجه من وطأة التخلف الذي تعيشه هذه الدول[1].

إن هذه التبعية بما تشكله من آثار سلبية وعلى كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما ينجم عنها من التخلف والتجزئة وفقدان التماسك الاجتماعي بين

---

(1) أنظر: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة ٢٩ نيسان – ٢أيار ١٩٧٨؛ أنطونيوس كرم د. التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي ص ٤٩٨؛ معين القدومي د.، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، ص ١٤٧؛ سعيد ماهر حمزة د، المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية، ص ١٦٢؛ علي لطفي د.، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ص ٥٣.

الأمة الواحدة، وبالتالي تهديد الأمن القومي لها. وعدم قدرة اتخاذ القرارات السياسية الوطنية، وما إلى ذلك من أساليب استعمارية تسعى جاهدة على إبقاء هذه الدول تغط في أغلال التبعية والتخلف. الأمر الذي يثير الاهتمام لهذا الواقع المؤلم، الذي تعيشه الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي، واقع التجزئة والتشرذم، ولقد وصل العداء بين دولة عربية وأخرى في الوطن الواحد أشد من العداء الذي وصل بين الدولة العربية والعدو الصهيوني، بل أصبح هناك الانسجام ومعاهدات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل، في الوقت الذي دق اسفين الفرقة والعداء بين الدول العربية نفسها في الوطن الواحد، إن ذلك لم يعد غريبا ولا عجيبا في ظل التبعية التي حققت وتحقق المزيد من أهدافها حتى غزيت الأمة في عقر دارها وأضحت تعاني هذه الأمة الاستعمار بشقيه القديم والحديث.

إن هذا الواقع المر في ظل هذه التبعية يستدعي وعلى وجه السرعة إلى اتخاذ كافة السبل لإمكانية الوصول إلى الحلول الناجعة، والتي تؤدي إلى الخروج من حلقات التخلف وكسر علاقات التبعية، التي تربط الدول النامية بالدول الاستعمارية، على أساس من الظلم والعدوان. وهذا يتطلب في الغالب إلى ثورة اجتماعية وسياسية لتقضي على التبعية من جذورها[1]. ويتمثل هذا بالتمسك والأخذ بمفتاح التنمية الاقتصادية، والتنمية بالمفهوم الشامل لها والتي تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية وأشكالها.

وانطلاقا من التكامل الاقتصادي ووصولا إلى التنمية الشاملة والاستقلال الاقتصادي فلا بد من العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي، فإن لم يكن على مستوى العالم الثالث كله لاختلاف بعض الدول النامية بعضها عن بعض. فليكن على مستوى الوطن العربي الإسلامي الذي يعتبر جزءا من العالم الثالث، ومن دول العالم الإسلامي والذي يتميز بوحدة المصير المشترك ووحدة اللغة ووحدة الدين وغير ذلك من مقومات الوحدة. وهل يعقل أن تبقى دويلات من هذا الوطن الواحد أن تعيش في وضع اقتصادي منعزل؟ في الوقت الذي تتطلبه التنمية الاقتصادية موارد مادية مالية وبشرية والتي تتوفر في حال اجتماع الدول العربية من دول العالم الإسلامي، وفي إطار التكتل الاقتصادي، فإذا كانت الدول الاستعمارية المتقدمة صناعيا وغيرها من دول العالم الثالث تسعى وباستمرار إلى تحقيق نوع من التعاون، وجسدت ذلك بقيام التكتلات الاقتصادية وقيام السوق الأوروبية المشتركة. فإن الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي أحوج إلى

---

(1) انظر: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ نيسان- ٢ أيار ١٩٧٨، ص ٤٩٨.

مثل هذه التكتلات وتنسيق النشاط الاقتصادي فيما بينها[1]. لقد بذلت الدول العربية مساعيها منذ الخمسينات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها إيمانا بأن الوحدة السياسية لن تتم إلا عن طريق الوحدة الاقتصادية والتي لم تتحقق إلا بالتكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية وبالتالي الوحدة السياسية التي هي غاية كل مواطن عربي ومسلم[2]. وسيتم الحديث عن التكامل الاقتصادي من خلال ما يلي :

أولا :- مفهوم التكامل الاقتصادي.

ثانيا :- مراحل التكامل الاقتصادي.

ثالثا :- دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي.

رابعا :- مشكلات (معوقات) التكامل الاقتصادي العربي.

خامسا :- وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أولا :- مفهوم التكامل الاقتصادي[3]

ويعني التكامل الاقتصادي تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، وترك القطاعات الاقتصادية المتنافسة (المتماثلة أو المتشابهة).

ويعني هذا أن هناك قطاعات مختلفة ويكمل بعضها البعض، فإذا ما كان هناك قطاع زراعي في بلد زراعي، فإنه ينتج المواد الخام في حين أن القطاع الصناعي في بلد آخر يقوم بتصنيع هذه المواد فعند تعزيز العلاقات بين البلد الزراعي والآخر الصناعي فهذا يعني التكامل. إما إذا كان البلدان زراعيين أو صناعيين بمعنى أن القطاعات في البلدين متشابه فإن إنتاجهما يكونان متشابهين وعندئذ يعني ذلك تركهما يتنافسان فيما بينهما.

ويعرف أيضا التكامل الاقتصادي بأنه دمج كافة القطاعات الاقتصادية المتكامل منها والمتنافس، فلا يقتصر على القطاعات المتكاملة دون المتنافسة بل أنه يعني صهر كافة القطاعات الاقتصادية الموجودة في البلدان المتكاملة بحيث تصبح كاقتصاد البلد الواحد، وهذا

---

(1) انظر: بوزيدي قدور: رسالة ماجستير بعنوان: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، ص ٢١٥. جامعة الجزائر ١٩٨٩.

(2) انظر: بوزيدي قدور: رسالة ماجستير بعنوان: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، مرجع سابق ص ٢١٣. جامعة الجزائر ، ١٩٨٩.

(3) أنظر: عبد الحميد محمد التكريتي/ التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص١٦ - ص ١٨.

الدمج يشمل الاندماج الإداري والقانوني والاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في البلـــدان المتكاملة.

ويعني هذا أن الدمج يأخذ شكلان من التكامل:

أ – التكامل العمودي (الرأسي): ويتم هذا النوع بين مشاريع ذات علاقة تكاملية مـــع بعضـــها البعض، بمعنى أن المنتوج النهائي لأي مشروع مثل القطن هو منتج نهائي للمزارع، يكـــون مستخدما في مشروع آخر الذي يليه، حيث يستخدم هذا القطن المنتج من مشروع المـــزارع يتم استخدامه في مشروع آخر لينتج قطن محلوج وهذا يعتبر منتوج نهائي للمحالج، ولكنـــه يعتبر مستخدما (مادة أولية) لصناعة الغزل لصناعة النسيج، وهذا التكامل الذي حصل مـــن مزرعة القطن وحتى النسيج يدعى بالتكامل الرأسي.

ب– التكامل الأفقي: وهو الذي يتم بين مشاريع إنتاجية تنتج سلعا متشابهة أو متماثلـــة لتصبـــح مشروعا واحدا، فإذا كانت العديد من البلدان المتكاملة التي كانت تنمي اقتصادهـــا بصـــورة منفصلة عن اقتصاديات البلدان التي تكاملت معها كانت تنشئ مشاريع متماثلة فإنـــها عنـــد التكامل لا بد من دمج هذه الصناعات لتشكل مشروعا واحداً في ظل التكامل لـــهذه البلـــدان، وهذا ما يعني بالتكامل الأفقي. وتجدر الإشارة إلى أن التكامل الرأسي والأفقي لا يمكـــن أن يحقق الثمار المرجوة ما لم يتم تحرير التبادل التجاري بين هذه البلدان المتكاملة، ويتم إعفـــاء الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الإدارية عن كافة السلع المتبادلة فيما بينها، فتحريـــــر التبادل من جميع القيود الإدارية والسياسية التي يجب أن يتم تنسيق السياســـات مـــن أجـــل ضمان توزيع أفضل للموارد الاقتصادية لتعم الفائدة وتزداد الرفاهية ويتقدم الاقتصاد الـــذي ينقل الأمة من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والازدهار.

وهناك من عرف التكامل الاقتصادي بأنه : عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليـــها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينـــــها، وللتنســـيق بيـــن مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع [1].

يتضح لنا مما سبق عن مفهوم التكامل الاقتصادي والتعريف به، بأن جميع هذه المفـــاهيم والتعاريف، وإن اختلفت في الألفاظ، فإنها متحدة في الجوهر والمعـــاني. وذلـــك بـــأن التكـــامل الاقتصادي يعني : الاتحاد والتعاون في أكثر من بلد في كافة الإجـــراءات الإداريـــة والقانونيـــة

---

[1] أنظر: تيسير عبد الجابر د.، دراسات التكامل الاقتصادي العربي ص: ١٢.

والسياسية على إزالة العوائق أمام التبادل التجاري والاستفادة من أكبر ميزة نسبية [1]. (أي البلد التي تنتج محصولا زراعيا أو تنتج صناعة بأقل تكلفة عن البلد الآخر) وبمعنى أن تتخصص بلد من بلدان التكامل بالمحصول أو الصناعة التي تبدع فيها، حيث الجودة العالية والكلفة الأقل من البلد الآخر، وبهذا يفسح المجال لكل بلد أن يتخصص في الإنتاج الذي يتلاءم مع متطلبات شروط إنتاجه. وبذلك تجني الفوائد من خلال الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، الذي يقود إلى وحدة التماسك الاجتماعي وبالتالي إلى وحدة الأمة وعلى كافة الأصعدة والمجالات، وهي المحصلة التي يسعى إليها بكل شوق ومحبة المواطن العربي المسلم.

ثانيا :- مراحل التكامل الاقتصادي[2]

يمر التكامل الاقتصادي في نماذج متدرجة تبدأ في أولى خطواتها يكون فيها التكامل الاقتصادي على نطاق ضيق جدا، ولا يحقق أهداف هذا التكامل إلى أن يصل مرحلة متقدمة من التكامل وعلى نطاق واسع يأخذ شكل الوحدة الاقتصادية الشاملة تحقق الغايات والأهداف للدول المتكاملة. وفيما يلي نماذج التدرج أو المراحل التي يأخذها التكامل الاقتصادي:

١- نظام التفضيل: وينم هذا النظام عن طريق عقد اتفاقيات بين دولتين تتم من خلالها منح تسهيلات جمركية للسلع الواردة بينهما فقط، ولا تستفيد منها الدول الأخرى، ويسمى هذا النظام بالدولة صاحبة الحظوة أو الرعاية، وتبقى كافة القيود المفروضة على السلع المستوردة بشكل كامل، وإنما يتفق على تعريفه جمركية وذلك بتخفيض جزئي قدره على سبيل المثال ١٠% من التعريفة الجمركية لا تتمتع به دولة ثالثة. ويعتبر هذا النظام خطوة بدائية وهزيلة، ويمكن أن تقام بين بلدان لا تجمعها أية علاقة قومية أو فكرية أو لا يكون الهدف منه الوصول إلى التكامل الاقتصادي.

٢- منطقة التجارة الحرة: يعتبر هذا النظام أولى الخطوات الجادة في طريق التكامل الاقتصادي، وفيه تلغى الضرائب الجمركية المفروضة على السلع بين الدول الأعضاء أو المتكاملة، وقد يكون هذا الإلغاء أو الإعفاء من الضرائب مقتصرا على سلع معينة أو إعفاء عاما لجميع السلع بين الدول الأعضاء.ولكن تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بتعريفتها الجمركية الخاصة، المفروضة على السلع المستوردة من الدول الغير أعضاء.

---

[1] أكبر ميزة نسبية: تعني أقل كلفة إنتاج نقدية للسلعة: أنظر: عبد الحميد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، ص ٣٤.

[2] أنظر: عبد الحميد محمد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي مرجع سابق، ص٢٢ - ص ٢٥؛ تيسير عبد الجابر د.، دراسات التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص١٢- ص ١٦.

٣- السوق المشتركة Common Market

وهي السوق التي تكون للدول الأعضاء فيها حرية انتقال السلع الوطنية، ويتم من خلال السوق إلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وانتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ثم إيجاد تعرفه جمركية Common External Tariff، وكذلك فإن العمال يمكنهم أن يعملوا في أية منطقة أو مشروع دون تمييز، وأيضا أصحاب رؤوس الأموال لهم مطلق الحرية في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في أي موقع ضمن نطاق السوق.

٤- الاتحاد الجمركي: ويتم في هذه المرحلة إلغاء كافة الضرائب الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء لهذا الاتحاد، ويتم وضع تعريفه جمركية موحدة بحيث تلتزم بها جميع دول الاتحاد وتفرض فقط على السلع المتبادلة مع دول العالم الخارجي.

٥- الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادي: وهي عبارة عن اتحاد جمركي، بمعنى أن يتم إلغاء كافة الضرائب الجمركية بين دول الأعضاء، وتفرض فقط على سلع دول العالم الخارجي، ويضاف إلى ذلك حرية انتقال السلع والعمال ورؤوس الأموال بحرية تامة ودون قيد أو شرط بين الدول الأعضاء، ويتم ذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية والتجارية والاجتماعية، التي تؤدي إلى الدمج الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية ثم توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والذي ينتج عنها بأن تكون جميع اقتصاديات البلدان الأعضاء، عبارة عن اقتصاد بلد واحد. وتجدر الإشارة هنا بأنه ليس من الضروري أن يتم التكامل الاقتصادي وبصورة متدرجة وفق مراحل متتالية، إذ من الممكن الشروع في اتحاد جمركي دون المرور بالمراحل التي سبقته، ثم من الممكن أن يتم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية شاملة دون أن يكون هناك مراحل التدرج للتكامل الاقتصادي كأن تتعاون الدول الإسلامية على وحدة اقتصادية شاملة دون وجود أية مراحل سابقة لها.

٦- التكامل الاقتصادي التام Total Economic Integration

وهي المرحلة الأخيرة التي يصل إليها مشروع التكامل الاقتصادي، ويتضمن إضافة إلى ما تقدم في جميع المراحل السابقة، توحيد كافة السياسات الآنفة الذكر، تم إيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات. وعلى كل دولة عضو في هذه المرحلة أن تقلص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات إلى السلطة الإقليمية العليا Supranational Authority وبهذا فإن التكامل الاقتصادي التام، لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى الوحدة السياسية الفعلية.

يتضح مما سبق أن هذه مراحل التكامل الاقتصادي والتي تبدأ من مرحلة نظام التفضيل وحتى المرحلة النهائية مرحلة التكامل الاقتصادي التام. والذي يجب الإشارة إليه؛ هو أن هذا التكامل بين الدول قد يأخذ شكل التدريج ابتداء من المرحلة الأولى وحتى المرحلة النهائية، وقد يتم التكامل من أي مرحلة من مراحل التكامل وقد يحدث التكامل متجاوزا جميع المراحل السابقة بحيث يتم التكامل التام، أي يأخذ صيغة المرحلة النهائية دون المرور بأية مرحلة، ويرجع ذلك إلى علاقات الدول التي ترغب التكامل فيما بينها.

ثالثا :- دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي

إن للتكامل الاقتصادي فوائد ومزايا على درجة بالغة من الأهمية للدول المتكاملة. وإن هذا التكامل ليس غاية بحد ذاته، بل يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف معينة يمكن أن نجملها بما يلي:

١- أهداف اقتصادية: يحقق التكامل الاقتصادي للبلدان المتكاملة ما يلي [١] :

أ- التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع السوق أمام الصناعات القائمة التي لا تشتغل بكامل طاقتها الانتاجية بسبب ضيق السوق، الأمر الذي يترتب على ذلك قلة الانتاج وارتفاع نفقات الانتاج وبالتالي ارتفاع أثمان منتجاتها وبالعكس من ذلك يحدث أثناء توسيع السوق فإنه يؤدي إلى زيادة الانتاج إلى درجة تحقيق وفورات داخلية وخارجية، التي تؤدي إلى تمكين المشروعات من استغلال طاقتها الانتاجية بدرجة أكبر، مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة فائض المستهلك، وبالتالي زيادة رفاهية المستهلك. كما أن الوفورات الخارجية التي تترتب على انتقال عناصر الانتاج[٢] واحتكاك رجال الأعمال مع بعضهم البعض وتظهر في شكل انخفاض منحنيات التكاليف لأغلب الصناعات. وتعتبر هذه الوفورات الداخلية والخارجية من أهم المنافع الديناميكية للتكامل الاقتصادي.

ب- إن حرية انتقال عناصر الانتاج بين البلدان المتكاملة، تؤدي إلى إعادة توزيع هذه العناصر بصورة اقتصادية فيما بينها، حيث أن بعض البلدان تشكو من نقص في الأيدي العاملة في الوقت الذي تعاني فيه البلدان الأخرى من فائض في الأيدي العاملة، وفي حرية انتقال

---

[١] أنظر: عبد الحميد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦-ص٣٠؛ تيسير عبد الجابر د.، دراسات في التكامل الاقتصادي العربي، ص ١٧-ص ١٨.

[٢] عناصر الانتاج: تطلق على العوامل أو الموارد التي تساهم وتشترك في العمليات الانتاجية وهي الأرض أو الموارد الطبيعية، والعمل، رأس المال والتنظيم، والإدارة.

أنظر: محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الجزئي، ج٣، ص ٤١-٩٣.

الأيدي العاملة (من عناصر الانتاج) من بلدان الفائض إلى بلدان النقص سيخفف من حدة هذا النقص والفائض ثم تخفيف الضغط على الموارد الاقتصادية بالنسبة لبلدان الفائض، واستغلال الموارد التي كانت معطلة بسبب نقص الأيدي العاملة بالنسبة لبلدان النقص. وكذلك فإن التكامل بين هذه البلدان يعمل على تحرير انتقال رؤوس الأموال حيث أن بعض البلدان تشكو أيضا من نقص في رؤوس الأموال، في حين أن البلدان الأخرى قد يكون لديها فائض كبير في رؤوس الأموال، فالتكامل الاقتصادي بين هذه البلدان (بلدان الفائض وبلدان النقص) ضمن خطط اقتصادية فيما بينها تسعى إلى تحرير انتقال رؤوس الأموال من بلدان الفائض إلى بلدان النقص، الأمر الذي يعود بالمنفعة والفائدة على جميع الدول المتكاملة، حيث تحصل بلدان الفائض على الأرباح من خلال المشاريع الاستثمارية، في الوقت الذي ستطور جهازها الانتاجي في بلدان النقص وبالتالي فإن جميع دول التكامل ستجني ثمار هذا التكامل.

جـ- إن التكامل الاقتصادي من خلال التنسيق في خطط التنمية الاقتصادية بين بلدان التكامل؛ سيتم إلغاء الصناعات المتشابهة والمتماثلة بين البلدان، والتي تعمل على تبديد الموارد وانتاج صناعات منخفضة الجودة لاتقوى على المنافسة، ليحل محل ذلك الصناعات على أساس التخصص لكل بلد من بلدان التكامل في انتاج السلع التي تمتلك في انتاجها ميزة نسبية (أقل كلفة انتاج للسلعة) أكثر من غيرها في بلدان التكامل.

د - يحقق التكامل الاقتصادي للبلدان المتكاملة زيادة في قوتها التساومية نحو العالم الخارجي، وذلك بسبب ما يحقق هذا التكامل من زيادة في حجم الصادرات والواردات، مما يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية الخارجية، يمكنها أن تحصل على استيراداتها بأسعار أقل من السابق نتيجة الخصميات التي تقدم في ظل التكامل الاقتصادي، وكذلك سيتم الحصول على الزيادة في أسعار الصادرات للدول المتكاملة بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، هذا فضلا عن التخفيضات الجمركية لهذه الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى رواج صادراتها بالنسبة للصادرات المماثلة التي تصدرها البلدان الأخرى، مما يزيد في صادرات الدول المتكاملة، وما يحقق من أثر على تقدم ونشاط الاقتصاد القومي.

هـ- تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات للبلدان المتكاملة، ويتم ذلك من خلال زيادة التبادل التجاري ونشاطه في ظل التكامل الاقتصادي، مما يعوض عن الحاجة إلى الاستيراد من العالم الخارجي، والذي يتطلب عملات أجنبية، حيث تتم متطلبات الاستيراد من داخل البلدان المتكاملة.

و – من المعلوم أن البلدان العربية من دول العالم الإسلامي أنها لا تزال تعاني من مشكلة التخلف والتبعية، ويظهر هذا جليا بارتباط اقتصاديات الدول العربية كل واحدة على انفراد مع الاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، وبشكل أقوى من ارتباط الدول العربية مع بعضها البعض. ولذلك فإن دوافع وأهداف اقتصادية تفرض على الوطن العربي، التعجيل في إقامة التكامل الاقتصادي للقضاء على التخلف والتبعية، ومن خلال الاسراع في التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق ما يلي: [1]

١– القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية الإسلامية للدول الرأسمالية الأجنبية.
٢– زيادة الترابط بين اقتصاديات البلدان العربية وتحقيق نموها وتطورها على نحو يحقق الرفاه الاقتصادي المنشود للشعوب الإسلامية ووصولا إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية والسياسية.

ولا شك أنه يحقق أهدافا عسكرية واجتماعية من خلال التقدم في المجال الاقتصادي.

٢– أهداف سياسية: [2]

أ – إن التكامل الاقتصادي يعمل على تقارب وتماثل وجهات النظر بين الدول المتكاملة وتوحيد مواقفها السياسية مما يكسبها قوة سياسية تمكنها من السيطرة على ثرواتها القومية ومواردها الطبيعية، والحصول على أحسن النتائج واستغلالها لصالحها ومنع السيطرة الأجنبية عليها.

ب– إن أية قوة سياسية وعسكرية لا يمكن وجودها وتكوينها دون اقتصاد قوي متين ومتطور تستند إليه، وكما أن الاكتفاء الذاتي في أوقات الحروب والملمات لا يمكن تحقيقها إلا باقتصاد متكامل على درجة عالية من التقدم والتنوع في الانتاج، وهذا لا يحقق إلا من خلال التكامل الاقتصادي.

جـ– يشكل التكامل الاقتصادي الخطوة الأولى على طريق الوحدة السياسية، حيث يعتبر من أصلب الدعائم التي تنشأ عليه الوحدة. ويجب الإشارة أنه يمكن أن تقوم الوحدة الكاملة دون أن يسبقها تكامل اقتصادي.

يتضح لنا مما سبق أن التكامل الاقتصادي للبلدان المتكاملة يشكل احد المحاور الرئيسية في تحقيق التنمية المستقلة التي تؤدي الى تخليص الامة من التبعية والتخلف. وأنه يعمل على

---

[1] أنظر: بوزيدي قدور، رسالة ماجستير: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، ص ٢١٩– ص٢٢٠. الجزائر ، ١٩٨٩

[2] أنظر: عبد الحميد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص ٣٠–٣١.

رفعة شأن الدول المتكاملة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واجتماعيا...الخ. من خلال مزاياه ومنافعه الذي يقطف ثمار هذا التكامل جميع الأطراف المتكاملة، ومن هذه الثمار، تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، فهذه الأهداف وغيرها جديرة بأن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتخليصه من التبعية وفي ضوء هذه المنافع سوف تتعمق وتتعزز مسيرة التكامل العربي الاسلامي وتحسين الموقع العربي على الصعيد الدولي ويرفع الصوت العربي والإسلامي عاليا مجلجلا يحسب له ألف حساب على المنابر وفي المجالس الدولية، بدل أن يكون خافتا هزيلا في ظل التجزئة والتشتت. في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية العملاقة وظاهرة التدويل على كافة أشكالها. فعلى الأمة العربية الإسلامية أن تخذ الخطى من أجل بلوغ تكتل اقتصادي، يصمد أمام المتغيرات الدولية ويحافظ على كيان الأمة ويعيد لها مجدها وقوتها وكرامته. وأن تتدبر من قوله تعالى: ﴿ **وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون** ﴾ [1]. وقوله تعالى: ﴿ **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان** ﴾ [2].

رابعا :- مشكلات (معوقات) التكامل الاقتصادي العربي.

وتتمثل فيما يلي :-

١- عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكام العرب المسلمين، وعدم واقعية طرح ودراسة مسألة التكامل الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق هذا التكامل.

٢- هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على غالبية الاقتصاد العربي وخاصة الدول العربية النفطية، بما تملكه هذه الشركات من قدرات متقدمة ومهارات فنية، وإدارية وتكنولوجيا متطورة وأسواق واسعة في الدول الصناعية المتقدمة لمنتجات هذه الشركات. وتقوم هذه الشركات بربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك وغير ذلك مما تفرضه من شروط غير عادلة على البلدان المضيفة لها عند إقامة مشاريعها الاستثمارية، التي تحقق أرباحا طائلة مستفيدة، وتوفر الموارد الطبيعية القليلة التكاليف، والموارد البشرية الرخيصة الأجور كل ذلك وغيره مما يعزز التبعية للدول الاستعمارية من خلال هذه الشركات ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد ذراعها للعبث بالشؤون الداخلية ومنافسة الشركات المحلية، فكيف يمكن للتكامل الاقتصادي أن ترتسم معالمه على خارطة الوطن العربي الإسلامي في مثل

---

[1] سورة المؤمنون: آية ٥٢.

[2] سورة المائدة: آية ٢.

هكذا ظروف وإن هذه الشركات وبإختصار تعتبر المشكلة الرئيسية، التـــي تعيـــق تحقيـــق التكامل الاقتصادي، ولقد سبق الحديث عنها وتجنبا للتكرار فسيكتفي بهذا القدر [1].

٣- تبعية الاقتصاد العربي إلى الدول الصناعية.

٤- عدم التنسيق في تنفيذ السياسات الاقتصادية العربية.

٥- تأثير العوامل والمؤثرات الخارجية وفي مقدمتها الاحتلال الصهيوني، وأثرها علـــى إعاقـــة العمل العربي المشترك [2].

٦- التجزئة والإقليمية والتخلف والتبعية، فالتجزئة أهم معطيات التخلف، وتحول دون الاســتخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في الدول الاقليمية، الأمر الذي وجدت بعض الدول أنها مضطـرة إلى أن تكون تابعة للاقتصاد الأجنبي، وتلقي بجزء من الشعب العربي في براثن الاســتغلال الاستعماري، ولقد أحالت طبيعة التجزئة في الوطن العربي إلى بعض الدويلات والإمـــارات والمشيخات... الخ، إلى مجرد وسائل تبديد وترف سفيه للثروة العربية الإسلامية.

٧- الأنماط التنموية: حيث مارست معظم الأقطار العربية منذ استقلالها أنماطا تنموية انعزاليـــة وقطرية، وبعيدا عن البعد القومي، مما أسهم في تعميق التبعية والتجزئة والقطريـــة، ولقـد ازدادت مخاطر هذا الاتجاه في فترة السبعينات وفي ظل الازدهار النفطي وارتفاع أسـعاره، الذي حدا بالبلدان العربية الطموح بتحقيق تنمية سريعة، ولكنه أدى إلى عودة الوقوع في فخ التبعية وتعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية في ميادين التجـــارة والاســتثمار والتكنولوجيـا والإنتاج[3].

يتضح لنا مما سبق أن هنالك عقبات تعيق تحقيق التكامل الاقتصادي بين الوطن العربـــي وهو من دول العالم الثالث، وأن معظمها فرضت على الوطن العربي في ظل الاستعمار وعـهود الهيمنة الأجنبي، والتي تتمثل في التخلـــف والتبعيـــة والتجزئـــة والســعي المتواصـل للـدول الاستعمارية على إبقاء هذا الواقع يسود أرجاء الدول العربية، لأن مكاسبها ومصالحها لا تتحقـق في الوطن العربي إلا من خلال واقع التشرذم والتجزئة والتشتت للأقطار العربية، فقـــد عملـت

---

(١) أنظر: بوزيدي قدور، رسالة ماجستير: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، مرجع سـابق، ص ٢٦٤- ص٢٧٢.

(٢) انظر: عدي قصور د، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي (مناقشات الندوة اقامتها جامعة اليرموك ٤-٥، تشرين أول ١٩٨٠.

(٣) أنظر: عبد المحسن زلزلة د.، التكامل الاقتصادي العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربـــي ص ١٤٥.

الدول الاستعمارية على فصل المغرب العربي عن المشرق العربي بغرس الصهيونية في فلسطين.

وهي تحاول في كل حين على زرع بذور الفتنة وأشكال الحروب بين أقطار الوطن الواحد للمحافظة على مصالحها في المنطقة وأهمها منابع النفط في الخليج فعلى الدول العربية أن تدرك هذه المخاطر الاستعمارية، وأهدافها الخبيثة في هذه المنطقة، التي لا تتفق على حد معين، إلا بالتعاون الجاد بين أقطار الوطن الواحد، وإذابة كل المعوقات أمام التكتل الاقتصادي العربي وتحقيق التكامل العربي الشامل بين الأمة الواحدة، وأن هذه العقبات لا تشكل حواجز تعيق مسيرة التكامل العربي، أمام الإرداة السياسية العربية، فهنالك تكتلات حصلت في هذا العالم وعلى سبيل المثال، الاتحاد الاوروبي الذي لا يملك المقومات التي يملكها الوطن العربي، الذي تجمعه وحدة اللغة والتاريخ والتمازج السكاني والتراث الحضاري والديني والثقافي المشترك، وموارد مادية وبشرية وغير ذلك من مقومات الوحدة، التي لا تتوافر لدى أي تكتل دولي. وقد حدثت التكتلات الضخمة في هذا العالم في الغرب والشرق، فالأمة العربية الإسلامية أحوج ما تكون إلى وحدة هذا التكامل الشامل.

رابعا :- وسائل تحقيق التكامل الاقتصاد العربي[1] :

يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بإتباع وسائل مختلفة وعديدة والتي أهمها ما يلي:

١- إقامة وتطوير أجهزة الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية وهي من دول العالم الإسلامي.

٢- تطوير منظمة السوق العربية المشتركة.

٣- تنسيق البرامج أو الخطط الاقتصادية العربية.

٤- تأكيد أهمية ودور الموارد البشرية من خلال العناية والاهتمام بالإنسان.

يتضح لنا مما سبق أن التكامل الاقتصادي بات ضرورة حتمية للدول العربية الإسلامية، خاصة وهي تعاني من واقع التخلف والتبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية، وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة وعلى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ. مما يعزز حالات الفرقة والتجزئة والفقر والبطالة، وبالتالي إلى عدم القدرة لأية بلد من بلدان العالم الإسلامي على اتخاذ قراراته السياسية الوطنية، فضلا على أن عالم اليوم أصبح عالم التكتلات الاقتصادية، ودول العالم الإسلامي هي أحوج ما تكون إلى هذه الوحدة الاقتصادية من خلال إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها، الذي يعيد للأمة قوتها ووزنها في المحافل الدولية،

---

[1] بوزيد قدور: رسالة ماجستير: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة. ص ٢٢٣- ص ٢٢٨.

التي لا يحترم رأي فيها للضعيف، ولا ينظر إليه، وهذا ما يحدث حاليا لدول العـــالم الإســلامي في المنظمات الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة، بحيث لم يؤخذ برأيها لأنها تفتقر إلـــى الثقـل السياسي الذي ينبع من وحدة هذه الأمة، بالرغم ما تقدمه هذه الدول من ثروات هائلة تطفح فيـــها البنوك الأمريكية والأوروبية. إلا أنها لم تلق ما تستحقه في المجالس الدولية.

ومن هنا كان لا بد من الخروج من العزلة العربية والإسلامية إلى جمع شـــمل الأمـــة، بالعمل الجاد الصادق والمسؤول. في إقامة التكامل الاقتصادي الذي يعتبر الآليـــة الفاعلـــة فـــي تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد. والقضاء على التبعيـــة الاقتصاديـــة للدول الصناعية الاستعمارية، وبالتالي إلى تحقيق الوحدة السياسية للأمة الإسلامية.

المبحث الثالث : العلاقة التجارية الدولية وفق مبادئ الفكـــر الاقتصـــادي الاسلامي

تمهيد:

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول لاعتبارات عديدة، وأهمها تبادل المنافع المختلفة سواء ما كانت منها اقتصادية بالدرجة الأولى أو اجتماعية أو سياسية أوغير ذلك من المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال طبيعة هذه العلاقات. ومن الملاحظ أن العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر، قائمة على نهج الفكر الغربي الرأسمالي، وبعد انهيار الاقتصاد الاشتراكي عام ١٩٩٢م نتيجة الفشل الاقتصادي والسياسي الذي ألم به، وأن العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا تعاني من مساوىء الرأسمالية في التبادل التجاري، من سيادة الاحتكار، والربا، ومشكلة التضخم. ثم اتجاه معدلات التبادل التجاري لصالح منتجات الدول المتقدمة صناعيا. وعلى حساب المنتجات التي تتخصص بها الدول النامية، والاضرار باقتصاديات هذه الدول. وان ما تعانيه الدول النامية ومن بينها دول العالم الاسلامي من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وأهمها التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية الصناعية، وما ينجم عنها من آثار سلبية تغلغل في جسد الأمة الاسلامية الواحدة. كان لا بد لدول العالم الاسلامي أن تعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية التجارية الدولية وعلى أسس الفكر الاقتصادي الاسلامي من أجل الوصول الى تنمية شاملة تحقق وحدة الأمة واستقلال اقتصادها وتحرره من التبعية الخارجية [1].

وسيتم مناقشة هذا المبحث من خلال ما يلي:

أولا :- أهمية الاقتصاد الاسلامي.

ثانيا :- موقع التجارة من الاقتصاد.

ثالثا :- مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

رابعا :- حكم التجارة الخارجية في التشريع الاسلامي.

خامسا :- مشكلات التجارة الخارجية في الدول الاسلامية.

سادسا :- العلاقات الاقتصادية الخارجية وضرورة اعادة النظر فيها وصياغتها على نحو يحقق المصالح والقضايا للدول الاسلامية.

---

[1] أنظر: محمد عبد المنعم عفر د، الاقتصاد الاسلامي دراسة تطبيقية، ج٢ ص ٢٦٩-٢٧٠؛ يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، ص ١١٩. اليرموك ١٩٩٣.

أولا :- أهمية الاقتصاد الاسلامي [1]

١- إن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي، هو ارتباطه التام بدين الاسلام عقيدة وشريعة. وعليه فإنه لا يدرس الاقتصاد الاسلامي مستقلاً عن عقيدة الاسلام وشريعته. وهذا ما يجعله هدفا ساميا، ويجعل الرقابة على ممارسة هذا النشاط رقابة ذاتية، وبخلاف النظم الوضعية.

٢- أن النشاط الاقتصادي طابع تعبدي لدى كل مسلم، فهو هدف سام فالنفع المادي فيه ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة الى تحقيق هدف أكبر وأسمى، وهو اعمار الأرض وتهيئتها للعيش الإنساني امتثالا لأمر الله تعالى وتحقيقا لخلافته في أرضه، وتحقيق الخير والرفاهية للمجتمع كله. وبقوله تعالى: ﴿ **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك، ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين** ﴾ [2].

وليس كالنظم الوضعية، فالهدف عندها النفع المادي الذي تتصارع عليه ويؤدي بها الى الحروب والدمار والفساد.

٣- الاسلام يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فيراعي الاسلام حق الملكية الفردية والملكية العام ووفق التشريعات الاسلامية.

ولا احد يجهل مدى أهمية الدراسات الاقتصادية في القوت الحاضر، فأغلب الصراعات والحروب في هذا العالم تعود الى أسباب اقتصادية.

ثانيا :- موقع التجارة من الاقتصاد

لا شك بأن الاقتصاد يقوم على مختلف القطاعات في الدولة من تعدين، وزراعة، وتجارة، ومواصلات، وبناء، وتشييد، ومؤسسات مالية، وسياحة، وغير ذلك من مختلف الخدمات.

حيث تتداخل هذه الفروع فيما بينها ويؤثر أحدها على الآخر سلبا أو ايجابا ويؤثر أيضا فيها مدى التقدم لوسائل الانتاج المستخدمة في الدولة. والتجارة بين هذه القطاعات، انما تمثل حلقة الوصل فيما بينها وتعرف بالتجارة الداخلية. وبينها وبين الأسواق الخارجية أو تجارة الدولة مع الدول الأخرى وتدعى التجارة الخارجية، ومعنى مصطلح التجارة الدولية؛ هي تجارة الدول مع بعضها البعض. وأن الاستيراد والتصدير يسمى بالدورة التجارية والاستيراد هو تدفق السلع

---

[1] انظر: النظام الاقتصادي في الاسلام مبادؤه وأهدافه، احمد محمد العسال ص ٢٠-٣٥، فتحي عبد الكريم.د

[2] سورة القصص: ٧٧.

والخدمات من الدول الأخرى الى داخل الدولة المستوردة، ويسمى تدفق السلع والخدمات من الدولة إلى الخارج، الصادرات، وكلاهما يشكل ما يسمى بالميزان التجاري، الذي يكون في ثلاث حالات وهي :

أ – إذا كانت الصادرات أكبر من قيمة المستوردات يسمى فائضا.

ب– إذا كانت قيمة المستوردات اكبر من قيمة الصادرات يسمى ذلك عجزا.

جـ– إذا كانت قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات يسمى ذلك توازنا في الميزان التجاري.

وتعتبر التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد الوطني للدولة، كما أنها فرع من فروع الاقتصاد الدولي ونافذة تطل على العالم لتصريف فائض منتوجاتها، وجلب ما تحتاجه من موارد أولية ورأسمالية وقطع احتياطية ... الخ من الخارج. فتقوم العلاقات الدولية من خلال هذه التجارة وتربط بين اجزاء العالم وكأنه بلد واحد. ولكن الحدود السياسية والحواجز الاقتصادية والاصطناعية تحول دون حرية التجارة الخارجية.

وقد تتحدد طبيعة التجارة الخارجية وتركيبها وتطورها والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، والسياسية لدولة ما، تبعا لنوع وسائل الانتاج في البلد وشكل ملكيتها، ونوع العلاقات الانتاجية، وأسلوب الانتاج السائد والشركاء فيها، ومستوى تقسيم العمل الاجتماعي، هذا إضافة الى موقع الدولة من دول العالم من حيث العلاقات الدولية [1].

ثالثا :– مفهوم التجارة الخارجية أو الدولية وأهميتها.

لقد عرف الاقتصاديون التجارة الخارجية بأنها: " بيع وشراء السلع والخدمات وتبادلها بين الشعوب والدول ". وعرفت بأنها فرع من فروع الاقتصاد الوطني، وتعنى بدراسة جميع الانشطة الاقتصادية التي تتم بين الدول، وتشمل انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج مثل العمال ورأس المال ".

وعرفها علماء المسلمين بأنها: " المعاوضة وتنمية المال ".

وعرفها الامام الفخر الرازي بقوله:" التجارة عبارة عن التصرف في المال سواء كان حاضرا أو في الذمة لطلب الربح ". وعرفها البيضاوي بقوله: " التجارة طلب الربح بالبيع والشراء ".

وقال الزمخشري: " التجارة التصرف بالبيع والشراء لتحصيل ربح " [2].

---

[1] أنظر: اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، ص ١٨–٢٠.

[2] أنظر: يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، ص ٢٧؛ جامعة اليرموك ١٩٩٣، رياض عبد الله مومني د وآخرون، مباديء الاقتصاد وتشريعاته، ص ٢٦.

وتعتبر التجارة الخارجية مهمة وضرورية لجميع دول العالم. وذلك لصعوبة قدرة أية دولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي كليا وأن تتخصص في جميع أنواع السلع. فهذا أمر يصعب تحقيقه، وذلك لطبيعة التفاوت في توزيع مصادر الموارد الطبيعية، لاختلاف عوامل المناخ، والتوزيع الجغرافي، ووفرة المياه، ويدخل في ذلك التفاوت في قدرات توزيع عوامل الانتاج بين دولة وأخرى، ومن أجل ذلك كان لا بد من قيام التجارة الدولية، والضرورية لكل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية وعلى حد سواء. وذلك لتصدير كل منها فوائض انتاجه، واستيراد نواقصه واحتياجاته. وعلى سبيل المثال: فإنكلترا واليابان تعتمدان في أغلب انتاجهما الغذائي ومواردها الأولية اللازمة لصناعتهما، على التجارة الخارجية، وكذلك الدول النامية لا تتمكن من تأمين ما يلزمها من وسائل الانتاج والمواد المصنوعة دون التجارة الدولية، أيضا هنالك مواد ضرورية لازمة لاستمرار الحضارة الانسانية والتقدم الانساني، وهذه المواد متوفرة في مناطق جغرافية محدودة من العالم، ومثل ذلك البترول والمطاطا، ومواد غذائية مثل السكر والبن والشاي ... الخ. ومن هنا فلا بد من قيام التجارة الدولية للتقليل من حدة التفاوت في التوزيع لمصادر الثروة في العالم، فقد أصبح من الصعب جدا الاستغناء عن التبادل الدولي لدولة ما، أو أن تعيش في عزلة اقتصادية عن هذا العالم [1].

إن التجارة الخارجية أو الدولية تعتبر أداة أولية للتنمية في البلد نفسه، وكذلك فإن التجارة الخارجية تلعب دورا بارزا في مختلف المجالات التالية [2]:

أ- دور التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وتؤدي من خلال التصدير والاستيراد الى ما يلي:

١- تحديد الملامح الاساسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وكما هي كائنة.

٢- تلعب دورا كبيرا داخل الدولة الواحدة، في التطور الصناعي والزراعي والاجتماعي ووضعه بالشكل الذي يجب أن يكون عليه وذلك تبعا لاستخدامها سلبا أو ايجابا.

٣- كذلك تلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفنية والإيدولوجية بين الدول.

واذا استخدمت التجارة الخارجية بشكل عقلاني وتوازني ومتكافيء فإنها تؤدي خدمة كبيرة في التنمية الاقتصادية في الدولة، وتؤدي الى التأثير في النواحي التالية:

---

[1] اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١ مرجع سابق. ص ٢٨ وما بعدها.

[2] اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١ مرجع سابق ص ٧٩ - ٨٢.

أ- دور التجارة الخارجية في التطوير الاقتصادي (الحياة الاقتصادية) وهي ما يلي:

١- حيث تمكن من تحويل الاقتصاديات المتخلفة الى اقتصاديات متقدمة بامتلاك وسائل الانتاج الحديثة وفي مختلف القطاعات.

٢- زيادة الانتاجية وبالتالي الانتاجي الكمي والنوعي، مما يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي والفردي.

٣- امكانية تصدير الفوائض عن الحاجة المحلية، وحل مشكلات الاختناقات الاقتصادية الداخلية.

٤- توازن السوق الداخلية نتيجة امكانية موازنة العرض والطلب.

ب- الناحية الاجتماعية:

١- أن تغيير البنية الاقتصادية يؤدي بالطبع الى تغيير البنية الاجتماعية المتخلفة، التي يشكل العاملون في الزراعة فيها نسبة كبيرة جدا وبالتالي تحويلها الى بنية اجتماعية متطورة من حيث توفر فرص عمل كثيرة وامتصاص البطالة الاجتماعية.

٢- رفع مستوى المعيشة والأذواق وارضاء كافة المتطلبات والرغبات بالحصول على آخر منجزات العلم والتكنولوجيات بنفقات قد تكون أقل من نفقات انتاجها محليا.

٣- التأثير على الحياة اليومية من خلال استخدام المستلزمات والاحتياجات الحياتية اليومية التي ترد الى كل بيت من خلال التجارة الخارجية.

جـ- الناحية السياسية:

١- تعزيز الدافع الوطني في البلاد باستيراد الاسلحة الحديثة أو المتطورة لحماية النظام السياسي في البلد.

٢- انشاء العلاقات الودية بالاضافة الى الاقتصادية مع الانظمة الأخرى والمتاجر معها.

٣- المقاطعة التجارية للانظمة المعادية (العنصرية الصهيونية الفاشية ... الخ).

د- الناحية العسكرية:

لقد ساهمت وتساهم التجارة الخارجية دورا كبيرا في تصدير واستيراد الأسلحة. ولا بد من الاشارة بأن الدول النامية تدفع مقابل استيراد الأسلحة المليارات الكثيرة، التي هي بأمس الحاجة اليها للتنمية ومحاربة الفقر والبطالة لدى شعوبها. وأن تكون هناك أولويات من خلال خطط تنموية تؤدي بالتالي الى القوة العسكرية. الا أنه أحيانا تكون بعض البلدان مضطرة الى شراء الأسلحة من الدول الصناعية للدفاع عن النفس وحفظ الاستقلال والمكتسبات بعد استقلالها.

اما الاعتقاد ان تكديس السلاح وتحديثه، دون تطوير الانسان واستثماره تربويا وتعليميا وصحيا وتوفير وسائل الخدمات فهو خلل كبير تقع فيه شعوب الدول النامية [1].

والتجارة الخارجية يمكن أن تعتبر سلاح ذو حدين لأن هنالك ايجابيات كما أن هنالك سلبيات فينبغي على الامة أن تحدد ما هو نافع وتأخذ به وتترك ما هو ضار وتتجلبه، وفق مبادئ وتعاليم دينها وشريعتها التي بينت كل صغيرة وكبيرة، وأضاءت للأمة معالم الحياة بكافة مجالاتها. ورسمت لها ما يجب أن تأخذ به وتتمسك فيه من خير ومعروف، وترك كل ما هو منكر وضار بالفرد والمجتمع. فالتجارة الخارجية يمكن أن تستعمل كوسيلة للاستهلاك الترفي الزائد في استيراد الكماليات والتفاهات التي تغرق أسواق الدول النامية وبأسعار تفوق التكلفة بأضعاف مضاعفة لإرضاء حفنة محدودة استحوذت على ٩٥% من ميزانية الدولة. وعلى حساب البقية الباقية التي تصارع الم الجوع والفاقه. وبدل أن تستورد الضروريات اللازمة لحياة الشعوب، وان استيراد هذه الكماليات واستمرارها لها مخاطر كبيرة تضر في اقتصاد الدولة نتيجة حصر ثروة الأمة في فئة قليلة وتذهب أغلبها في تأمين رغباتها ومتطلباتها من الاستيراد الخارجي، الأمر الذي يؤدي الى هدر ثروة الأمة عن طريق هذه الفئة نتيجة سوء توزيع الدخول من قبل الدولة، وانقسام المجتمع الى طبقتين الغنية والتي تستولي على ميزانية الدولة، والفقيرة التي لا تجد لقمة الخبز في بعض الايام.

وكما أن للتجارة من سلبيات فإن لها من ايجابيات ومنها ما يمكن استخدامها كأداة للتصنيع واعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستيراد مختلف التقنيات والتكنولوجيا والاستفادة من خبرات الغير ونقل المعرفة والعلم بالتطورات الحديثة من خلال التبادل التجاري بين الدول [2].

رابعا :- حكم التجارة الخارجية في التشريع الاسلامي [3].

لقد أقر الاسلام مشروعية التجارة، وهي ثابتة بالكتاب والسنة المطهرة، والاجماع والمعقول، وهذه الأدلة تبين مشروعية التجارة بشكل عام فلا فرق فيها بين التجارة الداخلية او الخارجية وفيما يلي الأدلة الشرعية على جواز مشروعية التجارة.

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر : اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، ص ٧٩-٨٢.

[2] انظر : اسماعيل شعبان د، العلاقات الاقتصادية الدولية، ج١، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.

[3] انظر: يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي مقارنة بالنظام الوضعي مرجع سابق ص ٣٢ - ٣٧.

أولا: القرآن الكريم: لقد ورد مفهوم التجارة في القرآن الكريم في مواضع عديدة ونذكر منها قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم** ﴾ [1].

وقال تعالى: ﴿ **لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** ﴾ [2]. ولقد امتن الله سبحانه وتعالى على قريش في هذه الآيات الكريمة بفضله ونعمته على ما يسره لهم من الرحلتين التجاريتين، الرحلة اليمنية في الشتاء والرحلة الشامية في فصل الصيف.

ثانيا: من السنة المطهرة: لقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على العمل بالتجارة والاشتغال بها حيث قال عليه السلام: " التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء " [3].

ولقد عمل الرسول صلى الله عليه وسلم بالتجارة، فقد تاجر في مال السيدة خديجة رضي الله عنها قبل البعثة.

ثالثا: اجماع الصحابة: وذلك عندما خرج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه الى السوق طلبا للكسب على حسب عادته في عمل التجارة، وبعد أن بويع بالخلافة، حتى عارضه بعض الصحابة رضي الله عنهم وذلك خشية أن يشغله العمل بالتجارة عن القيام بأعباء الخلافة وطلبوا منه الكف عن ذلك عندما أصبح خليفة من أجل التفرغ لشؤون الخلافة. وعين له راتبا من بيت مال المسلمين.

رابعا: من المعقول: وذلك لأن التجارة من أوسع ميادين النشاط الاقتصادي وترتبط بالقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة، وهي التي تقوم بتصريف منتجات هذين القطاعين. فهي من أهم الحرف التي يقوم عليها نظام الكون وحياة البشر. فطلب الرزق والسعي من أجله داخل البلد أو خارجه في البر والبحر كل ذلك يتم عن طريق التجارة والتبادل التجاري بين الدول.

يتضح لنا مما سبق مدى أهمية التجارة في حياة الناس، ومن هنا جاءت الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة المطهرة وغيرها من الاجماع والمعقول تشير الى إباحة التجارة وجوازها والحث على العمل بها لما لها من أهمية في حياة الافراد والمجتمعات.

---

[1] سورة النساء: آية ٢٩.

[2] سورة قريش: الآيات ١ – ٤.

[3] أخرجه الترمذي وقال عنه " حديث حسن". جـ٢ – ص٣٤١ برقم (١٢٢٧) باب البيوع، وانظر سنن الدارمي – جـ٢ – ص ١٧٠ كتاب البيوع – باب التاجر الصدوق / ٨ برقم (٢٥٣٥).

خامسا :- مشكلات التجارة الخارجية في الدول الاسلامية [1]

وتتمثل فيما يلي :-

١- اعتماد الدول الاسلامية على تصدير السلع الأولية والمواد الخام.

٢- التبادل غير المتكافيء في التجارة الخارجية:

٣- التبعية الاقتصادية:

٤- مشكلة الديون الخارجية:

سادساً :- العلاقات الخارجية وضرورة اعادة النظر فيها وصياغتها على نحو تحقق المصالح والقضايا المختلفة للدول الاسلامية

يجب أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار والتي يمكن من خلالها أن تحقق الدول الإسلامية مصالحها وأن تحتل مكانتها المرموقة بين الدول وهي ما يلي[2]:

١- النفط العربي :

وكما أشرنا لم ندخل في التفاصيل لتفادي التكرار، ولكن ما يجب الاشارة اليه هو توظيف سلاح النفط العربي لخدمة الاهداف على مستوى الامة وخاصة الأهداف الاقتصادية التي تتطلب إلى ما يلي :

أ- بذل جهد مكثف داخل دائرة الأوبك للتصدي لعلاج المشكلات التي تحدث مثل فروق الاسعار وغيرها، والاتفاق على حجم الانتاج الامثل التي تتمشى مع الاحتياجات الاستهلاكية والانمائية والدفاعية للعرب وللدول الاعضاء.

ب- انشاء صندوق طوارئ لبلدان الأوبك تكون مهمته تقديم القروض الميسرة الى البلد العضو، الذي يواجه مأزق اقتصادية داخلية، حتى لا يضطر الى زيادة انتاجه فوق ما هو متفق عليه.

جـ- السعي الى ضم بلدان أخرى نفطية الى دائرة منظمة الأوبك.

د- السعي الى الاتفاق على تثبيت القوة الشرائية لسعر البرميل من خلال الدفع من العملات (كوحدات حقوق السحب الخاصة) وربط سعره باتجاهات الأسعار للسلع الغذائية والمصنعة التي تستوردها بلدان الأوبك.

---

[1] أنظر: يوسف عبد الله مقدادي، رسالة ماجستير: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالنظام الوضعي، مرجع سابق، ص ١١٩. جامعة اليرموك ١٩٩٣.

[2] أنظر: رمزي زكي ، د. الاقتصاد العربي تحت الحصار ص ٣٠٠- ص ٣٣٧.

هـ- الاسراع في تصنيع النفط وتحويله الى منتجات بتروكيماوية حتى يمكن الحصول على مردود أعلى بدلا من تصديره كمادة خام أولية. وهناك امكانات عربية ضخمة على نطاق الوطن العربي لتحقيق ذلك (الاموال، توفر المادة الخام المواقع الجغرافي، السوق العربي الواسع، الايدي العاملة ... الخ).

هـ- تعزيز ودعم الخدمات المكملة لتجارة النفط، مثل أساطيل النقل البحري وشركات الشحن والتأمين ... الخ.

٢- الأمن الغذائي.

٣- الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول الإسلامية.

٤- الاموال النفطية العربية.

٥- مشكلة المديونية الخارجية

٦- التجارة مع مناطق العالم والتكتلات الاقتصادية.

٧- نظام النقد الدولي.

٨- قضية التقانة.

٩- مواجهة تدهور شروط التبادل الدولي.

١٠- دعم الوجود العربي في المنظمات الدولية.

يتضح لنا مما سبق أن العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الايام تقوم أغلبها أن لم تكن جميعها على النظام الرأسمالي الغربي وبمزاياه القائمة على الربا والاحتكار واطلاق الحرية الاقتصادية سواء للأفراد أو للمشاريع التي تخول لهم الحصول عل أقصى ربح وبأية وسيلة كانت بطرق مشروعة أو كسب غير مشروع فالرأسمالية لا تعير لذلك ادنى اهتمام فالحرية الاقتصادية هدفها جمع الثروات بأية وسيلة، الانفاق من قبل الافراد أيضا لا تضبطه قواعد فالفرد في النظام الرأسمالي له الحق في جمع الاموال أنى شاء دون ضوابط دينية أخلاقية ثم له الحرية المطلقة في أن ينفقها كما يشاء وفق عاداتهم واخلاقهم ولذلك فهم يعتبرون هذه الحرية الاقتصادية المطلقة التي لا تحدها حدود ولا تضبطها قواعد دينية أو خلقية جزء لا تتجزأ من الكرامة الانسانية، ولذلك فان تعامل النظام الرأسمالي الغربي مع دول العالم الاسلامي ينطلق من هذه المبادئ والأخلاقيات، فالتبادل التجاري بين الرأسمالية ودول العالم الاسلامي ينطلق من أخلاقيات الرأسمالية القائمة على الربحية والمعاملات الربوية، واستغلال ثروات هذه الشعوب واحكام السيطرة عليها حتى أصبحت تعاني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي خطط لها أن تستمر من خلال تبعية دول العالم الاسلامي للدول الاستعمارية.

ومن هنا فإن هذا النظام الرأسمالي لا يصلح التعامل معه وفق تقاليده وعاداتـــه وطـــرق أساليب المعاملات التجارية الربوية، ومن هنا تأتي أهمية بناء العلاقات التجارية الدوليـــة لـــدول العالم الاسلامي وفق تعاليم النظام الاقتصادي الاسلامي، الذي جاء به شـــاملا لكافـــة الجوانـــب الاقتصادية والاجتماعية، يحدد التعامل بين أفراد المجتمع، وبين كل مجتمع والمجتمعات الاخـــرى وفق قواعد وضوابط وأصول مستمدة من تعاليم الشريعة الاسلامية القائمة على العـــدل وحـــب الخير والفضيلة للناس كافة دون استثناء مسلمين وغير مسلمين.

ولقد شرع الاسلام التجارة داخلية كانت أم خارجية ولكن ضمن ضوابط هذا الدين حيـــث لاحتكار ولا ربا ولا غش أو تدليس ولا أكـــل الأمـــوال بالبـــاطل، ولا ســـلع محرمـــة ضـــارة بالمجتمعات وحيث الأمانة، والصدق والوفاء وحب الخير للأخرين وغير ذلك من القيم والمبـــادئ الاسلامية التي لا مجال لحصرها هنا، وهي دستور كامل جاء به الحق تبارك وتعـــالى، خـــالق البشرية ليكون لهم منهج حياة فهو خالق البشر وهو ادرى بشؤونهم وبقوله تعالى ﴿ **ألا يعلم مـــن خلق وهو اللطيف الخبير** ﴾ [1] فكان لا بد من دول العالم الاسلامي ان تعيد النظر في علاقاتـــها الاقتصادية التجارية الدولية وفق اسس ومبادئ النظام الاقتصادي الاســـلامي، بعـــد أن جربـــت الانظمة الغربية والشرقية ولم تفلح بذلك بل زادت فقرا وبطالة وتخلف وتبعية وتمزق وتشـــتت، وها هو واقع حالها خير دليل على ذلك بما تعانيه من الاعتداءات الاستعمارية وعلى جميع بقـــاع المسلمين وبالتناوب لتبقى هذه الدول تحت وطأة التخلف والتبعية. ومن ثم لا بد من العمل علـــى اتخاذ الوسائل الكفيلة باعادة النظر في جميع العلاقات الاقتصادية الخارجية الحالية وفـــق اطـــار الشريعة الاسلامية، ابتداء من الثروة النفطية التي يتم استغلال هذه السلعة الاســـتراتيجية أبشـــع استغلال من خلال الشركات الاستعمارية والى بنوك الرأسمالية حيث الفوائض الماليـــة النفطيـــة تكدس في مصارفهم وتستثمر في مشاريعهم، وتتم عمليات الائتمان أو القروض منها الى البلـــدان الفقيرة من دول العالم الاسلامي، فضلا عن تعرضها الى مخاطر المصـــادرة والتجميـــد، ومـــن التلاعب بأسعاره وفق مصالح الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، إضافـــة الى ما تتعرض اليه صادرات الدول الاسلامية من تدني وخفض اسعارها في الدول الاســـتعمارية ورفع صادرات الدول الاستعمارية التي تستوردها البلدان الاسلامية، بحيث أن صادراتها لا تكـــاد تغطي الا الجزء اليسير من قيمة وارداتها. هذا التلاعب بالأسعار في معاملاتها من قبل الـــــدول الاستعمارية الاحتكارية هي سياسة تخطط لها باستمرار في معاملاتها التجارية من أجـــل نـــهب ثروات الأمة الاسلامية ومن خلال الهيمنة والسيطرة والتبعية الاقتصادية. وعن مديونية الـــــدول

---

[1] سورة الملك/ آية : ١٤.

الاستعمارية مع صندوق النقد الدولي، فقد سبق الحديث عن هذه المعاملات القائمة على الظلم والاستغلال وكذلك على الدول الاسلامية اعادة النظر في علاقاتها مع صندوق النقد الدولي ومع الشركات متعددة الجنسيات على أساس التعامل وفق شروط عادلة تحكمها تعاليم الاسلام.

ويعني اعادة النظر مع صندوق النقد الدولي القائم على المعاملات الربوية وفق نطاق الاسلام يعني هذا وقف التعامل معه، لأنه قائم على التعامل الربوي. هذا هو النظام الرأسمالي وهذه بعض صور التعامل القائمة حاليا مع دول العالم الاسلامي.

فلا حل للتحرر من هذه المشكلات والتخلص من التبعية الاقتصادية الا من خلال التخطيط الاستراتيجي المستمد من النظام الاقتصادي الاسلامي وأن تتم كافة علاقات الدول الاسلامية الخارجية الدولية وفق تعاليم الفكر الاقتصادي الاسلامي ولكن كيف يتم ذلك؟ هل يتخذ كل دولة في الوطن العربي الاسلامي سياساتها على انفراد؟ الاجابة على ذلك بالنفي.

لأن حجم المسؤولية كبير، والمشكلات جسام، فيجب أن يكون التصدي على مستوى الوطن. والعمل بما هو آت كأفضل سبل التحرر من التبعية الاقتصادية:

١- ايجاد وتوافق الارادات السياسية لدول العالم الاسلامي.

٢- العمل على تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وفي اطار الشريعة الاسلامية ومن خلال:

أ- استثمار الموارد البشرية ويشمل الالتزام بالدين عقيدة وشريعة التعليم والتدريب والتغذية وتوفير للانسان كافة وسائل العناية والرعاية التي تحدث عنها الاسلام.

ب- استثمار الموارد الطبيعية.

جـ- العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخول من أجل تنشيط الاقتصاد ودفع عجل التنمية للامام.

د- التوظيف وكفاءة العمل، العمل ودروه في التنمية الاقتصادية.

هـ- الحرية الاقتصادية المقيدة.

و- الزكاة والتنمية الاقتصادية

ز- العمل على صندوق مؤسسة الزكاة على مستوى دول العالم الاسلامي. ويكون بديلا عن صندوق النقد الدولي.

ح- تفعيل دور المصارف الاسلامية والعمل على مؤسسة اسلامية على مستوى الوطن الاسلامي ترتبط به كل المصارف الاسلامية.

٣- قيام التكامل الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي لأن هذا التكامل يشكل المحور الاساسي والعمود الفقري الى عملية التنمية الاقتصادية، ولا شك بأن هذا التكامل الاقتصادي اصبحت الامة الاسلامية أحوج ما تكون اليه في الوقت الحاضر لما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية على الساحات العالمية، والامة الاسلامية من باب اولى أن تقيم هذا التكامل بما يملكون من مقومات التكامل وهي في الاصل أمة واحدة، والاسلام يدعو الى التعاون والتآزر والتآلف ويقول تعالى ﴿ **وإن هذه امتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاتقون** ﴾ [١].

والاسلام يوجب التعاون في جميع امور المسلمين في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، ولأن بلاد الاسلام تعتبر وطن لكل مسلم مهما كانت جنسيته أو هويته.

فالأصل هو حرية انتقال الافراد بين بلاد المسلمين، وكذلك جميع عناصر الانتاج من عمل ورؤوس أموال والسلع المختلفة بين الاقطار الاسلامية وبدون قيود أو رسوم فالتكامل بين دول العالم الاسلامي متوفره له كافة السبل لإقامة التكامل الاقتصادي.

وتحقيق كافة مزاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية والخلقية والروحية وما يشكل هذا التكامل من قوة عظمى تتصدى الى كافة مشكلات العالم الاسلامي. وتجعله يحتل مركز الصدارة بين دول العالم.

فيجب العمل وبالسرعة الممكنة الى قيام هذا التكامل الاقتصادي وان يبدأ التطبيق الفعلي، ومن أية مرحلة من مراحله المهم البدء في قيام هذا الصرح الاقتصادي العملاق.

سواء من أول مرحلة فيه وهي نظام التفضيل أو الانطلاق من مرحلة التجار الحرة او من مرحلة انشاء السوق العربية المشتركة والعمل على تفعيله. أو اقامة اتحاد جمركي وصولا الى الوحدة السياسية للوطن العربي فالعمل العمل امتثالا لقوله تعالى ﴿ **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون** ﴾ [٢].

---

[١] سورة المؤمنون: أية ٥٢.

[٢] سورة التوبة: اية ١٠٥.

الخاتمة

لقد جاءت الخاتمة متضمنة خلاصة الدراسة لموضوع التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية من نتائج وتوصيات نوردها فيما يلي :

أولاً : النتائج :

١- معاناة دول العالم الإسلامي من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتضح من خلال عرض أهم الأسباب والمظاهر لهذه التبعية.

٢- جميع الأقطار العربية من دول العالم الإسلامي تعاني من مشكلة التبعة الاقتصادية بدرجة متفاوته بين هذه الدول، وتزداد حدّتها في الأقطار العربية النفطية.

٣- لم تقتصر معاناة الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامي على التبعية الاقتصادية فحسب، بل اتسع نطاقها لتشمل هذه التبعية كافة المجالات الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والفكرية،... الخ.

٤- إن تأثيرات هذه التبعية في دول العالم الإسلامي على المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية... الخ. تشكل أهمية بالغة الخطورة، مما يشكل تهديداً صارخاً لأمنها القومي، ويجعلها عرضة للغزو الاستعماري الذي ترتبط مصالحه الاستراتيجية في هذه الدول والتي من أهمها منابع النفط الذي تقوم عليه الحضارة الغربية المادية.

٥- إن من آثار هذه التبعية على الدول الإسلامية، أنها قد تمثلت في تعميق التخلف والتجزئة وغياب الارادات السياسية على أي مشروع نهضوي يجمع شمل الأمة.

٦- معاناة الوطن الإسلامي من آثار المديونية الخارجية وهي أحد الجوانب الاقتصادية نتيجة هذه التبعية، التي عملت على إقامة العلاقات الاقتصادية ومنها التجارية على أسس غير متوازنة وغير متكافئة، وتدهور شروط التبادل التجاري من خلال انهيار أسعار صادرات الدول الإسلامية والتي تمثل في أغلب الأحيان في سلعة أوسلعتين وارتفاع أسعار متطلباتها واحتياجاتها من المواد الاستهلاكية الضرورية من الدول الاستعمارية، الأمر الذي يؤدي إلى أن قيمة حصيلة هذه الصادرات لا تغطي الا الجزء اليسير من قيمة وارداتها من الدول الاستعمارية،مما يشكل عبئاً على موازين مدفوعات الدول الإسلامية، ويجبرها على اللجوء إلى مؤسسات تمويل النقد الدولي للاقتراض لسد هذا العجز الحاصل. وهكذا دواليك، وبالتالي فإن هذه المديونية تلعب دوراً بارزاً في زيادة تبعية الدول وخضوعها للهيئات الدولية التابعة للدول الرأسمالية الصناعية.

٧- ان التجارة الدولية ضرورية ومهمة في حياة الدول، وذلك لأن أية دولة لا يمكن لها أن تكون مكتفية ذاتياً وكلياً، إلا أن يكون لها القدرة على التخصص في انتاج كافة السلع، وهذا لا يتأتى لها وذلك نتيجة اختلاف المناخ وطبيعة الأرض ومحدودية الموارد، إضافة إلى العوائق الأخرى. من هنا تبرز مدى أهمية التجارة الدولية بين الدول، ولكن على أسس عادلة تراعي مصلحة جميع الأطراف.

٨- أن الضوابط الأخلاقية والقواعد الإسلامية النابعة من مبادئ التعاليم الإسلامية، هي الأساس الذي أرسى قواعده الاسلام ليتم التعامل بين كافة الناس، سواء في التعامل التجارة الداخلية أم التجارة الخارجية، وهذه هي التعاليم فقط الكفيلة لتحقيق العدل والمساواة والتبادل المتوازن والعادل بين كافة أطراف التبادل التجاري.

٩- لقد أوضحت الدراسة عن عناصر القوة في الوطن العربي الاسلامي، وخاصة الثروة النفطية، والتي لو أحسن استخدامها لأصبحت الأمة في مصاف الدول الكبرى.

١٠- أن نظام الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اقامة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وفق مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي، هو السبيل الوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستقلة، والوحدة الاقتصادية وصولاً الى الوحدة السياسية الشاملة.

ثانياً : التواصيات :

يجب العمل على التحرر من التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها المتعددة باتباع بعض التوصيات التالية، علها تكون محاولة جادة في الحد او التحرر من هذه التبعية.

١- يجب العمل على فهم ودراسة ظاهرة التبعية، وقبل كل شيء وضع الخطط الاستراتيجية فيما بين الدول الإسلامية، للتخلص من مشكلات التبعية وآثارها، ثم تبنى واتباع سياسة الاعتماد على الذات، ومن خلال برامج علمية وعملية، يقوم عليها هيئات متخصصة ومشتركة من هذه الدول تعمل على رسم الخطط التي تتمثل في العمل على تحقيق ما يلي:

أ - تنمية عربية إسلامية مستقلة ووفق منهج اسلامي، ونعني بالتنمية؛ التنمية الشاملة التي تهدف اول ما تهدف الى التنمية الشاملة للإنسان، من حيث العناية والرعاية والصحة والتعليم، وعدالة اجتماعية، وكل ما يتعلق بتأمين حرية الانسان وكرامته وسعادته، مادياً ومعنوياً، لأن التنمية في الاسلام هي تنمية شاملة، والانسان هو محور هذه التنمية. ثم الانطلاق في المشاريع الاستثمارية المشتركة بين كافة الدول الإسلامية وبناء على التخصص الذي تتسم به كل دولة على حدة.

ب- يجب العمل على اقامة التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، لما يحقق من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها من مزايا التكامل الاقتصادي لهذه الدول، وهي قادرة على ذلك، وهو قبل كل شيء ضرورة اقتصادية مثلما أن التكتلات الاقتصادية هي سمة العصر.

ج- يجب العمل على انشاء وتطوير الوحدات الاقتصادية، ونعني بها المؤسسات الاقليمية العربية الإسلامية التي لها دور في تطوير العلاقات الاقتصادية، والعمل على تعزيز دورها وصلاحيتها من أجل أن تكون مساهمتها فعالة ومستمرة في تحقيق طموحات وآمال الأمة، وقيادة عملية التكامل الاقتصادي بين الوطن الإسلامي الواحد.

د- يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية على مستوى الدولة بحيث يتم تقييمها والعمل على انجاحها، ودون إغفال النظرة العربية الشاملة مع روح الوحدة الاقتصادية العربية الإسلامية.

هـ- يجب العمل على تفعيل السوق العربية المشتركة وانضمام جميع الدول العربية الإسلامية إليه، وإظهاره الى حيز الوجود ليشكل الأداة الفاعلة وفي حدة تكامل هذه الأمة.

و - يجب العمل على وضع برامج عمل الى تحفيز الصناعات الدول العربية من دول العالم الإسلامي، وتأمين المواد الأولية المناسبة واللازمة لمثل هذه الصناعات العربية، ثم العمل على تأمين اسواق لتصريف هذه المنتجات سواء في داخل السوق العربية المشتركة او خارجها.

ز - يجب العمل على دعم السياسات العربية الإسلامية الى كافة المجالات الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي، وتحييد بعض الخلافات في السياسات العربية أو حتى إذابة هذه الخلافات والترفع عنها، من أجل خدمة العمل الاقتصادي العربي المشترك باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن والوحدة العربية الإسلامية.

ح- يجب العمل على إقامة علاقة التجارة الدولية مع دول العالم الإسلامي وفق مبادئ الفكر الاقتصادي حيث أن بعض التجارة الخارجية تشوبها الربا والاحتكار والغش وما إلى ذلك من قواعد يرفضها الإسلام من أجل صالح البشرية. وكذلك الاهتمام في أولويات الانتاج والاستهلاك يجب مراعاته وفق مبادئ أو عقيدة هذه الدول وبما يراعي تعاليم دينها، القائمة على حب الخير والفضيلة والعدل والمساواة، وغير ذلك من القيم التي جاءت رحمة للناس كافة ودون استثناء.

ط- يجب إدراك أن معنى التكامل لا يمكن أن يتحقق للوطن الإسلامي دون السعي الى فهم معادلة إسلامية، وهي المتمثلة في قوله تعالى : " **لو انفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم** " (سورة الأنفال، آية ٦٣).

ملخص

التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية

اعداد الطالب

يوسف عبد الله الفضيل بدارنه

اشراف الأستاذ الدكتور

أبو اليقظان عطية فرج الجبوري

يهدف هذا البحث إلى القاء الضوء لمفهوم التبعية الاقتصادية والأسباب التي أدت إليها، والمظاهر التي تتصف بها دول العالم الثالث ومن بينها دول العالم الإسلامي، وتعكس مدى تبعية هذه الدول، إلى الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. كما أوضحت الدراسة الآثار الناجمة عن هذه التبعية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ... الخ والتي تعتبر هذه من أهم المرتكزات الأساسية للأمن القومي العربي الإسلامي، مما تشكل هذه الآثار أهمية بالغة الخطورة ، وتهديدا صارخا لأمن هذه الدول، الامر الذي يجعله عرضة للغزو الاستعماري والاعتداءات الخارجية.

ثم بينت الدراسة أهمية مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة، وضرورة اقامة العلاقات التجارية وفق التصور الإسلامي للتجارة الخارجية، التي تقوم على مبادئ التعاليم الإسلامية.

كما أوضحت الدراسة أهم المشكلات التجارية الخارجية القائمة بين الدول الإسلامية والدول الرأسمالية الصناعية في الوقت الراهن، والتي تعمل على تكريس التبعية وتزيد من حدتها، والتي من أهمها، اعتماد هذه الدول على انتاج وتصدير السلع الأولية والمواد الخام، والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، وعدم التكافؤ التجاري، ومشكلة الديون الخارجية. كما قدمت الدراسة الحلول والوسائل البديلة وفق مبادئ النظام الإسلامي، وأهمها تحقيق التنمية الشاملة.

وإقامة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وتفعيل دور السوق العربية المشتركة، وفق مبادئ الشريعة الإسلامي الشاملة.

Abstract

Ecomic Dependency and its Effects in the Islamic Countries.

By :

Yousef Abdallah Al-Fadeal Badarneh.

Supervisor Professor, Dr. Abu -Al-Yaqzan

Atteya Faraj Al-Jabouri

The study seeks to shed light on the concept of economic dependency and other related aspects such as causes of dependency and facetes of this phenomenon in countries of the third world, including Islamic ones.

The study discusses dependency of Islamic countries on the industrialist capitalist countries headed by the United State of America. Effects of dependency are tackeled in political, economic, social, military and other terms. As this dependency affects basic foundations of arabic and Islamic security, its impact would constitute a very serious threat to these countries rendering them vulnerable to possibilites of colonial invasion and foreign agression.

The study stresses the significance of the principles of Islamic economic throught in attaining comprehensive development, and the necessity of initiating trade relations based on Islamic conception of foreign trade. Morover, the study addresses problems facing foreign relations between Islamic and capitalist countries in the present, and argues that these relations can only perpetuate and aggravate economic dependency. Relations as such would make Islamic countries rely on producing and exporting raw materials and primary goods and suffer a state of trade imbalance and foreign debts. The study proceeds to present solutions based on Islamic principles, and which may include supporting comprehensive development and economic integration a mong Muslim countries and activaiting the role of Arab common in conformity with rules of Islamic Sharia.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١.	وإذا قال ربك للملائكة	البقرة	٣٠	٢٣١
٢.	أوكلما عاهدوا	البقرة	١٠٠	٧٩
٣.	ومن الناس من يتخذ	البقرة	١٦٥	٢٣
٤.	ولكم في القصاص حياة	البقرة	١٧٩	١٣٦
٥.	لا اكراه في الدين	البقرة	٢٥٦	١٣١
٦.	إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا	البقرة	٢٧٧	٢٣٣
٧.	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله	البقرة	٢٧٨-٢٧٩	٩٥، ١٦٤، ١٧١
٨.	قل إن كنتم تحبون الله	آل عمران	٣٠	١٣٠
٩.	ولتكن منكم أمة	آل عمران	١٠٤	٤٦
١٠.	أمنة نعاساً	آل عمران	١٥٤	١٢٩
١١.	ان ينصركم الله	آل عمران	١٦٠	٤٧
١٢.	فبما رحمة من الله	آل عمران	١٥٩	٤٠
١٣.	الذين يذكرون الله قياما	آل عمران	١٩١	١٣٢
١٤.	ولا تؤتوا السفهاء اموالكم	النساء	٥	٢٣٦
١٥.	يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم	النساء	٢٩	١٣٨، ٢٦٢
١٦.	ومن يقتل مؤمنا متعمداً	النساء	٩٣	١٣٢
١٧.	وقد نزل عليكم في الكتاب	النساء	١٤٠	١٣١
١٨.	وتعاونوا على البر والتقوى	المائدة	٢	٢١٢، ٢٣٩، ٢٥١
١٩.	من أجل ذلك كتبنا	المائدة	٣٢	١٣٢
٢٠.	إنه من قتل نفساً بغير نفس	المائدة	٣٢	١٣٥
٢١.	افحكم الجاهلية يبغون	المائدة	٥٠	٤٥
٢٢.	يا أيها الذين آمنوا	المائدة	٩٠-٩١	١٣٣، ١٣٧
٢٣.	ما فرطنا في الكتاب من شيء	الأنعام	٣٨	٤٢، ١٤٠
٢٤.	والبلد الطيب يخرج نباته	الأعراف	٥٨	١١، ٢٣١
٢٥.	وبوأكم في الأرض	الأعراف	٧٤	٤١
٢٦.	ولو أن أهل القرى آمنوا	الأعراف	٦٩	١٠، ٣٠
٢٧.	ويستخلفكم في الأرض	الأعراف	١٢٩	٢٣٢

الرقم	الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٨.	قل يا أيها الناس اني رسول الله إليكم	الأعراف	١٥٨	٢٣، ٢٥
٢٩.	واعدّوا لهم ما استطعتم	الأنفال	٦٠	١٢٧
٣٠.	وإن نكثوا أيمانهم	التوبة	١٢	١٣١
٣١.	والذين يكنزون الذهب	التوبة	٣٤	١٣٩، ٢٥٦
٣٢.	يا أيها الذين آمنوا مالكم	التوبة	٣٨-٣٩	٤٧
٣٣.	إنما الصدقات للفقراء	التوبة	٦٠	٢٣٧
٣٤.	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم	التوبة	٧١	٤٦
٣٥.	وقل اعملوا فسيرى	التوبة	١٠٥	٢٦٧
٣٦.	ولا تعملون من عمل	يونس	٦١	٢٣٤
٣٧.	ومن من دابة في الارض	هود	٦	٣٩
٣٨.	واصنع الفلك	هود	٣٧	٤١
٣٩.	قال هل آمنكم عليه	يوسف	٦٤	١٢٩
٤٠.	وفي الأرض قطع متجاورات	الرعد	٤	٤١
٤١.	فأما الزبد فيذهب جفاءً	الرعد	١٧	١٩٤
٤٢.	كتاب انزلناه إليك	إبراهيم	١	٢٢
٤٣.	الله الذي خلق السموات	إبراهيم	٢٢-٢٤	٢٣٢
٤٤.	والأنعام خلقها لكم	النحل	٥	٤٢
٤٥.	ومن أصوافها واوبارها	النحل	٨٠	٤١
٤٦.	وجعل لكم من جلود	النحل	٨٠	٤١
٤٧.	ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء	النحل	٨٩	١٠
٤٨.	ان الله يأمر بالعدل	النحل	٩٠	٢٥
٤٩.	من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى	النحل	٩٧	٢٣٤
٥٠.	وإذا أردنا أن نهلك قرية	الإسراء	١٦	٢٣٦
٥١.	إن هذا القرآن يهدي...	الإسراء	١٩	٩
٥٢.	وآت ذا القربى حقه	الإسراء	٢٦-٢٨	٢٣٥
٥٣.	ولا تجعل يدك مغلولة	الإسراء	٢٩	٢٣٦
٥٤.	ولا تقربوا الزنا	الإسراء	٣٢	١٣٤،١٣٨
٥٥.	ولقد كرّمنا بني آدم	الإسراء	٧٠	٢٣، ٢٥، ١٣١، ٢٢٨

الرقم	الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٦.	إن الذين آمنوا وعملوا الصالحـــات انـــا لا نضيع	الكهف	٣٠	٢٣٣
٥٧.	ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت...	الكهف	١٠٧	٢٣٣
٥٨.	فمن كان يرجوا لقاء ربه	الكهف	١١٠	٢٣٤
٥٩.	ومن أعرض عن ذكري	طه	١٢٤-١٢٦	٢٦، ١٤٠، ٢١٢
٦٠.	وعلمناه صنعة لبوس لكم	الانبياء	٨	٤١
٦١.	وجعلنا من الماء...	الانبياء	٣٠	١٣٩
٦٢.	وما ارسلناك إلا رحمة	الانبياء	١٠٧	٢٣، ٢٥
٦٣.	يا أيها الناس ان كنتم في ريب من البعث	الحج	٥	٣٧
٦٤.	ذلك ومن يعظم شعائر	الحج	٣٢	١٣٠
٦٥.	قد أفلح المؤمنون	المؤمنون	١-٤	٢٣٨
٦٦.	وإن هذه أمتكم	المؤمنون	٥٢	٢٥١،٢٦٧
٦٧.	الزانية والزاني	النور	٢	١٣٤، ١٣٨
٦٨.	والذين يرمون المحصنات	النور	٤	١٣٢
٦٩.	والذين يرمون المحصنات	النور	٤-٥	١٣٦
٧٠.	إن الذين يحبون ان تشيع	النور	١٩	١٣٤
٧١.	إن الذين يرمون المحصنات	النور	٢٣	١٣٤
٧٢.	يا أيها الذين أمنوا لا تدخلوا	النور	٢٧	١٣٥
٧٣.	وآتوهم من مال الله	النور	٣٣	٢٣٥
٧٤.	وليبدلنهم من بعد خوفهم	النور	٥٥	١٢٩
٧٥.	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	النور	٥٦	٢٣٧
٧٦.	والذين إذا انفقوا	الفرقان	٦٧	٢٣٥
٧٧.	وابتغ فيما آتاك الله	القصص	٧٧	٢٥٧
٧٨.	اعملوا آل داود شكرا	سبأ	١٣	٢٣٤
٧٩.	لقد كان لسبأ في مسكنهم آية	سبأ	١٥-١٧	١٠
٨٠.	وما أرسلناك إلا كافة للناس	سبأ	٢٨	٢٣
٨١.	وترى الفلك فيه مواخر	فاطر	٨٢	٤١
٨٢.	ان هذا لرزقنا ما له من نفاد	ص	٥٤	٣٩

الرقم	الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٨٣.	قل هل يستوي الذي يعلمون	الزمر	٩	١١
٨٤.	ويستجيب الذين آمنوا	الشورى	٢٦	٢٣٣
٨٥.	الله الذي سخر لكم البحر	الجاثية	١٢-١٣	٢٣٢
٨٦.	إن تنصروا الله ينصركم	محمد	٧	١١٤
٨٧.	يا أيها الذين آمنوا	الحجرات	١١	١٣٤
٨٨.	ولا يغتب بعضكم بعضاً	الحجرات	١٢	١٣٤، ١٣٦
٨٩.	يا أيها الناس إنا خلقناكم	الحجرات	١٣	٢٤
٩٠.	وفي اموالهم حق معلوم	الذاريات	١٩	١٣٨
٩١.	وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون	الذاريات	٥٦	٤٠، ٤٢، ٥٠، ١٣٢، ٢٣٢
٩٢.	آمنوا بالله ورسوله	الحديد	٧	٢٣٥
٩٣.	ألم يأن للذين آمنوا	الحديد	١٦	٢٣٨
٩٤.	لقد ارسلنا رسلنا	الحديد	٥٢	٤١
٩٥.	لا تجد قوماً يؤمنون بالله	المجادلة	٢٢	٢٣
٩٦.	يا أيها الذين آمنوا هل	الصف	١٠-١١	٢٣٣
٩٧.	فإذا قضيت الصلاة	الجمعة	١٠	٢٣٣
٩٨.	ولله العزة ولرسوله	المنافقين	٨	٢٣، ٢٢٨
٩٩.	وقالوا لو كنا نسمع او نعقل	المُلك	١٠	١٣٣
١٠٠.	ألا يعلم من خلق	المُلك	١٤	٢٢، ١٦٥، ٢٦٥
١٠١.	هو الذي جعل لكم الارض	المُلك	١٥	٣٩
١٠٢.	وألو استقاموا	الجن	١٦-١٧	٣٠
١٠٣.	وآخرون يضربون في الأرض	المزمل	٢٠	٢٣٣
١٠٤.	والتين والزيتون	التين	١-٣	١٢٩
١٠٥.	لقد خلقنا الانسان	التين	٤	١٣١
١٠٦.	اقرأ باسم ربك الذي خلق	العلق	١	١٣٧
١٠٧.	ويل لكل همزة لمزة	الهُمزة	١-٢	١٣٤
١٠٨.	لايلاف قريش	قريش	١-٤	١٣٩، ٢٦٢

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية:

الرقم	الحديث	رقم الصفحة
	أ	
٠١	المسلم أخو المسلم	٢٤
٠٢	أطعموا الجائع	٢٤
٠٣	إذا قامت الساعة	٢٣٠، ٢٣٤
٠٤	التاجر الصدوق	٢٦٢
	م	
٠٥	مثل المؤمنين في توادهم	٢٤
٦٠	ما من مسلم يغرس	٤١، ٢٣٤

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١- إبراهيم بدران وآخرون. قضايا التنمية في الوطن العربي – ط/١ دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩م.

٢- إبراهيم العمري د. التنمية والتخلف في المنطقة العربية الاسلامية – ط/١ – مطبعة تونس (د. م) ١٩٨٥م.

٣- إبراهيم العسل د. التنمية في الاسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات ط/١ (د.ن) بيروت – الحمراء – ١٩٧٦م.

٤- ابراهيم العيسوي د. قياس التبعية في الوطن العربي / ط/١ – مركز دراسات الوحدة العربي – بيروت – لبنان – ١٩٨٩م.

٥- اسماعيل شعبان د. العلاقات الاقتصادية الدولية – (د. ط) منشورات جامعة حلب – كلية الاقتصاد ١٩٨٧-١٩٨٨م.

٦- اسماعيل عبد الرحيم شبلي د- التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية (د.ط) جامعة الملك عبد العزيز، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية (د. م)، د. ت).

٧- أنطونيوس كرم د. اقتصاديات التخلف والتنمية، ط/٣، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٨- أنور عبد الملك د.، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ط/١ مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان – حزيران ١٩٨٢م.

٩- اسماعيل عبد الله د. دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادية العربي ط/١ – مركز الدراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان ١٩٨٢م.

١٠- ابراهيم ياسين الخطيب وآخرون – التنمية في الوطن العربي – ط/١ مكتبة الرائد العلمية – عمان – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩.

١١- أحمد قائد بركات د- مأزق التنمية ونظرة خاصة الى اليمين والتنمية العربية ط/١ – دار الفكر والنشر والتوزيع – دمشق – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٢- أمين هويدي د – الأمن العربي المستباح – (د. ط) دار البولاق للصحافة والنشر والتوزيع – جمهورية مصر العربية – (د. ت).

١٣- احمد الريموني د – النقود والبنوك والاقتصاد – (د. ط) مركز بن الهيثم – دوار الجامعة – اربد – (د. ت).

١٤- أحمد أبو الرب د- تحديات التنمية في الوطن العربي – ط/٣ (د.ن) ، (د. م) – ١٩٩٢.

١٥- أحمد محمد العسال د، فتحي عبد الكريم د- النظام الاقتصادي في الاسلام مبادؤه وأهدافه – ط/٢ مكتبة وهبة – القاهرة – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٧م.

١٦- أميرة عبد اللطيف مشهور د- الاستثمار في الاقتصاد الاسلامية ط/١ – مكتبة مدبولي ميداني طلعت حرب – القاهرة – مصر. ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
١٧- البخاري – أبو عبد الله محمد بن اسماعيل – صحيح البخاري جامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيامه – دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان (د. ط) (د. ت).
١٨- باشي أحمد – التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجامعة – الجزائر – ١٩٨٦م.
١٩- بوزيدي قدور – التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة رسالة ماجستير – الجامعة الجزائر – ١٩٨٩م.
٢٠- الترمذي – أبو عيسى محمد عيسى بن سورة – سنن الترمذي مطابع الفجر الحديث – حمص ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م. (د.ط).
٢١- تيسير عبد الجابر د. دراسات في التكامل الاقتصادي العربي – (د. ط(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٧٢.
٢٢- جورج قرم د. التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث ط/١ دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، لبنان ١٩٨٠.
٢٣- جلال أمين د. تنمية أم تبعية اقتصادية – (د. ط). الهيئة المصرية العامة، (د. م) ١٩٩٥.
٢٤- ابن حنبل – أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن ادريس–مسند ابن حنبل ط٤ المكتب الاسلامي – بيروت ١٩٨٣م.
٢٥- حسين عمر د– المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ط/٢ المعدلة – دار المعارف – مصر – ١٩٦٨.
٢٦- خليل حسين د– المفاوضات العربية الاسرائيلية – وقائع ووثائق (د. ط) (د. ن) من ١٩/ ١٠ ١٩٩١ – ١٩/ ١٢/ ١٩٩٢م.
٢٧- خالد الهادي – الهيمنة من خلال اطروحات التجارة الدولية مع دراسة تحليلية لصندوق النقد الدولي – رسالة ماجستير الجامعة الجزائر تاريخ ايداعها في الجامعة الأردنية ٢٢ آب ١٩٩٣، (د.ت).
٢٨- الدارمي – عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي – سنن الدرامي ، دار الفكر للطباعة والنشر . طبعة جديدة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م. (د.ط).
٢٩- داود علي الفاضل الفاعوري د– محاضرات في حاضر العالم الاسلامي ط/١ – دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٣٠- رمزي زكي د- ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان الناميـــة – (د. ط) – المعهد العربي للتخطيط – الكويت – ١٩٩٣.
٣١- رمزي زكي د- الاقتصاد العربي تحت الحصار – ط١ مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان – ١٩٨٩م.
٣٢- سعد ماهر حمزة د- المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنميـــة (د. ط) دار المعـــارف – مصر – (د.ت).
٣٣- سمير خيري د- نظرية الأمن القومي العربي- دراسة في ضوء اعلان الرئيس صـــدام- دار القادسية للطباعة- بغداد- (د.ط) . (د. ت).
٣٤- سعود عبد العزيز يوسف د- مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية رسالة ماجســـتير جامعة المستنصرية ١٩٨٣م.
٣٥- السيد الحسني د- التنمية والتخلف . (د. ط) – دار المعرفـــة الجامعيـــة الاســـكندرية – ١٩٩٣.
٣٦- صباح محمود محمد د. الأمن الاسلامي دراسات في التحديـــات الجيوبوليتيكيـــة ط/١ – مركز الدراسات والبحوث اليمني – بيروت – الحمراء ١٤١٥هـــ – ١٩٩٤م.
٣٧- صالح خصاونة د. مبادئ الاقتصاد الكلي (د. ط) ، (د. ن) (د. م) د. ت.
٣٨- الطيب داودي – تمويل التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي رسالة ماجستير – جامعـــة الجزائر ١٤١٠هـــ ١٩٩٠م.
٣٩- علي لطفي د. التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية (د. ط) مكتبة عين شمس – القـــاهرة – ١٩٨٧ – ١٩٨٨.
٤٠- عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود د- مشكلة الفقر وسبيل علاجها في ضوء الاسلام، (د. ط) ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية – الرياض – ١٤١١هـــ – ١٩٩٠م.
٤١- العسقلاني – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشـــرح البخـــاري – نشـــر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة العربية السعودية (د. ط)، (د.ت).
٤٢- عصام خوري وآخرون – التنمية الاقتصادية، دراســـة فـــي التخلـــف والتنميـــة (د. ط) د. ن- جامعية دمشق – ١٩٩٤ – ١٩٩٥.
٤٣- عبد الهادي محمد والي د. الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيـــق – (د. ط) – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – (د. ت).

٤٤- عبد الله بلقز – الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية – د. ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب – (د. م) ١٩٨٩.

٤٥- عبد الله محمد مسعود الدرسي، الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية رسالة ماجستير- الجامعة بنغازي ليبيا جامعة قاريوس – بنغازي – ليبيا ١٩٨٩م.

٤٦- عزمي رجب د- السياسة الاقتصادية والتخلف مذكرات في السياسة الاقتصادية . (د. ط) ، (د. م) ١٩٧٠ – ١٩٧١.

٤٧- عبد الحميد ابراهيمي د. أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي – ط/١ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – نيسان ١٩٨٠م.

٤٨- عادل مختار هواري د. التنمية الاقتصادية (د. ط) دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – (١٩٩٥).

٤٩- عبد الكريم زيدان د. المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ط/ ١١، مؤسسة الرسالة – بيروت – مكتبة القدس – بغداد – العراق ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٥٠- عادل أحمد حشيش د. العلاقات الاقتصادية الدولية ، (د. ط) الدار الجامعية – بيروت – جامعة بيروت العربية – ١٩٩٣.

٥١- علي نميري. الأمن والمخابرات، رؤية اسلامية ط/١ – مركز الدراسات الاستراتيجية – الخرطوم – ١٩٩٦م.

٥٢- عبد العزيز الخياط د. المؤيدات التشريعية (نظرية في العقوبات ط/٢ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، حلب ، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥٣- عادل حشيش د- العلاقات الاقتصادية الدولي – نظريات في معالم مشكلات التجارة الخارجية للمجتمع الدولي (د. ط) الدار الجامعية – مصر – الاسكندرية – ١٩٨٢م.

٥٤- عدي قصور د. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، بحوث ومناقشات الندوة التي عقدتها جامعة اليرموك في عمان (٤-٥) تشرين أول ١٩٨٠ برعاية صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال. د. ط- ١٩٨٠.

٥٥- عبد الرحمن يسري أحمد د. التنمية الاقتصادية في الاسلام (د. ط) – مؤسسة الطباعة والنشر – الاسكندرية – (د. ت).

٥٦- عادل حسني وآخرون – التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (ط١) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان ١٩٨٤.

٥٧- عبد الحميد التكريتي . التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربية، ط/١، (د.ن)، (د.ت)، (د. م).

٥٨- ابن ماجة. عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد البـاقي (د. ط) المكتبة العلمية . (د. ت).
٥٩- غازي صالح نهار د. الأمن القومي العربي دراسة في مصادر التهديد الداخلـي – ط/١ دار النشر والتوزيع – عمان – الأردن ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٦٠- غريب الجمال د. المصارف الاسلامية وبيوت التمويل الاسلامية ط/١ دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة – جدة . (د.م).
٦١- الفيروز آبادي – محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ط/٣، (د. م) (د. ت) (د. ن).
٦٢- فايز محمد علي – قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي – (د. ط) دار الطليعـة للطباعـة والنشر – بيروت ١٩٧٨.
٦٣- فهد عبد العزيز الدعيج راشد . الامن والاعلام في الدولة الاسلامية (د. ط) – المركـز العربي للدراسات الأمنية – الرياض – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٦٤- النووي محيي الدين النووي، المنهاج شرح بن الحجاج ج١١ تحقيق الشيخ خليل مـأمون شيحا (د. ط) . (د. ت).
٦٥- ابن منظور – أبي الفضل جمال الدين مكرم – لسان العرب دار الفكـر دار صـادر – بيروت (د. ط) (د. ت).
٦٦- محمد عبد المنعم عفر – الاقتصاد الاسلامي دراسة تطبيقية – ط/١ دار البيان العربـي للطباعة والنشر والتوزيع (د. م) – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٦٧- معين القدومي د. التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ط/ ١- دار النهضة للنشـر – (د.م) – ١٩٨٥م.
٦٨- محمد عبد المنعم عفر د. الاقتصاد الاسلامي – النظام والسكان والرفاه، ط/١ (د. م) (د. ن)، د. ت).
٦٩- محمود بن إبراهيم الخطيب – من مبادئ الاقتصـاد الكلـي – د. ط – (د. ن) ، (د. م). ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٧٠- محمد سعيد البوطي د- فقه السيرة النبوية ط/١١- دار الفكر المعاصر- بيروت-لبنـان، دار الفكر -دمشق-سوريا.- ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٧١- محمد ضياء الدين الريس د- الخراج والنظم الماليـة للدولـة الاسـلامية، (د.ط) (د.م) (د.ن) (د.ت).
٧٢- محمد العابد. ضرورات التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية، رسالة ماجسـتير، الجامعـة حلب- ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٣- ممدوح شوقي مصطفى كامل- الأمن القومي والأمـــن الجمـــاعي (بعـــض الجوانـــب القانونية) رسالة دكتوراه (لا يوجد معلومات عليها رقم التصنيف في الجامعة الأردنيـــة ٢٣٢و٣٤١.

٧٤- محمد عبد الكريم نافع عميد. الأمن القومي. (د.ط) - مطبوعات الشعب (د. ت).

٧٥- محمد الصقور د. وآخرون- قضايا التنمية-طـــــ/١- دار الفكـــر للنشـــر والتوزيـــع- ١٤١٤هـــ -١٩٩٤م.

٧٦- ٨٠-محمد بن جديدي. قرارات المنظمات الدولية ومدى فاعليتـــها. رســـالة ماجســـتير. جامعة الجزائر ١٩٩٣.

٧٧- محمد مبارك حجير د. تمويل التنمية الاقتصادية- محـــاضرات فـــي قســـم الدراســـات الاقتصادية. (د.ط) (د.م) (د.ت).

٧٨- محمد السيد سليم د. العلاقات بين الدول الاسلامية- ط/١ مطابع جامعة الملك ســـعود- الرياض- ١٤١٢هـــ-١٩٩١م.

٧٩- محمد شفيق طنيب. وآخرون - أبعاد التنمية في الوطن العربـــي ط/٣ - دار المســـتقبل للنشر والتوزيع- عمان- الأردن- ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م.

٨٠- مطانيوس حبيب د- التنمية الاقتصادية (د.ط) (د.ن) جامعة دمشق، (د. ت).

٨١- محمد علي الحسن د. العلاقات الدولية في القرآن الكريم. (د.ط)، (د.م) (د.ن) (د.ت).

٨٢- نادر فرجاني د. وآخرون - التنمية المستقلة في الوطن العربي ط/١- مركـــز دراســـات الوحدة العربية - بيروت- كانون الثاني - ١٩٨٧م.

٨٣- نبيل السمالوطي أ.د- الدين والتنمية في علم الاجتمـــاع- ط/١ (د.ن) - الاســـكندرية- ١٩٩٢م.

٨٤- نبيل حشاد د. - الجات ومنظمة التجارة الدولية أهم التحديات فـــي مواجهـــة الاقتصـــاد العربي- (د.ط) (د.ن) ١٩٩٦م.

٨٥- يوسف جلباوي د. وآخرون - نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة ط/١- مؤسسة الرســـالة -بيروت- ١٤٠٩هـــ-١٩٨٩م.

٨٦- يوسف عبد الله مقدادي. - التجارة الخارجية في الفكر الاقتصـــادي الاســـلامي مقارنـــة بالنظام الوضعي. جامعة اليرموك- الأردن - ١٩٩٣م.

٨٧- يوسف القرضاوي - فقه الزكاة- دراسة مقارنة وفلسفتها في ضـــوء القـــرآن والســـنة ط/٢٢- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر- ١٤١٤هـــ-١٩٩٨م.

٨٨- يوسف كعوش لواء- الأمن القومي العربي- ط/١ جمعية عمال المطابع التعاونية- عمان - ١٤٠٩هـــ -١٩٨٩م.

التقارير الاقتصادية، والنشرات الاحصائية، والابحاث والندوات والمحاضرات:

٨٩- أعمال مؤتمر الأمن العربي - التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية- الدار البيضاء من ٩٠- ١٩٩٦/١/١١- ط/١. تنظيم مركز الدراسات العربي- الأوروبي- ١٩٩٦م.

٩١- الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية- إدارة الإحصاء النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية العربية عام ١٩٩٦ ص ١٣٢.

٩٢- البرلمان العربي- نشرة تصدرها الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي- الجامعة الأردنية- شعبة الدوريات- العدد الرابع والستون- آذار ١٩٩٧م.

٩٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧م- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ص ٣٤٥-٣٤٦.

٩٤-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧م- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية للبترول، ص ٣٤٦.

٩٥- التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة في الكويت في الفترة ما بين (٢٩ نيسان-٢ آذار) ١٩٧٨.

٩٦- التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي- مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة في الفترة ما بين (٢٩ نيسان - ٢أيار) ١٩٨٧- ص ٥١١.

٩٧- النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية العربية، الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية- إدارة الاحصاء ١٩٩٦م.

٩٨- جامعة الدول العربية - الأمانة العامة للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية إدارة الاحصاء- النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية لعام ١٩٩٦م، ص (٥-٧).

٩٩- قراءات في الاقتصاد الاسلامي- مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي- كلية الاقتصاد والادارة- جامعة الملك عبد العزيز- مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز - جده-(د.ت).

١٠٠- مجلة الاسكان - الأردن- دائرة تسويق العلاقات العامة والأبحاث- العدد الثامن والعشرون- حزيران ١٩٩٧م.

١٠١- مجلة العمل العربي- تصدرها منظمة العمل العربية، العدد الرابع والستون ١٩٩٦/٦/٢م- الأمن الاقتصادي للمواطن العربي- واقع الحال واحتمالات المستقبل.

١٠٢- مجموعة أبحاث في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة ما بين (٢٩ نيسان- ٢ أيار ١٩٨٧)ص ٤٩٦ وما بعدها.

١٠٣- مجموعة أبحاث قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة ما بين (٢٩ نيسان-٢ أيار) ١٩٨٧.

١٠٤- محاضرات ومقالات في كتاب العولمة والهوية- مجموعة أبحاث- مطبوعات أكاديمية المغرب العربي (د. ط). (د. ن). (د. ت): محمد علال سيناصر د. عبد الهادي أبو طالب د، ناصر الدين الأسد د. ، عبد الكريم غلاب د.
١٠٥- مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي - كلية الاقتصاد والتجارة جامعة الملك عبد العزيز.
١٠٦- وقائع التنمية من منظور اسلامي (د.ط) في الفترة ٢٧-٣٠ من ذي الحجة ١٤٤١هـ ج/١- عمان- الاردن من ٥٤٣ وما بعدها.

* **ملاحظة:** وردت بعض المصادر والمراجع خالية من الطبعة، ومكان النشر، والناشر، وتاريخ النشر:

لذا أرتايت أن أضع بعض الرموز للدلالة عليها حيثما وردت، وهي ما يلي:-

الرمز	المعنى
١.د. ط.	دون طبعة.
٢. د.ت.	دون تاريخ النشر
٣. د. ن.	دون ناشر
٤. د.م.	دون مكان نشر.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

العنوان----------

الإهداء----------

شكر وتقدير ----------

المقدمة----------أ-ز

الفصل الأول : التعريف بالتبعية الاقتصادية أسبابها، ومظاهرها----------١-٨٠

تمهيد ----------٢-١١

المبحث الأول : التعريف بالتبعية :----------١٢-٢٦

المبحث الثاني : أسباب التبعية الاقتصادية وفيه ثلاثة مطالب----------٢٧-٤٧

المبحث الثالث : مظاهر التبعية الاقتصادية----------٤٨-٨٠

الفصل الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الدول الإسلامية----------٨١-١٤٠

المبحث الأول: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاقتصادي---٨٢-٩٥

المبحث الثاني : آثار التبعية الاقتصادية على الجانب السياسي---٩٦-١٠٦

المبحث الثالث: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب العسكري---١٠٧-١١٤

المبحث الرابع: آثار التبعية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي---١١٥-١٢٢

المبحث الخامس : الأمن القومي، مفهومه، عوامل الأمن القومي

(عناصره)، الأمن في منظور الشريعة الإسلامية----١٢٣-١٤٠

الفصل الثالث : دور المنظمات الدولية الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات

العالمية وأثرها على الدول النامية----------١٤١-٢١٩

المبحث الأول : المنظمات الدولية الاقتصادية----------١٤٢-١٨٠

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي----------١٤٩-١٦٥

المطلب الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير---١٦٥-١٧١

المطلب الثالث:منظمة التجارة العالمية(الجات)GATT -١٧١-١٧٩

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسيات ومفهوم العولمة------١٨١-١٩٤

المبحث الثالث : الخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية

للدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي----------١٩٥-٢١٩

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية
وغير الاقتصادية----------١٩٥-٢١٩
المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي العام
للدول الإسلامية----------٢١٣-٢١٩
الفصل الرابع : سبل التحرر من التبعية الاقتصادية ----------٢٢٠-٢٦٧
المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في مواجهة التخلف والتحرر من
التبعية الاقتصادية----------٢٢١-٢٤٠
المطلب الأول : حقيقة التنمية الاقتصادية، والتعريف بها،
أهدافها، معوقاتها----------٢٢١-٢٢٦
المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في
المنهج الإسلامي---------٢٢٧-٢٤٠
المبحث الثاني : ضرورة التكامل الاقتصادي في وحدة
الدول الإسلامية ----------٢٤١-٢٥٤
تمهيد----------٢٤٢-٢٥٤
المبحث الثالث : العلاقة التجارية الدولي وفق مبادئ الفكر
الاقتصادي الإسلامي ----------٢٥٥-٢٦٧
تمهيد----------٢٥٦
الخاتمة----------٢٦٨-٢٧٠
النتائج----------٢٦٨
التواصي----------٢٦٩-٢٧٠
ملخص باللغة العربية----------٢٧١
ملخص باللغة الإنجليزية ----------٢٧٢
فهرس الآيات----------٢٧٤-٢٧٨
فهرس الأحاديث----------٢٧٩-٢٨٠
فهرس المصادر والمراجع ----------٢٨١-٢٨٩
فهرس الموضوعات----------٢٩٠-٢٩١